

جامعـــــــة الازهـــــر-غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية
ماجستير دراسات الشرق الاوسط

السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية (2005ـ 2015)

The Israeli policy towards the Gaza strip and its Economic and Social Effects (2005-2015)

إعداد الباحث:
عبد الجواد عبد الرحمن العطار

إشراف الدكتور:
رياض محمود الأسطل
أستاذ التاريخ المشارك بجامعة الأزهر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر - غزة

1437هـ/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

(سورة التوبة: أية 105)

صدق الله العظيم

إهـــــــــداء

أهدي دراستي هذه:

إلى أرواح شهداء شعبنا الأطهار وإلى أسرانا الأبطال،

إلي روح أبي الغالية، الذي وافته المنية أول دراستي لهذه الرسالة،

إلى أمي الغالية، التي سهرت وتعبت وربت،

إلي زوجتي الغالية الصابرة، والى أبنائي الأحباب،

إلى إخوتي، وأخواتي، وأصدقائي،

إلى أبناء شعبنا الصابر المرابط.

الباحث..

شكر وتقدير

قال تعالى:

﴿.. **لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ..** ﴾ سورة إبراهيم، من الآية 7.

الحمد لله متم النعم، والصلاة والسلام على رسولنا الأكرم،

انطلاقاً من قول رسولنا " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"،

و من مقولة الأمام الشافعي:

" الحر من رعى وداد لحظة ، ودان لمن علمه لفظه"،

نقدم عظيم شكرنا وامتنانا للأستاذ الدكتور رياض الأسطل، الذي

أشرف بصبر وإخلاص على هذه الدراسة،

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذين الجليلين: الأستاذ الدكتور رياض العيلة،

والأستاذ الدكتور سامي أحمد، اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الدراسة، وإلى

جميع أساتذتي، وزملائي،

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

و الشكر موصول لكل من ساعدني في هذه الدراسة،

راجياً من الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

الملخص

تناولت هذه الدراسة السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، في الفترة الواقعة بين 2005–2015 وما ترتب عليها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

وهدفت الدراسة إلى تحديد الجذور التاريخية للموقف الإسرائيلي تجاه قطاع غزة، وذكر المحددات المؤثرة في هذا الموقف، وإلى توضيح دور الانقسام في تكريس الحصار الإسرائيلي للقطاع، وإلى بيان المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، التي أثرت على السياسة الإسرائيلية تجاهه، وكما أظهرت الدراسة تفصيل الإستراتيجية الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة، وإلى بيان الأبعاد الحقيقية للعدوان الإسرائيلي المتكرر عليه.

وعرضت الدراسة للجذور التاريخية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة منذ عام 1948 حتى عام 2005، وللأهداف الإسرائيلية لهذه السياسة، والعوامل والمحددات المؤثرة فيها.

ثم تناولت الفترة الواقعة بين 2005–2015 وما ترتب عليها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث لجأت إسرائيل إلى القوة الطاغية، وشنت آلاف الغارات الجوية، وألقت عليه عشرات الآلاف من القنابل المدمرة، فهدمت البيوت، ودمرت المصانع، وقتلت الأبرياء، خلال ثلاثة حروب متتالية في الفترة ما بين 2008 و2014. وقد كان للحصار الإسرائيلي، والعدوان المتكرر على قطاع غزة، جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة على قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وكان من أهمها: استمرار سياسة السيطرة والغطرسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، وأن الانسحاب الإسرائيلي كان بمثابة نشر للوهم، وتسويق سياسة العدوان على المجتمع الدولي، من خلال ادعاء حق الدفاع عن النفس، وحق إسرائيل في مكافحة الإرهاب. كما أثبتت الدراسة أن إسرائيل غير جادة في تحقيق السلام مع الفلسطينيين، وتستخدم العدوان لكسر إرادة الفلسطينيين، وفرض التسوية الإسرائيلية الجائرة عليهم، بحيث يخرجوا من محاولات التسوية بلا وطن ولا دولة مستقلة، ولا حق في العودة أو تقرير المصير، هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل تمارس عدوانها على قطاع غزة للفت الأنظار عن الممارسات التي تمارسها، والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس.

وأوصت الدراسة بوجوب مواجهة هذه السياسة؛ بموقف فلسطيني وعربي موحد، وضرورة الضغط على المجتمع الدولي، للوقوف ضد السياسة الإسرائيلية تجاه القطاع؛ وإجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، وضرورة الوعي بأن قطاع غزة مازال يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، الذي يحرم القطاع من أبسط حقوقه الإنسانية والسياسية، ويفرض على سكانه حصاراً ظالماً ومستمراً.

ABSTRACT

This study talk about the Israeli policy towards Gaza strip between (2005-2015) and the results of economic and social effects .

This study aimed to determine the historical roots of the Israeli situation toward Gaza strip, mentioned to the determinants of this situation, and it aimed to show the role of dividing in depth the Israeli siege to Gaza.

It aimed to show local, regional and international changes that affected the Israeli policy toward Gaza Strip.

This study showed the historical roots to the Israeli policy toward Gaza strip since 1948 to 2005 and the Israeli targets of this policy, the factors and elements that affected it.

The study talked about the years between (2005-2015) and what related with economic and social effects, Israeli used excessive force , it launched thousands air raids and dropped tens of thousands of incendiary bomb, and destroyed homes , factories and killed innocent people during the three wars between (2008- 2014) .

The Israeli siege and repeated aggression has bad effects of economic and social situation in Gaza.

The study concluded on several results such to continuation of the policy of dominations and arrogance and the Israeli withdraw from Gaza is just an illusion and marketing of the policy of aggression on the international community through the claim of the right of self- defense and the right of Israel in fighting terrorism. Israel isn't serious about achieving peace with the Palestinians and use aggression to break the will of the Palestinians, to impose unfair Israeli settlement on them without a homeland or independent state and the right of return and self-determination.

In addition to Israel exercised its aggression on the Gaza strip to draw attention away from what it do of settlement expansion in the west bank and Jerusalem

The study recommended that we should face this policy with united position from the Palestinians and Arab and the necessity to pressure the international community to stand against the Israeli policy toward the strip and force Israel comply with international law. It is necessary to know that Gaza strip is under the Israeli occupation that deprives Gaza from its humanitarian and political rights and imply unfair siege on Gaza's people.

فهرس المحتويات

أولاً: فهرس المحتويات:

المحتويات

الفصل الثالث

محددات السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد الانسحاب عام 2005

الفصل الرابع

السياسات العسكرية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005 -2015)

الفصل السادس

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005 – 2015)

الخاتمة

النتائج والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع

ثانياً: فهرس الجداول:

ثالثاً: فهرس الأشكال والرسوم البيانية:

الفصل الأول

أدبيات البحث ومنهج الدراسة

المقدمة:

لا شك أن السياسة الإسرائيلية تجاه الكل الفلسطيني متشابهة، حيث تتميز بسلب الأرض واعتماد سياسة الاستيطان، وطرد سكان الأرض الأصليين من ديارهم، وتشريدهم إلى بلدان الشتات لتكريس الاحتلال.

وهذا هو جوهر الفكر الصهيوني الذي تبنى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ هذا الفكر أخذ منحىً أكثر عنفاً وفتكاً منذ عام 1967، بعد احتلال قطاع غزة، وإقامت العديد من المستوطنات فيه بهدف حماية حدود الكيان الإسرائيلي من جهة الجنوب، والقضاء على أي تمرد فلسطيني، وتشكيل جبهة متقدمة لحماية الكيان الإسرائيلية من أي خطر سواءً كان ذلك داخلياً أم خارجياً.

وكان شارون يؤكد على الدوام؛ أن مستوطنات قطاع غزة جزء من أرض إسرائيل، ولكنه تخلى عن ذلك، وانسحب انسحاباً أحادي الجانب منه عام 2005 وبالتالي يتضح جلياً أن الموقف الإسرائيلي من قطاع غزة كان موقفاً متردداً، هذا ما يؤكده الواقع من إصرار إسرائيل على التخلي عن القطاع، وضمه إلى جمهورية مصر العربية؛ لأن إسرائيل تدرك بأن قطاع غزة، يمثل عبئاً ثقيلاً على كاهلها.

وكان الانسحاب من قطاع غزة، بداية الشرارة في الانقسام الفلسطيني فهو يريد عزل قطاع غزة عن الكينونة الفلسطينية، وخلق ما يسمى بدولة فلسطينية في قطاع غزة، وذلك بتكريس فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة من جهة، ومن جهة أخرى لفت الانتباه عما يجري في القدس والضفة الغربية من توسيع للاستيطان، وكذلك كان الانسحاب لنشر الوهم للعالم بأن قطاع غزة منطقة محررة ذات سيادة، ولكن الدساتير والقوانين الدولية تنفي هذا الادعاء، وتؤكد بأن قطاع غزة ما زال منطقة محتلة ومحاصرة من قبل الكيان الإسرائيلي.

وبدأ الحصار عل قطاع غزة بعد فوز حركة حماس، وخطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وفي ظل وجود السلطة الفلسطينية، واشتد هذا الحصار بعد الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، هذا الانقسام الذي استغله الكيان الإسرائيلي لتكريس ما كانت تسعى إليه من فصل قطاع غزة عن الكينونة الفلسطينية، والاستفراد به، وتصويره للرأي العام العالمي أنه بؤرة إرهاب، ويتجلى ذلك بالحروب الثلاثة على قطاع غزة عام 2008-2009، 2012، 2014، وما لحق قطاع غزة من دمار هائل في المباني، والبنى التحتية، إضافة إلى وقوع آلاف الشهداء، وعشرات الآلاف من الجرحى وما نتج عن هذه الحروب من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة.

ولذلك تبقى السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة يشوبها الكثير من الغموض، وبخاصة في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني، والتوتر السائد بين مصر وحركة حماس، مما يتطلب وضع حلول خلاقة ترجح المصلحة الوطنية، للخروج من هذه الأزمة ومواجهة السياسة الإسرائيلية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في استمرار سياسة العدوان الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، منذ أن قررت إسرائيل الانسحاب من قطاع غزة سنة 2005، واحتفظت بالسيطرة على قطاع غزة، رغم قرارها السياسي بالانفصال عنه؛ رغبة منها في فصله عن الضفة الفلسطينية من جهة، وفي القضاء على المقاومة المتنامية على أرضه من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في قطاع غزة.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة منذ عام 2005-2015 ؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة هي:

1- ما الجذور التاريخية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ؟
2- لماذا ظلت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة على قطاع غزة، رغم انسحابه منه؟
3- ما المحددات المؤثرة في السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ؟
4- كيف تطورت السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ؟
5- ما الانعكاسات الاقتصادية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة؟
6- ما الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديد الجذور التاريخية للموقف الإسرائيلي تجاه قطاع غزة.
2- بيان أسباب إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة على غزة.
3- ذكر المحددات المؤثرة على الموقف الإسرائيلي تجاه قطاع غزة.
4- توضيح أبعاد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب عام 2005 م.
5- توضيح دور الانقسام في تكريس الحصار، والانفراد الإسرائيلي بقطاع غزة.
6- بيان المواقف الإقليمية، والدولية، من السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.

7- ذكر النتائج المترتبة على السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

1- تقديم رؤية موضوعية لطبيعة السياسة الإسرائيلية لقطاع غزة.
2- تعزيز الدراسات السابقة ذات الصلة بإضافة دراسة جديدة ومنفردة إلى مكتبة الدراسات العربية.
3- المساهمة في نشر الوعي السياسي، بطبيعة الصراع بين الفلسطينيين، والإسرائيليين.
4- التحذير من مخاطر المضي في الانقسام على الكل الفلسطيني.
5- تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة 2005 م .
6- الكشف عن السياسة الإسرائيلية، الساعية إلى فصل قطاع غزة عن الكل الفلسطيني.

خامساً: منهج الدراسة:

اتبع الباحث في إعداد دراسته، عددًا من المناهج، والنظريات العلمية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: المنهج التاريخي، وتم توظيفه في ضبط الأحداث والتطورات، وفقاً لمنطق التسلسل التاريخي الخاص بتطور الموقف الإسرائيلي تجاه قطاع غزة، كما تم توظيفه في عقد عدد من المقارنات والتجارب التاريخية المشابهة، والاستفادة منها في فهم أبعاد السياسة الإسرائيلية، تجاه قطاع غزة في فترات زمنية مختلفة.

ثانيا: المنهج الوصفي، وتم توظيفه في العرض التاريخي لتطور مواقف السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، في بيان المحددات المؤثرة على الموقف الإسرائيلي على قطاع غزة، وفي عرض ترسيخ سياسة الفصل بين قطاع غزة والكل الفلسطيني، وبيان معوقاتها، والسيناريوهات المحتملة، وما يمكن أن يترتب عليها من رؤية استشرافية، لتطوير الموقف الفلسطيني تجاه السياسة الإسرائيلية لقطاع غزة.

و استعان الباحث بنظرية تحليل المضمون، وبنظرية الصراع .

سادساً: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب الآتية:

- الحد المكاني: ويتمثل في قطاع غزة.
- الحد الزماني: ويتمثل في دراسة تطور الموقف الإسرائيلي، تجاه قطاع غزة بين عامي – 2005 -2015 م.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

- **الاستقلال:** هو ما ذهب إليه أكثر فقهاء القانون الدولي؛ بأن الاستقلال ما هو إلا مظهر من مظاهر السيادة، وأنه لما كان فقدان الدولة لسيادتها، يؤدي إلى فقدان شخصيتها الدولية، في حين أن فقدان الدولة لاستقلالها؛ لا يؤدي إلى فقدان شخصيتها الدولية، وهذا يعني أن الاستقلال هو إحدى نتائج السيادة؛ وبالتالي فإن هناك دولاً كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة. **والاستقلال السياسي** " Polity Independence"، ينطوي على تمتّع الدولة بالسيادة، أي ما لها من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج".(بدوي، 1989: 109) .
- **الاحتلال الحربي:** جاء أول تعريف للاحتلال الحربي في نص المادة (42) من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي، الرابعة المؤرخة في 18 /10/ 1907م الخاصة بقوانين وأعراف الحرب، والتي نصت على أنه "يعتبر الإقليم محتلاً؛ عندما يصبح فعلاً خاضعاً لسلطة الجيش المعتدي، ولا يمتد الاحتلال إلا إلى الأقاليم التي تقوم فيها هذه السلطة، وتكون قادرة على تدعيم نفوذها".

  أما المادة (43) من اتفاقية لاهاي الرابعة، والتعليمات الملحقة بها فقد نصت على أنه "ما دامت قد انتقلت سلطة صاحب الشرعية فعلياً إلى المحتل؛ فعلى الأخير أن يقوم بكل الإجراءات المتوافرة في حدود سلطته؛ لاسترجاع وتثبيت النظام العام والأمن، وعليه المحافظة على القوانين المطبقة في ذلك البلد ما لم يحل دون ذلك مانع مطلق (التكروري: 1986، 17). وتبين لنا من خلال النصين السابقين أن سلطة الاحتلال ليست سلطة قانونية وإنما هي سلطة فعلية ومؤقتة (راتب: 1969، 110)، تزول بزوال الاحتلال، فالاحتلال الحربي لا يؤدي إلى نقل السيادة من الدولة صاحبة السيادة الشرعية على الإقليم إلى الدولة القائمة بالاحتلال؛ وإنما يمنح المحتل سلطات مؤقتة ومحدودة؛ من أجل تمكينه من إدارة ذلك الإقليم (عامر: 1978، 117).
- **الانسحاب الإسرائيلي:** يقصد به عملية سحب قوات الجيش الإسرائيلي من داخل قطاع غزة في 2005، وإعادة انتشارها خارج الحدود، مع إخلاء الآلاف من المستوطنين من داخل 21 مستوطنة في القطاع، ونقلهم إلى داخل فلسطين المحتلة عام 1948.
- **تيسير التجارة** : يشير المفهوم الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية والذي شكل أساس اتفاقية تيسير التجارة إلى "تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية"، والتي يُقصد بها الأداء والأنشطة والممارسات الشكلية أو الرسمية، التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية، وعرضها والتصريح عنها ومعالجتها، أما الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي فيعرف تيسير التجارة بأنه "تبسيط وموائمة إجراءات التجارة الدولية، بما في ذلك إجراءات

الاستيراد والتصدير، وتحديداً الأنشطة التي تتضمن جمع وتقديم ومعالجة وتوصيل البيانات اللازمة لحركة البضائع في التجارة الدولية" (الأمم المتحدة، 2015: 25).

- **جريمة الحصار:** هي التضييق والحبس والمنع، الذي تقوم به دولة أو مجموعة دول ضد جماعة أو دولة؛ لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو كلها، والتضييق عليها للرضوخ لشروطها(الصفدي: 2007، 450).
- **جز العشب:** مفاده تكرار الحرب كلما بدا أن الشعب ينمو، بمعني كلما زادت قدرات المقاومة القتالية وترسانتها، تقوم إسرائيل بشن حرب عليها للقضاء على ترسانتها والتقليل من خطرها (الشريف ،2015: 4).
- **الدول تامة السيادة:** يقصد بها المجتمع السياسي، الذي تجتمع فيه لدى الهيئة الحاكمة كافة مظاهر السلطة من داخلية وخارجية، بحيث لا يعلو على سلطتها أية سلطة أخرى. (سلطان الدقاق: 1986، 57)
- **الدول ناقصة السيادة:** يقصد بها تلك الدول التي لا تتمتع باستقلال كامل في مباشرة سيادتها الخارجية أو الداخلية أو كليهما معاً، وذلك لخضوعها لسيطرة دولة أجنبية أو منظمة أو هيئة دولية تتولى ممارسة السيادة عوضاً عنها، أو أنها تمارس السيادة على جزء من أرضها، دون أن تمتد هذه السيادة على جميع أجزاء الإقليم، مما يترتب على ذلك مشاطرة دولة أخرى لها في ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية أو الاثنين معاً، وهذا ما يميز الدول ناقصة السيادة عن الدول منعدمة السيادة، التي لا يتوفر فيها الركن الثالث من أركان الدول؛ أي لا توجد فيها حكومة أساساً، كالأقاليم الخاضعة للاحتلال المباشر، حيث تتولى إدارتها الدولة المحتلة، ومن الدول ناقصة السيادة الدول التابعة، والدول المحمية، والدول تحت نظام الانتداب، والدول تحت الوصاية (الفتلاوي: 2010، 148- 249).
- **السيادة**: حق الدولة في فرض إرادتها على مواطنيها، وسيطرتها على إقليمها، وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بما لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي.(الجبوري: 2007).
- **الضرر**: هو المساس بحق أو مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي. (الدراجي: 2005، 715-716).
- **كي الوعي:** والذي ابتدعه موشية يعلون إبان انتفاضة الأقصى ، ويقوم علي توجيه ضربات ساحقة إلي المقاومة الفلسطينية المسلحة، والى السكان المحليين علي حد سواء؛ ليدركوا أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، وأن المقاومة عبء وعواقبها وخيمة عليهم. (الشريف ،2015: 4).
- **المسؤولية الدولية:** هي "عملية إسناد فعل إلى أحد أشخاص القانون الدولي، سواء أكان هذا الفعل يحظره القانون الدولي أم لا يحظره، ما دام قد يرتب ضررًا لأشخاص القانون الدولي،

الأمر الذي يقتضي توقيع جزاء دولي معين، سواء كان هذا الجزاء ذات طبيعة عقابية أم كان ذات طبيعة غير عقابية" (عيطة، 2004) .

- **نهج هنيبعل** : وهو أن يبادر القائد المحلي إلى العمل فوراً؛ لإحباط عملية الخطف، ولو أدي الأمر إلي إصابة الجندي المخطوف ومقتله (الشريف ،2015: 4) .

ثامناً: الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة إبراهيم ابراش (2015) غزة في سياقها الوطني، مؤتمر جامعة القدس المفتوحة.

يتحدث فيه الباحث عن مكانة قطاع غزة المتميزة بين مدن العالم وجذبه للاهتمام العالمي وخاصة بعد الحروب التي شنها عليه الكيان الإسرائيلي ويتحدث الباحث في هذا البحث عن أربعة محاور:

المحور الأول: قطاع غزة في سياقه الوطني، وأن قطاع غزة يمثل الرمزية الوطنية وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأيضا يتحدث الباحث عن السياق التاريخي لقطاع غزة.

المحور الثاني: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ،2005 والذي في مضمونه محاولة سلخ قطاع غزة من إطاره الوطني، وحصاره وإشاعة الفتنة بين الفرقاء الفلسطينيين، وهذا الذي حدث بالفعل بعد الانقسام عام 2007، حيث غياب إستراتيجية المواجهة مع المحتل، ودب الفتنة بين الفلسطينيين.

المحور الثالث: المسار الدموي لصناعة دولة غزة؛ فمجرد خروج الاحتلال من القطاع واستكمال المخطط بالانقسام السياسي والمؤسسي بين الفصائل الفلسطينية، كان يحتاج أيضًا لأدوات ضغط ومبررات؛ لتمرير المخطط فكان الحصار والحروب المتكررة على قطاع غزة.

أما المحور الرابع: فتحدث فيه الباحث عن مستقبل قطاع غزة بعد عدوان 2014، ويتحدث الباحث عن أن الحروب لم تخرج عن سياق صناعة دولة غزة إضافة إلى العوامل الخارجية، والتي أدت إلى تزايد تدهور النظام السياسي والمشروع الوطني، ويستعرض الباحث مستقبل قطاع غزة في عدة نقاط، ومنها محاولة تدويل قطاع غزة، وأيضاً مستقبل حل الدولتين بعد العدوان على غزة.

ويخلص الباحث بأن قطاع غزة يمتلك مخزونًا وطنيًا استراتيجيًا، ويمتلك من المقومات الاقتصادية الكثير، واحتمال وجود النفط والغاز في مياهه، وأيضاً الموقع الجغرافي والواجهة المائية ما يجعله عصياً على الانكسار والخضوع.

ثانياً: دراسة نبهان سالم مرزوق أبو جاموس (2014): المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، في سنة 2014 م .

تناولت الدراسة المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال لقطاع غزة، وأيضا تحدث الباحث عن مفهوم المسؤولية الدولية في القانون الدولي، وشروطها، والبحث في نظرية المسؤولية الجماعية، ونظرية الخطأ، ونظرية التعسف في استعمال الحق، ونظرية المخاطر.

كما تعرضت الدراسة للوضع القانوني للدولة من حيث مركزها الأساسي، وطبيعة السيادة التي تتمتع بها، ثم تعرضت الدارسة الى الوضع القانوني للدولة الفلسطينية، من حيث الطبيعة القانونية لقرارات الأمم المتحدة.

وتحدثت الدراسة أيضاً، عن حصار قطاع غزة، ونظرة القانون الدولي لذلك، والمسؤولية الدولية عن هذا الحصار والعدوان.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن قطاع غزة ما زال ضمن الأراضي المحتلة؛ وبذلك يتحمل الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة على قطاع غزة وعلى حصاره وعدوانه.

وأوصت الدارسة على ملاحقة المسئولين الإسرائيليين، أمام المحاكم الجنائية الدولية؛ بسبب الممارسات ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ثالثاً: دارسة أودي ديكل وكوبي ميخائيل (2014): سيناريوهات ما بعد الحرب على غزة 2014.

حيث تحدث الكاتبان عن السيناريوهات المحتملة بعد الحرب على قطاع غزة، وكمدخل للتحليل يلجأ الكاتبان للإشارة إلى الوضع الإنساني في قطاع غزة، وتأخر وصول المساعدات التي أقرتها الدول المانحة في مصر والمقدرة بـ 4-5 مليار دولار؛ ولكن هذه المساعدات لم تصل إلى مستحقيها، إضافة لتصلب السياسة المصرية تجاه قطاع غزة.

ويقدم الباحثان ثلاثة خيارات للخروج من الأزمة: أولها نقل المساعدات (مواد البناء والبضائع) عبر ممثل الأمم المتحدة، وثانيها التنسيق بين السلطة ومصر والدول العربية لإعمار قطاع غزة، وثالثها تنفيذ خيار الانفصال عن قطاع غزة.

ويخلص الباحثان إلى أن المخرج الوحيد هو الخيار الأول وهو التعاون بين إسرائيل وممثل الأمم المتحدة (روبرت سيري)؛ لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بإعادة إعمار قطاع غزة، وأيضاً يخلصان إلى أن هذا الخيار لا يلبي حاجات القطاع على جميع المستويات.

رابعاً: علاء الدين خليل محمد المشهراوي (2013): الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

تناولت هذه الدراسة الآثار السياسية والأمنية المترتبة على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في عام 2005، ومدى تأثير ذلك على المستقبل الفلسطيني عامة ومستقبل قطاع غزة خاصة.

وتناولت الدارسة فرضيات عدة منها إقحام الفلسطينيين في حالة حرب أهلية؛ بفعل حالة الخلل السياسي والأمني التي نتجت عن الانسحاب، والفرضية الثانية والتي تناولت فيها الدراسة النتائج السلبية للانسحاب السياسي من قطاع غزة، والفرضية الثالثة أن الانسحاب الإسرائيلي لم يكن انسحابًا حقيقياً؛ بل هي عملية إعادة انتشار واستمرار للسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة.

وخلصت الدارسة الى عدة نتائج وتوصيات أهمها: التأكيد على أن الانسحاب ما هو إلا وهم، والسبب من ورائه هو زج الفلسطينيين في حالة انقسام جغرافي وسياسي، مما أدى إلى نتائج سلبية، وكان من أهم مظاهره رفض حل الدولة الفلسطينية واستمرار حصار قطاع غزة.

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جانب من السياسات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، وأشارت إلى الحروب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة؛ ولكنها لم تقدم رؤية استشرافية واضحة لمستقبل قطاع غزة في ظل السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، وربما يرجع ذلك الى عدة أسباب منها: الوضع الإقليمي السيئ و**المتمثل** بانشغال العالم العربي بالأوضاع الداخلية التي تعصف به، وأيضاً الوضع الفلسطيني الداخلي المتردي، والانقسام الفلسطيني الذي أتاح للجانب الإسرائيلي الاستفراد بفرض سياساته على قطاع غزة، إضافةً للوضع الدولي المحابي للجانب الإسرائيلي، ولذلك نأمل في هذا الدراسة أن نضع رؤية استشرافية واضحة لمستقبل قطاع غزة، في ظل السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.

ويمكن القول أن هذه الدراسة تنفرد عن غيرها من الدراسات السابقة فيا يلي:

- أنها تكشف السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة الحديثة 2005– 2015
- أنها تقف على المحددات الأيدلوجية للفكر الإسرائيلي تجاه قطاع غزة.
- الوقوف على الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية؛ لتكريس السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.
- أنها تتناول الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة بشكل مفصل.
- أنها تقف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.

الفصل الثاني
الجذور التاريخية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة

المبحث الأول:

المكانة الجيوسياسية لقطاع غزة وأثرها على تطوره التاريخي

المبحث الثاني:

تطور السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة (1948 - 1993)

المبحث الثالث

تطور السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة (1993 - 2005)

المبحث الأول

المكانة الجيوسياسية لقطاع غزة وأثرها على تطوره التاريخي:

الموقع الجغرافي والتوزيع السكاني لقطاع غزة

- **الموقع الجغرافي:**

يقع قطاع غزة في جنوب غرب أرض فلسطين التاريخية، من ناحية الوسط في امتداد طبيعي لصحراء النقب، من جهة غربها، وهو شريط طولي يحده من الغرب البحر المتوسط، ومن الشرق بطول 45 كيلو متر الأرض التي يحتلها الكيان الإسرائيلي منذ سنة 1948، ومن الشمال أيضاً تقع الأراضي التي يحتلها الكيان الإسرائيلي منذ سنة 1948، وأما في الجنوب فحدود قطاع غزة بالكامل مع مصر.

ويبلغ عرض قطاع غزة من جهة مصر 14 كيلو متراً، تبدأ من شاطئ البحر إلى ما يعرف بمعبر كرم أبو سالم، الذي يقع على الحدود بين مصر وقطاع غزة، والأراضي المحتلة منذ سنة 1948، ومن وسط قطاع غزة يضيق العرض بين البحر والحدود مع الأراضي المحتلة سنة 1948، في بعض الأماكن إلى نحو 5 كيلو متر، وفي الشمال يصل العرض إلى نحو 7 كيلو متر (عوكل، 2014: 103)، وأقصى نقطة عرض له (14) كيلو متراً، وتقع في قرية خزاعة شرقي مدينة خان يونس (عياش، 1997: 19).

وهو يمثل ركن فلسطين، وخاصرتها الغربية، ونقطة الوصول، بين بر بلاد الشام والبحر المتوسط، وهو البقعة الأكثر تقدماً، غرباً نحو البحر، وفي زاوية بين شبة جزيرة سيناء، وصحراء النقب، والبحر، والداخل الفلسطيني (قاجه، 2012: 91)

أما تضاريس قطاع غزة الرئيسية؛ فهي امتداد لتضاريس فلسطين وشبه جزيرة سيناء، وهذا لا يعني أنها متشابه مطلقاً، فلها ما يميزها ، حيث السلاسل والحواف الطولية، والكثبان الرملية التي تمتد على هيئة حزام طولي مع امتداد ساحل البحر المتوسط، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب" (المبيض، 1987: 17).

وتختلف ارتفاعاته عن سطح البحر، والأجزاء الشرقية منه أعلى ارتفاعاً، إذ تتراوح ارتفاعاته في الشرق ما بين 78–450م فوق سطح البحر، ويبلغ طول قطاع غزة من بيت حانون شمالا إلى رفح جنوبا حوالي 46كم، وتبلغ مساحته 365كم2. (صالح، 1989: 7)

ويميز مناخ قطاع غزة ارتفاع الحرارة نسبياً صيفاً، حيث تكون مصحوبة بأشعة الشمس القوية، أما الشتاء فيكون معتدل الحرارة، والفرق بين درجتي حرارة العظمى والصغرى لا يزيد معدله عن سبع درجات، مع ملاحظة أن موقع قطاع غزة البحري ونسبة الرطوبة العالية؛ تزيد من إحساس الفرد بالحرارة. (صالحه، 1997: 36)

تسمية قطاع غزة:

ظل قطاع غزة، خلال الفترة من عام 1948-1955 بدون اسم، وكان طوال سبع سنوات يسمى " الأراضي الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين"، ثم ظهر مصطلح قطاع غزة في الوثيقة الدستورية التي أصدرها ديوان الرئاسة المصرية بتاريخ 11-5-1955، بما يعرف قانون رقم 255 لسنة 1955، والذي أطلق عليه اسم القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين (الاسطل، 2015: 177) ، ومن ثم فإن قطاع غزة هو الاسم الإداري الذي أطلق على المنطقة التي رسمت في اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل بموجب اتفاقية رودس بتاريخ 24 فبراير 1949م، حيث أطلق عليها في البداية: الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية.

أما أهمية موقع قطاع غزة فلسطينياً وعربياً فهي تتصل بشكل رئيسي بالناحيتين العسكرية والتجارية، حيث إنه يشكل الشريط الساحلي والممر البري الوحيد، وهو الجزء الوحيد الذي تبقي للفلسطينيين بعد احتلال وطنهم، إضافة إلى ما تشكله هذه المناطق من أهمية إستراتيجية، وكما حرصت مصر منذ عهد الفراعنة للسيطرة عليه، وكذلك الفرس، والرومان، وغيرهم ممن غزوا فلسطين كالصليبين والمماليك والعثمانيين، إذ اتخذوه مركزاً عسكرياً لجيوشهم، ويمثل قطاع غزة محطة مهمة في الطريق البري بين قارتي إفريقيا وآسيا، فالمرور به يمثل أقصر طريق بينهما؛ وعليه كان محطة تجارية مهمة، خاصة في مراحل التاريخ الإسلامي، وكذلك مرور الجيوش عنه عند مرورها بين القارتين. (شقليه، 1964: 29)

وينحصر قطاع غزة بين دائرتي عرض 16 31 و45 31 شمالاً، وبين خطي طول 20 34 و25 34 شرقي خط جرينتش، وهذا يعني وقوعه في بداية جنوب النطاق الصحراوي المعتدل الدافئ، والمعروف بكونه منطقة مناخية انتقالية متعددة الصفات، بين النطاق الصحراوي الحار جنوباً وبين النطاق المعتدل الدافئ شمالاً (البطش، 2003: 6) .

- **التوزيع السكاني:**

يمكن توضيح التوزيع السكاني من خلال الإشارة إليه على النحو التالي:

1 - جدول عدد سكان محافظات غزة من عام 1950حتى عام 1993:

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1950	288117	1960	360515
1951	294869	1960	360515
1952	299251	1961	370229
1953	306272	1962	282186

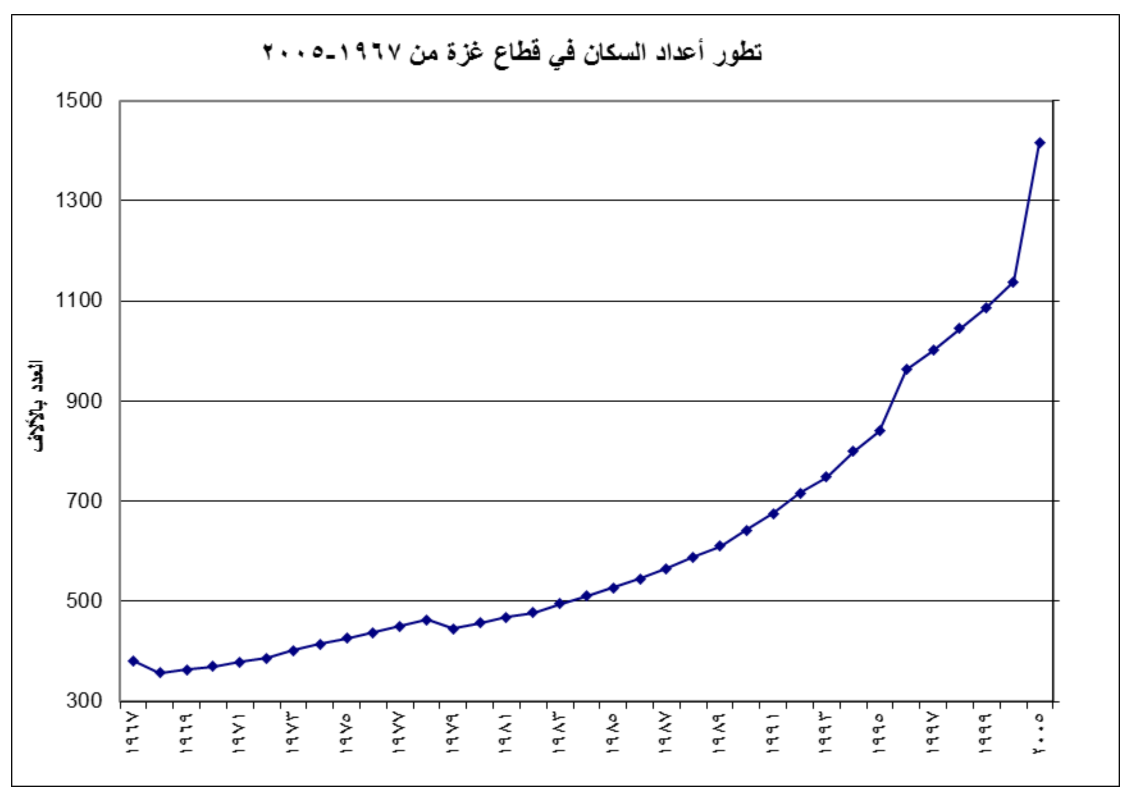
1954	313140	1963	401238
1955	318671	1964	411231
1956	336055	1965	420337
1957	345834	1966	440229
1958	357526		

(البطش، 2003: 9-10)

2- تطور أعداد السكان ونسبة النمو في قطاع غزة للفترة 1967-2000م

السنوات	أعداد السكان بألف نسمة	معدل النمو%	السنوات	أعداد السكان بألف نسمة	معدل النمو%
1967	380.8	ـــــ	1984	509.9	3.1+
1968	356.8	6.3-	1985	527.0	3.4+
1969	363.9	2.0+	1986	545.0	3.4+
1970	370.0	1.7+	1987	565.6	3.8+
1971	378.8	2.4+	1988	588.5	4.0+
1972	387.0	2.2+	1989	610.4	3.7+
1973	401.5	3.7+	1990	642.7	5.3+
1974	414.0	3.1+	1991	676.0	5.2+
1975	425.5	2.8+	1992	716.8	6+
1976	437.4	2.8+	1993	748.9	4.6+
1977	450.8	3.1+	1994	800.0	6.8+
1978	463.0	2.7+	1995	840.0	5+
1979	444.7	2.5-	1996	963.0	14.6+
1980	546.5	2.7+	1997	1001.569	4+
1981	468.9	2.7+	1198	1044.318	4.3+
1982	477.3	1.8+	1999	1087.067	4.1+
1983	494.5	3.6+	2000	1138.126	4.7+

-(Statistical abstract of Israel, 1991,P701) 1



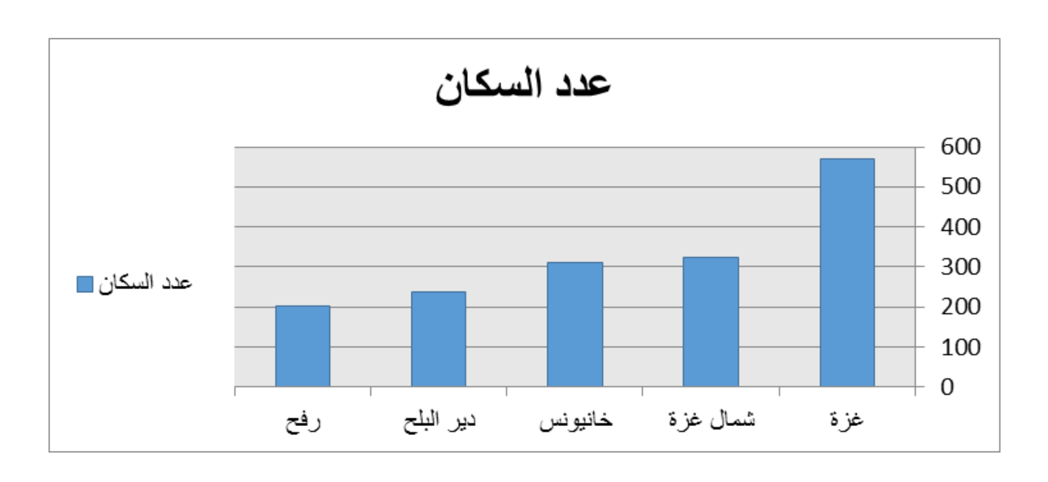
1- تطور أعداد السكان من 1967 حتى 2005

(Statistical abstract of Israel, 1991,P701)-2

3- (الأعوام: من 67-2005 الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، 2006: 3)

وبلغ عدد سكان قطاع غزة حتى نهاية عام 2007، مليون وثلاثمائة وثمانون ألف وأربعمائة نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012: 48)

وقدر عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بحوالي 3,9 ملايين نسمة في منتصف عام 2009، منهم 2,4 مليون في الضفة الغربية وحوالي 1,5 مليون في قطاع غزة.، (موقع الصفصاف- تاريخ النشر: 21-12-2010)، كما وبلغ عدد السكان في محافظات قطاع غزة حوالي مليون وستمائة وأربعين ألف نسمة في منتصف عام 2012، ما نسبته حوالي 38,3% من سكان الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012: 17).



2 – جدول توزيع سكان محافظات غزة حتى منتصف العام 2012:

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012: 17)

وبلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2015 في فلسطين حوالي 4,68 مليون نسمة، بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي 2,86 مليون نسمة، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1,82 مليون نسمة (وكالة معا الإخبارية: 2015/07/09) .

المبحث الثاني

تطور السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة (1948 - 1993)

أولاً/ الجذور التاريخية للسياسة الإسرائيلية الأمنية تجاه قطاع غزة:

اتبعت المنظمات الصهيونية العاملة في فلسطين – خلال فترة الانتداب البريطاني – الإرهاب؛ للاستيلاء على أراضي المواطنين الفلسطينيين، بإيقاع الرعب في نفوسهم واضطرارهم إلى الرحيل، وقد مارست المنظمات الصهيونية هذا الأسلوب بصورة مكثفة في الحرب على فلسطين، انطلاقاً من تعاليم جابوتنسكي والذي دعا اليهود إلى إقامة المستعمرات والبقاء فيها، وكما دعاهم إلى الضرب بقسوة وبعنف، وإشاعة الإرهاب بين السكان العرب (عياش، 1997: 86)، وقد كان نصيب قطاع غزة من هذا الإرهاب كنصيب بقية الأراضي الفلسطينية.

- **يرجع تميز السياسة الأمنية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة قبل عام 1967، بالإرهاب والعنف إلى سببين رئيسين:**

1- قيام الثورة المصرية عام 1952م، حيث لم تنجح السياسة الإسرائيلية لاجتذاب نظام ثورة يوليو في مصر عام 1952، إلى حلبة الأحلاف الاستعمارية، والتي كانت السمة الأبرز، حينذاك في المنطقة، فكان خيار الثورية الانتماء إلى القضايا العربية، ورفض سياسة الأحلاف الاستعمارية، مما دفع الكيان الإسرائيلي للقيام باستفزازات متتالية كإنذارات لمصر، وتهديد نظامها الثوري الفتي. (قاجة، 2012: 179)

2- العمل الفدائي الفلسطيني، إذ شكل العمل الفدائي الفلسطيني في غزة عام 1955 ظاهرة جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، ووضع الكيان الإسرائيلي أمام مأزق كبير في مواجهة مستمرة مع الكيان الفلسطيني. (قاجة، 2012: 176)

وبانتهاء حرب 1948، خضعت منطقة غزة للحكم المصري، حسب اتفاقية رودس الموقعة بين مصر وإسرائيل عام 1949، وأقيمت ثمانية مخيمات لإيواء اللاجئين في جباليا، الشاطئ، النصيرات، البريج، دير البلح، خان يونس، المغازي، رفح.

ونتيجة حرب 1948، بدت ظاهرة تسلل عدد من المهجرين إلى قراهم التي أخرجوا منها، لجلب بعض ممتلكاتهم، حيث قتل الإسرائيليون عدداً كبيراً منهم، حتى بلغ عدد الشهداء المتسللين حتى (أبريل) 1952م أربعة آلاف شهيد. (السنوار، 2013: 22)،

وقد قام الكيان الإسرائيلي بحملة انتقامية؛ فشن غارات جوية لإبادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين الذين كانوا يحاولون العودة إلى ديارهم (الاسطل، 2015: 174)، ولم يسلم المهجرون من الاعتداءات الإسرائيلية التي لاحقتهم على امتداد قطاع غزة، وبدأ ذلك في خان يونس بتاريخ 13 /1949/1، ومنذ عام 1949، ازدادت شراسة الهجمات الإسرائيلية ضد أهالي قطاع غزة، خاصة في

خان يونس وغزة ودير البلح، وقد بلغ عدد ضحايا الفترة ما بين 1949، وأواسط 1956، حوالي 384 شهيداً و32 أسيراً ومفقوداً (السنوار، 2013: 22).

جاءت الانتهاكات الإسرائيلية والتوغلات في قطاع غزة قبل عام 1967، عندما فشل الكيان الإسرائيلي في تحقيق مآربه، ولم تنثن الحكومة المصرية عن سياساتها وأهدافها، وقامت القوات الإسرائيلية بتصعيد هجماتها وصولاً إلى تنفيذ المذبحة المروعة، والتي عرفت باسم مذبحة غزة، وذلك عندما اجتازت عدة فصائل من القوات الإسرائيلية، خط الهدنة، عند الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم 28 /2/ 1955م، وتوغلت في عمق قطاع غزة، لمسافة ثلاثة كيلومترات. (قاجة، 2012: 180)، وبالفعل بدأت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة في 28 /2/ 1955م (عياش، 1997: 43)، فبعد هذه الغارة الوحشية على غزة في 1955/2/28، والغارات التي تلتها من قبل الجيش الإسرائيلي على مدينة خان يونس، وعلى مواقع الجيش المصري، والتي قتل على إثرها ما يزيد عن مائة جندي من رجال الجيش المصري، بالإضافة إلى عدد مماثل من المدنيين الفلسطينيين، وتوالت الضربات من الجيش الإسرائيلي في 30 /5/ 1955، ثم اعتداء ثالث في 22 /8/ 1955، وردت القوات المصرية هجوماً على قطاع غزة يوم 28 /8/ 1955، وفي أوائل سبتمبر سنة 1955 حاولت القوات الإسرائيلية قطع المواصلات بين غزة ورفح، فأخفقت.

وما ألحقته من قتل وتخريب وتمرد بين الأهالي في قطاع غزة كانت سبباً في الإسراع بكسر احتكار السلاح، وإعلان (الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 27 /9/ 1955م بعقد صفقة الأسلحة التشيكية) (عياش، 1997: 43).

وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل ضرباً من الوهم، وخاصة بعد العلاقات الحميمة بين أمريكيا وبريطانيا مع إسرائيل، ورفض الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح ولذلك قرر الرئيس المصري جمال عبد الناصر:

1- شراء أسلحة من أية دولة لمواجهة إسرائيل.

2- السماح للفدائيين من قطاع غزة بالانطلاق للعمل المسلح من قطاع غزة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

3- الهجوم الإعلامي على القوى العربية الرجعية المتواطئة مع أمريكيا وحلفائها.

4- عقد صفقة السلاح التشيكية التي أعلن عنها في 1955/9/27.

(الصوراني، 2013: 25 – 26)

وفي 6 /4/ 1956م بدل أن يوجه الجنود الإسرائيليون نيران أسلحتهم إلى المواقع العسكرية المشتبكة معهم أصدر، ضابط إسرائيلي برتبة (رائد)أوامر بقصف مدينة غزة، ولقد أسفر القصف بعد أربع ساعات عن استشهاد 56 مدنياً وجرح 103. (سكيك، 1982: 63)

قطاع غزة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956:

بدأ اجتياح قطاع غزة من قبل قوت الاحتلال الإسرائيلي في يوم 1956/10/31، أي بعد يومين من بدء المعركة يوم 1956/10/29، بعد أن تم اجتياح سيناء بسهولة، بعد قرار القيادة المصرية سحب الجيش المصري من سيناء، الأمر الذي أدى إلى عزل قطاع غزة، حيث بدأت قوات الجيش الإسرائيلي باحتلال مدينة رفح بتاريخ 1956/11/1 (أبو النمل، 1979: 140) .

وفي الأول من نوفمبر استولت القوات الإسرائيلية على رفح متجه إلى غزة ومدنها، ولم يتعرض قطاع غزة للهجوم في أول الأمر إذ اعتبره الإسرائيليون قليل الأهمية من الناحية العسكرية بعد عزله عن مصر.

وانطلق اللواء الإسرائيلي الحادي عشر مشاة يسابق الزمن؛ للاستيلاء على قطاع غزة، و بدأ الهجوم على مدينة غزة في (الثاني من نوفمبر الساعة السادسة) من صباح ذلك اليوم متجها نحو تحصينات المنطار المعروفة بالموقع 122، 123، 125، وأراد قائد لواء المشاة " هاون دورون" احتلال غزة من الشرق، وبالرغم من النيران الكثيفة التي أطلقت وخاصة موقع المنطار؛ إلا أن الدبابات والسيارات نصف المجنزرة اقتحمت الموقع 122 بعد دفاع مستميت؛ فوصلت إلى بيت حانون شمالاً، (عياش: 1997: 77)، واستبسلت القوات المصرية والفلسطينية في غزة في موقعها جبل المنطار، حتى استسلم ظهر يوم 1956/11/2، والذي أعلنه اللواء فؤاد الدجوي الحاكم العام لقطاع غزة، بعد سقوط رفح يوم 1956/11/1. (الصوراني، 2013: 31) وتابعت مجموعة أخرى من اللواء مشاة مع فرقة مدرعات الملحقة به سيرهم جنوباً إلى خان يونس التي رفضت التسليم، ودارت معركة عنيفة ضرب فيها المقاتلون أروع الأمثلة في البطولة والفداء؛ ولأجل ذلك كان الانتقام من أهل المدنية الصامدة شديداً يفوق الوصف (عياش: 1997، 77)، حيث سقطت المدينة يوم 1956/11/3، وأدى ذلك إلى سقوط 275 شهيداً (الصوراني، 2013: 31)

أدرك حاكم قطاع غزة محمد فؤاد الدجوي، أنه لا جدوى من المقاومة، فوافق على التسليم حتى يوفر الخسائر في الأرواح والممتلكات، وكان الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ الدولية قد طلب من إسرائيل وقف إطلاق النار. (عياش: 1997، 77)

وبعد احتلال قطاع غزة صرحت جولدا مائير أن إسرائيل لن تسمح بعودة المصريين إلى قطاع غزة، حيث يستطيعون إعادة تنظيم الفدائيين ونشر الذعر من جديد في قرى الحدود، وقالت: "إن إسرائيل تصر على أن يعلن القطاع في حالة جلاء قواتها منطقة منزوعة السلاح، أو أن يوضع تحت إشراف الإدارة الدولية". (عياش، 1997: 80)

تدخل الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، أجبرا بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على الانسحاب من سيناء، لكن إسرائيل تباطأت في مغادرة القطاع، حتى اضطرت للانسحاب نهائياً منه

في 17 /3/ 1957، وأصبح تحت إدارة دولية، لكن ذلك لم يستمر إلا أسبوعين، بسبب مطالبة القوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة بضرورة عودة الحكم المصري، فأعيدت الإدارة المصرية منذ (مارس) 1957، حتى 6/5 1967 (السنوار، 2013: 23)

3 – جدول يوضح عدد الشهداء والجرحى والمفقودين في حرب 1956:

مسلسل	المنطقة	الشهداء	المفقودين	الجرحى
1-	مدينة غزة	256	108	142
2-	مدينة خان يونس وضواحيها	415	57	388
3-	دير البلح –البريج–المغازي–النصيرات	62	27	30
4-	مدينة رفح ومعسكرها	197	27	156
	المجموع	930	215	716

(الصوراني، 2013: 31–32)

ويلاحظ في هذه الفترة أن قطاع غزة الذي استقبل المهجرين بعد احتلال العصابات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية عام 1948، تعرض للعدوان المتواصل من قبل الكيان الإسرائيلي مما خلف آلاف الشهداء والجرحى، وقد سعي الكيان الإسرائيلي المتواصل لتهيئة الأجواء الدولية لاحتلال قطاع غزة؛ لأهداف سياسية وأمنية واقتصادية سيتم الحديث عنها لاحقاً.

ثانياً / الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1967:

استعد الكيان الإسرائيلي لهذه الحرب، ووضعت الخطط؛ لتحقيق مطامعها في التوسع (كتن، 1999: 109)، فهاجمت القوات الإسرائيلية في 6/5/ 1967، قطاع غزة وسيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية، وخلال ستة أيام سيطر الكيان الإسرائيلي على تلك المناطق، وارتكب الجيش الإسرائيلي أثناء احتلاله لقطاع غزة عدداً من المجازر، وبتهجير عشرات الآلاف من المواطنين، وهدم البيوت، وصادر الممتلكات والأراضي، وفرض عقوبات جماعية (السنوار، 2013: 23)، واعتبرت الأجزاء التي قامت القوات الإسرائيلية بغزوها من أرض إسرائيل التي تم تحريرها، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إعادتها إلى العرب. (خالد، 1986: 28).

- **دوافع إسرائيل للحرب:**

كان للكيان الإسرائيلي ولجيشه عدد من الدوافع لاتخاذ قرار حرب 1967 ومنها:

أولا: نظر الجيش الإسرائيلي بعين الحذر لما يدور حوله في البلدان العربية، ومنها إغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وكذلك دخول قوات عربية للأردن، والحشد الكبير لقوات عربية بالقرب من مناطق حيوية لإسرائيل. (عفرون، 1993: 71)

ثانياً: بناء خطط الجيش الإسرائيلي على أساس الردع المعتمد على التفوق وشن الهجوم الإجهاضي، (ابا ابيان، 1972: 134)

ثالثاً: امتلاك الكيان الإسرائيلي لسلاح جوي قادر على حسم المعارك في الأرض المكشوفة (الأيوبي، 1969: 214) .

رابعاً: تصاعد المد الثوري ضد الامبريالية وازدياد الشعور القومي العربي؛ مما أدى إلى قيام الوحدة السورية المصرية 1956، ونجاح ثورة العراق 1958، وانتصار ثورتي الجزائر واليمن في عام 1962 (الأيوبي، 1977: 671) .

خامساً: عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية سنة 1955، وحصول مصر وسوريا على أسلحة جديدة بعلم الاتحاد السوفيتي، وقد سعت إسرائيل لضرب مصر (الجبوري، 1977: 1993)، بعد وصول الجيش المصري لتسليح وتدريب وفق النمط السوفيتي 1960، حيث خشيت إسرائيل من تعاظم ذلك، (الجيش، 2008: 53).

سادساً: أثار التدخل المصري في اليمن عام 1962 بجانب الثورات التي أطاحت بالحكم الملكي؛ الانزعاج الأمريكي من التدخل المصري في اليمن (بيلي، 1992: 178-179) .

سابعاً: قيام منظمة التحرير الفلسطينية عقد مؤتمر القمة العربية الثالثة في الدار البيضاء في المغرب في سبتمبر 1965، حيث تقرر دعم منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما أثار للكيان الإسرائيلي كثيرا من المخاوف، ورأت فيه مشاكل سياسية وعسكرية على حد سواء، وهو ما دفعها لشن الحرب قبل تنامي هذه القوة (السنوار، 2003: 65)، وقد تزامن ذلك مع ظهور فصائل مقاومة للاحتلال، ومع تحول وحدات جيش التحرير الفلسطيني المرابط في قطاع غزة إلى قوات التحرير الشعبية، كما انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبدأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح عملها في قطاع غزة وكانت انطلاقة المقاومة فيه سريعة. (السنوار، 2003: 310-311)

ثامناً: جعلت الوحدة بين مصر وسوريا، الكيان الإسرائيلي يسعى لتدمير القوة العسكرية، وإسقاط بعض الأنظمة العربية، لذا تطلع إلى تدمير جيش مصر، وإسقاط نظامه السياسي وتحطيم الجيش السوري والاستيلاء على الجولان (الأيوبي، 1977: 761)،

وكان الكيان الإسرائيلي يطمح إلى هزيمة الدول العربية، ويعد عدته حتى لا تفرض الدول العربية عليه شروطها إذا ما جرت مفاوضات بين الطرفين. (كوهين، 1964: 495)

بدايات الحرب:

بدأت الحرب بشكوى كاذبة لفقها الكيان الإسرائيلي ضد مصر، ففي الساعة 3,10 دقائق بتوقيت نيويورك صباح يوم 5-6-1967، أيقظ مندوب إسرائيل الدائم رئيس مجلس الأمن (هـ.رتابور الدينماركي) من نومه، واخبره أنه تلقى قبل لحظات تقارير تفيد بأن مصر هاجمت إسرائيل براً وجواً

وأن القوات الإسرائيلية تشتبك الآن مع القوات المصرية التي تصدها (وثيقة الأمم المتحدة 1967: 1)، وفي 5 /6/ 1967 الساعة 7,45 شنت الهجمة الأولى من قبل إسرائيل على الدول العربية من خلال الطائرات، وكانت موجهة ضد 9 مطارات تم ضربها في نفس اللحظة، والعاشر هو مطار الفايد وتم ضربه بعد الأولى بدقائق، وبذلك تم تحقيق أقصى حد من المفاجئة، التي كانت إسرائيل تسعى لتحقيقها من خلال تظاهرها بأنها تحاول حل الأزمة عن طريق مباحثات السلام، ومن خلال هذه المفاجئة استطاعت إسرائيل تدمير كامل السلاح الجوي لكل من مصر وسوريا والأردن، فخلال اليوم الأول من الحرب دمرت إسرائيل 416 طائرة عربية كان منها 393 طائرة جاثمة في مطاراتها، ثم قامت القوات البرية الإسرائيلية بهزيمة هذه الدول العربية، وأصدرت الأمم المتحدة قرار لوقف إطلاق النار بعد ستة أيام من الحرب، واستطاعت إسرائيل في هذه الحرب احتلال شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، وهضبة الجولان ،والضفة الغربية، والقدس الشرقية (الجيش، 2008: 99-100).

نتائج الحرب:

1. احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس القديمة، وقطاع غزة، وسيناء، والجولان السوري.
2. زيادة عدد اللاجئين، فطبقا لتقرير أجرته الحكومة الأردنية تبين فيه أن عدد اللاجئين 410 آلاف ومئتين وثمانية وأربعين فلسطينياً، من ضمنهم 145 ألف لاجئ أضيفوا إلى لاجئي حرب عام 1948
3. ضم مدينة القدس كاملة لإسرائيل، حيث صرح ليفي أشكول أمام الكنيست الإسرائيلي يوم 12-6-1967 لن يكون هناك رجعة لخطوط الهدنة التي عينتها هذه الاتفاقيات، فالعالم يدرك اليوم أنه ليس من قوة تستطيع اقتلاعنا من هذه الأرض، ووفقا لذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية بأن مدينة القدس القديمة ستكون خاضعة لقوانين إسرائيل والسلطات القضائية والإدارة التابعة لها.
4. ممارسة الإرهاب وإخضاع المواطنين العرب بالقمع، حيث أخضع أكثر من مليوني مواطن فلسطيني لسياسة القمع والشدة.
5. إنشاء مستوطنات جديدة حيث شرعت إسرائيل بإنشاء المستوطنات اليهودية على شكل أطواق تحيط المدن العربية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والجولان.
6. بدء بحث العرب عن الحلول الممكنة لقضية فلسطين حيث إنه وبعد حرب 1967 كان التساؤل المطروح هو: كيف وبأي ثمن يمكننا أن نحقق انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في تلك السنة؟ (كتن، 1999: 118-120)

آثار حرب 1967 على قطاع غزة:

لقد كانت أثار حرب 1967 على قطاع غزة أثاراً كبيرة من أبرزها:

1. الهجرة القصرية لعشرات الآلاف من المواطنين الذين تركوا القطاع خوفاً من ارتكاب الجيش الإسرائيلي المجازر ضدهم (صالح، 1990: 312).
2. رافق التهجير والترحيل هدم المباني والبيوت ومصادرة الممتلكات والأراضي؛ بدء مرحلة جديدة من الاستيطان على حساب أصحاب البلاد الشرعيين. (السنوار، 2003: 77).
3. فرض عقوبات جماعية على الأهالي؛ لإجبارهم على ترك القطاع ومن هذه العقوبات اقتحام المنازل ليلاً بحجة البحث عن السلاح، وجمع الرجال في أماكن عامة واعتقالهم فترات زمنية مختلفة دون توجيه تهم إليهم، وغير ذلك من الحجج (الفرا، 1998: 265) .
4. خولت إسرائيل الحكم العسكري صلاحية وفرض أنظمة الطوارئ وإغلاق المناطق وحصر الدخول والخروج إلا بتصاريح، وفرضت الإقامة الجبرية على من تشاء وذلك لتحقيق هدفها من زيادة الترحيل والسيطرة على الأراضي الخالية من السكان(مصالحه، 1983: 11).
5. اتصال الأهالي في قطاع غزة بأهالي الضفة الغربية، وبإخوانهم الذي ظلوا تحت الاحتلال من أهالي عام 1948. (الشعيبي، 1979: 131).
6. بدأ ظهور المقاومة المدنية للاحتلال من خلال رفضه ورفض إجراءاته القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وعدم التعاون مع سلطاته، أو الاستجابة لمطالبها إضافة إلى التأييد الجماهيري للعمل الفدائي ومساعدته. (السنوار، 2003: 78).
7. بدأ العمل الفدائي ضد الاحتلال الإسرائيلي، فقد وجدت التنظيمات في القطاع أن المقاومة المدنية لا تكفي، ولا تتناسب مع نتائج حرب 1967، ورأت ضرورة العمل الفدائي لتجاوز اليأس والتعايش التي تسعى إسرائيل لفرضه، ولحمل قوات الاحتلال إلى الانسحاب من القطاع. (صايغ، 1990: 367-368).
8. عرضت إسرائيل على أهالي قطاع غزة منحهم الجنسية الإسرائيلية، خطوة لضم القطاع، ولكن أهالي القطاع رفضوا هذا العرض فوراً مفضلين أن يبقوا فلسطينيين. (مجلة الأرض، 1983: 11)
9. تأثر الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة للاحتلال، وظهر ذلك من خلال ضعفه وتشويه بنيته، وبتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وضعف دور المؤسسات في مجال التطوير والتنمية، (صالح، 1993: 349).
10. تردي أوضاع التعليم والصحة، فقد وضع الاحتلال مختلف العراقيل أمام تطورهما مما زاد من سوء أوضاع التعليم، والإرهاب المفروض على الأهالي وفي المدارس واعتقال الشباب وإبعادهم مما أدى إلى تفريغ مدارس الثانوية، أما في مجال الصحة فقد قلل الاحتلال عدد

العاملين من أطباء وممرضين وزاد ساعات عملهم وقلل أجورهم ولم يهتم بتوفير المختصين من الأطباء (مجلة الأرض، 1983: 36).

ثالثاً / الاستيطان الإسرائيلي لقطاع غزة بين عامي 1967و1987:

تتمثل أسطورة الاستيطان الصهيوني في زعم المفكرين والقادة الصهاينة أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون، وأن تاريخها قد توقف تماماً برحيل اليهود عنها، بل إن تاريخ اليهود أنفسهم قد توقف هو الآخر برحيلهم عنها، ولن يستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها فهو تاريخ مقدس. (المسيري، 1999: 59)، وترجموا هذا الأفكار بتطوير حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة وقطاع غزة، حيث يعتبر الاستيطان الصهيوني نابعاً من حيوية ثابتة للصهيونية ورؤية أخلاقية لها، وأن ليس هنالك فرق بين السياسات الاستيطانية التي مورست قبل قيام الدولة أو بعدها (ارونسون، 1997: 5)، وبالتالي فالاستيطان بحد ذاته وسيلة للحفاظ على أمن التجمعات السكانية أينما كانت، وكلما تزايد عدد سكان هذه التجمعات كانت الحاجة أكثر إلى التقدم والتوسع في بناء النقاط الاستيطانية الجديدة. (البطش، 2003: 16) .

وقد أحدثت هزيمة 1967 عدة آثار تتفق مع طبيعة الحدث، وعكست عمق التردي الداخلي والحرب الخارجية ومدى الإهمال والتفكك في العالم العربي في مواجهة الأخطار المحيطة به، فمن ناحية تأكدت عدة تصورات عن قوة التأمين السياسي والاقتصادي والعسكري والأمريكي لإسرائيل، كما تأكد اهتزاز فكرة الرأي العام العربي عن قوة العرب وقدرتهم على هزيمة إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وكذلك اهتزت صورة التأييد السوفيتي للدول العربية في مواجهة المخطط الأمريكي– الإسرائيلي. (شريف: 2002، 256–257).

وبعد احتلال 1967 اعتبر قطاع غزة بأكمله جزءاً من الأملاك الدائمة لإسرائيل، وأنه حق ثابت للشعب اليهودي وغير قابل للتفاوض (البطش، 2003: 63)، حيث إنه بعد الانتصار الإسرائيلي في يونيو 1967، أقامت القوات العسكرية الإسرائيلية حكماً عسكرياً في جميع المناطق المحتلة. وجاء في البيان رقم (1) أن القادة العسكريون مسئولون عن الأمن وحفظ النظام، وعهد البيان رقم (2) بجميع ملفات الحكومة في الهيئة التشريعية والتعيين والإدارة فيما يختص بالمناطق والسكان، كما وأقيمت القيادة الإقليمية لقطاع غزة وشمال سيناء في مدينة غزة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1993، 21)

أهداف الاستيطان الصهيوني لقطاع غزة:

أهداف دينية وتاريخية:

دأبت المؤسسة الصهيونية منذ بداية استعمارها الاستيطاني في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، وحتى وقتنا الحاضر على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاستيطان

فيها، ويدعي المستوطنين في قطاع غزة أنه تمت الإشارة إلى غزة في قصص وأسفار التوراة عن سامسون واسحاق، وإن هناك تفسيراً يؤكد أن الجزء المتبقي من المعبد اليهودي في الفترة ما بين القرن السادس والسابع قبل الميلاد يقع على شاطئ البحر غرب مدينة غزة، حيث تجول الملك داوود وحكماء إسرائيل في غزة (Palestinian Center for Human Right, 1996: 16)

ففي استيطان كفار داروم، يدعي المستوطنون هناك بأن استيطانهم فيها هو إنذار ديني وإطاعة للرب بزرع؛ الأرض التي وعدها للآباء والأجداد وليس للمستوطنين العرب، وإن التذرع بالهدف الديني والتاريخي؛ قد ساهم بشكل كبير بجذب الكثير من اليهود للاستيطان في القطاع وخاصة من المهاجرين الجدد (البطش، 2003: 42).

أهداف إستراتيجية

سعت إسرائيل لتحقيق هدف استراتيجي من وراء الاستيطان في القطاع، وذلك حتى تؤدي المستوطنات وظيفة الدفاع في الساعات الأولى من أي هجوم عربي. ففي حرب 1967م كان هناك حاجة أمنية لإخلاء مستوطنات داخل الخط الأخضر، والتي أقيمت حول قطاع غزة لتجنبيها ضربات المقاومين العرب، وكانت هذه المستوطنات عبئاً على الأمن بدل أن تخدم النشاط الأمني، وبالتالي فإن إسرائيل بحاجة إلى مستوطنات أكثر تقدماً في وجه العدو، وذلك لصد الهجمات الأولى ومشاغلتها حتى وصول قوات الجيش للتصدي للعدو. (البطش، 2003: 44)

وشدد القادة العسكريون الإسرائيليون على أهمية الدور الأمني لمستوطنات قطاع غزة، فقد اعتبر اسحق رابين أن منطقة غوش قطيف يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، وأن مستقبل نفي دكاليم الاستيطاني سيؤدي الأغراض (الأمنية) لإسرائيل، لذا يجب أن تكون كل مستوطنات غوش قطيف هدفاً للتطوير؛ للحفاظ على استمرار دورها الأمني وتطويره (هآرتس، 1985/3/21: 1)، وأيضاً الحاجة الأمنية تفرض عدم الانسحاب إلى الرابع من يونيو لسنة 1967، وهي الأراضي التي قدرت بنحو 2800 كم مربع من الضفة الغربية، أي ما يعادل 51% من مساحة الضفة الغربية، مضافا إليها 60 كم مربع من قطاع غزة، أي ما يعادل 16 % من مساحته (الأسطل، 2001: 155)

الأهداف السياسية

سعت الدولة الإسرائيلية من وراء بنائها المستوطنات في القطاع؛ لتحقيق أهداف سياسية تتضمن تعذر التوصل إلى حل سياسي للنزاع مع العرب والفلسطينيين، وفق الحد الأدنى للخطاب السياسي العربي، ومن ناحية أخرى فإن وجود المستوطنات سيخدمها حال التوصل إلى تسوية، فأي تنازل عن مستوطنات القطاع سيكون هدفه المقايضة للحصول على امتيازات أخرى في مناطق أخرى وفي أوقات مختلفة.

إن اعتبار الاستيطان في قطاع غزة وسيلة لهدف سياسي أمر لم تخفه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فمنذ حكومة جولدا مئير وحتى حكومة رابين الثانية جاهروا بذلك علانية (البطش، 2003: 46).

الأهداف الاقتصادية

كان احتلال إسرائيل للضفة والقطاع يمثل لها مورداً اقتصادياً مهماً ساهم إلى حد كبير في إخراجها من الأزمة التي عاشتها قبيل احتلالها للضفة وتمثل ذلك في:

- من الناحية الزراعية: استولت إسرائيل على مساحة كبيرة من الأرض والمياه، وهما العنصران المهمان لنجاح الزراعة، وعليه فقد أنتجت مستوطنات القطاع منتجات زراعية ساهمت في زيادة الإنتاج الغذائي الإسرائيلي بشكل عام. (بركات، 1988: 243).
- من الناحية الصناعية: أقامت إسرائيل مصانع؛ لتصنيع بعض المنتجات الزراعية؛ مما جعل من الصناعة في المستوطنات أمراً مربحاً ومشجعاً، وعليه. فقد هدفت إسرائيل من الاستيطان في القطاع لاستثمار موارد الأرض، وإقامة المنشآت الصناعية التي تستفيد من الطاقات الموجودة، وتستغل الموارد المتوفرة إضافة إلى إقامة مصانع لا ترغب إسرائيل بإقامتها داخل الخط الأخضر كتلك التي تؤثر على البيئة. (البطش، 2003: 47).
- من الناحية السياحية: كان الهدف من إقامة بعض المستوطنات في غزة يتمثل في التسويق السياحي، كمستوطنة قطيف ب التي أقامت إسرائيل فيها فنادق سياحية، حيث الشواطئ المغرية للسياحة (البطش، 2003: 48).

أهداف ديمغرافية:

المشكلة الديمغرافية هي من أكثر المشاكل التي تؤرق الكيان الإسرائيلي، حيث أحدثت حرب 1948 خلخلة في التوزيع السكاني الفلسطيني وتدفقت أعداد كبيرة إلى قطاع غزة، مما جعله منطقة ذات كثافة سكانية عالية، زادت من الفجوة في نسبة العرب إلى اليهود حول منطقة القطاع بشكل خاص وفي جنوب إسرائيل بشكل عام، وبالتالي هدفت إسرائيل من وراء الاستيطان في القطاع إلى محاولة تعديل التوازن السكاني، إضافة إلى محاولتها دمج المستوطنين القادمين من المجتمعات الأجنبية في المحيط الجديد الذي ينتقل إليه. (بركات، 1988: 246).

سياسة إسرائيل للاستيلاء على أراضي القطاع:

بدأت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة فور احتلالها قطاع غزة عام 1967 التصرف بموضوع الأراضي وفق مجموعة من القوانين القديمة وهي:

"قانون الطوارئ لسنة 1945، قانون المناطق المغلقة لسنة 1949، قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، قانون التصرف لسنة 1953" (البطش، 2003: 57).

وقامت إسرائيل بالاستيلاء على سجلات ملكية الأراضي، وبدأت بوضع الخطط للاستيلاء على الأرض، كما منعت تسجيل المبادلات العقارية قبل الحصول على إذن خطي من الحاكم العسكري، (البطش، 2003: 51)، ومن ثم بدأت باتخاذ الذرائع والحجج للسيطرة على هذه الأرض ومن **أهم الذرائع:**

1- أملاك اليهود: وهذه من أكثر الذرائع التي تذرعت بها إسرائيل، حيث ادعت سلطات الاحتلال أن هناك أملاكاً لليهود في قطاع غزة تعود لأشخاص أو مؤسسات أو منظمات سيطر عليها العرب بعد 1948/5/15، وبالتالي قامت على الفور بإقامة نقاط عسكرية في عدة مواقع، كان أبرزها السيطرة على قطعة من الأرض ومساحتها 231 دونماً مقابل مدينة دير البلح من الجهة الشرقية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، 1971: 112).
2- مصادرة الأرض بحجة الضرورات العسكرية: لم تعتبر إسرائيل أن وجودها في قطاع غزة هو سيطرة قوة احتلال على أرض آخرين، وأشاعت بأنها تحتل لفرض النظام والأمن لها، وبالتالي يجب على السكان المحليين المشاركة باحتياجات الجيش، وتقديم خدمات كالأرض والمياه والكهرباء والاتصالات (البطش، 2003: 52).
3- ضرورات الأمن والنظام العام: اعتبر هاجس الأمن الذريعة الأكثر رواجاً، وتستخدمها إسرائيل عندما تكون بحاجة لاغتصاب ملك الآخرين، فالضرورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية يتم وضعها لاعتبارات أمنية (البطش، 2003: 52).
4- حجة المنفعة العامة: قامت إسرائيل بمصادرة الأراضي اللازمة لإقامة البينة التحتية لمستوطنات قطاع غزة، والمتمثلة بالطرق، ومشاريع التصريف، وشبكات الكهرباء والمياه، وذلك من أراض فلسطينية، حتى لو كانت ذات ملكية خاصة واثبت صاحبها ذلك. (البطش، 2003: 54)
5- سياسة المضايقة والتحايل والتزوير: انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالإضافة إلى الأساليب السابقة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، أساليب جديدة أبرزها ما عرف بصفقات البيع غير المشروع، حيث لجأت إلى الاحتيال وتزوير تواقيع المواطنين العرب، وتزييف الوثائق من قبل دائرة العقارات الإسرائيلية؛ لتمليك الأرض للصندوق القومي (الكيرن كايمت). (البطش، 2003: 55)

المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة في تلك الفترة

تتميز الفترة 1967-1987 ببروز الهوية الفلسطينية بقيادة الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونجاح المنظمة في تحقيق الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتميزت أيضاً بتراجع البعد العربي للقضية الفلسطينية، وإغلاق حدود دول الطوق في وجه العمل

الفدائي الفلسطيني، وانتهاء حقبة الحروب العربية الرسمية مع إسرائيل، ودخول مصر في تسوية سلمية مع إسرائيل، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبناء عام 1982م. (صالح: 2012: ص 87)

ويمكن تقسيم مراحل المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة في هذه المرحلة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى 1967- 1982

بدأت المقاومة الفلسطينية للاستيطان بعد حرب يونيو عام 1967، وتمثلت بمهاجمة المستوطنات القريبة من حدود القطاع (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1971: 100).

وبدأ قدوم المستوطنين المدنيين لقطاع غزة عام 1972، حيث استوطنوا في مستوطنتي كفار داروم ونتساريم، وكان يمكن رؤية المنازل والبيوت المدنية ومرافقها، وكانت المقاومة الفلسطينية في تلك الفترة، تمر بذروة عنفوانها (صحيفة القدس، 1971/3/4: 1)، ولكن الجنرال ارئيل شارون استطاع سنة 1972 ضرب المقاومة المسلحة الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك عبر إجراءاته التعسفية المتضمنة اعتقال الآلاف، واختراق المخيمات بشق شوارع واسعة؛ تتيح للجيش ملاحقة الفدائيين، مما أدى إلى هدم المئات من المنازل. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف عمليات المقاومة بشكل عام، فقد استطاع الفدائيون نسف خط السكة الحديد القريب من مستوطنة كفار داروم، والذي كان الجيش يستخدمه لنقل العتاد العسكري. (صحيفة القدس، 1971/2/19: 1)

ومرت مقاومة الاستيطان بمرحلة جمود حتى 1976، حيث تأثر القطاع بما كان يجري من مصادرات للأراضي الفلسطينية عام 1948، وشهدت الأيام التي تلت يوم الأرض 1976/3/30 حركة مظاهرات شاسعة عمت كل مدن وقرى ومخيمات القطاع، قام خلالها المواطنون بمختلف صور المقاومة. (البطش، 2003: 181)

اعتبرت حرب أكتوبر تحسناً في الأداء العربي وإلحاق خسائر جسيمة للإسرائيليين وكسر لأسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وظهرت قيادتا سورية ومصر بمظهر الأبطال، غير أن الرئيس المصري السادات استخدم هذه الحرب لتحويل الوضع باتجاه التسوية، حيث وقع اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر 1978، وبالتالي توقفت حالة الصراع بين إسرائيل ومصر، وبذلك خسرت القضية الفلسطينية أهم طرف فاعل في الصراع ضد الإسرائيليين (صالح: 2012: ص 96-97)، ويتصور الفلسطينيون وخاصة داخل " م. ت. ف" أن الخطوة الأولى على طريق كامب دافيد بدأت مع نهاية حرب أكتوبر، بل أثناء الحرب نفسها، فقد عمد الرئيس السادات على العمل بشكل منفرد دون استشارة أو التشاور مع سوريا حليفته في الحرب، مما أدى إلى ابتعاد مصر عن سوريا والفلسطينيين "المنظمة " وعدد من الدول العربية. (شريف: 2002، 324)

و تتخيل اتفاقيات كامب ديفيد حلاً نهائياً للمشكلة الفلسطينية يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه الوطني الثابت في تقرير مصيره وإقامة دولة في فلسطين، كما يحول دون الحق الإنساني الطبيعي للفلسطينيين المشردين في العودة إلى ديارهم، والحق الأولى للشعب الفلسطيني في اختيار وتعيين ممثليه الوطنين، وقد أدرك الجميع بوضوح أن صيغة فلسطين في كامب ديفيد تنتهك الإجماع الدولي حول المشكلة الفلسطينية الذي عبرت عنه الأمم المتحدة. (الصايغ، 1982: 6)

وينص إطار كامب ديفيد صراحة على إن " سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة" لم تحدد حتى ذلك الوقت، بل انه سيتم تحديدها من خلال المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن (الصايغ، 1982: 9)، والمشاركة الفلسطينية في كامب ديفيد تخضع لستة قيود حاسمة:

1. إن انضمام الفلسطينيين إلى الوفدين الأردني والمصري ليس إلزامياً؛ لأنه خاضع لقرار حكومتي الأردن ومصر على التوالي.
2. إن اختيار الأفراد الفلسطينيين خاضع أيضاً لإرادة تلك الحكومات.
3. إذا ما اختارت أي حكومة عربية من هاتين الحكومتين ضم فلسطين إلى وفدها، فإن كل فلسطيني تختاره يجب أن توافق عليه إسرائيل أولاً.
4. إن أي اقتراح يرغب عضو فلسطيني في أي من الوفدين تقديمه في أثناء المفاوضات، لا بد أن يوافق عليه الوفد العربي المعنى قبل أن يطرح رسمياً على مائدة المفاوضات.
5. إن الاقتراحات، سواء كانت عربية أم إسرائيلية، غير المقبولة لأي مشترك فلسطيني – أو لجميع المشتركين الفلسطينيين – لن يرفضها الوفد العربي المعني، ما لم تجد حكومة ذلك الوفد أن تلك المقترحات غير مقبولة لديها.
6. إن أي اقتراح يتقدم به مشترك فلسطيني – على افتراض أن يكون الوفد الذي يشترك فيه ذلك الفلسطيني قد أيد الاقتراح وقدمه – يجب أن يوافق عليه وفد إسرائيل قبل أن ينعكس الاقتراح في الاتفاق النهائي. (الصايغ، 1982: 9-10).

المرحلة الثانية من المقاومة (1982-1987)

مرت الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة بأعوام عاصفة، ففي عام 1982 كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج المقاومة، وشهد العام الذي تلاه الاقتتال الفلسطيني الداخلي وخروج المقاومة من لبنان مرة أخرى، وشهد العام 1984 الخلاف التنظيمي بين فصائل المقاومة الذي توج بعقد حركة فتح للمجلس الوطني الفلسطيني لدورته السابعة عشر في عمان، وسط خلافات في الأرض المحتلة، تطورت في بعض الأحيان إلى اشتباكات داخلية، وفي عام 1985 بدأت حرب المخيمات في لبنان. (البطش، 2003: 184)

ولعل من أبرز محطة للمقاومة الفلسطينية مرحلة ما بعد كامب ديفيد كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في ديسمبر 1987، وهي تطور ثوري جماهيري فشلت إسرائيل في التعامل معه وبات مستحيلاً إخفاء مد الانتفاضة عن الرأي العام العالمي وبخاصة الأمريكي (شريف: 2002، 331).

رابعاً/ السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ما بين 1988-1993

شهد أواخر عام 1987 وبداية عام 1988 بداية مرحلة تطور هام في تاريخ القضية الفلسطينية من خلال تصاعد وتنامي حركة المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني حجماً ونوعاً، وبالمقابل تصاعد وتنوع القمع الإسرائيلي لهذه الحركة التي هبت فيها مختلف فئات الشعب الفلسطيني في كل مكان من الأرض المحتلة، وكان المشروع الاستيطاني الصهيوني من أهم أهداف هذه الانتفاضة، وبالتالي دخلت حركة المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع مرحلة جديدة، تميزت باختلاف أدوات وسائل المقاومة، وكذلك توجيه أدائها. (البطش، 2003: 186)

وتتمثل أهمية انتفاضة الحجارة في قدرة الشعب الفلسطيني على النهوض والمواجهة، بالرغم من سياسة الاحتلال الإسرائيلي لتقطيع أوامر صلات هذا الشعب المكافح بماضيه وحاضرة ومستقبله ومحو هويته الوطنية. (شريف،2002: 407)

- **أثر الانتفاضة على منظمة التحرير الفلسطينية:**

أعادت الانتفاضة الفلسطينية إلى منظمة التحرير أهميتها، وساهمت في تحسين صورة الشعب الفلسطيني، وزادت في التعاطف معه لدى الرأي العام العالمي، كما وساهمت الانتفاضة في تشجيع المنظمة على الاستمرار طرفاً فاعلاً في الشأن السياسي والتفاوض (الخطيب، 2014: 63)، ولقد ساهمت الانتفاضة في جعل عملية السلام ممكنة، وقد نقلت طبيعة الصراع: من شروط كانت صعبة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لكنها مقبولة لدى الإسرائيليين، حيث أدركت إسرائيل والولايات المتحدة صعوبة تجنب حل سياسي بسبب الأوضاع التي ولدتها الانتفاضة، على أن الطرفين ظلا يحاولان عبثاً طرح مبادرات سياسية تتجاوز فيها منظمة التحرير الفلسطينية، فقام وزير الخارجية الأمريكية جود شولتس بزيارة للمنظمة في أواسط سنة 1988، محاولاً إجراء اتصالات في القدس بزعماء فلسطينيين تقليديين؛ لكن قيادة الانتفاضة رفضت مبادرته وفشل شولتس، وقد ورد في البيان العاشر لقيادة الانتفاضة " أعادت الانتفاضة شولتس فاضي الوفاض وزادت في العزلة الدولية لإسرائيل واكتسحت أولئك الذين يحاولون تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وانكشفت أميركا، فهي ليست وسيطاً بل العدو الرئيسي" (الخطيب: 2014: 64)

وتبلورت القيادة الموحدة للانتفاضة من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة، حيث التزمت أسلوب التصعيد في إطار النفس الثوري الطويل والمنظم، حيث كانت القيادة الموحدة حريصة أن يتصدر بياناتها شعارات " لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين شعب منظمة

التحرير الفلسطينية " (شريف، 2002: 409)، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة) بتوجيه الجماهير (مركز أطلس للتوثيق، 1988/1/10)، وكان البيان الأول بتاريخ ديسمبر عام 1987، والذي حمل توقيع بيان القوى الوطنية الذي دعا فيه لإضراب عام بتاريخ 21-23/22-12-1987، في حين حرر الثاني في بداية يناير من عام 1988 باسم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. (الديك، 1999: 163)

ونجحت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في إقامة ما يمكن أن تطلق عليه أول درجة من درجات " السلطة الوطنية"، والتي مارست مسئولياتها من خلال شبكة واسعة من مئات اللجان الإقليمية والفرعية، والتي تكونت غالبيتها بمبادرات شعبية . (شريف، 2002: 413)

- **أسباب الانتفاضة:**

و جاءت الانتفاضة نتيجة حتمية وطبيعة، لما عاناه الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي وسياسته، التي تمثلت في استغلال ومصادرة الأراضي والثروات الطبيعة والمياه، واستغلال الأيدي العاملة والعمل على دمج المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي. (عامر: 2005: 53)

وتتمثل أسباب الانتفاضة بالتالي:

- **أسباب مباشرة:**

1. دهس أربعة من شباب غزة: بعد صلاة فجر يوم الثلاثاء 1987/12/8م، وانطلق المصلون من مسجد (جباليا) في قطاع غزة، وتبعهم آلاف من أهالي غزة الغاضبين للتعبير عن غضبهم واستنكارهم لحادث استشهاد أربعة شبان وجرح تسعة آخرين من أبناء غزة، بعد أن دهستهم سيارة نقل صهيونية.

   وتناقلت الأخبار أن حادث الاصطدام تم على خلفية انتقامية لمقتل المستوطن الإسرائيلي في القطاع قبل يومين من حادث الاصطدام، وأن هناك صلة قربى بين سائق الشاحنة الإسرائيلية والمستوطن شلومو سيجل، وقامت مظاهرات صاخبة أثناء تشييع ضحايا الحادث. (جبارة، 1992: 19-22)

2. استشهاد بعض الشباب من الحركة الإسلامية: حيث استطاع ستة شباب من أعضاء الحركة الإسلامية (حركة الجهاد الإسلامي)، من الإفلات من سجن غزة المركزي بتاريخ 1987/5/18، وقد جنّ جنود الصهاينة على هذا الإفلات، وبحثوا عن هؤلاء السجناء؛ فلم يعثروا إلا على واحد منهم، وهؤلاء الأعضاء هم: عماد الصفطاوي، وسامي الشيخ خليل، ومحمد الجمل، وخالد محمد محمود صالح، ومصباح الصوري، وصالح محمد شتيوي، الذي ألقى القبض عليه بعد هربه، وبقيت قصة هؤلاء تثير في نفوس الأهالي

الحماس والشجاعة وتثير في نفوس الصهاينة الرهبة والخوف؛ لأن ماضيهم يدل على أنهم قاموا بأعمال فدائية ضد إسرائيل.

ففي 1987/8/2 استطاعت هذه المجموعة من قتل قائد الشرطة العسكرية (رون تال) (أبو عمرو، 1989: 16)، وفي 1987/10/6م نشبت معركة حامية الوطيس عند حاجر إسرائيلي، بين مجموعة من أعضاء الحركة الإسلامية (حركة الجهاد الإسلامي)، وبين قوات الجيش الإسرائيلي في حي الشجاعية، وجاءت نجدة أخرى لقوات الأمن وجرت المعركة، واستشهد على أثرها أفراد المجموعة الأربعة، وقتل رجل الاستخبارات الإسرائيلي فيكتور اورجوان، وفي منتصف نوفمبر قتل أحد المستوطنين الطالبة انتصار العطار، بعد أن تعرضت سيارته للرشق بالحجارة في مدينة دير البلح (جبارة،1992: 20)

3. طعن مستوطن في قطاع غزة: جلس مستوطن بمنطقة مكتظة بالسكان في غزة في 1987/12/6م، وكان هدفه تحدي الشعور الإسلامي، فقام أحد الفلسطينيين بطعنه وأرداه قتيلاً. وقد فرضت السلطات الإسرائيلية نظام منع التجول على منطقة الحادث، وقامت بالتفتيش الدقيق بحثاً عن القاتل، واعتقلت 500 من الأهالي في غزة كما وعزلت المدينة عن باقي مدن القطاع، ثم قام المستوطنون بإغلاق بعض شوارع غزة يريدون الانتقام. (صحيفة القدس، 1987/12/7)
4. الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد الأهالي في الضفة والقطاع: ومن أعمالها الإجرامية قتل الشباب أو سجنهم دون تحقيق أحياناً، والاعتقال والإقامة الجبرية وهدم المنازل وغيرها من أعمال تعسفية. (أبو عمرو، 1989: 10-11)

أسباب غير مباشرة

1- الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان، والأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، ميخائيل غورباتشيوف، قبل الانتفاضة بوقت قصير، إذ أراد الفلسطينيون في المناطق المحتلة ممن تقودهم م. ت. ف، في هذه المناسبة، تذكير العالم بأن مشكلتهم لم تنته بعد. وقد استخدم هؤلاء بيوتهم وأرضهم ومناطقهم المحتلة كأدوات ضاغطة لوضع المسألة الفلسطينية على الرزمانة الدولية.

2- العملية الفدائية التي وقت في منطقة الجليل الأعلى، وقام بها فدائيون ينتمون إلى الجبهة الشعبية- القيادة العامة، بتاريخ 1987/11/25، وأسفرت عن مقتل 6 جنود إسرائيليين وجرح سبعة آخرين) . (المدهون، 2002: 21)

3- الاستيطان الصهيوني: حيث استولت إسرائيل على مدى عشرين عاماً (1967 – 1987) على 33% من أراضي قطاع غزة. (جبارة، 1992: 13)

4- الهوية الوطنية: تحرك الشباب الفلسطيني على شكل انفرادي وعلى شكل منظمات، وذلك بعد فشل الدول العربية في حرب 1967م (جبارة، 1992: 13)

5- الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية (جبارة، 1992: 16)

6- الظروف الاقتصادية، حيث الضائقة المالية في المخيمات، والتفاوت في مستوى المعيشة، وانخفاض مستوى الخدمات، والبطالة المنتشرة في أوساط الشبان الفلسطينيين. (عامر، 2005: 53)

- **أحداث بداية الانتفاضة:**

في 6/ 12/ 1987، قتل رجل الأعمال الإسرائيلي (شلومو سيكل) طعناً بالسكين في مدينة غزة، وعقب وزير الدفاع الإسرائيلي أنذالك " إسحاق رابين " بقوله: " إن الحادث تم على أرضية إرهابية وطنية، أو حتى على أرضية وطنية دينية" وبعد يومين فقط، صدمت شاحنة إسرائيلية كبيرة شاحنتين صغيرتين، فقتلت أربعة فلسطينيين من مخيم جباليا شمال قطاع غزة، وفي رواية عن الحادث ألهبت مشاعر الفلسطينيين في الأسابيع اللاحقة، وأشيع أن سائق الشاحنة من أقارب (سيكل) . (الحمد، 1997: 88)

أعقب ذلك حدوث اضطرابات في مخيم جباليا، قتل خلالها شخص وجرح ستة عشر آخرون، وفي غضون الأيام القليلة اللاحقة انتشرت الاضطرابات العنيفة في قطاع غزة وامتدت إلى مختلف أرجاء الضفة الغربية (شاليف، 1990: 43)

كان رد فعل إسرائيل الأولى على أحداث الانتفاضة، أن أشهرت قبضتها الحديدية في وجه الفلسطينيين، وكان رد فعلها أقل ما يقال عنه أنه هستيري (عامر، 2005: 59)، وظن أركان القيادة العسكرية الإسرائيلية أن بإمكانهم السيطرة عليها بسهولة خلال أيام معدودة بالأساليب والوسائل القديمة، (العبد الله، 1988: 128) ، وفشلت هذه التهديدات في إخماد لهيب الانتفاضة، حدثت أزمة في الاطمئنان النفسي الإسرائيلي للقوة العسكرية، إذا لم تعد إسرائيل قادرة على اعتماد ما تحصلت عليه من أساليب القوة لإخماد وهج الانتفاضة المتنامي (عامر، 2005: 60)، وكان رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة في حالة تصاعد مستمر، فالقتل والضرب وسياسة تكسير العظام، واستعمال الرصاص المطاطي، والرصاص الحي، والاعتقالات العامة والاستثنائية، والوقائية، وفتح ثماني سجون جديدة وإغلاق المدارس والجامعات والكليات، واحتلال المدارس المغلقة وتحويل بعضها إلى معسكرات جيش ومراكز اعتقال، وتعميم سياسة العقوبات الجماعية مثل: القيود المالية، هدم البيوت، وإقفال المؤسسات والجمعيات الخيرية والقيود الاقتصادية كمنع تصدير بعض المحاصيل، وفرض منع التجوال وخاصة على القرى والمخيمات البعيدة. (أبو سمرة، 1989: 146)

- **سياسية القبضة الحديدية:**

وتزعم إسحاق رابين وزير الدفاع أثناء انتفاضة الحجارة سياسة القبضة الحديدة؛ لوأد الانتفاضة خلال أسبوعين، حيث تبنى رابين والحكومة الإسرائيلية: سياسة تكسير عظام الأطفال والشباب؛ " لتبرز للرأي العام العالمي حقيقة الاحتلال الإسرائيلي الدموية العنصرية (شريف: 2002، 411)، وفي تعليقه على الانتفاضة قال بيرس: " أنها ناقوس الخطر الذي يذكرنا بضرورة التوصل سريعاً إلى حل عبر المفاوضات" . (البشيتي وآخرون، 1988: 23)

- **إحصائيات لعدد الشهداء والجرحى (1987-1993)** : نتيجة لاستمرار سياسة القتل والتنكيل التي مارستها قوات الاحتلال ضد قطاع غزة، فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في قطاع غزة خلال سنوات الانتفاضة بين عامي 1987- 1993 وفقاً لأكثر الإحصائيات دقة 603 شهيداً، توزعوا على النحو التالي:

4- إحصائيات لعدد الشهداء والجرحى في قطاع غزة (1987-1993):

العام	الشهداء	العام	الشهداء
1987	20	1991	69
1988	95	1992	64
1989	116	1993	148
1990	88	المجموع	603

(مركز غزة للحقوق والقانون، 1996/12/27)

وهذا جدول يوضح أعداد المصابين والجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة:

5- أعداد المصابين والجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة:

العام	العدد
1987-1989	22256 جريحا
1990	17230 جريحا
1991	9709 جريحا
1992	5806 جريحا
1993	4649 جريحا
المجموع	59650 جريحا

(مركز غزة للحقوق والقانون، 1996/12/27)

- **أبرز خصائص وسمات الانتفاضة :**

إن الانتفاضة لم تأت من فراغ، فقد سبقتها تطورات ومقدمات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وهي بهذا المعنى ليست فعلاً خارجياً، أي حركة إلقاء الحجارة وإشعال الإطارات، وامتناع عن دفع الضرائب، وعمليات عصيان مدني فحسب، وإنما هي نسيج داخلي وبنية متكاملة، تضافر فيها الوعي مع التطور، عبرت عن المخاض وعن الولادة الشعبية للمرحلة الجديدة، وجاءت تعبيراً عن هدف الاستقلال. (يخلف، 1989: 49)، وكانت أبرز سماتها:

1- هي الأطوال زمنيا: ليس بوضعها الراهن فحسب، وإنما بآفاقها المستقبلية لأنها قادرة على تغذية ذاتها، ولأن روادها هم الجيل الأصغر سنا. (عامر: 2005، 57) .

2- أنها ثورة الحجر وهي أول ثورة في التاريخ ذات سلاح غير قابل لان ينتزع أو يصادر (عامر: 2005، 57) .

3- أن حجم المواجهة فيها أشمل، بحيث امتدت إلى قرى نائية، ربما لم يفكر الصهاينة في دخولها من قبل. (السيد، وآخرون، 1989: 418)

4- وهي الأوسع جغرافيا: فمن قبل كانت الانتفاضات تتركز في منطقة من المناطق، أو حتى في قسم من هذه المنطلقة، أو فئة كالمخيمات أو المعاهد التعليمية، بينما تعلق باقي المناطق أو الفئات تضامنها على نحو اقل حدة؛ إلا أن هذه المرة شملت الانتفاضة جميع أرجاء فلسطين، وجميع فئات الشعب وقطاعاته وتياراته وأجياله، بحيث لم يعد مكان أو جماعة لم تشارك فيها، وبدا واضحاً التنسيق اليومي والمستمر بين كل هذه الجماعات والفئات أو القطاعات. (اتحاد المعلمين العرب، 1988: 70)

5- تمكنت الانتفاضة من تحقيق التفوق الاستراتيجي على الإسرائيليين، ليس في السلاح كماً ونوعاً، ولكن في الإرادة، وفي طبيعة المعركة وتوقيتها، وسلاحها وأسلوبها وتكتيكها، الأمر الذي جعل الحرب الإسرائيلية بأحدث تقنياتها شبة مشلولة. (عامر: 2005، 57) .

6- انتزعت الانتفاضة عامل الخوف من نفوس الفلسطينيين، ورفعت من روحهم المعنوية، وارتفعت بوادر العطاء على كل مستوى وفي كل ميدان، تحت شعارات الاستشهاد وفداء فلسطين بالروح والدم، وزرعت في المقابل عقدة الخوف والرعب في نفوس الإسرائيليين، حتى أصبح منظراً مألوفاً أن تجد الفتيان والنساء يركضون صوب جنود الاحتلال يضربونهم بالحجارة. (عنبتاوي، 1994: 163)

7- المشاركة الشعبية: بحيث يجد كل مواطن دوراً ما في إطارها، ويكون هذا الدور مناسباً لعمره وطاقته، ولذا تتأكد شمولية المشارك في حقيقة استمرار الانتفاضة طيلة هذه السنوات من غير توقف. (الكيلاني، 1991: 513)

8- المكاسب على صعيد الرأي العام العالمي: حيث التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها الانتفاضة، وتقديم القضية الفلسطينية في صورة جديدة، للمرة الأولى في تاريخها، وعلى هذا النطاق الواسع، فطوال أربعين عاما، ظلت هذه القضية مطموسة. (عابد، 1988: 105)

9- الانعكاسات على الكيان الصهيوني: حيث تعميق المأزق الإسرائيلي والنظرة السلبية للرأي العام العالمي تجاه الممارسات الإسرائيلية لقمع الانتفاضة. (يؤئيل ماركوس، هآرتس: 1988/1/22)

- **نتائج الانتفاضة:**

1. جسدت الانتفاضة شعار (الوحدة على أرض المعركة) حيث التأم شمل جميع الفصائل الفلسطينية على أرض المعركة.
2. تحققت وحدة الشعب الفلسطيني المحتل من الوطن عام 1948 والمحتل عام 1967م
3. انتزعت الثورة عامل الخوف من نفوس المواطنين وأعلت روحهم المعنوية.
4. قضت الانتفاضة على الإعجاب بالنموذج الإسرائيلي؛ باعتباره نموذجاً علمياً كفئاً منظماً وديمقراطياً.
5. ظهور يقين فلسطيني هادئ بأن العودة ليست حلماً ثورياً بعيد المنال دائما،ولكن حلم يمكن وضعه موضع التنفيذ.
6. أخمدت الانتفاضة الأصوات العربية الانهزامية الواقعية، التي ترى بأن التحرر حلم الجميع ولكنه يقع داخل نطاق الأوهام.
7. الخلخلة النهائية لنظرية الأمن الإسرائيلي وفكرة الحزام الأمني والتعريف الجغرافي للأمن الذي يتجاهل التاريخ وإرادة الشعوب المحكومة.
8. انتهاء حلم إسرائيل الكبرى، إذ أثبتت الانتفاضة أن السيطرة على الضفة والقطاع أمر مستحيل (المسيري، 1988: 186-189)

وبلا شك أن للانتفاضة الأثر الواضح لإعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية الريادي في القضية الفلسطينية على الصعيدين العسكري والسياسي، مما جعل القضية الفلسطينية تطل من جديد على الساحة الدولية، ولذا نشطت المساعي الدولية لحل القضية الفلسطينية، وكان من أبرزها اتفاق أوسلو الذي سنتحدث عنه لاحقاً.

المبحث الثالث

تطور السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة (1993-2005)

أولاً: السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة ما بين (1993 - 2004)

تمثل غزة كابوساً للإسرائيليين فعلى أرض لا تتجاوز مساحها 365كم يعيش أكثر من مليون إنسان، معظمهم لاجئون تنقصها كل مقومات الحياة، احتلتها إسرائيل عام 1956 وواجهة مقاومة عنيفة، ثم احتلتها عام 1967، ومثلث لها إزعاجاً كبيراً، ومنها تفجرت عام 1987 الانتفاضة وامتدت إلى أرجاء الضفة الغربية فهي بكل المقاييس تمثل عبأً على كاهل الحكومات الإسرائيلية من عام 1968 وحتى عام 1994. (نوفل، 1995: 91)

وبدأت المساعي الدولية لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت قصة أوسلو في لندن، التي كانت تستضيف إحدى جلسات التفاوض المتعدد الأطراف في ديسمبر 1992م، فقد بلغ أعضاء في الوفد الفلسطيني القادم من الأراضي المحتلة أحمد قريع (أبو علاء)؛ بأن عضوين في حزب العمل الإسرائيلي يائير هيرشفيلد ورون بوندك يرغبان في مقابلته، وجرى اللقاء في ديسمبر 1992، وعندما بلغ أحمد قريع ياسر عرفات ومحمود عباس لقاءه مع العضوين الإسرائيليين، أدرك عباس أن هذا يمكن أن يكون فاتحة لقناة خلفية سرية بين إسرائيل والمنظمة لطالما انتظرها(الخطيب، 2014: 104)

خلال هذه الفترة من المفاوضات تصاعدت أعمال الانتفاضة وخاصة الأنشطة العسكرية، فظهرت أفكار ومواقف إسرائيلية تدعو للانسحاب من غزة (نوفل، 1995: 79)، وفي هذا الإطار التقى مسئول الإدارة المدنية لقطاع غزة مع أسعد الصطفاوي المسئول في حركة فتح، حيث عرض عليه فكرة أن تتسلم فتح في غزة مسئولية إدارة الأوضاع في قطاع غزة بعد الانسحاب، ومن جانبه أبلغ الصفطاوي "أبو عمار" بهذا اللقاء، حيث طلب منه أن يلتقي به في القاهرة وبالفعل أبلغه في هذا اللقاء أنه مستعد لاستلام قطاع غزة فوراً شريطة أن يرتبط بالانسحاب من أريحا. (نوفل، 1995: 81–82)، وفي 24 / 7/ 1993 استؤنفت الجولة الحادية عشرة، وفيها عرض الإسرائيليين قبول رابين بخطة " غزة – أريحا أولاً " وكان أصل هذه الخطة" غزة أولاً"، وهذا الاقتراح قدم بشكل غير رسمي في محادثات موازية للمفاوضات في واشنطن، وتقضي بأن تنسحب إسرائيل من غزة، وقد رفضت منظمة التحرير باستمرار خيار غزة أولاً، واقتراح عرفات إضافة مدينة أريحا في الضفة الغربية، ورضيت إسرائيل (الخطيب، 2014: 108)، وفي ليلة 1993/8/17، اتصل هولست وزير الخارجية النرويجي بأبي عمار نقل له موافقة بيريز على:

أ. تثبيت مسودة إعلان المبادئ الأخيرة كأساس للبحث والنقاش.

ب. تثبيت تأجيل البحث في النقاط الخلافية وهي: (الحدود واللاجئين والقدس المستوطنات، الترتيبات الأمنية).

ت. الموافقة على تطبيق المحضر الملحق لآخر جلسة عقدت بين الطرفين في أوسلو كجزء رسمي من الاتفاق (نوفل، 1995: 121).

ووقع إعلان المبادئ بتاريخ 13 /9/ 1993، بحضور ياسر عرفات وإسحاق رابين، حيث وقعه من الجانب إسرائيل شمعون بيرس ومحمود عباس عن منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الشاهدان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية، واندريه كوزيريف وزير خارجية الاتحاد الروسي. (الخطيب، 2014: 111)

- **ومن النقاط الرئيسية التي تضمنتها اتفاقية أوسلو:**

1. إقامة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.
2. تبدأ مفاوضات الوضع النهائي للضفة والقطاع قبل بداية العام الثالث.
3. انسحاب قوات الاحتلال من غزة وأريحا خلال شهرين من تنفيذ الاتفاقيات.
4. تجري انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع؛ لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي.
5. تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، لا تشمل صلاحيات الأمن الخارجي، ولا المستوطنات، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا اليهود في تلك الأراضي.
6. يمتد الحكم الذاتي تدريجياً من غزة وأريحا إلي مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة (حمدان وآخرون، 2008: 528-529).

وتتناول المادة الثالثة عشرة موضوع إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية التي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14، وتنص المادة الرابعة عشرة على أن " إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة ومنطقة أريحا" (إعلان المبادئ، 1993)

واتفق الجانبان في الاجتماع الأول بين رابين وياسر عرفات، في 6 /10/ 1993 على أن تجري مفاوضات غزة وأريحا في طابا بسيناء المصرية بوفدين: يرأس نبيل شعت الوفد الفلسطيني والجنرال أمنون شاحك الوفد الإسرائيلي (الخطيب، 2014: 146) ، وبحسب اتفاق غزة وأريحا فإن "الشرطة الفلسطينية" سوف تنتشر وتنهض بمسؤولية الحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي الفلسطيني طبقاً لهذا الاتفاق (اتفاق غزة –أريحا، 1994: المادة الثانية)، وتنص المادة الثالثة على أن " يتم حل الإدارة المدنية الإسرائيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية، ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرار هذه الإدارة المدنية في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي تنص عليها الاتفاق " (اتفاق غزة –أريحا، 1994: المادة الثالثة)، وتستثني المادة السادسة من "اتفاق غزة –أريحا " أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية، التي تتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع أخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو

السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا. (اتفاق غزة –أريحا، 1994: المادة السادسة). ويضمن الاتفاق للفلسطينيين ممراً آمنا بين قطاع غزة ومنطقة أريحا (الخطيب، 2014: 148)

وأقر الكنيست الإسرائيلي اتفاق غزة أريحا في مايو 1994، الأمر الذي فتح الباب أمام البدء بتطبيق الاتفاقات الموقفة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي 13 /5/ 1994 دخلت المناطق الفلسطينية كتائب الأقصى ضمن جيش التحرير الفلسطيني، وتسلمت مهماتها كشرطة فلسطينية في أريحا، وكان 157 فسلطيناً قد عبروا في 10 مايو إلى قطاع غزة من معبر رفح قادمين من مصر، وفي الأول من نوفمبر اتخذت الشرطة الفلسطينية مواقعها على معبر رفح في غزة، وعلى جسر أللنبي في الضفة الغربية (الخطيب، 2014، 158 – 159) .

و شكل اتفاق أوسلو محطة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، وإن كان من أبرز مميزاته هو الاعتراف الإسرائيلي ولأول مرة بالكينونة الفلسطينية، ولكن كانت سلبياته كثيرة وأبرزها الاعتراف بالوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين وأحقيته بأكثر من 80% من أرض فلسطين التاريخية.

- **انتفاضة الأقصى عام 2000**

شكلت الانتفاضة المباركة في الأراضي الفلسطينية منذ عام 2000 بعد محاولة رئيس الوزراء الكيان الإسرائيلي شارون تدنيس حرمة المسجد الأقصى، نقطة تحول غيرت اتجاهات بوصلة الأحداث الرئيسية في فلسطين والمنطقة، ومهدت لعودة الشعب الفلسطيني إلى مكانه الحقيقي وميدانه الأساسي في مقاومة المحتل (شعبان وآخرون، 2004: 13)، ولذا كانت زيارة ارئيل شارون إلى الحرم القدسي في 28 /9/ 2000 التي أطلقت كل الاحتقانات المكبوتة، وكانت الشرارة الأولى لاندفاع انتفاضه الأقصى من جهة، وممارسة أقصى أنماط الإرهاب والجرائم الدولية الإسرائيلية ضد أبناء الأرض الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى (شريف، 2002: 626).

لم تكن الانتفاضة الفلسطينية مجرد حدث معزول في سياق الصراع مع الاحتلال للأراضي، بل كان رافعة أساسية في صناعة التحويلات التاريخية في الصراع العربي والإسرائيلي، وتاريخ المنطقة وتاريخ فلسطين والكيان الصهيوني على حد سواء؛ لذا فان المواجهة الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية كسرت كل المعطيات والثوابت، ونقلت المواجهة ولأول مرة في تاريخ الاحتلال إلى داخل الكيان نفسه (شعبان وآخرون، 2004: 135)، وتعد انتفاضة الأقصى امتداداً طبيعياً للانتفاضة الأولى، وندلل على هذا بأسباب اندلاع انتفاضة الأقصى، التي كانت على رأسها فشل المحادثات في كامب ديفيد الثانية، والذي فشل بفعل وجود جزئيات عميقة في الصراع لا يمكن حلها بهذه السهولة، كقضية القدس والحدود واللاجئين، وكذلك فان استباحة القدس على يد شارون استطاع أن يشحن الملايين لنصرة القدس(شعبان وآخرون، 2004: 99).

- **العمل الفدائي في انتفاضة الأقصى**

تميزت تلك الحقبة بالعمليات الاستشهادية، فهي على قلتها النسبية كانت الأكثر أثراً على الجانب الإسرائيلي، ويشير تقدير جهاز الأمن العام الإسرائيلي الشباك إلى مقتل 1513 إسرائيلياً وجرح 3380 آخرين منذ بدأ الانتفاضة وحتى يوليو 2005 (صالح، 2012: 129)

وأما في الجانب الفلسطيني فانه خلال الفترة من 28-9-2000 حتى 31-12-2005 بلغ عدد الشهداء 4242 شهيداً، وبلغ عدد الجرحى 4668 جريحاً، وارتفع عدد السجناء في نهاية عام 2005 إلى نحو 9200 سجيناً، وفي انتفاضة الأقصى وضع ياسر عرفات تحت حصار قاصي في مقره برام الله، وتوفي في ظروف مريبة وغامضة بتاريخ 11-11-2004 (صالح، 2012: 126).

ثانياً: الانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب عن قطاع غزة عام 2005

كانت خطة خارطة الطريق من مقدمات خطة فك الارتباط، فمنذ أن سلمت خارطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية إلى الأطراف المعنية في إبريل 2003، دخلت عملية تطبيقها في مأزق، فالحكومة الإسرائيلية بقيادة شاورن أعلنت قبولها؛ ولكنها وضعت تحفظات بلغت 14 تحفظاً، أفرغت النص الأصلي من مضمونه الايجابي (عبد الكريم وآخرون، 2005: 11).

وتحدث شارون في مؤتمر هارتسيليا بتاريخ 18-12-2003 عن خارطة الطريق وقال: "هي الخطة السياسية الوحيدة التي اتخذتها إسرائيل والفلسطينيون والأمريكيون ومعظم دول العالم، ونحن مستعدون للتقدم في تطبيقها: دولتان دولة إسرائيل ودولة فلسطين تعيش كلاهما بجانب الآخر في هدوء وأمن وسلام، ومن الواجب تطبيقها الذي يقع خلفها هو: الأمن وحده الطريق إلى السلام، ووفقاً لهذا الترتيب وبدون تحقيق سلام كامل في إطار تفكك منظمات الإرهاب، هذا هو جوهر خارطة الطريق " (مؤتمر هارتسيليا، 2003)، ويقول شارون في مؤتمر هرتسيليا بتاريخ 2003/12/18م :"خطة فك الارتباط التي ستتخذها إسرائيل؛ ستكون بالتنسيق الأقصى مع الولايات المتحدة " (مؤتمر هارتسيليا، 2003).

حيث اضطر شارون في شهر فبراير من عام 2004 تحت ضغط المقاومة الفلسطينية إلى الإعلان على استعداده لإخلاء سبعة عشر مستوطنة إسرائيلية من قطاع غزة، هذا الإعلان يمثل تحول في الفكر الصهيوني اليميني، فشارون من المؤمنين بفكرة إسرائيل كاملة ولكن هذا الانسحاب بدون اتفاق مع السلطة (شعبان وآخرون، 2004: 113)، وأقرها الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 27-10-2004 بأغلبية وصفت بالمريحة؛ إذ صوت لصالحها 67 نائبا وعارضها 45 وامتنع عن التصويت لها 7 نواب وغابت نائب بداعي المرض (عبد الكريم وآخرون، 2005: 147).

- **أهداف خطة شارون (فك الارتباط) لعملية الانسحاب الأحادي الجانب تتمثل ب:**

1- شطب خارطة الطريق من الأجندة الدولية، واستبدالها بخارطة إسرائيلية بالتحفظات الأربعة عشر المعروفة وبموافقة أمريكية (عبد الكريم وآخرون، 2005: 19)

2- تفادي الخطر الديمغرافي: وتتمثل إستراتيجية خطة "فك الارتباط" التي تبناها شارون، برسم حدود جديدة لإسرائيل، بحيث تضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، وتستثني في الوقت ذاته أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين، وذلك تحت شعار الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية (غازيت، 2005: 17)

3- إدراكه أن الوقت ليس في صالح "إسرائيل" وأن أخذ زمام المبادرة أفضل من الانتظار. (المشهراوي، 2013: 33)

4- التنصل من استحقاق وقف النشاطات الاستيطانية، التي تنص عليها خارطة الطريق. (عبد الكريم وآخرون، 2005: 19)

5- التدهور الاقتصادي المصاحب للتدهور الأمني، والذي أثر بدوره على الاستثمارات والهجرة. (المشهراوي، 2013: 33)

6- إجبار الجانب الفلسطيني على التعامل مع فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة (عبد الكريم وآخرون، 2005: 19) .

7- العوامل الشخصية لشارون وتدني شعبيته والتي وصلت لأقل من 33 % قبل إطلاق خطته. (المشهراوي، 2013: 33)

8- الوصول لأهداف بعيدة المدى، تتجاوز النطاق الضيق لقطاع غزة. (المشهراوي، 2013: 33)

9- كسب التوافق الأمريكي مع المنظور التوسعي الإسرائيلي للتسوية الدائمة (عبد الكريم وآخرون، 2005: 19)

10- تخفيف الكلفة الأمنية والعسكرية الناتجة عن المقاومة، والذي يدفع التجمع الصهيوني ثمنه نتيجة انتفاضه الأقصى، (المشهراوي، 2013: 33)

كما كانت إسرائيل ترمي من خلال خطة الانسحاب من طرف واحد إلى إرباك الساحة الفلسطينية والتشويش على المبادرة العربية للسلام، وافتعال خلافات فلسطينية داخلية، وفلسطينية عربية .

وتأتي خطورة هذه الخطوة في أن إسرائيل تجاهلت قرارات الشرعية الدولية 181 و194، إضافة إلى قرار 242 والذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة ، كما تأتي خطورة خطة الانسحاب على المشروع الوطني؛ بحيث تتحدث عن انسحاب من المستوطنات، ولم تتحدث بوضوح من الانسحاب من قطاع غزة واستمرار سيطرتها على المياه الإقليمية للقطاع والجو، إضافة إلى الشريط الحدودي (أبراش: 2015: 16-17).

وبدأت إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة في 15 سبتمبر 2005 م، في إطار خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث قامت بإخلاء المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية للجيش الإسرائيلي، ومعبر رفح البري على الحدود الجنوبية لقطاع غزة مع جمهورية مصر العربية، حيث فاجأ رئيس الحكومة الإسرائيلي ارئيل شارون عام 2005 بعد ثلاث سنوات من وجوده في رئاسة الوزراء، قادة حزب الليكود وحلفاءه في الائتلاف الحكومي بموقف جديد من مسألة استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، نقيض مواقفه المعلنة منذ عام 1967. (المشهراوي، 2013: 24)

وقد تمثل الموقف الفلسطيني من خطة فك الارتباط ب :

- الترحيب مع التحفظ على اتخاذ القرار من جانب واحد.
- التركيز على انتقاد الخطة من زاوية كونها إجراء أحادي الجانب سيتم بمعزل عن التنسيق مع السلطة الفلسطينية.
- الحديث عن ضرورة ربط الخطة مع تنفيذ خارطة الطريق.
- الانسياق وراء أوهام: الاشتباك السياسي مع الخطة الإسرائيلية؛ بهدف تحسين شروطها لتنسجم مع خارطة الطريق (عبد الكريم وآخرون، 2005: 20).

ورغم ذلك أرادت السلطة أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة " بهدوء ونظام"؛ لإظهار قدرتها على الحكم، وإفشال رهان شارون على أن سحبه لجيشه ومستوطنيه من قطاع غزة سيثير فوضى وإرباكاً واسعين، وهذا ما يساعده على القول إن السلطة الفلسطينية غير مؤهلة لأن تكون شريكاً في المفاوضات (هلال، 2005: 5)، وتركزت المخاوف الفلسطينية من خطة شارون لفك الارتباط في الخوف على المشروع الوطني الفلسطيني وموقع القضية الفلسطينية عربياً وإقليمياً ودولياً؛ لأن أهداف الخطة الشارونية، كانت تسير نحو توجيه ضربة تدميرية لهذا المشروع وتلك القضية (بروم، 2005: 9)، وكان الاختلاف بين السلطة والفصائل عبارة عن تصوّرين متناقضين، يقول التصوّر الأول إنه بقدر ما يضغط الفلسطينيون على أنفسهم بقدر ما يحصلون على مكافأة، وقد تبنّى هذا التصوّر الرئيس محمود عباس وفتح، في حين تبنّت قيادات حماس والجهاد الإسلامي التصوّر الآخر وفق نظرية تقول "إنّه بقدر ما نضغط عسكرياً واقتصادياً وأمنياً على إسرائيل بقدر ما نحصل على حقّنا سريعاً" (عكاشة، 2004: 108)، و كان من المفترض أنه و بعد خروج قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، عقد اجتماع يضم جميع الأطراف، ووضع رؤية مستقبلية لمواجهة السياسة الإسرائيلية ضد الكل الفلسطيني ، و توحيد الموقف من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

و أكد مركز غزة لحقوق الإنسان في تقريره حول الأبعاد القانونية للانسحاب على عدد من النقاط:

1- أن الانسحاب الإسرائيلي، لا يسقط بالتقادم، مسؤولية إسرائيل القانونية والمدنية عن الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها منذ بداية احتلال الأراضي الفلسطينية بحق المدنيين الفلسطينيين.

2- أنه لا يلغي حق المدنيين الفلسطينيين في مقاضاة إسرائيل؛ للحصول على التعويض عما لحق بهم من أضرار، واستخدام ممتلكاتهم لأغراض عسكرية.

3- أنه لا يلغي حق الفلسطينيين في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين اقترفوا جرائم الحرب والجرائم المنافية للإنسانية بحقهم، أمام القانون المحلي والدولي.

4- أنه لا يعني إنهاء حالة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المنسحب منها، ولا يلغي انطباق وتطبيق اتفاقيات جينيف ولاهاي. (مركز التخطيط الفلسطيني، 2001: العدد 2).

إنّ شارون لم يأتِ ليحلَّ المشاكل بانسحابه أحادي الجانب، بل ليخلق وقائع صعبة على الأرض، حقائق من النوع الذي لا يمكن إصلاحه أبداً، أو على الأقل من النوع الذي يتطلَّب سنوات طويلة تغمرها الدماء (المشهراوي، 2013: 25)

وبغض النظر عن المزاعم الإسرائيلية القائلة بأن حكومة الكيان الإسرائيلي أعلنت قطاع غزة أرض معادية، بعد فك الارتباط مع قطاع غزة عام2005 م، فهذا غير مقبول من الناحية القانونية، ولا يعفي إسرائيل من مسؤوليتها القانونية الدولية؛ لأن الكيان الإسرائيلي من الناحية العملية وبحكم الواقع هو من يسيطر على معابر وسواحل وفضاء قطاع غزة، كما أن الكيان الإسرائيلي هو من يتحكم في منع أو السماح بدخول وخروج البضائع والأفراد تحكماً كاملاً (أبو جاموس، 2014: 155-156).

من المؤكد أن الانسحاب الأحادي الجانب من قبل الكيان الإسرائيلي لم يأت عبثاً، بل جاء وفق رؤية سياسية تهدف إلى التخلص من عبء قطاع غزة من جهة، وفصل قطاع غزة عن الكينونة الفلسطينية والقضاء على المقاومة من جهة أخرى، كما أنه كان بداية الشرارة في الانقسام الفلسطيني، الذي استغلته إسرائيل للاستفراد بقطاع غزة عسكرياً.

الفصل الثالث

محددات السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد الانسحاب عام 2005

المبحث الأول:

المحددات الداخلية الإسرائيلية

المبحث الثاني:

المحددات الإقليمية والدولية

المبحث الأول

المحددات الداخلية الإسرائيلية

تمثل المحددات الداخلية الإسرائيلية الأثر الواضح لتحديد السياسة الإسرائيلية سواء داخل الأراضي التي احتلتها عام 1948، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بحيث كان أثرها واضحاً في قطاع غزة وتمثل ذلك في عدة جوانب يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا / الدعاوي الأمنية الإسرائيلية:

قامت العقيدة الأمنية الإسرائيلية على عدة مرتكزات، وصفها أول رئيس حكومة للكيان الإسرائيلي ووزير الدفاع فيها(دافيد بن غوريون) وتتمثل في:

1- تعزيز قوة الردع من خلال بناء قدرات عسكرية رادعة لأعداء إسرائيل.
2- الإنذار الاستراتيجي: حيث تعطي الاستخبارات إنذارًا مبكرًا عن نية العدو الإقدام على شن الحرب.
3- الحسم: عندما يفشل الردع وتندلع الحرب، يتم نقل الحرب إلى أرض الخصم مبكرًا أو السعي لحسم المعركة (الشريف، 2015: 2)

و تمثلت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية خلال الفترة 1947-1967، في السيطرة والتوسع، وذلك من خلال سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، ومصادرة الأراضي التي لم تكن مخصصة في قرار التقسيم، وأيضاً احتلال أراضي دول عربية أخرى، ولذا بنت إستراتيجيتها الأمنية؛ على أنها مطوقة من دول ترفض وجودها؛ بسبب اغتصابها لأرض فلسطين وتشريد سكانها، ولذا تشعر بالخطر، فاتجهت إلى تدعيم نفسها بالقوة العسكرية؛ لحماية نفسها وردع أعدائها (شبيب، 2003: 100-101)

بينما تمثلت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية خلال الفترة (1967-1982) في الحدود الآمنة والدائمة لإسرائيل، التي تعتمد على عمق جغرافي، وعلى حواجز طبيعية، كالحواجز المائية والجبلية والصحراوية والممرات الضيقة، التي تحول دون تقدم القوات البرية الآلية (ألون، 1970: 162)، ولكن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية القائمة على أساس الحدود الآمنة، أثبتت ضعفها بسبب الهجوم العربي المفاجئ على الحدود الأمنية الإسرائيلية، والتي كانت تعتبرها آمنة بعد حرب 1967؛ مما حدا بإسرائيل إلى إعادة ترتيب إستراتيجيتها الأمنية (شبيب، 2003: 117).

وقد دفعت تلك المستجدات إسرائيل إلى العودة إلى استراتيجيتها القديمة، والقائمة على الضربة الاستباقية، واعتماد الحرب الهجومية بدلاً من الحرب الدفاعية (تال، 1980: 62).

وتميزت الإستراتجية الأمنية الإسرائيلية خلال الفترة (1982-2004) بالهدوء العربي الإسرائيلي النسبي، باستثناء بعض المناوشات المحدودة بين المقاومة اللبنانية والجيش الإسرائيلي؛ ولكن الأمر

كان مختلفًا في فلسطين، حيث اندلاع الانتفاضة في ديسمبر من عام 1987 أسقط الاستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية، والتي اعتمدتها منذ نشأتها، فقد صاغت إسرائيل استراتيجيتها الأمنية من منطلق أنها لن تحارب داخل حدودها، وذلك بتوجيه ضربات اجهاضية مبكرة ضد الجبهات العربية المختلفة، ولكن أصبحت المواجهة في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة (شين، 1990: 12) وأمام هذا الواقع لم تجد السلطات الإسرائيلية علاجاً ناجعًا للانتفاضة أكثر من عقوبتي الاعتقال ونسف البيوت، حيث تم اعتقال 40 ألف فلسطينياً خلال سنتين(1988–1989)، كما وأبعد 50 فلسطينيًا إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، ودمر الجيش الإسرائيلي 150منزلاً، كما وأغلقت المدارس والجامعات معظم أيام السنة (شيف، يعاري، 1990: 29–35).

وأتاحت جملة من المتغيرات الدولة والإقليمية التي حدثت خلال الفترة (1991–2000) ظروفًا إستراتيجية مثالية؛ لتوفير متطلبات الأمن الإسرائيلي واحتياجاته، فعلي الصعيد الدولي، أدي انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة؛ إلى فقدان الدول العربية الرئيسية لحليفها الاستراتيجي السوفيتي القديم، وتفرد الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي الرئيسي لإسرائيل بالهيمنة شبه المطلقة على العالم، مما أدى إلى تطور العلاقة الإسرائيلية – الأمريكية إلى حد التعاون في مجال أنظمة التسليح الكبرى، التي تعتمد على الثورة التكنولوجية الحديثة، لاسيما في مجالات الإلكترونيات الدقيقة، وصناعة الفضاء والمعلومات (Pashel, 1992: 134–138).

وكان من أهم عناصر الأمن الإسرائيلي خلال الفترة (2001–2004) ألا تحارب إسرائيل من داخل حدودها، وذلك إما بتوجيه ضربة اجهاضية وبنقل المعركة إلى أرض العدو؛ ولكنها اضطرت أن تغير سياستها الأمنية؛ لأن مسارح العمليات أصبحت في شوارع نتانيا وتل أبيب والقدس فضلًا عن الضفة الغربية وقطاع غزة (شبيب، 2003: 161)

برزت فكرة الانفصال، والتي تعود هذه الفكرة إلى عام 1995، حيث كلف رئيس الوزراء الإسرائيلي (إسحاق رابين) وزير الأمن الداخلي (موشيه شاحل)، بوضع خطة أمنية للانفصال عن الفلسطينيين في أعقاب عملية (بيت ليد) الاستشهادية أوائل عام 1995 (شيب، 2003: 164)، ثم شكلت خطة شارون للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب عام 2005 وضعًا أمنياً جديداً يخدم أمن الاحتلال الإسرائيلي حيث تمثل أساس الخطة لقطاع غزة في:

1– أن تخلي إسرائيل قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات القائمة، وتعيد انتشارها خارج أراضي القطاع، هذا باستثناء انتشار عسكري في منطقة خط الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا) .

2– ألا يبقى في المناطق التي ستخلى في المجال البري لقطاع غزة، تواجد إسرائيلي دائم لقوات الأمن ولا للمدنيين الإسرائيليين.

3- ألا يكون أساس للادعاء بأن قطاع غزة أرض محتلة. (عبد الكريم، 2005: 88)

وقد تمثل الواقع الأمني بعد الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة في:

1- أن إسرائيل تشرف على الغلاف الخارجي في البر، وتحرسه، وتسيطر بشكل منفرد في المجال الجوي لغزة، وتواصل إجراء النشاط العسكري في المجال البحري لقطاع غزة.

2- أن قطاع غزة يكون مجردًا من السلاح، الذي لا يتلاءم وجوده مع الاتفاقيات القائمة بين الطرفين.

3- أن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن النفس، بما في ذلك اتخاذ خطوات وقائية، كذا رد الفعل في ظل استخدام القوة تجاه تهديدات تنشأ من قطاع غزة.

4- أن إسرائيل تصر على ألا يكون وجود أمني أجنبي في قطاع غزة، بدون بالتنسيق معها أو بموافقتها.

5- أن إسرائيل تواصل الإبقاء على تواجد عسكري على طول خط الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا). فهذا التواجد حاجة أمنية حيوية وفي أماكن معينة، لتنفيذ النشاطات العسكرية، ويكون إخلاء المنطقة مشروطًا ضمن أمور أخرى بالواقع الأمني وبمدى تعاون مصر، وتكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، بالخضوع إلى الترتيبات التي تتوافق مع إسرائيل (عبد الكريم، 2005: 89-90)

وإذا كان الاحتلال الإسرائيلي قد غادر قطاع غزة، فإنه ما زال يمسك ببوابات القطاع البرية والبحرية والجوية، وبالتالي فإن قطاع غزة ما زال تحت الاحتلال مباشر، ويمارس عليه القهر والاضطهاد، بالحديد والنار، حيث يعيش القطاع خلف سور سميك من الحصار الإسرائيلي (سيلمان، آخرون، 2013: 28).

ويوصف السلوك الإسرائيلي في استخدام القوة ضد خصومها في القرن الحادي والعشرون عبر استخدام تعبير "جز العشب"، وهو مصطلح جديد في اللغة الإستراتيجية الإسرائيلية؛ يعكس الافتراض القائل بأن إسرائيل موجودة في حالة صراع طويل، غير قابل للحل مع فصائل مسلحة تضمر لها العداء الشديد، وهذه يختلف جوهريًا عن الصراع بين الدول، وعليه فإن استخدام القوة هنا لا يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية غير قابلة للتحقيق، بل لتقليص قدرة العدو على إلحاق الضرر بإسرائيل إلى أدني درجة ممكنة، ولذلك تبنت إسرائيل إستراتيجية عسكرية طويلة المدى؛ لاستنزاف الفصائل المسلحة، وهي استراتيجية تهدف لضرب قدرات هذه الفصائل؛ بشن سلسة من الهجمات تقوم من خلالها بخلق رادع مؤقت وإحلال فترات من الهدوء. (معهد بيغن - السادات، 2014: 10-11)

وقد ذكر (ايغورا أيلاند)، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي في إسرائيل، في صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 2012/6/27، أنه كلما أطلق صاروخ من غزة، بادرت إسرائيل إلى الرد على الجهة

التي أطلقت الصاروخ، ويعترف أن مثل هذه الجولات، التي لا تنتهي بدأت تضعف قدرة الردع لدى إسرائيل، فضلاً عن أنها تضع إسرائيل أمام خيار لا تستطيع أن تتحمل ثمنه كل مرة، ويدعو إلى بديل يستند إلى إستراتيجية إسرائيلية، تنطلق من المبادئ الخمسة الآتية:

1- التعامل مع قطاع غزة باعتباره دولة قائمة بذاتها.
2- غزة غير خاضعة للاحتلال، ولها حدود مفتوحة مع مصر.
3- تتحمل هذه الدولة المسؤولية عن كل نشاط عسكري ضد إسرائيل.
4- بقدر ما تلتزم دولة غزة بالتهدئة؛ بقدر ما تقدم لها إسرائيل الخدمات.
5- الرد على إطلاق النار من غزة يكون على الدولة، بما في ذلك تدمير أهداف تابعة لسلطة غزة (سليمان، وآخرون، 2013: 53-54).

بنظرة عامة على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية خلال مراحل عمر هذا الكيان، يلاحظ أنه لم يطرأ على العقيدة الأمنية تحديث إلا بعد الحرب ضد حزب الله في لبنان في يوليو 2006، ولم تتمكن إسرائيل من الحسم المبكر؛ وإنما استمرت 33 يومًا قصفت فيه المدن الإسرائيلية بشكل يومي وكثيف بالصواريخ، حيث استخلصت القيادة الأمنية والسياسية؛ أن العقيدة الأمنية التي هي أساسًا عقيدة هجومية تفتقر إلى مكون الدفاع، والذي يشمل "الدفاع السلبي"، ويقوم على عدم توعية المواطنين في أوقات الحرب، واقتراب الصواريخ من أماكن وجودهم، وتهيئة الملاجئ والفرق المحصنة في المنازل.(الشريف، 2015: 2)، ولذا تأثرت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على مدى السنوات الطويلة الماضية بالوضع الجيواستراتيجي والديمغرافي، فإسرائيل محاصرة بعدد كبير من "الأعداء" الذين يرفضون أية محاولة للاعتراف بها (معهد بيغن – السادات، 2014: 11).

لقد تغير الوضع الاستراتيجي لإسرائيل اليوم عنه خلال فترة التسعينيات، ففي القرن الحادي والعشرين حلت محل التهديدات القديمة، التي نجمت عن القوة العسكرية التقليدية الخاصة بالدول، تهديدات من جانب فصائل مسلحة ليس لها شكل الدولة (معهد بيغن – السادات، 2014: 12)، فشنت إسرائيل على غزة ثلاثة حروب: عملية الرصاص المصبوب 2008-2009، عملية عامود السحاب2012، عملية الجرف الصامد2014، وبررت في إطار هذه الحروب – كما يكتب أحمد خليفة –ثلاثة مفاهيم أمنية مرتبطة بالعقيدة القتالية:

1- كي الوعي، والذي ابتدعه موشية يعلون إبان "انتفاضة الأقصى "، ويقوم على توجه ضربات ساحقة إلى المقاومة الفلسطينية المسلحة، وإلى السكان المحليين على حد سواء؛ ليدركوا أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، وأن المقاومة عبء وعواقبها وخيمة عليهم.
2- جز العشب، ومفاده تكرار الحرب، كلما بدا أن الشعب ينمو، بمعنى كلما زادت قدرات المقاومة القتالية وترسانتها، تقوم إسرائيل بشن حرب عليها؛ للقضاء على ترسانتها والتقليل من خطرها.

3- نهج هنيبعل، وهو أن يبادر القائد المحلي إلى العمل فوراً؛ لإحباط عملية الخطف، ولو أدى الأمر إلى إصابة الجندي المخطوف ومقتله (الشريف، 2015: 4).

ولذا وضعت إسرائيل لأمنها استراتيجية من خلال الأبعاد الآتية:

البعد الخارجي:

وتمثل في خطر اللادولتية التي تحركها أيدولوجيا إسلامية، ، وصعود لاعبين خارجين عن سلطة الدولة، ونجاحهم في السيطرة على مناطق محاذية لحدود إسرائيل (في سوريا، وشبه جزيرة سيناء)، ومن جهة أخرى تتخوف إسرائيل من تغيير وجهة التركيز في السياسة الخارجية الأمريكية، من الشرق الأوسط إلى شرق أسيا، وتقلص اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وترددها في استخدام القوة العسكرية في الأزمات الإقليمية، من شأن ذلك كله أن يشكل تحديًا وتهديدًا أمنيا استراتيجيا بالنسبة لإسرائيل (الشريف، 2015: 5)

البعد الداخلي:

وتمثل في اندلاع انتفاضة جديدة مسلحة في الضفة الغربية، وفي استمرار المساعي التي تبذلها السلطة الفلسطينية من أجل نزع الشرعية عن إسرائيل في المحافل الدولية، وذلك على خلفية عدم إحراز أي تقدم في العملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل (الشريف، 2015: 5).

وتدرك إسرائيل أنها غير قادرة على المدى القصير بردع هذه الفصائل إلا إنها تقوم باستخدام القوة لتلحق الضرر بالقدرات العسكرية للفصائل، وكذلك تقليص الأضرار التي قد تلحق بإسرائيل. (معهد بيغن – السادات، 2014: 13)، واستراتيجية الاستنزاف التي تمارسها إسرائيل ضد الفصائل، تهدف إلى الضغط لإنهاء الخصم عن طريق ممارسة الضغط الدائم الذي لا ينقطع، هذه الاستراتيجية التي تقابلها استراتيجية مضادة من المقاومة، والتي تشتمل أيضاً على مكونات عقيدة العمل التقليدية الخاصة بإسرائيل مثل العمليات الانتقامية والضربات الاستباقية (معهد بيغن – السادات، 2014: 16)، وأولى العناصر التي تستخدمها إسرائيل في حربها ضد المقاومة هو عمليات الاغتيال، التي تقوم بها ضد عناصر هامة مثل: (كوادر التخطيط والتدريب والهندسة والتصنيع والتفخيخ والقيادة ومطلقي الصواريخ والكوادر التي تعمل في مجال منظومة الشيفرة والاتصالات والتنصت والقنص والرصد وغيرهم من القيادات المهمة)، وهي بذلك تعيق القدرة العسكرية المتفوقة لفترة زمنية، وهناك أيضاً عامل آخر في استراتيجية جز العشب، وهو العمليات الوقائية الاستباقية مثل: (العمليات التي تهدف إلى منع وصول الأسلحة المتطورة والصواريخ إلى كل من حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس) وهي عمليات لا تعترف إسرائيل رسميًا بأنها هي التي تقف وراءها (معهد بيغن – السادات، 2014: 17)، إن الأهداف السياسية لإستراتيجية جز العشب محدودة جدًا، فقد وضعت بشكل أساسي لضرب القدرات العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى، وشل قدرتهم على العمل بحرية، وهي

تجبر هذه الجماعات على استثمار الكثير من الوقت والموارد المادية، في حماية نفسها وفي ترميم قدراتها المتضررة، وكذلك تشتمل هذه الاستراتيجية على عنصر الردع، وذلك من خلال تجسيدها أمام عيونهم، والثمن المرتبط باستمرار الصراع (معهد بيغن – السادات، 2014: 19)، ولكن هذه الأهداف لم تتحقق بفضل صمود المقاومة ووقوف الشعب الفلسطيني خلفها.

وهكذا يتضح بأن البعد الأمني للكيان الإسرائيلي، يحتل الأولوية الأولى في المعاملات المحلية والإقليمية والدولية؛ لأنه جسد غريب في المنطقة، ويسعى بكل إمكاناته للتفوق العسكري، ولتعزيز قوة الردع، ونقل المعركة إلى خارج حدوده واعتماد الضربة الاستباقية، وأيضاً من الملاحظ بأن فصائل المقاومة الفلسطينية تسعى لتطوير قدراتها الأمنية والعسكرية؛ لمواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، وهذا ما لاحظناه في الحروب الأخيرة مع الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة أعوام 2008–2009، 2012، 2014.

ثانيا / الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة:

بالرغم من إخلاء إسرائيل لقطاع غزة إلا إنها ظلت تحتفظ بالسيطرة عليه براً وبحراً وجواً (الطناني، 2011: 29)، وتتمثل هذه السيطرة في: –

أولا – السيطرة الاقتصادية وتتمثل بشكل خاص بالسيطرة على المعابر:

لقطاع غزة خمسة معابر برية أربعة منها تصل القطاع بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ومعبر واحد يصل بين القطاع غزة ومصر، إضافة إلى معبر جوي وهو مطار غزة المنفذ الوحيد الذي كان يصل بين قطاع عزة والعالم الخارجي، وتم تدميره على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي إبان انتفاضة الأقصى عام 2000م (الطناني، 2011: 25)، ولمعبر رفح خصوصية كبيرة لقطاع غزة حيث تم تشييده بعد الاتفاق المصري الإسرائيلي عام 1979، وانسحاب إسرائيل من سيناء عام1982، وظل تحت سيطرة الهيئة الإسرائيلية إلى غاية 9/11/ 2005، حيث رفعت إسرائيل سيطرتها على قطاع غزة، وبقى الأوربيون كمراقبين للحركة على المعبر، وظلت الحركة عليه لغاية 2006/6/25، بعدها أغلقته إسرائيل لمعظم الوقت (86%من الأيام) لدواعي أمنية، وفي يونيو 2007 أغلق المعبر تماماً بعد بسط حركة حماس سلطتها على قطاع غزة (الطناني، 2011: 32)، وسيتم الحديث عن التبعية الاقتصادية والمعابر بشكل أكثر تفصيلاً لاحقاً.

ويلقي التقرير الصادر عن البنك الدولي في سنة 2005 اللوم على سياسة الإغلاق التي يمارسها الاحتلال، والأطماع الإسرائيلية بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، حيث أدى ذلك لانخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، ويعد تقرير سنة 2008 أن اختناق الاقتصاد الفلسطيني، يعود إلى الحصار الإسرائيلي، ويحمّل السياسات الأمنية الإسرائيلية مسؤولية الحؤول دون تمكّن الفلسطينيين من تحقيق التنمية الاقتصادية (فرسخ، 2015: 100)، ومن جهة أخرى تواصل إسرائيل

التحكم بجهاز الضرائب في قطاع غزة، التابع لمنظومة الجمارك المشتركة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، معنى ذلك أن إسرائيل تحدد حجم الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تجبى عن البضائع، وتؤثر بهذه الطريقة على أسعار المنتجات، وعلى السياسة المالية الفلسطينية، وأيضًا وتؤثر نسبة ضريبة القيمة المضافة والجمارك التي تحددها إسرائيل، على الأسعار التي ستباع فيها هذه البضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة (مسلك، 2011: 15- 16)، هذه التبعية لقطاع غزة من إسرائيل التي طوّرتها الأخيرة في مجالات مختلفة، مثل: (تزويد الكهرباء، والطاقة، والموارد الأساسية للصناعة والتجارة)، يُبقي بأيدي إسرائيل قوة وتأثيرًا كبيرين ومباشرين على سكان القطاع، وعليه فإنه يفرض على إسرائيل واجبات حماية حقوقهم، بناءً على قوانين حقوق الإنسان الدولية (مسلك، 2011: 48).

ثانيا - السيطرة السياسية:

وتفرض إسرائيل السيطرة على قطاع غزة من خلال:

- إبقاء القطاع جزءًا من أرض إسرائيل:

مثلت خطة إيغال ألون التي قدمت في يوليو 1967 نقطة فارقة في النظرة الإسرائيلية لقطاع غزة وهذه الخطة قائمة على مبدأ توزيع السكان، والاحتياجات الأمنية، والسيطرة على القدس، والمياه أي أنها الموجهة للإستراتجية الصهيونية تجاه الضفة وغزة، حيث تضمنت هذه الخطة ضم قطاع غزة مع سكانه إلى ولاية وسيادة إسرائيل، وهذا يعني عدم إمكانية قيام دولة فلسطينية في غزة والفصل التام بين الضفة وغزة (يقين، 2001: 62)، ولقد أدى فصل الضفة والقطاع عن بعضهما إلى إلحاق أضرار بالغة في الوضعية الفلسطينية، وهذه الأضرار جاءت شاملة لجميع مناحي الحياة السياسية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، وكما أدى الانسحاب الإسرائيلي إلى خلق كيانين فلسطينيين منفصلين، كل واحد منهما له إدارته المستقلة وفق برنامجه الأيدلوجي، مما يدلل على نجاح شارون في تشتيت جهود الفلسطينيين، وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات منفصلة (المشهراوي، 2013: 77)، ولذا لم تخرج الحروب على غزة - 2008، 2012، 2014 - عن سياق صناعة دولة غزة، وتكريس فصل غزة عن الضفة، حيث يُلاحظ أن كل هذه الحروب كانت تجري بين قطاع غزة وإسرائيل، أما الضفة فكان دورها محدوداً في التأثير في مجريات الحرب (أبراش، 18 ديسمبر، 2014).

-الاقتصار على خيار دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة دائمة

تعد خطة شارون لـ " فك الارتباط " مع معظم قطاع غزة، جزءًا من إستراتيجية أشمل، تتضمن مجموعة خطوات من الجانب الإسرائيلي، ترمي إلى تبديد المشروع الوطني الفلسطيني، وحصر الخيارات الفلسطينية في مسار واحد، يؤدي إلى فكرة قيام " دولة ذات حدود مؤقتة " في قطاع غزة،

وسعت حكومة شارون إلى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، عبر إلغاء خيار الدولة ثنائيه القومية من خلال عزل قطاع غزة وفصل الضفة الغربية، وجدار الفصل العنصري وتهويد القدس وتطويقها بالمستوطنات؛ كي يصبح النضال من أجل دولة ثنائية القومية، أمر مستحيل المنال أو خيالياً (المشهراوي، 2013: 28، 30).

وفي ظل رغبة إسرائيل في التخلص من غزة وتركها لمصيرها، طالما هذا المصير يقلل من احتمالات تهديد الأمن الإسرائيلي، في ظل وجود رقابة وضمانات إقليمية بنزع السلاح، أي أن تصبح قضية نزع السلاح الثمن الذي يطلبه (نتنياهو) للتخلص من غزة، ومنحها صك الانفصال الكامل عن إسرائيل، وتتفق هذه التخريجة مع رؤية نتنياهو لطبيعة الحل مع الفلسطينيين، حين تكون الدويلة الفلسطينية في غزة منزوعة السلاح وذات حدود مقلصة تصبح دائمة بعد حين، قد لا يكون هذا بالاتفاق مع حماس، فإسرائيل قد ترى دولة غزة تتحقق فعلياً، وتغض الطرف عن هذا التحول؛ بغية تعزيز الحل المنفصل لغزة، بمعنى أن دولة غزة منزوعة السلاح ستكون أحد إفرازات إدارة الصراع التي يتبعها نتنياهو، وأحد مظاهر الوضع الراهن، الذي لا يتفجر ألغاماً في وجه إسرائيل على المدى البعيد (أبو سيف، مصطفى، 2014: 94).

-السيطرة على المنطقة المحاذية لقطاع غزة

واصلت إسرائيل بعد "الانفصال" عن قطاع غزة في العام 2005، السيطرة على المنطقة المحاذية للحدود بينها وبين قطاع غزة، في الجانب الفلسطيني، ووسّعت إسرائيل بدءاً من العام 2008 هذه المنطقة المسماة "منطقة عازلة"، حيث يمنع دخول الفلسطينيين إليها، (مسلك، 2011: 16-17)، ووفق الجهات الأمنية الإسرائيلية، فإن أحد المطالب التي عرضتها إسرائيل في الاتصالات للتوصل إلى اتفاق لوقف الحرب عام 2009، هو إقامة "حزام أمني" يضم المناطق الزراعية المتاخمة للحدود مع إسرائيل، وقالت المصادر الأوروبية إن إسرائيل تطلب أن يكون عمق الحزام [في داخل القطاع] 500 متر، ويتركز المطلب الإسرائيلي في أن تكون هذه المنطقة منزوعة السلاح تماماً وأن تلتزم "حماس" بألا تنشط من داخلها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن "هآرتس"، 2009/1/12)

ثالثاً / السيطرة على حجم وطبيعة السلاح في قطاع غزة:

تفكيك السلاح يعني تنظيف أو إخلاء منطقة من قوات مقاتلة ومن الوسائل القتالية، ومنع أي نشاط عسكري أو تقييده، فهذا نوع من سلطة الأمن، ووسيلة لإدارة الصراعات العنيفة أو حلها مما يسمح بتقليص إمكانية التصعيد، وردع وإجهاض محاولات التصعيد، سواء بالطرق السلمية (الدبلوماسية) أو بالوسائل العسكرية، ونزع السلاح الكامل في قطاع غزة معناه منع أية قدرات عسكرية لدى حماس أو أية منظمة فلسطينية أخرى من العمل ضد إسرائيل، وهو الهدف الذي تسعى دولة إسرائيل إلى الوصول إليه (ميخائيل، 22-01-2015).

وتجريد سلاح المقاومة ليس بالأمر الجديد فقبل ربيع العام 2002، كان الخطاب "الإسرائيلي" يخيّر السلطة بين أمرين: أن تجرّد المقاومة من سلاحها، أو أن تقوم "إسرائيل" باجتياح أراضي السلطة، لتفعل ذلك هي بنفسها، لم يستجب الرئيس ياسر عرفات لذلك، فاجتاحت "إسرائيل" مدن وقرى ومخيمات الضفة، وجرّبت مراراً محاولة اجتياح غزة دون أن تفلح؛ فدمّرت، وأحرقت، وقتلت، وأسرت، واغتالت، ومزّقت أوصال المناطق الفلسطينية، وخرّبت كل شروط الحياة، لكن المقاومة استمرت، وظلت صواريخها تتحدى جدار العزل العنصري؛ لتضرب التجمعات السكانية "الإسرائيلية" في عمق فلسطين المحتلة (عبد الإله بلقزيز، 2005/10/11)

وتدعي إسرائيل بعد حصارها وحروبها على القطاع أنها مستعدة لتخفيف الحصار، لكنها تكرر أن أمنها يعلو على أي اعتبار آخر، ويتمسك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بأن يكون قطاع غزة منزوع السلاح، أي تجريد حماس والجهاد والمنظمات الأخرى من السلاح، كشرط لأي ضوء أخضر إسرائيلي؛ لإعادة البناء في غزة، وقد رفضت حماس من جهتها بشكل قاطع هذا المطلب، ويطالب نتانياهو أيضاً بفرض تفتيش صارم للغاية على كل من وما يدخل إلى القطاع، كما يتمسك الكيان الإسرائيلي أيضا بالحصول على مراقبة دولية حول استخدام المواد المفترض استخدامها؛ لإعادة بناء القطاع المدمر، كي لا يتم استعمالها لإعادة بناء الأنفاق التي دمرها الجيش الإسرائيلي (Nedal: 2014).

وفي أعقاب حرب 2014 قال الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين: "إنه يجب جعل قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح كجزء لا يتجزأ من عمليات إعادة إعماره"، ودعا ريفلين إلى ضرورة مراقبة تحويلات الأموال إلى قطاع غزة تفادياً لوضع حماس يدها عليها حسب تعبيره (الكرامة برس، 2014/9/7).

وترى إسرائيل أن نزع سلاح غزة يقوم على:

أولا / الحد من قدرات حماس والمنظمات الفلسطينية على التسلح، عن طريق السيطرة الكاملة على غزة، وضرب قدراتها العسكرية.

ثانيًا/ الحرص على التعاون الأمني – الاستراتيجي بين إسرائيل ومصر، وإحباط تهريب الوسائل القتالية وغيرها من القدرات العسكرية من شبه جزيرة سيناء، وعبر البحر من الحدود مع مصر، ولهذا الغرض تضغط إسرائيل لتحسين منظومة العلاقات بين الولايات المتحدة وبين مصر، وتخفيف الضغط الذي مارسته منذ عزل الإخوان المسلمين من الحكم، واستئناف الدعم الاقتصادي، العسكري، والسياسي لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ثالثاً/ مواجهة الدول الداعمة لحماس والمنظمات الفلسطينية، سواء باستخدام منظومة ضغوط مباشرة أم بوسائل أخرى، إلى جانب تعزيز مكانة محور "الدول العربية المعتدلة" (ميخائيل، 22-01-2015).

وهكذا يتضح بأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هدفه التخلص من العبء الثقيل على كاهل الكيان الإسرائيلي، وهو في حد ذاته كذبة يسوقها الكيان؛ لنشر الوهم للعالم بأن قطاع غزة منطقة محررة، وهو في نفس الوقت يحاصر قطاع غزة؛ لأهدف سياسية واقتصادية وعسكرية.

ثالثاً / تطورات حركة المقاومة

وافقت القوى الفلسطينية الرئيس محمود عباس في جلسات الحوار بالقاهرة في ربيع 2005، على الالتزام بما عرف بالتهدئة حتى نهاية العام2005، ولكن القوات الإسرائيلية لم تحترم التهدئة، واجتاحت مناطق مختلفة وخاصة في الضفة الغربية، مما دعا الفصائل الفلسطينية في مطلع عام 2006 لإنهاء التهدئة، حيث قامت القوات الإسرائيلية وخلال الشهور الثلاثة الأولى من العام باغتيال ستة من المسؤولين بسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث نفذت السرايا عملية استشهادية قتل فيها ثمانية وجرح فيما 65 إسرائيليًا (نافع، 2007: 40)، وعلى الرغم من أن عام 2006 لم يكن يحمل طابع الانتفاضة، فإن برنامج الاغتيالات الإسرائيلية استمر بشكل كبير، كما اختلط التصعيد الإسرائيلي لحملات تحرير الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولإسقاط حكومة حماس، والمحاولات للإسكات مصادر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، ولذا استشهد سنة 2006 ما مجموعه 692 فلسطينيًا منهم 556 في قطاع غزة، وقد أعلنت حركة الجهاد الإسلامي استشهاد 79 من عناصرها، بينما ذكرت حماس أسماء حوالي 70 من شهدائها(صالح، 84: 2007)، **وقد ردت المقاومة الفلسطينية على الاعتداءات الإسرائيلية** بتنفيذ أربع عمليات استشهادية خلال سنة 2006 وهي على النحو التالي:

1- بتاريخ 2006/1/19 قام أحد أعضاء الجهاد الإسلامي بتفجير نفسه في محطة الحافلات المركزية وسط تل أبيب، وأدى لمقتل إسرائيليين وجرح 22 آخرين.
2- نفذت حركة الجهاد الإسلامي عملية أخرى في 2006/4/17 في تل أبيب، أدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين وجرح 65 آخرين.
3- نفذت ميرفت مسعود من حركة الجهاد الإسلامي عملية استشهادية، في 2006/11/6 في منطقة بيت حانون وجرح جندي إسرائيلي.
4- نفذت الحاجة فاطمة النجار من حماس عملية استشهادية بتاريخ 2006/11/23 قرب مخيم جباليا، وجرح أربعة جنود إسرائيليين (صالح، 2007: 89-90)، كما ونفذت كتائب القسام، بالاشتراك مع لجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام، في 25 يونيو، عملية الوهم المتبدد

والتي غيرت قواعد اللعبة إلى حد كبير، حيث تم اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط (نافع، 2007: 41).

وقد ألزم خطف الجندي شاليط في 25 يونيو 2006، إسرائيل بالدخول في مفاوضات مع حماس، حيث فشلت كل محاولات إسرائيل لتحديد مكان وجوده وإيجاد خيار عسكري لتحريره، منذ خطفه ونقله إلى غزة حتى يوليو 2010؛ لذلك لم يبق "لإسرائيل" إلا إدارة مفاوضات حول تحريره، مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين (سفايتسر،48: 2011)، ولاشك بأن صورة أسرى فلسطينيين محررين ضمن صفقة شاليط؛ ستعطي حماس إيجابيات كثيرة وترفع أسهمها دعائياً وإعلامياً، وهذه النتيجة قد تثير رغبة منظمات فلسطينية؛ لخطف جنود ومواطنين إسرائيليين مثل حركة الجهاد الإسلامي. (سفايتسر،54: 2011)

ومن هنا يمكن القول إن سنة 2006 قد اتسمت من ناحية العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية ببعض السمات أهمها:

1- تصاعد عمليات الاغتيال والاجتياحات الإسرائيلية خصوصًا ضد قطاع غزة.
2- دخول إضعاف حكومة حماس، وإفشال تجربتها ضمن الأجندة العسكرية الإسرائيلية.
3- على الرغم من إعلان الفصائل الفلسطينية إنهاء التهدئة في 2005/12/31م إلا أن حماس مالت إلى استمرار التهدئة؛ لإعطاء أجواء مناسبة لدخولها الانتخابات، غير أنها أعلنت انتهاء التهدئة في 2006/6/9م بعد اغتيال جمال أبو سمهدانة، وبعد مذبحة شاطئ غزة.
4- اتسام معظم الفعل الفلسطيني المقاوم بالسلوك الدفاعي وردود الفعل ضد الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية.
5- تضاعف الاعتماد على إطلاق الصواريخ، خصوصاً من قطاع غزة، فبلغت 1700صاروخًا سنة 2006، مما أدى إلى مقتل إسرائيليين وجرح 163آخرين، مقابل 400 صاروخ تم إطلاقها سنة 2005، وأدت إلى قتل خمسة إسرائيليين وجرح 51 آخرين.
6- استفراغ الكثير من الطاقات وإمكانات المقاومة في الصراع الداخلي، وخصوصًا بين حماس وفتح (صالح، 2007: 84)

أبرز ملامح المقاومة خلال الفترة 2006 - 2014

كان من أبرز ملامح المقاومة في الفترة 2006- 2011 أنها كانت تعتمد وبشكل كبير على إطلاق الصواريخ في عمليات المقاومة وخصوصًا من قطاع غزة، واختفاء ظاهرة العمليات الاستشهادية، التي كانت من أبرز ملامح انتفاضة الأقصى، واستبدل بها إطلاق الصواريخ، ولذا تم إطلاق نحو 5765 صاروخًا و3758 قذيفة أطلقت من القطاع خلال الفترة 2006-2010 بما في ذلك حوالي 540 صاروخًا وقذيفة، أطلقت خلال العدوان على غزة سنة 2009، وبينما لم تنفذ بحسب

اعتراف الشاباك، سوى ثمانية عمليات استشهادية أدت إلى مقتل 19 إسرائيلياً، وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية فقد قتل 17 إسرائيلياً، وجرح 150 آخرين خلال الفترة 2006-2009 (قضية فلسطين 2000-2011) .

ولا يختلف اثنان في أن المقاومة الفلسطينية قد أبلت بلاءً حسنًا في الحربين الأخيرتين 2012 و2014 على قطاع غزة، بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني، والتي تعد من الحروب التي أوجعت الاحتلال الإسرائيلي كثيراً، واستطاعت أن تقلب كل حساباته وتوقعاته العسكرية والأمنية والسياسية، ويمكن تقييم أداء قوى المقاومة عبر عدة مستويات وهي: -

أولًا / مستوى الوسائل والأدوات حيث تميزت في هذا الجانب من خلال:

1- امتلاك عدد كبير من الصواريخ باعتراف جيش الاحتلال، الذي قدر امتلاك المقاومة قرابة 12ألف صاروخ.
2- قدراتها على تصنيع صواريخ ذات مدى بعيد تصل إلى القدس وتل أبيب.
3- دقة توجيه الصواريخ واستهدافها لأحياء يهودية في القدس.
4- الحفاظ على وتيرة إطلاق تصاعدية للصواريخ على مدار أيام الحرب.
5- تنسيق توقيعات بدء المعركة، وإطلاق معظم الصواريخ وفق رؤية موحدة.

ثانيا / على مستوى التخطيط والتنظيم.

عندما وضعت حرب 2008-2009 أوزارها، بدأت فصائل المقاومة في الإعداد للمواجهة القادمة مع الاحتلال، وكانت تدرك بأنها تسابق الزمن، وأن مستقبل مشروعها الوطني والجهادي يرتبط بمدى جاهزيتها ومدى قدرتها على التطور والارتقاء عسكرياً، بما يتناسب مع التحرك العسكري الإسرائيلي.

ومن هنا أدت المقاومة خطة للمواجهة العسكرية، وبنت في ضوء ذلك مئات الأنفاق الحدودية في طول وعرض قطاع غزة، وعكفت على تطوير منظومتها الصاروخية مثل: صاروخ م75 والذي يتراوح مداه بين 75-80 كيلومتر، وصاروخ براق 70 والذي يتراوح مداه بين 75-80 كيلومتر وأيضا جلب صواريخ أخرى مثل فجر 5، والتي يزيد مداها على 75 كيلومتراً، والقذائف المضادة للدبابات من طراز (كورنيت).

ثالثا: على المستوى الاستخباري

حيث إن المعركة في جوهرها كانت معركة استخبارية، ولذلك تفوقت المقاومة على الاحتلال من خلال قدراتها على بناء بنك الأهداف، وقدرتها على اختراق شبكة الاتصالات العسكرية، حيث أعلنت سرايا القدس عن اختراق أكثر من خمسة آلاف هاتف من جنود الاحتلال، وأيضاً قدرتها على تضليل نظام القبة الحديدية.

رابعا: المستوى الأمني

و يتجلى ذلك في حفظ أمن وعناصر وكوادر وقيادة المقاومة، وحفظ عتادها ومعداتها، واعتماد أساليب تمويه وإخفاء منصات الصواريخ، وأيضًا تأمين شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة، إضافة إلى كشف شبكات العملاء، التي تزود العدو الإسرائيلي بالمعلومات،

(معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، 2013: 24- 28)

بلا شك أن المقاومة الفلسطينية تطورت وبشكل لافت وخاصة بعد حرب 2008-2009، هذا التطور كان له الأثر الواضح في إعادة الكيان الإسرائيلي حساباته، وجعله ينتهج سياسة أكثر إرهاباً على قطاع غزة، حيث إنه لم يمكث طويلاً، فأعلن حربين متتاليتين على قطاع غزة أعوام 2012، 2014، وكان للمقاومة الفلسطينية الدور الكبير في ردع الكيان الإسرائيلي من حيث الجهوزية وتحقيق توازن الرعب، وذلك من خلال حجم إطلاق الصورايخ على الكيان الإسرائيلي، والأنفاق الهجومية والعمليات النوعية.

رابعاً / الانقسام الفلسطيني

افتتح عام2006م على الصعيد الداخلي الفلسطيني بمفاجأة نتائج الانتخابات البرلمانية، والتي أعطت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أكثرية مقاعد المجلس التشريعي (نافع، 2007: 23)، قبل هذه الانتخابات سادت الأجواء العاطفية التي اقترنت برحيل ياسر عرفات في التوصل لإعلان القاهرة في 17 مارس 2005 بين الفصائل الفلسطينية، وفازت "حماس "في الانتخابات التشريعية في يناير 2006 (الحسن، 2013: 114)، وكانت النتائج كانت صادمة لقيادة السلطة الفلسطينية، وللدول العربية، والاتحاد الأوربي، وللإدارة الأمريكية، وتم تكليف حركة حماس من قبل الرئيس محمود عباس بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بتاريخ 2006/2/21.

كان خيار حماس الأول هو تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ ولكن فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى رفضت المشاركة بسبب رفض حماس التأكيد على مرجعية منظمة التحرير، والاعتراف بأن المنظمة هي المرجع الوحيد للسلطة والشعب، وفور إعلان تشكيل الحكومة بدأت إسرائيل بفرض الحصار عليها، وتمثل ذلك في وقف مستحقات الضرائب والرسوم الفلسطينية، التي تحصلها السلطات الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية (نافع، 2007: 25-28).

أدخل الانقسام الفلسطيني مرحلة جديدة صعبة في ظل، غياب عدم الثقة بين حركتي فتح وحماس، وانهارت كل المحاولات لالتئام البيت الفلسطيني، كما وانهار اتفاق آخر حمل عنوان "وثيقة الوفاق الوطني "في 27 /2006/6م، ليتطور الانقسام إلى حدود غير مسبوقة، ومع تراجع العلاقات بين حماس ومصر، سارعت المملكة العربية السعودية لتجميع القيادتين الفلسطينيتين، وتم توقع اتفاق القاهرة في فبراير2007، وبعد هذا الاتفاق تدهورت العلاقات بين فتح وحماس وصولًا إلى صدام

مسلح؛ أدى إلى سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، وأنتج الانقسام انفصالاً مؤسساتياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة(الحسن، 2013: 114).

التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانقسام:

أولا التداعيات السياسية:

1- تقسيم الكيان الفلسطيني سياسيًا وجغرافياً بين حكومتين وسلطتين، وترسيخ مفهوم الحزب الواحد في كل من شطري الوطن.
2- أصبحت إسرائيل المستفيد الأول من الانقسام، حيث تتنصلت من الاتفاقيات والالتزامات، بحجة غياب الشريك الفلسطيني للسلام.
3- زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الفلسطينية.
4- طرح الخيار الأردني من جديد، والتشكيك في قدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه مما شجع طرح مشاريع الوصاية والخيار الأردني.
5- تراجع مكانة القضية الفلسطينية فلسطينيًا وعربياً ودولياً.
6- عجز الحراك الفلسطيني أن يعزز قوة سياسية بديلة عن فتح وحماس.

ثانيا: التداعيات الاجتماعية

1- تمزيق النسيج الاجتماعي؛ حيث أثر الانقسام على العلاقات الأسرية، حيث وصل الأمر إلى السؤال عن الانتماء السياسي في الزواج، كما وأثر في العلاقة بين الأخوة الذين جمعهم بيت واحد وفرقهم الانقسام، حيث دخل الانقسام إلى كل بيت فلسطيني.
2- التفاوت الاجتماعي وغياب العدالة، حيث التفاوت المتنامي بين مجتمع الضفة الغربية الفتي، ومجتمع قطاع غزة الفقير، مما ولد الحقد الاجتماعي بين الشرائح والفئات المختلفة.
3- حراك اجتماعي شاذ أفرزته تجارة الأنفاق بقطاع غزة، حيث أفرزت تجارة الأنفاق شريحة اجتماعية عليا من أغنياء الحصار، مقابل شريحة من العمال والمعدومين.
4- تبلور ظواهر غريبة عن المجتمع مثل: تنامي الولاءات العشائرية والحزبية، على حساب الولاء الوطني، والانحياز للقضية الوطنية المشتركة، وتفشي ظاهرة الثأر على خليفة الانقسام، وتعزيز ظاهرة العنف، واليأس من القادم، وعدم الثقة بالتنظيمات والفصائل.

ثالثا: التداعيات الاقتصادية:

1- بلورة نخب اقتصادية جديدة في مقابل سواد أعظم من الفقراء بقطاع غزة، وذلك ضمن سياسة الإحلال، والاستبدال، والإقصاء، وسيطرة حزبية جديدة على قطاع غزة، حيث ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء مدعومة سياسياً ومتنفذة اقتصادياً.
2- ظهور شريحة من الأثرياء الجدد أفرزتها تجارة الأنفاق.

3- تداعيات الحرب العدوانية 27/12/ 2008م على اقتصاد قطاع غزة، حيث الحرب الواسعة على المنشآت الصناعية، والبنى التحتية، وتدمير أكثر من 20ألف وحدة سكانية.

4- رهن مؤتمر شرم الشيخ في نهاية فبراير 2009 ملف إعمار غزة؛ بتحقيق المصالحة مما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً؛ نتيجة تمسك طرفي الانقسام بمواقفهم، وعدم الرغبة بإعطاء الشرعية للطرف الأخر.

5- تنامي أعباء الترهل الوظيفي في القطاع الحكومي.

6- تراجع دور البنوك عن دعم الاقتصاد الوطني.

(فيصل، 2012: 301-325)

ومن المؤكد أن للانقسام الفلسطيني دور مهم في تشتت الموقف الفلسطيني وضعفه، مما أدى لاستفراد الكيان الإسرائيلي بالكل الفلسطيني عامة وبقطاع غزة خاصة، ولذا على الجميع أن يرجحوا المصلحة الوطنية؛ وذلك بإنهاء الانقسام والتوحد في مواجهة السياسة الإسرائيلية .

المبحث الثاني

المحددات الإقليمية والدولية

أولا: تحولات النظام السياسي المصري وانشغاله بقضاياه الداخلية:

رسمت الانتخابات المصرية للبرلمان ورئاسة الجمهورية في أيلول عام 2005، بداية مرحلة جديدة من الصراع بين النظام وخصومه في الداخل، حيث سمحت وللمرة الأولى بدخول أكثر من مرشح واحد للمنافسة على منصب الرئاسة، حيث فاز الرئيس مبارك بالرئاسة للمرة الخامسة، بينما قدمت انتخابات البرلمان مفاجأة في نتائجها، حيث حصلت جماعة الإخوان المسلمين على 88 عضواً في مجلس النواب (ميتال، 2011: 201- 202)

وبعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في مطلع سنة 2006م، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، اختلفت علاقة مصر الطبيعية مع قطاع غزة، واتخذت شكلًا جديدًا من الحصار وإغلاق معبر رفح، استمرت هذه السياسية تجاه غزة حتى ثورة 25 يناير 2011م، حيث شهدت تطوراً كبيراً على كافة المستويات الاقتصادية، والتجارية، والسياسية وغيرها (معهد فلسطين للدراسات الإستراتجية، التقرير الإستراتيجي لعام 2013: 43).

تزايدت معارضة مصر لترسيخ أقدام دولة صغيرة بزعامة حماس في قطاع غزة، ووصفت مصر سيطرة حماس على قطاع غزة عام2007 بأنها انقلاب عسكري، ويشكل تهديدًا للأمن القومي المصري؛ ولذا عززت مصر قواتها على امتداد الحدود مع قطاع غزة، وعارضت فتح معبر رفح بصورة نظامية، والهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في عملية الرصاص المسكوب في ديسمبر 2008، وضع القيادة المصرية أمام امتحان صعب، حيث نددوا بالهجوم، وانتقدوا الإفراط في استخدام القوة ضد المدنيين، وحملوا حماس المسؤولية وقالت: "بأن السياسة التي اتبعتها حماس هي سياسة خاطئة، قدمت لإسرائيل الذريعة للهجوم على غزة" (ميتال، 2011: 205).

ومن جهة أخرى لم تتوقف موجة الشائعات حول الوضع الصحي للرئيس المصري حسني مبارك، الذي بلغ الثانية والثمانين من العمر، وأيضًا حول ميراث الحكم، حيث كان ابنه جمال مبارك الشخصية الأكثر تأثيرًا في حزب السلطة، والذي تم تعيينه كرئيس للجنة السياسية العليا في الحزب الوطني الديمقراطي؛ مما أدى إلى غضب الشارع المصري (ميتال، 2011: 209)

أسباب الحراك المصري

1- ارتفاع عدد سكان مصر بصورة غير معهودة.

2- ازدياد نسبة الهجرة من الأرياف إلى العاصمة والمدن الرئيسية.

3- غياب الحس الوطني عند أغلب المتنفذين الاقتصاديين في مصر، وإيثارهم لمصالحهم الذاتية على حساب المصلحة الوطنية العليا.

4- سيطرة أعضاء الحزب الوطني الحاكم على مقدرات البلاد الاقتصادية.
5- لجوء الدولة إلى خصخصة الشركات الحكومية التابعة للقطاع العام.
6- ما تواتر في الأوساط السياسية المصرية العليا عن نية توريث الحكم لجمال مبارك.
7- ازدياد ظاهرة العداء بين المسلمين والأقباط.
8- ازدياد ظاهرة القهر السياسي ضد المواطنين المصريين.
9- تفشي ظاهرة الرذيلة والانحطاط الأخلاقي.
(أبو نحل، 2013: 65-66)

محددات التغيرات في السياسة الخارجية المصرية

ثمة محددات تحكم طبيعة التغيرات في السياسة الخارجية المصرية، وتنقسم إلى محددات داخلية، ومحددات خارجية، وتتمثل **المحددات الداخلية في:**

1- المحدد الاقتصادي، حيث تمثل الاعتبارات الاقتصادية والتنموية نقطة ارتكاز أساسية للسياسة الخارجية، سواء كان الحديث عن التنمية الوطنية، أو الاندماج في الاقتصاد العالمي.
2- المحدد السياسي، ويتمثل في النظام السياسي (ديمقراطي، سلطوي) الرأي العام، جماعات المصالح والتفاعل بين القوى والمؤسسات المختلفة.
3- المحدد الأمني، حيث يلعب الاستقرار الأمني دوراً في توجيه السياسة الخارجية، ويتجلى ذلك في تماسك الدولة في الداخل، وضمان الاستقرار الداخلي. (طاهر، 2012: 116)

المحددات الخارجية وتنقسم إلى قسمين: -

1- محددات إقليمية، ويقصد بها طبيعة العلاقة الإقليمية مع دول الجوار، ومن أبرز القضايا الإقليمية التي تؤثر في صانع القرار السياسي ما يلي: الأوضاع في السودان وليبيا وسوريا، وأيضاً مستقبل العلاقة المصرية الإيرانية في ظل الربيع العربي، وبالطبع العلاقة المصرية الإسرائيلية.
2- المحددات الدولية، وتشمل التحولات والمتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وأبرز تلك المحددات: - الأزمة الاقتصادية العالمية بصفة عامة والأوربية بصفة خاصة، والعلاقة مع القطب الأكبر في النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً العلاقة مع القوى الدولية الصاعدة وتحديداً الصين وروسيا (طاهر، 2012: 117)

البيئة السياسية والانتخابات

بلا شك أن نجاح الثورة المصرية كان لابد وأن يتوج بانتخابات ديمقراطية، تفرز قيادة جديدة للشعب المصري ولكن هل البيئة السياسية مهيأة لهذه الانتخابات؟

المتأمل في بيئات المجتمع المصري يستنتج ما يأتي:

أولاً / بيئة العملية الانتخابية جرت في ظل أزمات سياسية واقتصادية، إضافة إلى الاعتصامات التي انتشرت في البلاد، لذا فوجئت القوى السياسية بإعلانات ووثائق سياسية، تسعى إلى تقييد أثر الانتخابات التشريعية، مما أحدث نشوب خلافات بين الأحزاب المختلفة مما أفضت إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة إنقاذ.

ثانيًا/ البيئة السياسية: نشب خلاف بين حركات الشباب، التي تعبر عن مطالبها بحجة أن الشرعية الثورية تشكل أساس الوضع السياسي، وهدم السلطة الموروثة، وتكوين نظام جديد يستند إلى الإرادة الشعبية وبين الأحزاب السياسية والمجلس العسكري، هذا الخلاف يعكس في مضمونه الصراع على الشرعية السياسية، إضافة إلى ذلك بروز الأحزاب السياسية، والتي تحمل إيديولوجيا مخالفة للأحزاب الليبرالية، والعلمانية، وأيضا للمجلس العسكري، مما سيؤدي إلى حدوث صراع بين جميع الأطراف.

ثالثا / البيئة الإعلامية: حيث تلى نجاح الثورة خطاب معادٍ لسيطرة الإسلاميين على السلطة، وقامت بشن حملات ضد الإسلاميين، لتشويه صورتهم أمام الرأي العام.

رابعاً / البيئة الاجتماعية: حيث اعتقدت الجماهير أن نجاح الثورة معناه زيادة الأجور، وتحسين الأحوال المعيشية، والقضاء على الفساد، وتوفر الأمن، ولكن هذا لم يحدث، مما أدى إلى اندلاع موجة العنف، والاحتجاجات، والتظاهرات المطالبة بتحسين الأحوال المعيشية في البلاد (عمر، 2012: 145-149)

الفائزون في الانتخابات والاتفاقيات الدولية السابقة

شاركت جماعة الأخوان المسلمون المجلس العسكري الرأي، وأكدوا التزام مصر بالاتفاقيات الدولية السابقة، كما وأن جماعة الإخوان المسلمين لم ترفع أي شعار معادٍ لإسرائيل أو لواشنطن حيث تطغى الهموم والمطالب الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أية انشغالات أخرى، حيث يدرك الجميع أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على الخارج -معونات أمريكية سنوية-، وعائدات قناة السويس، والسياحة، والاستثمارات الخارجية الخ...، مما يعزز أيضا أن تبقى التغيرات على السياسة الخارجية محدودة. (ابراش، 2011: 97)

محددات السياسية المصرية بعد ثورة 25 يناير تتمثل في: -

1- هناك محددات للسياسة الخارجية ثابتة، مهما كانت المتغيرات الداخلية، وتتمثل في ثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه الاتفاقيات والعلاقات الخارجية الدولية، بما فيها الاقتصادية والتجارية.

2- تمسك مصر باتفاقية السلام مع إسرائيل، فالخيار العسكري ليس مطروحاً وليس من ضمن الأولويات للقيادة المصرية.

3- خيار الحرب في المنطقة العربية ضد إسرائيل بمبادرة مصرية غير موجود حالياً أو مستقبلاً؛ لمدة عقدين أو ثلاثة من الزمن.

4- بالنسبة للوضع الفلسطيني، فهناك ارتباط أزلي بين مصر وفلسطين، وهناك علاقة طردية بين قوة مصر وقوة القضية الفلسطينية حالياً:

أ- البعد الأمني يحتل الأولويات في السياسة المصرية مع قطاع غزة، فالحدود مع القطاع سيتم تأمينها بشكل صارم، بهدف منع الامتداد الديني بين حركة حماس والإخوان المسلمين في مصر.

ب-سيستمر فتح معبر رفح مع ايلاء البعد الأمني الأهمية الكبرى.

ت-ستستثمر السياسة المصرية الداعمة لإنهاء الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني، وسيبقى اهتمامها منصباً على موضوع المصالحة.

ث-دعم خيار المفاوضات للوصول إلى سلام؛ سيظل قائماً بسبب السياسة الخارجية المصرية في المدى المنظور. (ابراش، 2011: 101-102)

السياسة المصرية بعد الثورة تجاه قطاع غزة : مع اندلاع الحراك الشعبي في 25 /1/ 2011، استبشر الفلسطينيون عمومًا وسكان قطاع غزة خصوصًا خيراً، بإمكانية رفع الحصار ولكن ذلك لم يحدث بل اكتفت السلطات المصرية بتخفيف الحصار، وذلك من خلال فتح معبر رفح جزئيًا، ومع تولي الرئيس (محمد مرسي) الحكم، حدثت انفراجة لمدة عام واحد، وتحسنت حالة معبر رفح ولكن الرئيس مرسي وإن خفف وتيرة الحصار عن قطاع غزة؛ لكنه لم يصل إلى حد أن تكون سياساته متحررة تجاه الفلسطينيين خصوصًا في قطاع غزة، على حساب علاقات مصر بإسرائيل، ولذلك لم يصل به الأمر إلى حد إعلان فك الحصار تمامًا عن غزة وحكومتها رسميًا (أبو نحل، 2015: 256)، ومن أبرز التطورات للنظام الجديد بعد ثورة 25 يناير والعلاقة المصرية بقطاع غزة، إتمام صفقة الأسرى التي تم الاتفاق عليها في 11 /10/ 2011 بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية، وأيضاً تثبيت التهدئة ووقف الحرب 2012 التي قامت بها إسرائيل ضد قطاع غزة، وأيضاً فتح معبر رفح، وكسر الحصار (معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي لعام 2013: 44)

وتتلخص تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية فيما يأتي: -

1- انشغال مصر كما بقية الدول العربية بمشاكلها الداخلية؛ مما سيضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

2- تحفيز روح الثورة عند الشعب الفلسطيني ورفع الروح المعنوية، الذي شكل حالة ضاغطة على القوى السياسية.

3- الثورة المصرية قد تكون سبباً في تأجيل المصالحة، لانشغالها بأوضاعها الداخلية.

4- تحسن في عمل معبر رفح، وقد يتم فتحه نهائياً.

5- ستضعف الثورة ما يسمى بمحور الاعتدال العربي، وبالتالي إعادة النظر حول التنسيق الأمني بين دول المنطقة وإسرائيل، وبالاتفاقيات الأمنية والاقتصادية معها.

6- اعتماد سياسة الحذر وعدم الثقة من الولايات المتحدة تجاه علاقاتها مع حلفائها في المنطقة العربية، بعد سقوط بن على وحسني مبارك.

7- مع فقدان واشنطن لحلفائها العرب في المنطقة، دفعها لتعزيز وتوثيق علاقاتها مع إسرائيل.

8- في حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر؛ فقد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني في سيناء؛ مما يفتح المجال لإحياء مشاريع مشبوهة كتوطين اللاجئين في سيناء، أو توسيع قطاع غزة (ابراش، 2011: 99)

ورغم الهموم الداخلية في مصر؛ فإن الحالة الثورية المصرية لم تمح القضية الفلسطينية من اهتمامات الشعب المصري والقوى السياسية المصرية، ولكن أولويات الوضع الراهن أرجعت فلسطين إلى خلفية المشهد تطبيقاً للمقولة الشهيرة "تحرير القدس يمر عبر تحرير القاهرة" (الشاذلي، 2013: 21) ورغم ذلك برزت أهمية القضية الفلسطينية في السياسة المصرية بعد الثورة في عدد من الأحداث التي وقعت ومنها:

1- تظاهرات ذكرى النكبة في يوم الجمعة 5/13 /2011، حيث تجمع آلاف المتظاهرين في ميدان التحرير مساندة للقضية الفلسطينية.

2- حادث الحدود، ففي أواسط أغسطس 2011 اخترقت قوات من الجيش الإسرائيلي الحدود المصرية، في غارة كانت تستهدف مجموعة من المقاتلين، حاولوا تنفيذ عمليات تفجير في إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى مصرع خمسة أشخاص؛ فاندلعت مظاهرات غاضبة في مصر.

3- أحداث السفارة الإسرائيلية، ففي عصر يوم الجمعة 9 /9/ 2011 اتجهت بعض المجموعات من ميدان التحرير إلى مقر السفارة الإسرائيلية، واستطاع بعض الشباب اقتحام السفارة الإسرائيلية؛ حيث تدخلت قوات الأمن المركزي وأخلت السفارة (الشاذلي، 2013: 23- 27)

السياسة المصرية تجاه قطاع غزة بعد3 /7/ 2013

بتاريخ 22 /11/ 2012 أصدر الرئيس المصري (محمد مرسي) الإعلان الدستوري الذي فسرته القوى المصرية المدنية؛ بأنه إجراء يهدف إلى تقييد الحريات، وتكريس السلطات بيد الرئيس، واستفراد حزب أو اتجاه نيابي واحد بالسلطة (هلال: 2013، 6)، وأدى ذلك بالإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي من قبل المؤسسة العسكرية، مما زاد الأمر تعقيداً بالنسبة لقطاع غزة بعد 2013/7/3، بعد أن أطاحت المؤسسة العسكرية المصرية بحكم الرئيس مرسي، وتصوير الإعلام المصري على أن غزة تقف وراء الأحداث في مصر، ازداد الخناق على قطاع غزة، ومحاصرته، وإبقاء معبر رفح مغلقاً (أبو

نحل، 2015: 57)، وبعد وصول الفريق (عبد الفتاح السيسي) لسدة الحكم في مصر، كبرت الفجوة بين العلاقة المصرية وقطاع غزة، وذلك بعد زج قطاع غزة بالأحداث المصرية الجارية، وتحميل الفلسطينيين مسؤولية ما يجري في مصر(معهد فلسطين للدراسات الإستراتجية، التقرير الإستراتيجي لعام 2013: 45)، وفي الخطاب الذي ألقاه إسماعيل هنية بتاريخ2013/10/19 عن العلاقات الفلسطينية المصرية أكد فيه أن حركة حماس ليست طرفًا في أية حوادث جرت أو تجري في سيناء ولا في غيره، وأن مصر ستظل على الدوام الشقيقة الكبرى، والعمق الاستراتيجي لفلسطين، وأن حماس ستظل حريصة على تجنب أي شيء، يؤدي إلى توتير الأجواء مع مصر، ومع أية دولة عربية أو إسلامية (معهد فلسطين للدراسات الإستراتجية، التقرير الإستراتيجي لعام 2013: 46)

واللافت للانتباه بأن ردة فعل السياسة المصرية تجاه الحرب على قطاع غزة في 7/8/ 2014، كانت ضعيفة، وبعد الحرب اشتد الحصار على قطاع غزة؛ وذلك بعدم فتح المعبر إلا للحالات الطارئة (أبو نحل، 2015: 58)، ومن الواضح أنه كان للتحولات في النظام المصري أثر سلبي كبير على القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى قطاع غزة بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى انشغال النظام المصري بأوضاعه الداخلية، واستمرار الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني.

ثانيا: تحولات النظام الإقليمي العربي في ضوء ثورات الربيع العربي:

منذ صعود النظام الإقليمي العربي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،شهد هذا النظام ثلاثة تحولات كبرى في كل مكوناته:

جاء التحول الأول: بعد الحرب الإسرائيلية عام 1967م وامتد حتى عام1990، وأما التحول الثاني فقد جاء نتيجة للغزو العراقي للكويت عام 1990م وامتدد حتى ثورات الربيع العربي عام 2010، وأما التحول الثالث: فهو الذي نشهده في الوقت الراهن؛ نتيجة ثورات الربيع العربي، لعله من الواضح أن التحولات الثلاثة جاءت نتيجة عوامل تتعلق بالنظام ذاته وبشكل أدائه.(سليم، 2013: 46)

تأتي تحولات النظام الإقليمي بصفة عامة من خلال عدة أبعاد هي: –

الأول: مصدر التغيير والاستمرار في النظام الإقليمي العربي، هل التغيير ناشئ من عوامل كامنة في بنية النظام أم أنها آتية من خارجه؟ والثابت بأنه ثمرة تفاعل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

الثاني: مستوى التدخل الخارجي، وهو ما يشار له أحياناً بدرجة التغلغل الخارجي في النظام.

الثالث: مركزية وهامشية النظام، ويقصد به إلى أي حد تغير الوزن النسبي للإقليم في النظام العالمي، أي أهميته في التأثير في التفاعلات العالمية.

الرابع: التغيير في أدوار القوى التقليدية والقوى الجديدة التي تدخل النظام.

الخامس: أبنية النظام، أي أنماط توزيع القوى بين وحدات النظام.
السادس: التفاعلات والمؤسسات الإقليمية، ويشمل أنماط الصراعات الإقليمية الجديدة، وأداء المؤسسات الإقليمية على مستوى القيم، والممارسات والمؤسسات المنافسة من خارج الإقليم.
السابع: التغيرات الداخلية في وحدات النظام، وتشمل التغيرات في الأنظمة والأيديولوجيات، والقيم السياسية في وحدات النظام (سليم، 2013 : 47)

ومع بداية الربيع العربي انطلقت التظاهرات؛ إثر حادث فردي لشاب أحرق نفسه؛ كتعبير عن حالة الإحباط والقهر الذي يعيشها، وهذا ينفي تماماً نظرية المؤامرة الخارجية على الأقل في تونس، هذه الثورات جاءت أيضًا نتيجة لعمل متواصل منذ سنوات، قامت بها مؤسسات المجتمع المدني (مهنا، 2011: 92)، وكانت بداية الثورات الربيع العربي من تونس حيث سقط حكم الرئيس زين العابدين بن على في 2011/1/14م، إذعانًا لمطالب الشعب التونسي، وتبعتها مصر بتنحي الرئيس حسني مبارك في 2011/2/11م، ثم امتدت التحركات الثورية إلى دول عربية أخرى كليبيا واليمن مطالبين أيضاً بتغير النظام الحاكم، بينما في دول عربية أخرى تطالب التحركات الثورية بإصلاحات على أنظمة الحكم، وتطالب بالقضاء على الفساد في (المغرب والأردن وعمان والبحرين والجزائر) وكذلك بداية ظهور الثورة في سوريا والعراق (حلاسة، 2011: 118)

مثلت الانتفاضات الشعبية صرخة من أجل إجراء تغييرات جذرية في المجتمعات العربية ونظمها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ وذلك بسبب المعاناة المستمرة جراء الحرمان والبؤس والفقر، في مقابل تزايد الغنى وتبذير الثروات بصورة فاحشة واستعراضية (هلال: 2013: 10)، وفي ردة فعل على انتصار الثورة التونسية، احتفل المصريون وسط القاهرة في 2011/1/14، أمام السفارة التونسية بسقوط حكم بن على وهتفوا " الدور عليكم يا مصريين"، وبالفعل انطلقت شرارة الثورة بتاريخ 25 /1/ 2011حيث المطالبة برحيل النظام (حلاسة، 2011: 127)، باستثناء دول قليلة كقطر، والإمارات، والسودان، شهدت الدول العربية بوادر مظاهرات واحتجاجات تطالب بالإصلاحات، وبعضها رحيل النظام (حلاسه، 2011 : 130).

وتركت العوامل التي أحدثها الربيع العربي ملامح الواقع العربي، وما أفرزه صعود الإسلاميين تحديدًا جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتونس، والمغرب، وليبيا بصمتها في ثلاثة مستويات:
الأول: أن المنطقة مقبلة على إعادة تشكيل سياسي؛ سيكون للإخوان فيه وزن مؤثر.
الثاني: فرض الوزن المتزايد للحركات الإسلامية في رسم صورة مستقبل المنطقة العربية؛ فعلى الغرب مراجعة مواقفه من حركات الإسلام السياسي.
الثالث: فرض الربيع العربي على مجمل النظم العربية تغيير مواقفها من مصادقة الإرادة الشعبية (شلهوب، 2012: 75)

ولذا وجدت النخب الحاكمة الجديدة نفسها في مواجهة ضغوط تشدها في اتجاهين متعاكسين:
الأول يضغط باعتماد سياسة براغماتية؛ استرضاءً لمراكز القوى الإقليمية والدولية،
و الثاني يطالب بالانتباه إلى حاجات الفئات الأوسع من الشعب، حفاظاً على شرعية النظام الجديد (هلال، 1013: 5)

الموقف الإسرائيلي:

كانت نظرة إسرائيل للشرق الأوسط نظرة ثنائية، فالشرق الأوسط يتميز بصراع بين محورين سياسيين واستراتيجيين:

المحور الأول: تمثله إيران، ويشمل سوريا، وحزب الله، وحماس، والجهاد، والتي يعرف بمحور الاعتراض، وهذا المحور يعارض وجود إسرائيل في المنطقة.

وأما المحور الثاني: فيعرف بالدول "المعتدلة " بقيادة كل من مصر، والسعودية، ويسمى محور الاعتدال، وهناك شك في بقائه في ظل الربيع العربي (كورتس، بروم، 2012: 45)

ولا شك بأن الموقف الرسمي الإسرائيلي كان مرتبكاً؛ لعدم وجود رؤية سياسية واضحة حول هذه التغيرات السريعة في بعض النظم السياسية العربية، الأمر الذي اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى دعوة وزرائه؛ لعدم التعرض لهذه الثورات (شبعان، 2011: 109)

وكان لحرب إسرائيل على غزة أهداف سياسية مرتبطة بالمتغيرات في المنطقة، أبرزها رغبتها في استكشاف تصرف الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية إزاء هذه الحرب، وبالأخص كيفية تصرف النظام المصري، ومدى التزامه باتفاق كامب ديفيد (هلال: 2013، 13)

ولكن ما انتهجه النظام المصري الجديد خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نوفمبر 2012 مثل خطوة لم تعهدها إسرائيل، حيث أوفد رئيس الجمهورية رئيس حكومته إلى القطاع، وإن لساعات محدودة، تضامنًا مع فلسطينيي غزة، وتبعه موفدون وزاريون من تونس، ومن تركيا، ومن دول عربية أخرى، وكذلك عمدت مصر إلى سحب سفيرها من إسرائيل، هذا ما لم يفعله نظام مبارك خلال الحرب الإسرائيلية على القطاع في نهاية سنة 2008 وبداية 2009، وينسجم هذا السلوك مع الموقف الشعب المصري المتعاطف مع الشعب الفلسطيني (هلال: 2013: 7)

ورغم هذا الموقف المتقدم من النظام الجديد، فلقد تبدد القلق الإسرائيلي من مخاوف وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر، فقد اعترفت مصر بعد الثورة على لسان مسئولي وزعماء الحركة الإسلامية والإخوان المسلمون، والتيارات والحركات المنبثقة عنها؛ أنها لن تلغي الاتفاقيات الموقعة بين مصر وإسرائيل (اتفاقيات كامب ديفيد أو اتفاقيات الغاز).

ولكنها أكدت من جهة أخرى أن مصر بعد 25 يناير، لن تكون مصر قبل هذا التاريخ، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأوضاع لقطاع غزة، وإعادة فتح المعابر، والتخفيف من شدة قسوة

الحصار الإسرائيلي؛ ولذلك تدرك إسرائيل أن سياسة مصر تجاه القطاع ،لن تكون مشابهة لسياسة مبارك الداعمة للحصار (منصور، 2012: 54)،

ثم جاء عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي فشكل تحولاً نوعياً في سياسة مصر تجاه قطاع غزة، وتوترت العلاقة بين القاهرة وحركة حماس بشكل مطرد، وتجسيداً لحالة العداء التي حكمت علاقة النظام المصري الجديد منذ وصوله للسلطة بحركة حماس، فقد تمّ التعبير عنها بسلسلة من الإجراءات أحادية الجانب، أهمها:

• اتهام جهات حكومية رسمية، ووسائل إعلام مصرية، وجهات قضائية حركة حماس بالضلوع في هجمات وتفجيرات في الأراضي المصرية ولا سيّما في سيناء.

• تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود مع قطاع غزة، شملت تدمير الجيش المصري لأكثر من 1,500 نفق على جانبي الحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية.

• الإبقاء على إغلاق معبر رفح، بذريعة وجود تهديد أمني في سيناء.

(الرسالة نت، 2015/11/21)

انعكاس الربيع العربي على السياسة الإسرائيلية

ولا شك في أن الثورات في العالم العربي، وانهيار العملية السلمية، وتراجع دور الولايات المتحدة في مساعي التسوية، سيؤدي إلى وقوع أزمات جديدة في الشرق الأوسط، تعرقل التوصل إلى حلول، بل وتعرقل إدارة الصراع الإسرائيلي العربي، لأنه غير واضح نوع الحكم الذي ستتمخض عنه هذه الثورات، ومن هم الزعماء لهذه الدول (منصور، 2012: 48)

وقد ناقش اللواء المتقاعد (موسى الحديد) التأثير الاستراتيجي للربيع العربي على القضية الفلسطينية، فأكد أثر الربيع العربي على البيئة الإستراتيجية، والذي سيأخذ شكل صراع على مواقع القوة في المنطقة، فإسرائيل أصبحت تدرك تماماً بأن الربيع العربي سيؤسس لنظام عربي متماسك وقوي، وسيعزلها عن حلفائها الاستراتيجيين، الذي تعتمد عليهم في حفظ أمنها، كما ستتغير البيئة الإقليمية إيجابيًا بالنسبة للدول العربية، حيث ستطور هذه الثورات التنسيق والتكامل بين الدول العربية.

وشرح الحديد نظرية الأمن الإسرائيلي القائم على ثلاثة عناصر: قوتها الذاتية، ووجود حليف استراتيجي قوي، وتشتيت القوى العربية، هذه العناصر تضررت في ظل الربيع العربي بسبب فقدان الحليف الاستراتيجي، التي تعتمد عليه في نظريتها الأمنية " مصر" وافتقارها إلى عمق استراتيجي جيوسياسي، بسبب موقعها وشكلها وطول حدودها ودول جوارها. (وحدة البحوث – مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012: 139-140).

فالربيع العربي أضفى على السطح مشاكل العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي؛ لأنه قلص الفجوات بين مواقف الأنظمة، ومواقف الشارع العربي (كورتس، بروم، 2012: 50)، حيث يتوقع

المواطنون أن تنتهج سياسة خارجية أكثر استقلالية وحرصاً على الكرامة الوطنية، ولا سيما تجاه إسرائيل والولايات المتحدة وممارساتها ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية. (هلال، 1013: 5).

إن انعكاس الربيع العربي على سياسات دول المنطقة من خلال التغييرات التي ستتبناها أو خلال أنظمة حكم جديدة تكونت وتشكلت فيها، ستدخل إسرائيل للوهلة الأولى في فضاء من العزلة السياسية (منصور، 2012: 51)، وكان ذلك واضحًا بخروج المظاهرات ضد إسرائيل التي نظمت في العديد من الدول العربية في ذكرى يوم النكبة بتاريخ 5/15/ 2011م، لا يمكن مواصلة الاعتقاد أن لا علاقة بين الاحتجاجات التي اجتاحت الشارع العربي وبين الصراع العربي – الإسرائيلي، فالمتظاهرون الذين احتشدوا ضد إسرائيل على شاشات التلفاز هم أنفسهم قادة الاحتجاجات والصحوة ضد الأنظمة (كورتس، بروم، 2012: 51).

وكان لانحصار العملية السلمية أثر سلبي كبير على العلاقات الإسرائيلية العربية، فانهيار العملية السلمية بدأ تدريجيًا منذ تولي نتنياهو مقاليد الحكم في إسرائيل 2009، ورفضه لمطالب الفلسطينيين، وعدم وقف سياسة الاستيطان، في ظل هذه الأجواء للربيع العربي وتأييد الجماهير العربية للقضية الفلسطينية، طرح الفلسطينيون الاعتراف بدولتهم من خلال هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ ولكن هذا الطرح قوبل بالفيتو الأمريكي ليدلل على أنه طرف منحاز بالكلية لإسرائيل. (منصور، 2012: 51)

ولكن مع انشغال معظم القوى العربية في دول الربيع العربي في ترتيب شؤونهم الداخلية، يبدو أن خيار المواجهة مع إسرائيل سيكون محدوداً، وفي المقابل نجد أن إسرائيل استغلت الربيع العربي بالضغط على أمريكا في تحقيق المزيد من القوة وتكثيف الاستيطان؛ بحجة صعود التيار الإسلامي على رأس السلطة. (الحسن: 2013، 121–122).

وكما استغلت إسرائيل عمق الصراع الداخلي الفلسطيني، وتعثر المصالحة بين فتح وحماس إلى رسم حدودها مع الدولة الفلسطينية (إن قامت) بغياب عملية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، واعتمادها فرض سياسة الأمر الواقع وذلك من خلال توسيع ا لنشاط الاستيطاني، وتوسيع عملية تهويد القدس دون وجود معارضة عربية فعلية مؤثرة، وهكذا اعتبرت إسرائيل أن الربيع العربي تغيراً لصالحها مع انسداد الطريق على المسار السياسي في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية (منصور، 2012: 52).

ويبدو أن ثورات الربيع العربي بدأت شعبية تطالب بمطالب اجتماعية، ولذا لم نرَ الحضور المأمول من ثورات الربيع العربي للقضية الفلسطينية، على الرغم من تخوف الكيان الإسرائيلي من ثورات الربيع العربي، ألا إن هذا التخوف تبدد بعد انشغال بلدان ثورات الربيع العربي بأوضاعهم الداخلية، التي وصلت في بعض البلدان إلى اقتتال داخلي، وهذا بدوره أثر سلباً على القضية

الفلسطينية بشكل عام وعلى قطاع غزة بشكل خاص، حيث تواصل الإرهاب الإسرائيلي على قطاع غزة، وشن الحروب المتواصلة عليه.

ثالثا: الإمبريالية الأمريكية ومطالب الحرب على الإرهاب

يعد عام 1989 نقطة فاصلة في تاريخ النظام الدولي، على أساس أن سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المعسكر الاشتراكي وضع حداً للمسلمات القائمة، وبرزت الحاجة لنماذج جديدة تجدد شبكة قراءة العلاقات الدولية على أساس النظام الأحادي القطبية والتي تنفرد بزعامته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بروز مفاهيم جديدة مثل الحرب على الإرهاب، والدولة الفاشية، والملف النووي الإيراني، والهجرة السرية وغيرها (الحمد، 2012: 35، 40).

إن فهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية أصبح ضرورة حتمية؛ نظراً لكونها القطب الأهم في النظام الدولي الحالي، والقوة الخارجية المهيمنة في المنطقة العربية (جرجس، 1998: 9)،

ويمارس الكونغرس عادة، نفوذاً حاسمًا في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية، أكثر من أي مكان آخر في العالم، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: الصراع العربي الإسرائيلي، والمساعدات الأمريكية لإسرائيل، وأيضًا الأمن، ووفرة تكلفة النفط، وتهديد الشيوعية؛ ولذا فإن هذه القضايا الدولية كان لها تأثير حاسم في مفاهيم المسئولين والسياسيين الأمريكيين حول المنطقة العربية، ولقد قال سبيغل: "من المهم لفهم إدارة ما تحديد أهدافها العالمية، وملاحظة درجة وكثافة الإجماع، وتحليل كيف تتناسب المنطقة العربية معها" (Spigel, 1984: 4).

وتتضمن مصالح الأمن القومي الأمريكي في المنطقة العربية ما يأتي:

- تأمين النفط، وبسعر مقبول للولايات المتحدة والغرب.
- إبقاء الاتحاد السوفيتي بعيداً عن الشرق الأوسط.
- المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها على جيرانها العرب.
- دعم الأنظمة السياسية الموالية لها، وبناء النظم السياسة الأخرى؛ بما يخدم الأهداف والمصالح والأمريكية.
- تأمين خطوط الملاحة، وخطوط التجارة الدولية في المنطقة (معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، 2013: 73).

ولاشك بأن أحداث سبتمبر أدت إلى بناء الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتحالف دولي كان من ثماره: أن الرئيس الأمريكي بوش اعتمد على صف العالم من وراء الولايات المتحدة، وهو ما يصفه المحللون السياسيون بـ"عولمة الإرهاب "، ويقصد بذلك إشاعة الانطباع؛ بأن كل دولة يجب أن تخشى على نفسها بعد أحداث 11سبتمبر (مسعد، 2005: 224) .

فقد أعلن بوش في خطابه أمام الكونغرس في 2001/9/20 حربه على الإرهاب، وخير فيه دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين.

وقد اعتمد مبدأ بوش للحرب على الإرهاب على ثلاثة أمور أساسية:

الأمر الأول: شعور المواطن الأمريكي العادي بالخطر الداهم، الذي سيواجهه في كل لحظة.

الأمر الثاني: حيث الاعتقاد بأن تراخي رد الفعل الأمريكي على هجمات عام 1993، 1996، فسر من قبل البعض على أنه دليل ضعف، وساعد على ضرب البرجين ووزارة الدفاع.

الأمر الثالث: وجود مشكلات مع الإرهاب لدول كان مطلوبًا منها المشاركة في الحرب، أو على الأقل الحياد مثل روسيا التي تحفظت على حرب أفغانستان.

وهناك ملاحظتان على مبدأ بوش للحرب على الإرهاب:

الأولى: أنه جرم تقرير المصير للأمم والشعوب وعدّه من مصادر الإرهاب (الحالة الفلسطينية)

والثانية: حيث أكّد أنه إذا لم تنتشر القيم الديمقراطية باستثمار الهيمنة الثقافية، والاقتصادية الأمريكية على العالم؛ فإنها تنتشر باستخدام القوة (مسعد،2005: 230-231).

وأشارت استراتيجية الأمن القومي، الصادرة عام 2002 وبعد أحداث 11 سبتمبر، إلى الربط بين مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وأن الصراع في العالم هو بين أيدلوجية الإرهاب، وأيدلوجية الديمقراطية، وأن الولايات المتحدة ستقوم بالدفاع عن الحرية في العالم (كمال،2013: 7).

وفي عام 2004 صدر للمحلل والباحث الاستراتيجي ثوماس بارنيت كتاب بعنوان " خارطة البنتاغون الجديدة": الحرب والسلام في القرن الواحد والعشرين، وما صدر من بارنيت في هذا الكتاب يرقى إلى القول: إنه على الدول تقبل الرأسمالية الأمريكية، وتجارتها، وأخلاقياتها، وسائر قوانين الوول استريت، وإلا فإن الدولة الرافضة ستعد إما خارجة عن القانون، أو إرهابية، تستحق أن تتحول إلى هدف؛ لسياسة الحروب الاستباقية، وهدف لصواريخ كروز (زلوم، 2007: 289-290).

وكتب جريجوري جوس بمجلة الشؤون الخارجية الأمريكية تحت عنوان "هل تستطيع الديمقراطية وقف الإرهاب"، حيث أشار إلى أن البيانات المتاحة لا تظهر وجود علاقة قوية بين الديمقراطية وغياب الإرهاب أو الحد منه، فالإرهاب ينبع من عوامل، تتجاوز مجرد طبيعة النظام السياسي، كما أنه ليس من المرجح أن تنهي الديمقراطية الإرهاب (كمال، 2013: 9).

وقد نقل الإعلام الأمريكي الصورة للأمريكيين، على أن الإسرائيليين يقاتلون دفاعاً عن حياتهم وليس عن المستوطنات والقواعد العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (سعيد، 2007: 155)، وضمن السيطرة الإعلامية الإسرائيلية في الإعلام الأمريكي، حيث تحدث مراسل أمريكي عن تدمير المساكن في رفح عام2002م، وقال بلا تردد: "إنها مساكن خالية، وكانت أوكار للإرهابيين يستعملونها لقتل المواطنين الإسرائيليين، وعلينا حماية مواطني إسرائيل من الإرهاب الفلسطيني"، ومهما يكن فقد

فرض ما حدث في 11سبتمبر التوجهات الإسرائيلية على السياسة أمريكية، واستغل شارون وشركاؤه الاهتمام المفرط الذي أولاه جورج بوش لـ(الإرهاب)؛ واستخدموا ذلك كغطاء لسياستهم الفاشية المستمرة ضد الفلسطينيين (سعيد، 2007: 140-147).

وفي مايو 2004 ألقى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش خطابه في المؤتمر السنوي للجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية AIPAC فقال: " بدفاعكم عن حرية إسرائيل ورخائها وأمنها، فإنكم تخدمون بذلك قضية أمريكا في الوقت نفسه. " (زلوم، 2007: 209).

وفي هذا الإطار، شملت اللوائح الأمريكية للمنظمات الإرهابية خمسًا وثلاثين منظمة، منها خمس عشرة منظمة عربية، ومنها سبع منظمات فلسطينية هي: (أبو نضال –شهداء الأقصى–حماس –الجهاد الإسلامي –جبهة تحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –والجبهة الشعبية القيادة العامة)،ولذا كان أكثر من نصف المنظمات الإرهابية (التي صنفتها اللوائح الأمريكية) من الفلسطينيين، الذين يقاومون الاحتلال (فهد، 2015: 255).

أثر السياسة الأمريكية على القضية الفلسطينية:

مرت سياسة الولايات المتحدة حيال الشعب الفلسطيني بثلاث مراحل، ففي البداية تعاملت الولايات المتحدة مع الفلسطينيين على أنهم لاجئون ثم شركاء في الإرهاب، وفي النهاية ككيان؛ ولقد أثبتت المواقف السياسية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، أن هناك موقفاً ثابتاً تجاه القضية الفلسطينية، وهو الانحياز الكامل للجانب الإسرائيلي، ويتضح ذلك خلال الدعم الكامل لسياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وظلت تلك السياسة حتى في ظل الربيع العربي؛ ولكن بوتيرة تتلاءم مع الظروف الجديدة في المنطقة (معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، 2013: 71).

وقد منح الموقف الأمريكي من الإرهاب الفرصة لشارون، ليقول: " إن الانتفاضة ليست سوى إرهاب"، أي أنه يختزل كل أعمال الفلسطينيين، إلى مجرد أنها إرهاب (سعيد2007: 53)، في تصريح لشارون في صحيفة هآرتس في 3/5/ 2002 قال:" السلطة الفلسطينية وراء الإرهاب، إنها كلها إرهاب، عرفات وراء الإرهاب، وضغوطنا تهدف إلى إنهاء الإرهاب، لا تتوقعوا من عرفات التحرك ضد الإرهاب، علينا أن نوقع بهم خسائر كبيرة؛ ليعرفوا أن لا سبيل للمكاسب السياسية عن طريق الإرهاب" (سعيد2007: 153)

واستغلت إسرائيل أحداث 11 ديسمبر، واجتاحت جنين وأريحا، وواصلت قصف غزة ورام الله، وبيت ساحور، وبيت جالا، وقتلت وجرحت عدداً كبيراً من المدنيين، كل ذلك تحت شعار الحرب على الإرهاب (سعيد، 2007: 95).

إن منهج محاباة إسرائيل وتدليلها ومراعاة شعورها من قبل الساسة الأمريكيين، أثر في سلوك القادة الإسرائيليين تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي "وعملية السلام"، لقد أدرك قادة إسرائيل حقيقة

مهمة وهي أن الولايات المتحدة لن تستعمل قدرتها ونفوذها للضغط عليها من أجل تقديم تنازلات في عملية السلام (جرجس، 79: 1998).

ولذلك شنت إسرائيل حربها المدمرة في مارس 2002 على القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية بدعوى؛ "تدمير البنية التحتية للإرهاب" والهجوم على الإرهابيين، وأن إسرائيل تدافع عن نفسها بالرد على التفجيرات التي تزعزع أمنها وتهدد وجودها (سعيد، 2007: 164)، وضمن الضغوط التي تمارسها إسرائيل على الإدارة الأمريكية ما يمارس من داخل أمريكا من قبل إسرائيليين لهم نفوذ، ويتضح ذلك في خروج تظاهرة صاخبة مؤيدة لإسرائيل تزامناً مع فرض الحصار على جنين، وكان جميع الخطباء والشخصيات البارزة ومن بينهم أعضاء في مجلس الشيوخ وزعماء ومنظمات يهودية وشخصيات مشهورة، تعبر عن تضامنها مع كل ما تفعله إسرائيل (سعيد، 2007: 170)، ويرجع ذلك لوجود جالية يهودية في الولايات المتحدة لها ثقلها السياسي والاقتصادي، وهذه الجالية تتعاطف مع إسرائيل، حيث نظمت هذه الجالية نفسها في الولايات المتحدة، وأصبح لها هيبتها وقوتها السياسية في الولايات المتحدة (جرجس، 1998: 33) .

ومن الواضح بأن إستراتيجية الحرب على الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، أعطت الكيان الإسرائيلي مبررات كافية؛ لمواصلة إرهابه على الفلسطينيين من قتل ومصادرة للأراضي بحجة محاربة الإرهاب، وخاصة بعد وضع بعض المنظمات الفلسطينية المقاومة على لوائح الإرهاب الأمريكية، إضافة للانحياز الكامل الأمريكي للكيان الإسرائيلي.

الفصل الرابع

السياسات العسكرية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005 -2015)

المبحث الأول:

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008–2009)

المبحث الثاني

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2012

المبحث الثالث

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال فترة (2005 – 2008)

فرضت إسرائيل، بعد فوز حماس في الانتخابات البرلمانية في يناير2006، وقبل تنصيب الحكومة الجديدة التي تقودها حماس في فبراير 2006 الحصار على قطاع غزة؛ لإجبار الحركة على تليين موقفها، وازداد ذلك الحصار بعد سيطرة حماس على غزة في يونيو 2007، وقد شن جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة من سبتمبر 2005 حتى مارس 2008 العديد من الهجمات على قطاع غزة، هي:

1- عملية "الأمطار الأولى "2005/9/24- 2005/10/2"

2- عملية "عود على بدء "2005/10/26-2005/10/30

3- عملية من دون اسم استهدفت شمالي غزة، وبدأت في 2005/12/5

4- عملية "السماوات الزرق" 2005/12/25

5- عملية "السهم الجوي" في 2006/4/4م

6- عملية أمطار الصيف 2006/6/27م

7- عملية "الشتاء الساخن" 2008/2/28م – 2008/3/3م

أهداف هذه العمليات:

1- وقف إطلاق الصواريخ التي تنطلق من غزة، وتأمين الحدود الجنوبية.

2- استعادة قوة الردع الإسرائيلية.

3- استعادة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

4- توصيل رسالة للمقاومة؛ أن الهدوء سيقابله الهدوء.

(اسبوزيتو، 2009: 122-138)

ونتيجة هذه العمليات سقط المئات من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، وعانى سكان القطاع ويلات الحرب والإرهاب.

المبحث الأول

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ما بين 2008- 2009

بعد سيطرة حماس على غزة في يونيو 2007، ردت إسرائيل على ذلك في 2007/9/19 بإعلان قطاع غزة منطقة معادية، ويسيطر عليها تنظيم إرهابي، قدمت حماس في 2007/12/16 عرضًا عبر عضو الكنيست الإسرائيلي (يوسي بيلين)، يقضى بوقف إطلاق الصواريخ من غزة مقابل إنهاء الحصار، كما دعا (إسماعيل هنيه) إسرائيل إلى وقف إطلاق النار، وعرض ذلك برسالة مكتوبة عبر الرئيس المصري (حسني مبارك) سلمها إلى أولمرت في 2007/12/20؛ ولكنه رفض ذلك وتكرر هذا العرض في 2008/3/12؛ ولكن إسرائيل ردت على ذلك باغتيال قياديين من حركة الجهاد الإسلامي، وتصاعدت عملية إطلاق الصواريخ والتي نادراً ما كانت حماس تطلقها (الحافي، 2015: 87).

و بالإجمال فإنه منذ عملية الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة في عام 2005م، قامت إسرائيل بعمليات اغتيال ضد عناصر المقاومة ، إضافة إلى الاجتياحات الشبه يومية، قامت حركة حماس والجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية الأخرى رداً على ذلك، بإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على مدن المستوطنات في إسرائيل (معهد بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية، 2014: 2005)، وبعد تدهور الأوضاع، وتدخل المبعوث المصري عمر سليمان لتحقيق التهدئة، تجاوبت حماس معه وطرحت مبادرة حسن نية عن طريق الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، وأخيراً وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في 2008/6/11م على تأخير العملية العسكرية الموسعة في غزة، وتم التوصل لوقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، يبدأ في صباح 2008/6/19 ويستمر لستة شهور (الحافي، 2015: 88)، ومع انتهاء التهدئة، لم تلتزم إسرائيل بالتهدئة وشنت ضربات جوية على عناصر المقاومة، وتشديد الحصار على غزة، وردت المقاومة بإطلاق الصواريخ على إسرائيل، وبدأت إسرائيل بحملة إعلامية، وتحركات لقادتها في عواصم عربية وغربية؛ لتبرير تلك العلمية (الحافي، 2015: 88)

و بالفعل شنت إسرائيل حربها على قطاع غزة في أواخر العام 2008، بعملية عسكرية سمتها الرصاص المصبوب (سيبوني، 2015: 29)، وقد تم اتخاذ قرار القيام بعملية الرصاص المصبوب في 12/27/ 2008 حتى 1/21/ 2009 (معهد بيغن السادات للدارسات الاستراتيجية، 2014: 25)، حيث كان صباح يوم السابع والعشرين من ديسمبر 2008 على موعد جديد مع الهمجية الوحشية الإسرائيلية في عمليه أطلقت عليها إسرائيل الرصاص المصبوب، وأعلنت إسرائيل عن بدء حربها على غزة بقصف عنيف من البر والبحر والجو، وهو ما سمي بالضربة الصاعقة (أبو السعود، 2009: 17)، والتي بدأت بقصف واستهداف أغلب المقرات العسكرية، ومقرات الوزارات والمؤسسات المدنية،

والأحياء السكنية، ودور العبادة، والمدارس والجامعات (الوادية، 2009: 172)، وتميزت هذه العملية عن الحروب السابقة بما يأتي:

1- هذه الحرب وجودية للمقاوم الفلسطيني، على عكس ما يخص الجندي الإسرائيلي.
2- أنها الحرب الأولي التي تقودها المقاومة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية.
3- لم تتوقف الحرب ضمن مشروع سلمي، وبذلك خرجت إسرائيل من التحكم في نتائجها ومخرجاتها.
4- كان مستوى القوى الداعمة للمقاومة وتغيرها على صعيدين: مستوى الدور الجماهيري، ومستوى دور النخب السياسية، وأدى ذلك إلى تمفضل في الموقف العربي، علاوة على دخول قوى جديدة ضاغطة ومن أبرزها تركيا (نعيرات، 2011-10-14).

الأوضاع السياسية قبيل العدوان الإسرائيلي:

شهدت منطقة الشرق الأوسط، قبيل العدوان الإسرائيلي جملة تغيرات سياسية ، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولاً/ إسرائيليًا:

إخفاق الجيش الإسرائيلي في حرب يوليو2006م على جنوب لبنان، أدى إلى ازدياد الصراع والحراك الحزبي الإسرائيلي الداخلي، وتعميق الضعف السياسي الرسمي نتيجة لوجود حكومة تسيير أعمال.

ثانيا / فلسطينياً: جاءت عناصر البيئة السياسية قبل الحرب بمجموعة من التغيرات أبرزها:

وقوع الانفصال السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى ازدياد حدة الجدل الدائر حول مخرجات عملية التسوية والمفاوضات.

ثالثًا / عربيًا:

حدوث انقسام عربي تجاه المكونات السياسية الفلسطينية، نحو حماس والسلطة، ولم يستطع النظام العربي الرسمي على تخطي العقبات، وتقديم بديل سياسي، وتمركزه حول المبادرة العربية للسلام 2002.

رابعًا / دولياً:

مثلت هذه الفترة مرحلة انتقالية في الإدارة الأمريكية، وجاءت مشجعة لإسرائيل، للقيام بالحرب من أجل تغير بعض المعادلات المستقبلية، وتمثل ذلك في دعم جورج بوش الابن لهذه الحرب، وأيضاً تشكيل إدارة أوباما الجديدة وتوجيه بوصلتها بشكل يخدم إسرائيل (نعيرات، 2011: 15-16)

ومهما يكن فقد عاد قرار الحرب على غزة بفائدة كبيرة على الأحزاب الكبيرة في إسرائيل، وهي حزب العمل، وحزب كديما، وحزب الليكود، ويعود ذلك لتوحدهم في المواجهة والحرب على غزة. وعني

الإسرائيليون خلال العملية بالحديث عن شرعية الحرب ضد المقاومة في غزة (عبد الكريم، 2009: 220–221).

وبينت استطلاعات الرأي وجود نشوة عارمة في صفوف الإسرائيليين جراء القرار بشن الحرب، ففي 2008/12/30م أي بعد ثلاث أيام من الحرب تبين من استطلاع أجرته (هآرتس –د بالوغ)بإشراف البروفيسور كميل فوكس نشرت نتائجه في هآرتس بتاريخ 2009/1/1م، أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي (52%) تؤيد القصف الجوي ضد حماس في غزة، في حين فضلت أقلية صغيرة (19%) الهجوم البري، وبعد مرور أحد عشر يوماً من العدوان، استطلعت معاريف بتاريخ 2009/1/9 وكانت نتائجه أن 91,4% أعربوا عن تأييدهم لهذه الحملة ضد حماس؛ بهدف وقف إطلاق الصواريخ، ولم يعارضها سوى 3,8%، و4,8% لم يبدوا موقفهم (عبد الكريم 2009: 219–220) .

الاستعداد العسكري لأطراف الحرب

أولاً / تمثل استعداد إسرائيل في الأبعاد الثلاثة الآتية:

1– البعد التنظيمي: حيث أعادت القوات الإسرائيلية نظام القيادة، والتدريب، والجاهزية العملياتية فور انتهاء حرب لبنان الثانية عام 2006م.

2– البعد الاستخباراتي: حيث طور قائمة بأهداف الخصم على مدى السنوات عبر خرائط تصوير جوية مفصلة ومدعومة باستخبارات بشرية فعالة، إضافة للتعاون بين القوات الإسرائيلي وجهاز الأمن الداخلي.

3– البعد الخداعي: حققت مستوى عالٍ من سرية التخطيط، وحظرت التغطية الإعلامية من منطقة العمليات، وقامت بخداع المقاومة عبر بعض التسهيلات على المعابر .

ثانياً – استعداد حماس والمقاومة ، وتمثل في:

1– حيازة أنظمة صاروخية خفيفة مضادة للطائرات والدبابات.

2– تجهيز منطقة العمليات المتوقعة بالأنفاق والألغام والمتفجرات.

3– التوسع في التصنيع المحلي للصواريخ المتطورة (الزيات، 2011–66–67)

الأهداف الإسرائيلية من الحرب:

حددت إسرائيل منذ البداية أهدافها من الحرب، وكانت من طبيعة أمنية بحتة، ولم تحدد إسرائيل لها هدف إسقاط حكومة حماس في قطاع غزة بل إضعافها، فيما حددت حماس هدفها من الحرب، ومنذ اليوم التالي من خلال تصريحات خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بفتح معبر رفح دون قيد أو شرط (أبو سرية، 2009: 66)

1- الأهداف التكتيكية:

ومن الأهداف الإسرائيلية من الحرب الأهداف التكتيكية وتنحصر في وقف الصواريخ من القطاع باتجاه المستوطنات والعودة إلى التهدئة مقابل التهدئة، ووقف عمليات التهريب من مصر، تحسين فرص إطلاق الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وحصد نجاحات شخصية وحزبية قبل الانتخابات الإسرائيلية، وتقليص قوة حماس في غزة والضفة الغربية.

2- الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل:

1- استعادة قوة الردع الإسرائيلية.

2- إضعاف الحركة الإسلامية والوطنية الفلسطينية.

3- إظهار الاختلاف الفلسطيني – الفلسطيني، والعربي – العربي خلال الحرب.

4- إضعاف حكم حماس في قطاع غزة (نحاس، 2009: 81-82) .

ومن أقوال القادة العسكريين للجيش الإسرائيلي عن هدف الحرب قال العميد تسفي فوغل الذي كان ضابطًا كبيرًا في قيادة المنطقة الجنوبية: " إن الهدف كان توجيه ضربة أشد ما تكون للقدرات العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي" (معهد بيغن السادات للدارسات الإستراتيجية، 2014: 25).

ترافق مع هذه الأهداف **أهداف للحرب النفسية تمثلت في:**

1- تدمير الروح المعنوية، وبث اليأس في قلوب المقاومة والمواطنين.

2- تهيئة الجماهير للوقوف ضد فكر الحرب؛ وبالتالي الوقوف ضد المقاومة.

3- تشويه صورة المقاومة وقادتها السياسيين والعسكريين.

4- ردع المقاومة وإرغامها على التخلي عن الأعمال العسكرية.

5- إضعاف الجبهة الداخلية وخلخلة وحدة الصف. (ملكة، 2009: 86-87)

وقد وضعت المقاومة الفلسطينية في واجهة هذه الأهداف جملة من الأهداف الأخرى، من بينها:

1- منع العدو من احتلا ل غزة.

2- ضرب المستوطنات المجاورة لغزة؛ لإجبار العدو على وقف إطلاق النار.

3- فتح المعابر وإنهاء الحصار.

4- الحفاظ على قوة المقاومة وقدرتها العسكرية بما فيها إطلاق الصورايخ.

(مسلم، 2009: 226-228)

بداية الحرب: بدأت عملية الرصاص المصبوب ظهر يوم 2008/12/27م بعملية جوية كبيرة ومفاجئة (الحافي 2015، 89)، حيث قامت 88 طائرة هجومية، بضرب مائة هدف خلال مدة مئتين

وعشرين ثانية، وكان من أولى الأهداف حفل تخرج دورة ضباط للشرطة، حيث استشهد في هذه الضربة الواحدة 25 عنصراً من الشرطة، وأصيب 750 آخرين (معهد بيغن السادات للدارسات الاستراتيجية، 2014: . 25)، وبلغ عدد الغارات في اليوم الأول 170 غارة، أدت إلى استشهاد 270 فلسطينيًا وجرح أكثر من 700 آخرين في يوم واحد (الحافي 2015، 89)، وفي إطار الحرب النفسية في هذه الحرب تعمدت إسرائيل خداع الفلسطينيين قبل بدء عملياتها العسكرية؛ فقامت بفتح المعابر وأدخلت 428,000 لتراً من السولار الصناعي؛ لتوليد الكهرباء ونحو 75 طناً من غاز الطهي، وأعلنت إسرائيل يوم الجمعة 12/21/ 2008 عن مهلة 48 ساعة؛ لوقف إطلاق الصواريخ، مهددة حماس بعملية عسكرية واسعة في حال عدم الاستجابة (ملكه، 2009: 96).

هذا وقد مرت الحرب على غزة بثلاثة مراحل، هي:

المرحلة الأولى: تمثلت بالضربات الجوية، حيث القصف الجوي المتواصل والمفاجئ على غزة.

المرحلة الثانية: مرحلة التهديد؛ لتحسين شروط وقف إطلاق النار، حيث توسيع العملية إلى عملية برية على القطاع، يقودها ثلاثة ألوية من الجيش الإسرائيلي مع غطاء جوي وبحري.

المرحلة الثالثة: التناغم بين الميدان والمفاوضات، حيث أيد رئيس الوزراء أيهود أولمرت استمرار العملية العسكرية، بموازاة المفاوضات مع مصر بشأن المبادرة المصرية الفرنسية؛ لوقف إطلاق النار (نحاس، 2009: 86)

وتمثلت أهداف المرحلة الجوية فيما يأتي:

1- قطع رأس المقاومة وتقطيع أوصالها.

2- عزل مواقع المقاومة وخلاياها ومنع الاتصال بينهم.

3- الإجهاز على البنية التحتية واللوجستية للمقاومة وتدمير مخازن الأسلحة ومصانع الصواريخ.

4- قتل أكبر عدد من المقاومين وقيادات المقاومة.

5- ضرب البنية الإدارية لسلطة حماس في غزة.

بينما تمثلت أهداف المرحلة العسكرية الثانية فيما يلي:

1- عزل القطاع وتحويله إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض.

2- محاصرة الأماكن السكنية، والتضييق عليها بشكل متدرج (الزيات، 2011: 79- 81)

ومما يذكر أن القيادة العسكرية الإسرائيلية قد اعتمدت استراتيجية مبنية على عدة ركائز، هي:

1- الامتناع عن دخول الأماكن السكنية.

2- ممارسة تكتيك الصدمة الكهربائية المزدوجة.

3- تحويل القوة النارية إلى قوة تدميرية.

4- تشديد الخناق على الفصائل الفلسطينية (نحاس، 2009: 86)

واتجهت المواجهة الإسرائيلية في مرحلتها الأولى والتي بدأت في 27 ديسمبر وحتى 3 يناير، إلي استمرار الحصار على قطاع غزة، ومنع الإمدادات واستخدام ضربات القوات الجوية، والأسلحة الصاروخية، والمدفعية، ونيران الزوارق الحربية، واتخذت هذه المواجهة استراتيجية الصدمة والرعب، ثم اتجهت المواجهة العسكرية الإسرائيلية اعتباراً من مساء 3 يناير إلى الزج بالقوات البرية الإسرائيلية، واشتمل هذا الهجوم على خمسة محاور وهي: بيت لاهيا وبيت حانون شمالاً، جباليا شرقاً وحي الزيتون جنوباً، حيث أغلقت الطريق الرئيس بين شمال القطاع وجنوبه، وسيطرت على موقع مستوطنة نتساريم السابقة، ثم بعد ذلك وسعت نطاق هجومها، حيث تقدمت باتجاه خان يونس، وعلى أطراف مدينة دير البلح، وحول ضواحي مدينة رفح، واستخدمت في هذا الهجوم جميع أنواع الأسلحة ووسائل الحرب النفسية.

أما المقاومة الفلسطينية، فقد احتفظت مراكز القيادة بقدراتها على العمل طوال الفترة رغم كمية النيران وتنوع الأهداف، وحافظت المقاومة على توفر عدد من الصواريخ متوازن، كما استهدفت بعض القواعد العسكرية الإسرائيلية، واعتمدت المقاومة حرب الصواريخ على المدن المحيطة بغلاف قطاع غزة، ثم المدن الأبعد مثل: أسدود وعسقلان وبئر السبع، وبخصوص المقاومة والقوات البرية اعتمدت بدرجة كبيرة على حبس النيران الأرضية؛ لحين اقتراب العدو إلى مسافات قريبة، ثم إطلاق النيران من مناطق معدة سلفاً لذلك، ثم الانسحاب السريع منها، كما واعتمدت على استخدام العبوات الناسفة المعدة مسبقاً، وعلى نسف بعض المنازل أثناء دخول العدو لتفتيشها، وجرى تنظيم كمائن للقوات البرية، لإحداث أكبر قدر من الخسائر فيها (مسلم، 2009: 228-231) .

وترافق مع الحرب العسكرية حرب من نوع آخر للاحتلال الإسرائيلي وهي الحرب النفسية والأساليب الأكثر شيوعاً في ذلك، تشمل إسقاط منشورات من الجو، والسيطرة على موجات البث الإذاعي لحركة حماس، وإرسال رسائل نصية على الجوالات، مثل مخاطبة قائد قوة الجيش الإسرائيلي للسكان قائلاً: "إن مطلقي الصواريخ والعناصر الإرهابية يشكلون خطراً عليكم وعلى عائلاتكم، إذا كنت تريد أن تساعد كل ما عليك القيام به هو الاتصال بهذا الرقم للإبلاغ عن مواقع قاذفات الصواريخ والخلايا الإرهابية، يمكنك منع كارثة لا تتردد، وسيكون ذلك في سرية كاملة " (ملكه، 2009: 82)

من أهم ملامح الحرب النفسية في حرب 2008 -2009:

1- أطلق الإسرائيليون اسم الرصاص المصبوب كناية عن القوة والجبروت.

2- إعلانهم أن الهدف من الحرب هو المقاومة وليس الشعب؛ لمحاولة خلخلة الصف الفلسطيني.

3- ممارسة القرصنة على الإذاعات المحلية، وتوجيه رسائل رعب وتخويف للمواطنين.

4- توجيه رسائل مسجلة وبشكل عشوائي للمواطنين، تهددهم بتدمير بيوتهم، التي تحتوي على سلاح.

5-استخدامهم لأسلوب الصدمة في الضربة الأولى، وإيقاع أكبر قدر من الشهداء والجرحى؛ بغرض الإرباك وخلط الأوراق (ملكه، 2009: 107).

وكما استخدام الجيش الإسرائيلي الأسلحة المحرمة دوليًا خلال عملية الرصاص المصبوب، والتي كان من أخطرها:

1- الفسفور الأبيض، والذي يتفاعل مع الأكسجين بسرعة كبيرة، منتجاً ناراً ودخاناً أبيضاً كثيفاً، يعرض حياة من يصاب به للضرر البالغ، وربما يؤدي إلى الموت.

2- القنابل الحرارية الفارغة والتي تحتوي على ذخيرة من وقود صلب، يحترق بسرعة فائقة متحولاً إلى غاز ورذاذ ملتهب، ويولد حرارة عالية وضغطًا عاليًا يستهلك الأكسجين في المنطقة التي يستهدفها، ويؤدي لانهيار المباني.

3- الأسهم الحارقة وهو عبارة عن سهم معدني، طوله أربعة سنتيمترات، مدبب الرأس من الأمام، وله أربع فراشات في الذيل، ويحشى بين خمسه ألاف وثمانية آلاف سهم داخل قذيفة عيار 120مليمترا، تطلق من الدبابات بوجه عام، وتنفجر القذيفة في الهواء وتتناثر السهام بطريقه مخروطية على منطقه بعرض 300متر وطول 100 متر (الوادية، 2009: 173-174).

1- **وفي المقابل تميز أداء المقاومة** بالثبات على الموقف السياسي، والذي كان قبل المعركة وهو رفع الحصار، و الاستمرار في قصف المستعمرات الإسرائيلية؛ حتى اللحظة الأخيرة من العدوان، واستمرار حجز الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، والعمل على استمرار حكومة غزة في وظائفها، مع تفعيل الاتصال بالعالم الخارجي (حطيط، 2011: 98-99).

ووصفت مصادر عسكرية، الحرب في شرق غزة بأنها صعبة، ويصف ضابط إسرائيلي ذلك ويقول: "واجهنا قوات مهنية، ووجدنا بيوت مفخخة، وكلما دخلنا إلى جنوب المدينة، حاربت المقاومة بشكل جدي، وأكثر شراسة" (اغبارية، 2011: 139)

واستمر العدوان الإسرائيلي على القطاع حوالي 23 يومًا، حيث أعلنت إسرائيل وقفاً أحادياً لإطلاق النار يوم الأحد 2009/1/18م، وسحبت قواتها المتوغلة في القطاع خلال ثلاثة أيام بعد ذلك التاريخ (شاهين، 2009: 167)

الأسباب التي كانت وراء انسحاب إسرائيل من الحرب:

1- الخروج بأقل الخسائر الممكنة، وتكريس مشاعر النصر في صفوف الإسرائيليين.

2- الخشية من أن يتحول احتلال قطاع غزة إلى حرب استنزاف طويلة.

3- استمرار العدوان سيؤدي إلى تنديد عالمي أوسع.

4- الخشية من تدهور إقليمي، ودخول دول إقليمية في الحرب مثل سوريا وإيران.

(نحاس، 2009: 90)

وضمن إحصائيات المواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، أكدت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، أنها تمكنت من إطلاق980 صاروخًا وقذيفة هاون، إضافة لعمليات القنص، والعديد من الكمائن المحكمة، والاشتباكات المسلحة، كما أكدت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أنها تمكنت من إطلاق 235 صاروخاً وقذيفة هاون، باتجاه المواقع، والتجمعات، والمستوطنات الصهيونية، إضافة لعمليات القنص، والكمائن المحكمة، والاشتباكات المسلحة مع القوات البرية (مسلم، 2009: 253 /254).

وقد أسفرت العملية وفق تقرير أعدته دائرة المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية عن استشهاد 1440 شهيداً، (الوادية، 2009: 172)، من بينهم (318) طفلًا، (111) امرأة، (زقوت، 2014: 6-7)، و120 مسناً، و14 مسعفاً (الغنيمي، 2009: 46-47)، وجرح 5380 جريحاً فلسطينياً (الوادية، 2009: 172)، من بينهم (1600) طفلاً (زقوت، 2014: 6-7)،

كما وتم تدمير 4100 منزلاً تدميراً كلياً، وتضرر بشكل جزئي نحو 17000 من المساكن والمباني، و92 مسجداً، ونحو 29 مدرسة ومأذنة، و4 محطات بنزين، أما بالنسبة للمقرات الحكومية، فقد تم تدمير ما يزيد عن 83 موقعاً، وحرق العشرات من السيارات منهم 20 سيارة إسعاف، كما وتم تدمير 1500 منشأة من المصانع، وورش الحدادة (الغنيمي، 2009: 46-47)،

وأما في الجانب الإسرائيلي فقد قتل عشرة جنود، وإصابة 207 آخرين، إضافة إلى مقتل ثلاث مدنيين إسرائيليين، وإصابة سبعة آخرين إصابات بليغة. (معهد بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية، 2014: . 26).

وفشلت إسرائيل في هذه الحرب فشلاً ذريعاً، فلقد كان الهدف الأول من الحرب هو وقف إطلاق صواريخ القسام، ولكن عملية الإطلاق هذه لم تتوقف حتى آخر يوم من الحرب، إذ بموجب تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية؛ أنه بقي لدى حماس، والجهاد أكثر من(6000) قذيفة صاروخية، ويعني ذلك أن إطلاق النار توقف، والمقاومة تمتلك المزيد من الصواريخ، من جهة أخرى فإن الهدف الثاني للحرب، كان وقف أعمال التهريب وأيضاً فشل هذا الهدف ولم يتحقق، والهدف الثالث هو إضعاف حركة حماس؛ ولكن حركة حماس لم تضعف؛ فالأغلبية العظمى من مقاتليها لم تتضرر، وأن الدعم الشعبي لها لا زال كبيراً، كما أن الهدف الرابع وهو تعزيز قوة الردع الإسرائيلية لم يتحقق، ولذا لن تنفع مظاهر البطولة، وأناشيد المجد العسكري وسط هذا الإخفاق الكبير للجيش الإسرائيلي في الحرب. (ليفي، 2009: 265-266)

وتمثل أهم الدروس والعبر من معركة 2008- 2009 فيما يلي

1- إن التقاء الإرادة الشعبية مع إرادة القيادة؛ تشكل قوة لا يمكن هزيمتها.

2- عنصر الإيمان والارتباط بالأهداف العليا للأمة وللشعب الفلسطيني، يشكل حافزاً لا يمكن التأثير عليه من قبل العدو.

3- خيار المقاومة هو الخيار الطبيعي؛ لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتكفله المواثيق الدولية والقانون الدولي.

4- رغم عدم تكافؤ القوة بين قوات الاحتلال وقوة المقاومة؛ إلا أن المقاومة أفشلت مخططات العدو في القضاء عليها.

5- كشفت معركة غزة عمق المأزق الفلسطيني، والذي ولده الانقسام الداخلي.

6- ضعف الموقف العربي، إزاء الحرب على غزة.

7- أكدت حرب غزة وانتصار الشعب الفلسطيني على الاحتلال؛ بأن الشعوب قادرة على صناعة الكثير.

8- الانحياز الكامل للمجتمع الدولي مع الاحتلال الإسرائيلي، وتبرير جرائمه ضد الشعب الفلسطيني.

9- تلاشي قوة الردع الإسرائيلي في المنطقة.

(الحمد، 2009: 10-13)

ورغم الصمود الأسطوري للشعب والمقاومة؛ فإن من أبرز ملامح الحرب على قطاع غزة 2008-2009 أن المقاومة وقفت مع نفسها طويلاً، في تطوير آليات المقاومة عسكرياً (تطوير الكادر العسكري، تطوير السلاح، عنصر المفاجأة، ضرب العدو بطرق متخفية)، وهذا بالفعل ما حدث في الحروب 2012، 2014 .

المواقف العربية والدولية من العدوان:

شهدت القضية الفلسطينية في هذه الحرب زخمًا كبيرًا وخاصة من الشعوب العربية والإسلامية، التي خرجت بالملايين منددة بالعدوان على غزة، أما على الصعيد الرسمي فقد عقدت قمتان عربيتان في الدوحة والكويت؛ لبحث العدوان وسط انقسام عربي، وخصصت مبالغ مالية لإعادة إعمار القطاع، فقد عقدت قمة الدوحة بحضور ثلاث عشرة دولة؛ لبحث الوضع في غزة، ووفد عن المقاومة الفلسطينية يشارك ولأول مرة في قمة عربية (المشايخ، 2009: 262)

وكشف الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة حجم الانقسام العربي، والخلل في المواقف العربية من الأطراف الفلسطينية، مما عمق الانقسام، حيث أصبح العرب منقسمين بين من هم مع الرئيس (محمود عباس) ومن هم مع حماس، الأمر الذي زاد من حالة الانقسام الفلسطيني (الصواف، 2009: 60).

وعقدت قمة غزة الطارئة في 2009/1/19م بحضور 13 دولة عربية، وبغياب كل من مصر، والسعودية، وفلسطين، واليمن وبحضور إيران، حيث أدانت القمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحملت إسرائيل مسؤولية الجرائم التي وقعت في القطاع، ودعت لفك الحصار، وفتح المعابر، وإنشاء صندوق؛ لإعادة إعمار قطاع غزة (صالح وآخرون، 2010: 140)، وأصدرت القمة مبادرة عربية، والتي نصت على " إصدار قرار ينهي العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والدعوة إلى رفع الحصار وفتح المعابر المؤدية لقطاع غزة، السماح بمرور المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين الفلسطينيين، واستئناف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ووضع آلية لمراقبة الهدنة وحماية المدنيين (نعيرات، 2009: 21)

وقد عكست قمة الكويت حجم الانقسام العربي الذي دل على:

1-عجز النظام العربي عن اتخاذ مواقف موحدة، وقرارات موحدة ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

2-عجز النظام العربي عن استخدام أوراق الضغط السياسية والاقتصادية، التي تمتلكها مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاحتلال، وإغلاق السفارات والتهديد بسلاح النفط.

3-فشل جامعة الدول العربية في أن تدافع عن الشعب الفلسطيني، وتوقف العدوان.

4-وضوح عمق الهيمنة الأمريكية على القرار السياسي العربي (نوفل، 2011: 35-36)

وهو الأمر الذي شجع إسرائيل في مواصلة عدوانها على قطاع غزة، وهي مطمئنة إلى عدم استعداد الأنظمة العربية على مواجهتها أو التصدي لها، وقد عبر عن ذلك شمعون بيرس يوم 2009/1/11 في مقابلة للقناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي بالقول: "بأن هناك تفهمًا واسعًا لدى أوساط حكومات الاعتدال العربي لموقف حماس، بل وصف حكام هذه الحكومات بأنهم فرحون بداخلهم لما يجري في غزة، وأن هذه الحكومات لا تريد حماس في الحكم؛ لأنها تعد امتداداً لنفوذ إيران في المنطقة (الغنيمي، 2009: 50)

ومع هذا فقد تميز الموقف المصري عن بقية المواقف العربية على نحو نسبي، حيث أدانت القيادة المصرية الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة على لسان الرئيس حسني مبارك، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط ومجلس الشعب المصري، وحملوا إسرائيل مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من قتلى وجرحى، غير أن الموقف المصري وجه انتقادات مباشرة لحماس؛ محملاً إياها مسؤولية انهيار التهدئة مع إسرائيل في 2008/12/19م، ففي كلمة بثها التلفزيون المصري 2008/12/30م، حمل الرئيس مبارك حماس المسؤولية وقال موجهًا كلامه لقادة حماس: "لقد حذرناكم مراراً من أن رفض تمديد التهدئة ستدفع إسرائيل للعدوان على غزة "، ورغم ذلك قدمت مصر ورقة لوقف إطلاق النار والتي

طرحها الرئيس مبارك في 2009/1/6م بمؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي (نيكولاي ساركوزي) تضمنت:

1-قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة، تتيح فرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى السكان من خلال ممرات محددة.

2- وضع آليات لعدم حدوث مواجهة أخرى، وتتضمن ضبط حدود قطاع غزة، أي منع تهريب الأسلحة من مصر إلى قطاع غزة، وتقوم إسرائيل ومصر بالمقابل بفتح المعابر البرية.

3-تستضيف مصر حوار المصالحة الفلسطينية؛ بهدف إنهاء الصراع بين فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي.

رفضت حماس هذه المبادرة؛ لأنها لا تطالب بشكل واضح الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة بعد انتهاء العدوان، ولا تنص على إنهاء الحصار، وفتح المعابر بما في ذلك معبر رفح.

(صالح وآخرون، 2010: 144-148)

أما إسلامياً فقد أبرز غياب الموقف العربي الموحد والمؤثر تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، **الدور التركي** بصيغه جديدة الذي تميز بميزتين: الأولى، سرعة التحرك وإعلان الإدانة للهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث طالبت تركيا ورئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) في 2 ديسمبر باحترام التهدئة، ووصف في 2008/12/28 الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة بأنه جريمة ضد الإنسانية، والثانية: أن الدور التركي جاء بطلب مباشر من مصر، إثر زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إلى أنقرة، مما يعني أنه دور مطلوب ومقبول عربياً (حيدرية، 2009: 9).

وساهم غياب الثقة في تنسيق الجهود العربية، وإفلاس الإستراتيجية العربية في الدفاع عن نفسها، والدور العربي الذي بدا ضعيفاً أمام الآلات العسكرية الإسرائيلية، في ظهور فاعلين جدد في المنطقة، والذي جسده التحرك الإيراني عن طريق تقربه من حركة حماس، وهو الأمر الذي أقلق عدداً من الدول العربية المجاورة لفلسطين، كون إيران تتطلع إلى دور فاعل في المنطقة (الفطافطة، 2009: 24).

و يمكن رصد **الموقف الإيراني** عبر عدة محاور:

الأول / التضامن الرسمي والشعبي للشعب الإيراني ومؤازرة الشعب الفلسطيني في الحرب، حيث شارك المسئولين الإيرانيون في مظاهرات حاشدة في ساحة فلسطين بإيران.

الثاني / المحور الدبلوماسي، والزيارات للعديد من الدول العربية؛ لبحث الحرب على غزة.

الثالث / المحور الإنساني، وإرسال مساعدات إلى غزة (نعيرات، 2009: 18)

أما دولياً، فقد حدد أوباما موقفه من اللحظة الأولى من إسرائيل؛ فأكد أن الأولوية لديه هي المصلحة الإسرائيلية، وأن الإدارة الأمريكية لن تتخلى عن إسرائيل، وسيبقى أمن إسرائيل أولوية، وفي نفس

الوقت كان موقفه من حركه حماس، واستمرار النظر إليها على أنها منظمة إرهابية، وأنها السبب فيما حدث للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتحملها المسؤولية، وأكد حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، وأن أمريكا ستتكفل بحماية أمن إسرائيل بكل الوسائل (الصواف، 2009: 61).

واتسم موقف الاتحاد الأوروبي بالتوازن بين الأطراف من خلال إدانة الهجوم البري الإسرائيلي على غزة، وإطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني على المستعمرات، وبدأ الامتعاض الأوروبي من الوقف الإسرائيلي الرافض؛ لوقف العمليات العسكرية بعد أسبوعين من بدء المعارك، خلال إعلان الاتحاد الأوربي تجميد فكرة رفع مستوى العلاقات بين الاتحاد وإسرائيل، والتي سبق التوافق عليها بين الطرفين (صالح وآخرون، 2010: 247).

وقد اقتصر دور الأم المتحدة في الإدانة، بتحفظ وخجل للعدوان الإسرائيلي وإصدار قرارات مفرغة ليس لها ثقلاً دولياً ضاغطاً لتنفيذها، وفي بعض الأحيان تساوي بين الجاني والضحية (الوادية، 2009: 28)، حيث أقر مجلس الأمن بأغلبية 14 دولة، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت بتاريخ 2009/1/8م ما يلي:

أ – وقف إطلاق النار الفوري الكامل، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

ب– تيسير إيصال المساعدات الغذائية، والوقود، والمواد الطبية للقطاع.

ج– إدانة الهجمات ضد المدنيين، وتكثيف الجهود، وتأمين وقف إطلاق النار، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة، وتأمين إعادة فتح المعابر بموجب اتفاقية 2005 بين إسرائيل والفلسطينيين.

د– الترحيب بعقد مؤتمر دولي في موسكو 2009 بالتشاور مع الأطراف.

د– تشجيع الجهود المصرية للحوار بين الفلسطينيين.

(صالح وآخرون، 2010: 226–257)

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تعرضت لانتقادات دوليه متعاظمة، والتي وصلت إلى ذروتها في تقرير (جولدستون) الذي اتهم إسرائيل بجرائم حرب، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (معهد بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية، 2014: . 26).

وهاجم التقرير قصف المنشآت الشرطية في أول أيام الحرب، وانتقد الادعاءات الإسرائيلية؛ بأن الشرطة الفلسطينية كانت جزءاً من القوات المقاتلة لحماس، واعتبر التقرير أن قتل 99 شرطيًا خرقاً للقانون الإنساني (جمال، 2010: 109)

وقد جاء هذا التقرير بعد قرار مجلس الأمن الدولي القرار 1860، حيث تزايدت الدعوات للتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان في زمن الحرب في قطاع غزة، وتم اختيار القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا ريتشارد جولدستون؛ ليكون رئيساً للبعثة، إضافة لـ كريستين سينكين

وهينا جيلاني وديزمونر ترافيرز، حيث رفضت إسرائيل التعاون مع البعثة، بينما تعاونت الجهات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة معها، وخلص التقرير إلى الآتي:

1- استخدام أسلحة معينة ضد المدنيين مثل الفسفور الأبيض.
2- الهجوم على مصانع إنتاج الأغذية والمطاحن، مما يشكل انتهاكاً للحق في الحصول على الغذاء.
3- استخدام المدنيين كدروع بشرية.
4- المعاملة المذلة والمهينة للمدنيين، بشكل يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان.
5- إن الهجمات على مستودعات الأمم المتحدة، ومساعدات عديدة، كانت خطيرة جداً.
6- مصداقية الموقف الإسرائيلي تتردى بفعل سلسلة من أوجه عدم الاتساق، والتناقضات، وعدم الدقة الوقائعية في البيانات التي تبرر الهجمات.

وتمثلت أهم فقرات بخصوص منظمات المقاومة الفلسطينية التقرير بالآتي:

1- الجماعات الفلسطينية المسلحة كانت موجودة، في مناطق حضرية أثناء العمليات العسكرية، وأطلقت صواريخ من مناطق حضرية.
2- لم يثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية؛ ولكنها لا تستطيع استبعاد واحتمال أن يكون ذلك قد حدث فعلًا.
3- إطلاق الصواريخ على المناطق الإسرائيلية، يمكن أن تشكل هذه الأفعال جرائم حرب.

(صالح وآخرون، 2010: 258-261)

ولقد كان العدوان الإسرائيلي قاسياً على قطاع غزة، حيث خلف أكثر من عشرة آلاف بين شهيد وجريح، إضافة لعشرات الآلاف من البيوت المدمرة، ورغم ذلك يكتب للشعب الفلسطيني الصمود الأسطوري في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، وأيضاً يحسب للمقاومة الفلسطينية صمودها، رغم عدم جهوزيتها الكاملة في مواجهة البطش الإسرائيلي، وكانت هذه الحرب نقطة فارقة في تاريخ المقاومة الفلسطينية، حيث مواصلة المقاومة تطوير قدراتها العسكرية، وجهوزيتها لصد أي عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، وهذا الذي حدث بالفعل في حربي 2012، 2014.

المبحث الثاني

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2012

شهد قطاع غزة توترًا ملحوظًا ومتصاعدًا خلال شهري أكتوبر ومطلع نوفمبر لعام 2012م، وقد ارتبط هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات العامة، حيث شهدت خطوط التماس على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة عمليات هجومية عسكرية إسرائيلية متواصلة، من خلال القيام بعمليات تمشيط؛ بحثاً عن المتفجرات وأنفاق ملغمة(شعبان، 2012: 33)

وأدت الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لقطاع غزة في أواخر عام 2010م إلى تدهور الأوضاع، حيث ادعت إسرائيل تسجيل 365 حادثة إطلاق صواريخ وقذائف هاون من قطاع غزة، في حين كانت الأرقام المسجلة في عامي 2011–2012م، على الترتيب 680–800، واستغلت إسرائيل إطلاق هذه الصواريخ، لشن عملية عامود السحاب، التي جرت في فترة 14–21 /11/ 2012م (معهد بيجن السادات للدراسات الإستراتيجية 2011–271)

وما يميز التصعيد الإسرائيلي هذه المرة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق الرصاص العشوائي على المنطقة الشرقية، مما أدى لاستشهاد الفتى (أبو دقة) وهو يلعب كرة القدم، وكان رد الفصائل باستهداف جيب عسكري بصاروخ (كورنيت) والذي يستخدم لأول مرة ضد القوات الإسرائيلية، والذي اعتبرته إسرائيل تجاوز للخطوط الحمراء، ورغم التدخلات المصرية للتهدئة جاءت حادثة اغتيال قائد أركان حماس (أحمد الجعبري) يوم الأربعاء 2012/11/14م؛ لتكون بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (شعبان، 2012: 33–34)، فتمت مهاجمة قواعد الصواريخ تحت الأرض، ومستودعات الذخيرة (معهد بيغن – السادات للدراسات الإستراتجية، 2014: 28) ، وكما هاجمت المدنيين، واستهدفت البيوت؛ لإيقاع أكبر قدر ممكن من الجرحى والقتلى (مركز نساء من أجل فلسطين، 2013: ث).

وقامت الحكومة الإسرائيلية بعملية تضليل وخداع للمقاومة بعد عقدها اجتماعاً يوم الثلاثاء 2012/11/13م، حيث إنه وبعد اختتام الاجتماع، بدأت عملية تسريب مقصودة لوسائل الإعلام، مفادها أن إسرائيل قررت ضبط النفس حيال جولة التصعيد الحالية، وتأجيل الرد الإسرائيلي إلى جولة تصعيد قادمة، من أجل تعزيز هذا الانطباع بأن احتمالات التصعيد تلاشت، حيث اختار نتنياهو وباراك القيام بجولة يوم الأربعاء، وهو بدء الهجوم 2012/11/14م في هضبة الجولان السورية بعيدًا عن قطاع غزة (الطناني، 2012: 75–76)

أسباب الحرب على قطاع غزة سنة 2012:

لم تحمل العملية العسكرية تصورًا استراتيجياً مستقبلياً للحرب، بل شنتها إسرائيل تحت أهداف علنية محددة، وهي "تقليل إطلاق الصواريخ، وتحسين الواقع الأمني لسكان الجنوب، وتعزيز الردع

الإسرائيلي" (نحاس، 2013: 136)، ومع ذلك تعددت أسباب الحرب على قطاع غزة 2012م وتدور أهمها حول القضايا الآتية:

1- أسباب انتخابية حيث كان الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات العامة في إسرائيل، كان من أهم أسباب الحرب على قطاع غزة، حيث زادت التهديدات الإسرائيلية لقيادة الشعب الفلسطيني بداية من الرئيس أبو مازن، ووصولاً إلي قادة العمل العسكري في الفصائل الفلسطينية، ومن جهة أخرى ركزت القوى المعارضة في انتخابات 2012م خاصة حزب العمل وحزب هناك مستقبل على القضايا الاجتماعية، والتي يتهرب منها نتنياهو وزعزعت مكانته في الشارع الإسرائيلي؛ ولكن نتنياهو استطاع أن يوجه الناخب الإسرائيلي نحو القضايا الأمنية، وذلك بإعلان العملية العسكرية على قطاع غزة.
2- الحد من إطلاق الصواريخ، حيث أدرك الجانب الإسرائيلي أنه لا يستطيع القضاء على إطلاق الصواريخ باتجاه المدن والبلدات الإسرائيلية؛ ولذلك كان يسعى لفرض سياسة (الهدوء مقابل الهدوء)؛ فجاءت هذه العملية للحد من إطلاق الصواريخ.
3- قوة الردع للجيش الإسرائيلي: تنظر إسرائيل إلى الردع كأحد أدوات الجيش الإسرائيلي في مواجهة الفصائل الفلسطينية، ومحاولة لرفع المعنوية القتالية للجيش الإسرائيلي؛ ولذلك تقوم بعمليات عسكرية هدفها القتل، كما وتقوم بعملية اغتيالات بعض القادة الفلسطينية؛ لاختبار التسليح لدى الفصائل (شعبان، 2012: 35-36)

ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى مباشرة وغير مباشرة، أما الأهداف المباشرة للحرب فقد أجملها وزير الحرب الإسرائيلي (يهود باراك) في: تعزيز قدرة الردع الإسرائيلية، توجيه ضربة قاصمة لنشطاء الفصائل الفلسطينية، توجيه ضربة قاسية للحد من قدرتهم على إطلاق الصواريخ، تقليص عدد الهجمات على الجبهة الخلفية الإسرائيلية.

(معهد بيغن -السادات للدراسات الاستراتيجية، 2014: 27)

وفي حين تمثلت الأهداف غير المباشرة للعدوان على قطاع غزة في امتحان الإسلام السياسي، الذي تصدر سدة الحكم في عدد من البلاد العربية وأهمها مصر وردة الفعل على هذا العدوان، وتعزيز لغة المحاور في محيط العالم العربي والإسلامي، وخاصة المحور السني والمحور الشيعي (نحاس، 2013: 137).

البيئة المحلية والإقليمية قبيل الحرب:

شنت إسرائيل بتاريخ 14 /11/ 2012م الحرب على قطاع غزة، حيث استغلت الأوضاع التي تعصف بالمنطقة؛ لضرب قطاع غزة ، وادعت أنها تعرضت لما يزيد عن 800 هجوم صاروخي من غزة خلال عام2011م، إضافة إلى الثورات العربية، والتي كانت مناهضة للوجود الإسرائيلي، وتزداد هذه المفارقة حين يتضح أن احتمالات تحقيق إنجاز واسع متدنية، وكما يأتي العدوان متزامناً مع اعتزام السلطة التقدم بطلب الحصول على وضع مراقب أو دولة غير عضو في الأمم المتحدة، كما وتراكمت في غزة خبرة إنتاج الصواريخ، والتي بات مداها يزيد عن 80 كيلومتراً؛ لتغطي نصف مساحة إسرائيل؛ ولذلك كله حاولت إسرائيل أن تجسد سياسة كي الوعي، التي تعتقد أنها ستمنحها الراحة لأطول فترة ممكنة (نحاس، 2013: 135)،

وقد حملت هذه الحرب جوانب متعددة:

–الجانب السياسي، ويتمثل في تدخل قوى إقليمية ودولية، وهي في مجموعها مواقف تتعلق بمسائل بطبيعة الحرب وأطرافها الرئيسية.

–جانب استراتيجي، ويتعلق بمصالح إسرائيل وحلفائها، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، ما لفلسطين عمومًا، وقطاع غزة خصوصًا، من أهمية جيواستراتيجية؛ مما يفسر تدخل الدول العظمى مباشرة في مجريات الحرب.

–جانب عسكري؛ ويتمثل في المقدار الهائل من الأسلحة المتطورة، التي فتكت بالمدنيين الفلسطينيين

–جانب إنساني، والذي يمس الأخلاقيات الدولية وحقوق الإنسان، حيث استهدف الشعب الفلسطيني بأبشع أنواع القتل والإبادة (مركز نساء من أجل فلسطين 2013: 3).

ورغم التهديدات الإسرائيلية لفصائل المقاومة، وتحذيرهم بإطلاق الصواريخ باتجاه تل أبيب، وكذلك إلي مناطق المدن الإسرائيلية مثل غوش دان والخضيرة، إلا أن المقاومة أطلقت صواريخها باتجاه تل أبيب في 2012/11/15م وباتجاه القدس في اليوم الخامس من الحرب، وقد تم إطلاق الصواريخ على كلا المدينتين ثلاث مرات؛ لتحقيق توازن الرعب مع العدو الإسرائيلي، وكان الرد الإسرائيلي هو دعوة وزير الجيش الإسرائيلي بارك؛ لتجنيد 30 ألف جندي احتياط، وهو ما يعني الدخول في عملية برية، ويبدو أن هذا الاتجاه هدفه الضغط على القيادة السياسية للقوى الفلسطينية، للحد من الهجمات الصاروخية (شعبان، 2012: 38)

فلأول مرة تصل الصواريخ الفلسطينية للعمق الإسرائيلي (القدس وتل أبيب)، وهذا ما اعتبر تطوراً نوعيًا في أداء المقاومة الفلسطينية، واستهدف الطيران الإسرائيلي أكثر من 1500 هدفاً، أسفرت العملية عن مقتل 162 فلسطينياً، وإصابة أكثر من 1200 شخصاً (الحافي، 2015: 90).

وتميزت هذه الحرب بأن خلايا الجهاد الإسلامي وحماس، تعمل وفق خطة أعدت مسبقاً وتستخدم منصات إطلاق الصواريخ ثابتة منصوبة فوق الأرض وتحته، ولا يحتاج المقاتلون أن يكونوا بالقرب منها، وأدى ذلك إلى صعوبة تحديد الأهداف الإسرائيلية، وفشل في تدمير المنصات (نحاس، 2013: 136).

إحصائيات العدوان الإسرائيلي على غزة:

حسب التقرير الصادر عن وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، فإن إجمالي الشهداء المسجلين رسميًا لدى وزارة الصحة بلغ 191 شهيداً منهم 48 طفلاً، و12 سيدةً، و20 مسناً، و16 شهيداً لم يبلغوا سن الخمس سنوات، ولعل أبرز الانتهاكات كان قصف منزل عائلة (الدلو)، والذي أدى إلى مقتل 12 مواطناً من أفراد أسرة الدلو (الحشاش، 2013: 9) . ومن جانبها أعلنت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي مساء 2012/11/21م، أنه شن حوالي 1500غارة جوية بسلاح الجو على قطاع غزة منذ بدء عملية عمود السحاب (الطناني، 2012: 81-82)

وأدت عملية عامود السحاب حسب معطيات الشاباك، إلى قتل6 إسرائيليين، وجرح 232 إسرائيلياً، كما سقط على إسرائيل نحو 1731صاروخاً من غزة، استهدفت مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب والقدس (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2012-2013: 100)

6 - إحصائيات جدول القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة (2009-2013)

	شهداء	قتلى	جرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2009	1181	15	4203	234
2010	98	11	967	29
2011	118	22	554	159
2012	275	10	1966	309
2013	49	6	171	44

(التقرير الاستراتيجي، 2012-2013: 101)

توقف العدوان على غزة

إسرائيل التي تخشى من تضرر علاقاتها مع مصر، وخاصة الرئيس المصري محمد مرسي، الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، والتي لن تضغط على حماس كما كان يحصل في السابق، ولهذا أكد نتنياهو في اتصال مع الزعماء الأجانب في 2012/11/17م أنه مستعد لوقف إطلاق نار شامل، وهذه أول مرة تطلب فيها إسرائيل وقف إطلاق النار، وترافق ذلك مع عبارات في الإعلام الإسرائيلي، أن الجيش الإسرائيلي حقق أهدافه في هذه الحملة، وفي اليوم الرابع للحرب لوحظ أن معظم الوزراء في إسرائيل، يفضلون إعطاء وقت للمفاوضات السياسية، وإعطاء فرصة لجهود الوساطة المصرية لوقف النار، وكان ذلك إشارة لعدة قضايا أساسية أشار إليها بعض المحللين السياسيين ومنها:

1- استنفاذ إسرائيل لتفوقها النوعي.

2- الدخول برًا إلى القطاع؛ سيؤدي إلي نزع الشرعية الدولية عن الهجوم الإسرائيلي.

3- لا يوجد نية لدى فصائل المقاومة بوقف إطلاق الصواريخ.

(شعبان، 2012: 39-40)

توقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد ثمانية أيام، وذلك بعد التدخل الأمريكي وبوساطة مصرية، وجاء ذلك في وثيقة التفاهمات التي تبلورت في القاهرة، حيث تقرر أن تكون الحكومة المصرية هي الراعية لوقف إطلاق النار والمشرفة على تطبيقه (هآرتس، 2012/11/2م)، وجاءت موافقة الحكومة الإسرائيلية على التهدئة بعد الضغوطات الأمريكية على رئيس الوزراء نتنياهو؛ ليرد بالإيجابية على المقترح المصري، وقد تعهدت إسرائيل في الاتفاق بالكف عن الهجوم على غزة، وقف الاغتيالات لقادة الفصائل، الامتناع عن اجتياح الأراضي الفلسطينية.

أما فصائل المقاومة فقد تعهدت بوقف الهجمات ضد إسرائيل، عدم تهريب السلاح إلى قطاع غزة من مصر (شعبان، 2012: 42).

تفاهمات خاصة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة:

أ- تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدوانية على قطاع غزة براً، وبحراً، وجواً بما في ذلك الاجتياحات، وعمليات استهداف الأشخاص.

ب-تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل أعمال العدائية من قطاع غزة اتجاه إسرائيل.

ت-فتح المعابر، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع.

ث-يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

آلية التنفيذ:

أ- تحديد ساعة الصفر؛ لدخول تفاهمات التهدئة حيز التنفيذ.

ب- حصول مصر على ضمانات من كل طرف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.

ت- التزام كل طرف بعدم القيام بأية أفعال من شأنها خرق هذا التفاهمات.

(الطناني، 2012: 86)

وتم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل في 2012/11/21 وبضمانات مصرية، نص الاتفاق على أن تقوم إسرائيل والفصائل الفلسطينية بوقف أية أعمال عدائية، مع فتح المعابر، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، ويتم تنفيذ ذلك خلال 24 ساعة من دخول الاتفاق خير التنفيذ، ووقف استهداف المواطنين في المناطق الحدودية مع القطاع غزة، والسماح للصيادين بحرية الحركة داخل مياه قطاع غزة، ويتم التداول في القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك (الحافي، 2015: 93).

وفي مؤتمر صحفي لحركة حماس والجهاد الإسلامي، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، "أن ما حدث من التوصل لتفاهمات بشأن وقف إطلاق النار في غزة هزيمة لإسرائيل وأن إسرائيل خضعت لشروط المقاومة الفلسطينية"، ومن جانبه قال الدكتور رمضان عبد الله شلح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: "أن ما حدث هو فشل ذريع واستثنائي في تاريخ إسرائيل موضحاً أن غزة، أغرقت إسرائيل بوابل من الصواريخ، وهو ما لم يحدث في تاريخها، وقال إن الجانب الفلسطيني ملتزم بقدر التزام إسرائيل بالتهدئة، وحذر الشعب الفلسطيني أن لا يأمن العدو" (الطناني، 2012: 86-87).

نتائج الحرب

يعد الاتفاق على وقف إطلاق النار إنجازاً كبيراً لحركات المقاومة، والتي طالبت منذ البداية بتعهد إسرائيل؛ بأن لا تقوم باجتياح الأراضي في قطاع غزة، ومن ضمن التعليقات على الحرب، ما قاله شاؤول موفاز، رئيس حزب كاديما تعليقاً على اتفاق وقف إطلاق النار: "إنه انتصار لحماس والمنظمات الفلسطينية، حيث لم تحقق إسرائيل أهدافها في فرض الهدوء في جنوب إسرائيل"

(شعبان، 2012: 43)

ومن وجهة نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ أن الحرب حققت أهدافًا قصيرة، الأمد والتي انتهت باتفاقية الهدنة المتوقع ثباتها لفترة زمنية معينة، ولقد فشلت العملية في المس بقدرة الفصائل الصاروخية، فقد تم إطلاق أكثر من 1000 قذيفة صاروخية في ستة أيام، وتم توسيع دائرة الأهداف؛ لتصل إلي تل أبيب والقدس، وهذا يدلل على تحسن في أداء عمل المقاومة الفلسطينية في غزة

(نحاس، 2013: 138)

إنجازات إسرائيل حسب وجهة النظر الإسرائيلية:

1- الإنجاز الأكبر هو الدفاع الذي وفرته بطاريات القبة الحديدية للإسرائيليين.

2- تصفية رئيس أركان حماس أحمد الجعبري، وضرب قواعد الصواريخ للمقاومة.

3- ضربت إسرائيل أكثر من 1400هدفاً، ودمرت مباني حكومية في غزة.

4- التعهد المصري لمكافحة تهريب السلاح.

5- تعهد حماس بمنع إطلاق عمليات ضد إسرائيل من قطاع غزة.

الإنجازات الفلسطينية :

1- إطلاق صواريخ نحو غوش دان والقدس وتل أبيب.

2- امتناع إسرائيل عن الدخول في عملية برية، وذلك بدواعي الخوف من عواقبها.

3- وقف التصفيات، وذلك بتعهد إسرائيل بوقف الاغتيالات للقادة الفلسطينيين.

4- عدم تأثير البنى التنظيمية لحماس، بعد اغتيال قائد أركانها أحمد الجعبري.

5- تسهيلات في الحصار على قطاع غزة

(شعبان، 2012: 43)

الموقف العربي والدولي من وقف إطلاق النار:

أكدت هذه المواجهة، بشكل خاص، شبكة العلاقات الجديدة المتطورة لحركة حماس مع مصر بقيادة الإخوان المسلمين، وقد تجلى ذلك في رد الرئيس محمد مرسي على تلك المواجهات ووصفها بقوله " إنها عدوان غير مقبول "، وكذلك إرسال رئيس الحكومة هشام قنديل إلى قطاع غزة (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2013: 5).

ورغم الزيارة التي قام بها هشام قنديل رئيس الوزراء المصري صبيحة اليوم الثالث للهجوم؛ لاستطلاع الوضع في غزة بأخذ رأي حكومة غزة، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي صعد لهجته وقرر استدعاء 75 ألف جندياً إسرائيلياً من الاحتياط لاجتياح غزة براً، في حين أعلن الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية، أن حكومته ترحب بأية مبادرة مصرية؛ لوقف إطلاق النار مع حماس والفصائل الفلسطينية (الطناني، 2012: 82).

وقد لعبت مصر دور الحاضن لحكومة حماس في غزة، وأيضاً الوسيط الأمني بشأن التهدئة، يأتي ذلك في ظل تأكيد الولايات المتحدة على أهمية الحفاظ على العلاقات بين مصر وإسرائيل، وأيضاً إدراك الرئيس محمد مرسي أهمية المساعدات الاقتصادية الأمريكية الأوربية؛ ولذلك حرصت مصر على أن تلعب دور الوسيط بين حماس وإسرائيل؛ لوقف إطلاق النار.

وأدى الدور الهام الذي لعبته مصر خلال الحرب في نوفمبر 2012م، بالإضافة إلي الرؤية السائدة التي رأت، بأن صعود الأخوان المسلمين هو أمر لا يمكن وقفه في الشرق الأوسط بشكل عام،

وأدى ذلك إلى تقوية الإحساس بأن حركة حماس موجودة في جانب المنتصر في ما يسمي بالربيع العربي، كما أدى هذا الموقف المصري إلى تخفيف الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، ففي الأسابيع الأولى التي تلت وقف إطلاق النار في شهر ديسمبر 2012م، أقدمت إسرائيل فعلاً على اتخاذ عدد من الإجراءات الحاسمة؛ لتخفيف السياسة التي تتبعها في غزة، فقامت بتوسيع منطقة الصيد من ثلاثة أميال إل ستة أميال، وكذلك فتح المجال أمام المزارعين للعودة لمزاولة النشاط الزراعي، في المناطق التي تبعد أكثر من 100 متر من الجدار، الذي يفصل بين قطاع غزة والكيان الإسرائيلي، إضافة إلى السماح باستيراد السيارات الحديثة، ومواد البناء لصالح القطاع الخاص. (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2013: 6-5)

وكانت الشعوب العربية تتطلع لموقف أكثر حزماً من مصر ما بعد الثورة ضد إسرائيل، ولكن لم يحدث ذلك، وبالتالي أدركت إسرائيل بأن مصر الإخوان لن تكون الدرع الواقي لحكومة حماس، وبأن مصر لن تلعب سوى دور الوسيط بين حماس وإسرائيل (نحاس، 2013: 139-140)،

وكما لقي الموقف المصري ترحيباً عربياً ودولياً باتفاق التهدئة الذي رعته مصر، حيث دعا مجلس الأمن الدولي إسرائيل وحماس إلي التقيد بوقف إطلاق النار، وأشاد بجهود الرئيس المصري محمد مرسي في اتفاق وقف إطلاق النار (الطناني، 2012: 87).

ورغم الفترة الزمنية المحدودة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ ألا إنه حمل في طياته بعدين مهمين : الأول هو التغيير السياسي في أنظمة الحكم في الدول العربية، واختلاف مواقفها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وهذا ما أظهره الموقف المصري من العدوان، وإرساله لرئيس الوزراء هشام قنديل لقطاع غزة، إضافة للوفود العربية الرسمية التي جاءت لقطاع أثناء العدوان الإسرائيلي.

وأما الثاني فهو التطور اللافت لقدرات المقاومة، حيث أنه ولأول مرة تنفذ المقاومة الفلسطينية تهديداتها وضرب عاصمة الكيان الإسرائيلي الاقتصادية تل أبيب بالصواريخ.

المبحث الثالث

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014

جاء العدوان الإسرائيلي (الجرف الصامد) مع بداية يوليو2014م في ظل ظروف ومتغيرات داخلية مختلفة ومتشابكة، ويمكن قراءة أهم تلك المتغيرات في النقاط الآتية:

1- من حيث التوقيت: حيث اندلعت بعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بتاريخ 2014/4/23م، وتشكيل حكومة الوفاق في 2014/6/2م.

2- اختلاف الموقف المصري تجاه عملية الجرف الصامد 2014م، حيث جاءت هذه الحرب في ظل حكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي ينظر إلى حماس كحركة، إرهابية واتهامه حماس بالتدخل في الشأن الداخلي المصري.

3- جاء الموقف الدولي والشعبي رافضاً للعدوان الإسرائيلي، والموقف الدولي الرسمي داعماً لموقف إسرائيلي بالدفاع عن نفسها (الحافي،2015: 91)

ويتساءل الكثيرون عن الأسباب الحقيقية، التي دفعت إسرائيل لشن عدوانها على قطاع غزة، هل السبب مقتل ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية ؟، أم نتيجة لإطلاق المقاومة صواريخ على جنوب إسرائيل؟، أم أن هناك دوافع وأسباب أخرى غير معلنة، دفعت إسرائيل لتنفيذ مثل هذا العدوان؛ لتكون نتائج العدوان الإسرائيلي الأسوأ في تاريخ الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث سقط أكثر من ألفين وأربعمائة شهيداً، جلهم من المدنيين نساءً، وشيوخاً، وأطفالاً، وأكثر من عشرة آلاف جريح، ومئات الآلاف من المشردين والمهدمة بيوتهم (المسلمي،2015: 113)، واستغلت إسرائيل أحداث الضفة الغربية، وما ارتكبه المستوطنون من قتل وحرق للطفل محمد أبو خضير في القدس، ورد المقاومة الفلسطينية على ممارسات المستوطنين، ومساندة الحكومة الإسرائيلية لهم، واستباقاً لردات الفعل قامت بصب نار حقدها على قطاع غزة المحاصر، فإن كنا نعتبر البداية الحقيقة للعدوان على أبناء شعبنا في قطاع غزة ليلة 2014/7/8م، إلا أن إسرائيل بدأت ممارساتها العدوانية منذ بدايات شهر يوليو/ 2014، حيث استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي أراض زراعية في بيت لاهيا، وإصابة ستة مواطنين بجروح مختلفة، واستهداف عدد مواقع للمقاومة في مناطق مختلفة من قطاع غزة ،وأيضاً استهداف منطقة مطار غزة، والمنطقة المحيطة بالشريط الحدودي في جميع مناطق القطاع (زقوت، 2014: 7)

الأهداف الإسرائيلية للعدوان على قطاع غزة 2014:

انطلق العدوان الإسرائيلي مثل كل حروب إسرائيل على قطاع غزة، وكان السبب نفسه وهو أن الردع الإسرائيلي الذي أرادات إسرائيل فرضه بالتهديد أو بالعمليات قد انهار؛ ولذلك سعت إسرائيل من

عدوان الجرف الصامد؛ إعادة تأثير قوة الردع الإسرائيلي (هلر، 2015: 83)، وكان استهداف أحد أنفاق المقاومة بتاريخ 2014/7/7 من الأسباب المباشرة للحرب على غزة، مما أدى إلى استشهاد ستة من كتائب القسام داخل النفق، وأيضاً تصعيد الطيران الإسرائيلي والزوارق الحربية القصف باتجاه جميع مناطق قطاع غزة (زقوت، 2014-8).

وقام رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو بمجموعة من الإجراءات، مهدت الطريق أمامه لشن العدوان وتمثلت في حالة الجمود السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، وتعثر المفاوضات نتيجة استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات، وعدم إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين تطبيقاً لخطة كيري، والإجراءات التعسفية التي اتخذتها إسرائيل بعد خطف المستوطنين الثلاثة في الخليل، وقيام إسرائيل بانتهاك متواصل لتفاهمات 2012 المبرمة مع المقاومة لوقف إطلاق النار، واعتقاد إسرائيل بوجود بيئة دولية وإقليمية غير داعمة للمقاومة (المسلمي،2015: 114)

بداية الحرب: بدأت الحرب بذريعة معاقبة المقاومة على خطف المستوطنين الثلاثة في الضفة الغربية، والرد على سقوط بعض القذائف على غلاف غزة؛ ولذا تبنى وزير الدفاع ورئيس الأركان الإسرائيلي خطة تقوم على التصعيد المتدرج، وعلى أن يكون الهدف المعلن للعملية توجيه ضربة قاسية إلى المقاومة، وتحقيق قوة الردع، ومنع المقاومة من إعادة بناء قدراتها العسكرية. (الطاهر،2014: 88).

وكانت القرارات الصادرة في بداية العدوان، تهدف إلى استمرار القصف الجوي مع إبقاء الخيارات مفتوحة حسب تطورات الميدان، إضافة إلى استدعاء 1500 جندي من قوات الاحتياط، كما قرر الكابنيت في 7/10 عدم الانجرار لعملية عسكرية واسعة، ولذا كان هناك استجابة فورية في 7/15 للمبادرة المصرية (شعبان،2014: 121)

وفي بداية العدوان الإسرائيلي "الجرف الصامد" تحددت ثلاثة أهداف متواضعة وهي إعادة الهدوء إلى الجنوب، وترميم الردع، المساس الشديد بحماس، غير أن الأهداف الثلاثة عملياً لم تتحقق خلال ستة أسابيع من القتال وآلاف الهجمات (يدلين،2015: 195)

أما بخصوص الأهداف المعلنة للعدوان الإسرائيلي على القطاع فتمثلت في: العمل على تحقيق الأمن للمستوطنات حول غلاف غزة، وإضعاف القدرة العسكرية للمقاومة، وتدمير الأنفاق التي توصل بين القطاع وإسرائيل، ونزع سلاح المقاومة (المسلمي،2014: 116).

في حين أن الأسباب الحقيقية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد تمثلت في:

1- إسرائيل أرادت معاقبة الفلسطينيين على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، حيث أكد رئيس حكومة إسرائيل نتنياهو أنه على الرئيس محمود عباس أن يختار بين حماس أو السلام مع إسرائيل،

واتبع ذلك بخطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، تمثلت بتأخير تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية.

2- تحجيم قدرات المقاومة في قطاع غزة.

3- أرادت إسرائيل استعادة قوة الردع على المقاومة في قطاع غزة.

4- نزع سلاح المقاومة (المسلمي،2014: 116)

وكان من بين أسباب استمرار المعركة أن إسرائيل لم تلق رفضاً حازماً من قبل مصر، ولذلك شعرت حماس أن الاستمرار في المعركة لا يجري لصالحها، كما ساهم إعلان حكومة إسرائيل بأنها لا ترغب في القضاء على حكم حماس في غزة في استمرار المعركة؛ حتى لا يفهم أحد أن إسرائيل تسعى للسيطرة على غزة؛ ولذا أعلنت أنها تبحث عن كافة الطرق لإنهاء القتال، وفهمت حماس أن إسرائيل غير مستعدة لمواصلة القتال لفترة طويلة، وأن لديها الوسائل لإدارة المعركة (ديكسل، 16/15/2015)، وكذلك نزع سلاح غزة هو هدف تسعى إليه حكومة إسرائيل، لكن هذا الهدف نعتقد أنه لا يمكن تحقيقه على المدى القصير الفوري، كان واضحًا أنه لن يتم الوصول لنزع كامل لسلاح غزة في نهاية المعركة (معركة الجرف الصامد)؛ ولكن المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية تتطلب الإصرار على طلب اشتراط ذلك لاتفاق وقف إطلاق النار، وهو النزع الكامل للسلاح مستقبلاً في غزة (ميخال،2015: 79-80).

وكما ردد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في كل خطاباته خلال عدوان "الجرف الصامد"؛ إن أهداف الحملة تشمل إلحاق الضرر بحماس، وإبقائها في وضع سياسي واقتصادي صعب، وإحباط محاولاتها لإصلاح هذه الأوضاع، وكذلك قدراتها العسكرية التي تضررت في الحرب، وتحسين الردع الإسرائيلي، والهدف الأكثر إشكالية؛ هدف إستراتيجية الردع، وهي منع العدو من الهجوم (جلوب،2015: 89)

وكانت إستراتيجية إسرائيل تسعى للعودة إلى وضع الهدوء مقابل الهدوء بدون هدف أساسي، أو المحاولة لخلق أفق سياسي جديد، أو خيارات سياسية جديدة، مقابل ذلك حماس حاربت حرب البقاء؛ لأنه ليس لديها ما تخسره وخاصة بعد دخولها عملية متواصلة من الضعف، وأصبحت في عزلة وترهل، ولذلك اختارت حماس التصعيد وإطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل (ديكسل، 2015: 14)

وكانت أهداف حماس من الحرب في صيف عام 2014م في المقابل، تتمثل في استعادة سمعة وقوة التنظيم، كما أرادت أن تلجم الخلافات التنظيمية الداخلية، وأيضاً لفت أنظار العالم لها، وتخفيف القيود الاقتصادية عن القطاع، وكذلك إجبار إسرائيل على تطبيق شروط وقف إطلاق النار التي وقعت عليها عام 2012 (بريتي،2015: 111).

وكان من الطبيعي أن ترد المقاومة على ممارسات إسرائيل العدوانية، فأطلقت المقاومة الفلسطينية بكل تشكيلاتها المسلحة الصواريخ وقذائف الهاون، باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية؛ ولذلك قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بقيادة بنيامين نتنياهو توسيع العملية العسكرية ضد قطاع غزة، ليلة 2014/7/8، وأطلق عليها اسم(الجرف الصامد)، حيث نفذت القوات الجوية الإسرائيلية في اليوم الأول 2014/7/8م، نحو (373) غارة، وأطلقت (447) صاروخاً (65) قذيفة مدفعية، وأدت إلي استشهاد (23) مواطناً، وإصابة (112) آخرين بجروح مختلفة، وتدمير (111) منزلاً، بما فيها (17) منزلاً دمرت بشكل كامل (زقوت، 2014-9)

في المقابل دخلت حماس المعركة بعد عدة إجراءات تصعيدية، وقرر جناحها العسكري أن يبادر ويفاجئ إسرائيل بالمعركة من خلال إطلاق الصورايخ بعيدة المدى، وتنفيذ عمليات داخل مناطق إسرائيل عن طريق الأنفاق الهجومية، أو عبر البحر (ديكسل، 2015: 17)

الأسلحة المستخدمة في العدوان

استخدمت إسرائيل خلال عدوانها على غزة كافة الأسلحة المحرمة دولياً، فلقد ذكرت الطواقم الطبية في مستشفيات قطاع غزة لباحثي "المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان " إن القوات الحربية الإسرائيلية استخدمت أسلحة غير تقليدية في العدوان، ولم يعرفوا طبيعة هذه الأسلحة، ولكنهم شاهدوا أثارها على أجساد المصابين أو الشهداء، وتمثلت هذه الشواهد في: تهتكات كبيرة في أطراف المصابين والشهداء، وحروق عميقة تصل إلى العظام، وشظايا تدخل جسم دون وجود آثار خارجية لها ونزيف مستمر وتكسر في كرات الدم الحمراء (المرصد الاورو متوسطي لحقوق الإنسان: اكتوبر2014)، وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم أسلحة محرمة دوليًا خلال عدوانه على غزة، وقال وكيل الوزارة يوسف أبو الريش خلال مؤتمر صحفي: "إن الاحتلال الإسرائيلي استخدام قذائف وأسلحة محرمة دولياً؛ بعدما وجدت الأطقم الطبية تهتكًا واضحًا على أجساد الشهداء والجرحى، تماماً كما تفعله الأسلحة الفتاكة المحرمة دولياً" (صحيفة الرأي،2014: 2)

وتقوم قوانين الحرب على عدة مبادئ أساسية، وعلى رأسها تلك المبادئ المتعلقة بالتمييز بين المدنيين والعسكريين، وحجم ونسبة القوة المستخدمة في الحرب، وبخصوص معركة الجرف الصامد فلقد تم الحديث عن ضرب أهداف مدنية بواسطة الجيش الإسرائيلي، وأنه تم تحديدها على أنها أهداف عسكرية شرعية. (بروخ،2015: 702)

وكان لذلك أثر سلبي على إسرائيل، وكان أحد التفسيرات للتصاعد غير المسبوق لمناهضة شرعية إسرائيل في الرأي العام العالمي، وهو متعلق بأن إسرائيل التي كان مواطنوها تحت حماية القبة الحديدة، تقوم بإيقاع الأذى على المواطنين الأبرياء دون تمييز في قطاع غزة، وتسبب في دمار هائل هناك (شير، يوجيف،2015: 159).

ورغم الجدل في إسرائيل حول فعالية القبة الحديدة فهناك من يقول: "إنها وفرت حماية وقدمت نجاحًا عمليًا، وهناك من يدعي أنها لم توفر الحماية، وأن المستوى السياسي شرع في اتحاد قرار التوجه لمحاربة حماس؛ لأن المنظومة ما زالت في أول طريقها" (شبير،2015: 51)

جعلت المعركة الأخيرة في قطاع غزة " الجرف الصامد" من مفاهيم الصراع البسيطة أدوات غير مهمة ؛ فالمعركة أظهرت بشكل كبير مفهوم القدرات والنظم العسكرية في غزة، وانعكاسات ذلك على الجبهة الداخلية، وقدرة الفصائل على الصمود في معارك طويلة؛ أطول من المعركتين اللتين سبقتا هذه المعركة، وأطول من حرب لبنان الثانية (ميخال،2015: 77).

وعلى مستوى الصراع في غزة وعلى الرغم من البعد السياسي بين حماس وإيران، إلا أن الوجود الإيراني ملموس في تسليح حماس والجهاد الإسلامي، وتوفر المعلومات لإقامة شبكة إطلاق الصواريخ وحرب تحت الأرض وإعداد النشطاء (ديكسل، 2015: 19)

وأثبتت هذه الحرب تفوق المقاومة على جيش الاحتلال ويتمثل ذلك في نقطتين:

أولا/انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خلف الحدود فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، تاركةً وراءها بعض معداتها المدمرة، وهي المرة الأولي في الصراع حيث تم انسحاب القوات الإسرائيلية دون قيد أو شرط.

ثانيا/ تردد قيادة الجيش الإسرائيلي في الدخول إلى قطاع غزة بعد انتهاء الهدنة (الطاهر،2014: 93)

ولم تستطع إسرائيل، حسب الرأي السائد فيها حسم المعركة، أو إنجاز الانتصار الواضح ضد منظمات فلسطينية أقل منها في الحجم والمصادر، ومن هنا تم الاستنتاج بأن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها (شفايتسر، 2015: 21)

وقد استغلت حماس وباقي التنظيمات النشيطة في غزة قدراتها على إطلاق القذائف قصيرة المدى، حتى تزعزع أمن السكان القريبين من جدار غزة، والمجهود الهجومي زاد عندما تم إطلاق قذائف على مطار بن غريون، وذلك لشل الحركة الجوية الدولية الإسرائيلية، ولم يتم إحباطها بواسطة القبة الحديدية، وعلى إثرها قامت عدة شركات دولية بإلغاء رحلاتها لمدة أيام. (سيبوني،2015: 31)

ولقد زاد عدد مرات إطلاق الصواريخ في حملة الجرف الصامد فوصل إلى 150 صاروخاً في اليوم، وبدأت المنظمات باستخدام الصواريخ طويلة المدى، حيث تم إطلاق الصواريخ باتجاه تل أبيب ومدن أخرى مثل (غوش دان، والقدس، والخضيرة، والكرمل)، وحافظت المنظمات على وتيرة إطلاق بمعدل 100 صاروخ في اليوم الواحد، ووصل أعلى معدل للإطلاق بتاريخ 19 أغسطس بعد اختراق التهدئة ووصل إلى 170 صاروخاً في اليوم، وبالإجمالي فإن حماس والمنظمات الأخرى، أطلقت خلال حملة الجرف الصامد حوالي 4500 صاروخ. (شبير،2015: 46)

ولقد نفذت القوات الحربية الإسرائيلية طوال فترة العدوان نحو (60.664) غارة، أطلقت خلالها (43ألف) قذيفة صاروخية، (39ألف) قذيفة دبابة نحو (4مليون و800ألف) رصاصة أطلقت باتجاه المواطنين، ومنازلهم، وممتلكاتهم، بالإضافة إلى استخدامها 20 مليون لتر وقود للدبابات، و5 مليون لتر وقود للطائرات الحربية، وقد أشار تقرير صادر عن شرطة هندسة المتفجرات التابعة لوزارة الداخلية بغزة أن الاحتلال الإسرائيلي ألقى خلال عدوانه على قطاع غزة منذ بداية العدوان، ما يزيد على 20ألف طن من المتفجرات، أي ما يعادل ستة قنابل نووية (زقوت، 2014: 10-11)، **بينما** بلغ عدد الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية على إسرائيل ، على مدى 51 يوماً 4000 صاروخ، وتشير تقديرات الكيان الإسرائيلي إلى أنه تبقى لدى المقاومة عند وقف إطلاق النار 3000 صاروخاً منها 2000 يصل مداها إلى 20 كيلو متراً وبضع عشرات يستطيع أن يصل إلى السهل الساحلي والقدس (الطاهر،2014: 88).

واستخدمت إسرائيل كل الوسائل لإنهاء الحرب، وكان آخرها ضرب الأبراج في غزة برج الظافر، والمجمع الإيطالي وعمارة الباشا ما بين 23- 25 من أغسطس (فرلوب،2015: 114)، ولم تفشل إسرائيل فقط في بداية المعركة، وتحقيق قوة الردع الإسرائيلي ، وإنما انهارت، وهذا الانهيار تمثل في فشل الردع الإسرائيلي " قصير المدى "، في تلجيم حماس والمنظمات الفلسطينية في الجولات الأولى، فالمنظمات الفلسطينية بدأت بإطلاق الصواريخ على مستوطنات الجنوب وغوش دان قبل المواجهة، وفي المواجهات السابقة امتنعت المنظمات في حملة الرصاص المصبوب من إطلاق الصواريخ تجاه مراكز الكيان الإسرائيلي، وفي حملة عامود السحاب كان حجم الصواريخ أقل من حجمه في الجرف الصامد، في المعركة الأخيرة "الجرف الصامت "أطلقت الصواريخ أبعد من غوش دان، والتي لم تتجرأ على الإطلاق عليها في الماضي، ونفذت هجمات فلسطينية برية، وجوية، ومن البحر، ويبدو أن كافة الحواجز الردعية الإسرائيلية أمام المنظمات سقطت (جلوب،2015: 91).

وكان من مفاجآت المعركة إعداد شبكة أنفاق هجومية، تخترق إسرائيل؛ لتنفيذ هجمات وخطف جنود وعقد الكمائن للقوات الإسرائيلية، إضافة إلى إخفاء المقاتلين والمواد القتالية داخل غزة، بدون كشف هذه الأنفاق حتى لا يتم ضربها من الجو، إضافة إلى ذلك أعدت التنظيمات العسكرية منظومة إطلاق قصيرة المدى؛ لأنها كانت تؤثر بشكل كبير على المستوطنين في غلاف غزة مما تسبب بالهروب الكبير من المستوطنات المحيطة بغلاف غزة (ديكسل، 2015: 17)، لقد وضعت حملة الجرف الصامد هذه المشكلة (مشكلة الحرب تحت الأرض) ضمن دائرة الاهتمام، وجعلت من مشكلة الأنفاق مستوى تهديد استراتيجي، تطلب إعادة التعامل مع هذه القضية بشكل أساسي (شبير، برل، 2015: 15)

وقام نشطاء من حماس والجهاد الإسلامي خلال الحملة، بتنفيذ عدة عمليات بواسطة التسلل من الأنفاق، وهاجمت حماس برج فيلبوكس العسكري في موقع ناحل عوز، وقتلوا خمسة جنود هناك (شبير، برل،2015: 57)

وعملت حماس والمنظمات الفلسطينية علي المستوى الإعلامي بشكل مزدوج، فمن جهة ركزت قدراتها على إطلاق الصواريخ؛ لتخلق طابع انتصارات وانجازات في ميدان القتال، ومن جهة أخرى ركزت على إبراز صورة الإصابات بين المواطنين من القصف الإسرائيلي؛ لإلحاق الضرر بالشرعية الدولية لإسرائيل (ديكسل، 2015: 9)

ودفعت إسرائيل تمناً إعلامياً أمام الرأي العالمي؛ بسبب كثرة الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين خلال الحملة العسكرية التي فرضتها عليها حماس وشركاؤها، وحاولت أن تحسن صورتها الشرعية المتدهورة عبر السعي لتجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين (شفاتيسر،2015: 25)

وتميزت حملة الجرف الصامد أيضاً بالهجمات الإلكترونية، والتي تركزت على شركة الاتصالات، وبعض المواقع المحلية الإلكترونية في إسرائيل؛ بهدف التسبب في تعطيلها (كوهن، لفين،2015: 64)

وتميز هذا العدوان بتعدد الهدنات الإنسانية، نتيجة للتدخلات الدولية والإقليمية، حيث كان يتم الاتفاق على هدنة إنسانية لمدة محددة ب72 ساعة، وأحياناً تمتد لساعات محددة أو أيام محددة لأغراض إنسانية، ولكن الجانب الإسرائيلي كثيراً ما يقوم بانتهاك الهدنة، ويخلف العشرات من الشهداء والإصابات كما حدث بتاريخ 2014/8/1، وارتكابه مجزرة راح ضحيتها العشرات من المواطنين، وما حدث يوم 2014/8/4 بقصف منزل لعائلة البكري، وما حدث في2014/8/19 بقصف منزل عائلة الدلو في مدنية غزة، بهدف اغتيال قائد كتائب القسام محمد الضيف، مما خلف العديد من الشهداء والجرحى (زقوت، 11/2014)

وأحصت مصادر وزارة الصحة الفلسطينية والمرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، سقوط 2174 شهيداً، بينم1743 مدنياً (أي نسبة83%) (الطاهر،2014: 93)، وأوضحت وزارة الصحة أن عدد الشهداء من الأطفال (577) شهيداً ومن النساء نحو (263) شهيدة، ومن المسنين نحو (102) شهيداً (صحيفة الرأي، العدد 350) ، بينما بلغ عدد الجرحى 10870 شخصاً، ودمرت 17132 منزلاً، وخمسة أبراج سكنية، وكما تضرر 39500 منزلاً آخر، وتم تدمير محطات الكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والمصانع وعدد كبير من المساجد (الطاهر،2014: 93)

أما على الجانب الإسرائيلي فتصدت المقاومة الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي بكل قوة حيث تمكنت من قتل 71 جندياً وضابطاً، وإصابة المئات منهم بجروح مختلفة، فقد ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن 1650جندياً أصيبوا في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، من بينهم (500) جندي

بإعاقات، كما أطلقت المقاومة الفلسطينية 4500 صاروخاً باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية، ومطار بن غوريون الدولي (زقوت، 2014-10).

إن عدد المصابين يدلل على حجم الأضرار والإصابات الكبيرة بين صفوف الإسرائيليين، نجمة داود الحمراء تقول إنه خلال الحملة عالجت 836 مصاباً. (شبير،2015: 47)

وقف إطلاق النار:

صدر بيان صحفي للرئاسة الفلسطينية بتاريخ2014/8/1م، أعلن فيه قرار إرسال وفد فلسطيني موحد إلي القاهرة، لإجراء الحوار من أجل تثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار عن قطاع غزة (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2014)

وقد تم التوصل إلى بنود اتفاق وقف إطلاق النار لحرب الجرف الصامد، على النحو التالي:

1- توافق حماس والفصائل الأخرى في غزة على وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

2- توافق مصر على فتح معبر رفح.

3- توافق إسرائيل على فتح المعابر وإدخال معدات إعادة الإعمار في القطاع.

4- تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية إدارة حدود غزة من حماس.

5- تتولى السلطة الفلسطينية جهود إعمار غزة.

6- توسيع نطاق الصيد في البحر إلى ستة أميال.

تأجيل البحث في ملفات شائكة مثل الإفراج عن سجناء فلسطينيين، والميناء، والمطار، لمحادثات أخرى في غضون شهر (Arabic.rt.com: 2014)

والواقع أن إسرائيل توصلت مع الفلسطينيين إلى اتفاق حول إطلاق النار، دون تحديد أوقات زمنية على مرحلتين، المرحلة الأولى التي ستفتح فيها المعابر للدواعي الإنسانية، وتوسيع مجال الصيد إلى ستة أميال، والمرحلة الثانية يناقش فيها الطرفان خلال شهر ترتيبات أكثر شمولًا لفتح معابر غزة، إلى جانب مطالب إسرائيل الأمنية (بروم،2015: 96)

فشل العدوان الإسرائيلي في تحقيق أهدافه:

مع انتهاء عدوان "الجرف الصامد" والمعركة العسكرية، والتي استمرت لمدة 50 يوماً بين إسرائيل وحماس والمنظمات في غزة، كان في المجتمع الإسرائيلي شعور بالخسارة، وهو ما تم التعبير عنه بواسطة انتقادات على إدارة المعركة صدرت من أفواه أعضاء في الحكومة، وسياسيين من كل الجهات في إسرائيل، بواسطة مقالات وتحليل لكبار الكتاب في إسرائيل (شفايتسر، 2015: 21) . وكما زاد اقتراح إسرائيل " الهدوء مقابل الهدوء " من شعبية العملية، لكن كلما استمرت العملية زاد عدد القتلى في الطرف الفلسطيني، واتسع نطاق الدماء في القطاع، وبدأت تعلو الأصوات في المجتمع

الدولي والمنظمات الدولية تنتقد إسرائيل، تقول: "بأن إسرائيل تقوم بخروقات للقانون الدولي وتنفذ جرائم حرب" (بروخ،2015: 69) ، وتحدث الجانب الإسرائيلي على انجازاته في المعركة من حيث :

الأول: إنجاز الأهداف التي تم تحديدها على المستوى السياسي وهو ضرب حماس بقوة وإضعافها، ولكن هذه الأهداف ضيقة لا تشكل أي تغير في الوضع الاستراتيجي؛ لأنه لم يتضح الوصول لذلك على المستوى بعيد المدى.

الثاني: فرض وقف إطلاق النار وتفاهمات على الطرف الثاني وفق شروط إسرائيلية.

الثالث: الحسم على المستوى التكتيكي الفعلي، حيث إن حماس وفصائل المقاومة أثبتت أنه لا يمكن الوصول لحل القضية الفلسطينية عسكرياً ولذلك أطلقت صواريخ بكثافة تجاه إسرائيل وتسببت بخسائر ثقيلة للجيش الإسرائيلي وحققت ردعاً متبادلاً (ديكل، 2015: 16).

واعتبرت المنظمات الفلسطينية منتصرة؛ لأنها واجهت أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط واستمرت في إطلاق الصواريخ على مدى 50 يومًا باتجاه مناطق إسرائيل، وصدت الجيش الإسرائيلي عن حدود القطاع، ومست بالاقتصاد الإسرائيلي، وتسببت بإغلاق مطار بن غوريون، وإفراغ البلدات المحيطة بغزة من غالبية قاطنيها(يدلين،2015: 200)، هذه المعطيات تؤكد الضرر الحقيقي للصواريخ، والذي تمثل أيضًا في فشل الحياة العادية للسكان، وفي الحياة الاقتصادية التي شهدت أضراراً كثيرة، حيث كانت نسبة الأضرار المالية تقدر بـ20 مليون دولاراً، وأضرار في غياب العمال قدرت هي الأخرى 20 مليون دولاراً إضافية، والأضرار الاقتصادية غير المباشرة كانت أكبر حجماً حيث قدرت بحوالي 1,2مليار دولاراً (operation protective Edge in numbers, 2014)

وقد قدر الجانب الإسرائيلي نتائج الحرب مؤكداً على ما يلي: -

1- عسكرياً: سجلت إسرائيل فشلًا استخبارياً في عدد من القضايا أهمها عدم التنبؤ بعدد الأنفاق، وأماكنها، وكذلك عدم معرفتها بأماكن تواجد القادة السياسيين والعسكريين، وفشلها في معرفة مدى قوة ونوعية سلاح المقاومة.

2- سياسياً: شهدت فترة الحرب إشكالية واضحة في اتخاذ القرار على المستوى السياسي، والتخطيط داخل مجلس الوزراء المصغر، وظهور التجاذبات بين المستوى السياسي والمؤسسة العسكرية (المسلمي، 2015: 116-117)

أما إنجازات وخسائر الجانب الفلسطيني فتمثلت في:

أولا الإنجازات

1- الإنجاز الأهم هو الصمود لشعبنا، وعدم قدرة العدو على كسر إرادة الشعب والمقاومة.

2- هذه المعركة أعادت الاعتبار إلى القضية الفلسطينية.

3- مشهد التوحيد في التحرك السياسي والوفد الموحد.

4- فشل العدو في أهدافه وتهاوي ميزان الردع لديه.

5- تثبيت اتفاق التهدئة لعام 2012م.

ثانيا- الخسائر: هناك خسائر كبيرة لشعبنا سواء كان ذلك بالشهداء أو بالجرحى أو البيوت المهدمة أو البنية التحتية المدمرة وهذا يتوجب علينا جميعاً أن نسارع في معالجة آثار الحرب حتى لا يكون هناك شرخ بين المقاومة والشعب (مجلة الدراسات الفلسطينية،2014: 63)

ونشرت وزارة الصحة الفلسطينية تقريراً صادراً عن مركز المعلومات الصحية، يذكر عدد الشهداء والجرحى حتى تاريخ2014/8/28م، وذكر أن عدد الشهداء (2145) شهيداً منهم (1659) من الرجال، (486) من النساء، (581) من الأطفال، و(102) من المسنين، وأما الجرحى فقد بلغوا (11.231) جريحاً منهم (7691) من الرجال، (3540) من النساء، و(3436) من الأطفال، و(418) من المسنين (مركز المعلومات الصحية، 2014/8/31)

وتحدث الدكتور رمضان عبد الله شلح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في مقابلة مع مجلة الدراسات الفلسطينية عن أثر العدوان على قطاع على المشروع الوطني الفلسطيني فقال: إن إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني تتوقف على عدة عوامل أو محددات:

أولاً: الوضع الفلسطيني بجميع مكوناته أي العلاقة الفلسطينية-الفلسطينية والتي تعاني من حالة الانقسام.

ثانيًا: الصراع مع الكيان الصهيوني.

ثالثاً: العلاقة الفلسطينية والعربية والإسلامية، والتي تمثل حاضنة للمشروع الوطني الفلسطيني.

رابعًا: العامل الدولي أو الموقف الدولي من قضية فلسطين.

وإذا فحصنا أثر الحرب على قطاع غزة في هذه المحددات الأربعة، فإنه يمكن أن تعرف أثرها في عملية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني (مجلة الدراسات الفلسطينية،2014: 49)

الموقف العربي والدولي من العدوان:

الموقف العربي: مع إقصاء حكومة مرسي في منتصف عام2013م، وما تلى ذلك من صعود سلطة جديدة في مصر بدعم من الجيش المصري، اهتزت العلاقة بين حماس ومصر؛ لذا اتخذت الحكومة الانتقالية في مصر، والتي تستند إلى الجيش، خطوات متشددة ضد قطاع غزة وذلك بتقليص تنقل الأشخاص والبضائع عبر معبر رفح، وأيضا اتخاذ إجراءات صارمة ضد الأنفاق والتهريب بين غزة ومصر، وأدى ذلك إلى خلق صعوبات اقتصادية في وجه سكان قطاع غزة، وشكلت ضغطاً كبيراً على حكومة حماس (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي،2014: 8)؛ ولذا جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والعلاقات المصرية مع قطاع غزة، تشهد توتراً كبيراً ويمكن تلخيصها بما يلي:

1- تراجع مستوى الاتصال بين مصر وحماس حتى إنه وصل إلى حد القطيعة

2- قرار مصري بحظر أنشطة حماس في مصر.

3- هدم العديد من الأنفاق على حدود غزة.

4- إغلاق شبه كامل لمعبر رفح إلا للحالات الإنسانية (البابا،2014: 129)

وأدى ذلك إلى اتجاه حماس نحو المصالحة، والاتفاق على حكومة وفاق وطني، فمنذ اللحظة الأولى لإعلان حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، بدأت إسرائيل بحملة واسعة ضد هذه الحكومة، وواصلت التحريض ضد الرئيس محمود عباس، وبدأت حملة لمنع اعتراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني، وبعد فشلها في ذلك اتجهت لفرض العقوبات ضدها في اتجاهين: الأول هو وقف التعامل مع الحكومة الفلسطينية، والثاني مصادقة الحكومة الإسرائيلية على مواصلة بناء وتشييد آلاف الوحدات الاستيطانية (شعت،2014: 2)، ومنذ قيام حكومة الوفاق الفلسطينية وفقدان جزء من السيطرة لحماس على غزة، إضافة إلي تزايد الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك عدم دفع رواتب موظفي حماس، أدى ذلك إلى تصاعد التوتر الداخلي في التنظيم، دفع لمحاولة التأسيس من جديد وإعادة دورها المقاوم في غزة والضفة، ولذا تم اختطاف وقتل الإسرائيليين الثلاثة في العملية التي نسبت للذراع العسكري للتنظيم، ضاعف ذلك من الضغط عليها، وفي الأسابيع التي تلت الاختطاف انتقلت إسرائيل إلى عملية مركزة ضد أعضاء حماس، والبنية العسكرية للتنظيم في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى في نهاية الأمر إلى جولة جديدة من المواجهة (بريتي،2015: 111).

وأما عن رد فعل الدول العربية تجاه الحرب على غزة، ففي الأسابيع الثلاثة الأولى لم يتم سماع انتقادات من قبل القيادات العربية، ولكن مع اتساع نطاق الدمار والقتل في قطاع غزة، قامت عدة انتقادات حادة للعدوان الإسرائيلي على غزة، وبرز في هذه الحرب تياران بارزان شكلا أطراف التوجهات الإقليمية، وهما قطر وتركيا من جهة، وتحالف مصر مع السعودية، من جهة أخرى، وكان لكل طرف وجهة نظر لوقف الحرب على غزة، حيث قدمت مصر مبادرة لوقف إطلاق النار تم رفضها من حماس، وبالتالي وجهت لحماس اتهامات من قبل مصر والسعودية؛ بأنها تسببت في زيادة القتل في صفوف الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، وكما اتهم وزير خارجية مصر سامح شكري قطر وتركيا بمحاولة إفشال المبادرة المصرية، وإبعاد مصر عن دورها القيادي، وبدورها رفضت مصر والسعودية المبادرة القطرية التركية؛ لوقف الطلاق النار التي وافقت عليها حماس (جوزنسكي، 2015: 165-167)

وبعد رفض حماس للمبادرة المصرية، دخلت قطر وتركيا على خط التحركات الإقليمية والدولية، بعد سلسلة اتصالات مع قيادات حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وقدمت مبادرة تلغي في مضمونها أي دور مصري في وقف إطلاق النار، وأيضاً أي دور للسلطة الفلسطينية في اتفاق وقف

إطلاق النار، وبالتالي رفضت مصر هذه المبادرة، ورغم محاولة الجانبين القطري والتركي جلب دعم للمبادرة؛ إلا أنها لم تنجح في ذلك، وعادت الأجواء مرة أخرى إلى القاهرة خاصة، بعد تشكيل الوفد الفلسطيني الموحد.(البابا، 2014: 130/130).

في نهاية الأمر كانت مصر هي من قادت المفاوضات لاتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس لأسباب عدة؛ وكان أهمها أن قطاع غزة مرتبط حدودياً بمصر، ولا يمكن أن يتم وقف إطلاق النار بدون مشاركة مصرية، ومن جهة أخرى تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة وأيضاً كانت الوساطة المصرية مهمة جدًا لمصر؛ لتحسين وضعها العربي والعودة لمكانة مصر في المنطقة؛ ولتقوية الوضع الداخلي للرئيس عبد الفتاح السيسي، ويظهر أنه مهتم بعلاج القضية الفلسطينية (كام،2015: 178).

الموقف الإسلامي: كان الموقف التركي داعماً للقضية الفلسطينية، فقدمت المساعدات الغذائية والطبية للشعب الفلسطيني، ودعت لرفع الحصار عن قطاع غزة أثناء العدوان 2014م، وفي خطاب لمرشح الرئاسة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قال فيه: " لا يمكن أن يغلق الشعب التركي الأبواب على نفسه، أو لا يهتم بالأمور الخارجية، ولا يمكن أن يدير ظهره لغزة، وبلاد الشهداء والمظلومين، التي يقصفها الجيش الإسرائيلي يوميًا"، كما استمرت الاتصالات بين الحكومة التركية والرئيس الفلسطيني محمود عباس أثناء العدوان؛ بهدف تقديم مساعدات للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار (حلاسة،2014: 137).

ونظرت إسرائيل والولايات المتحدة إلي إيران كداعم رئيسي لحركة المقاومة في غزة، خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وانطلاقاً من هذا الموقف تواجه إيران ضغوطات متكررة من الدول الغربية لوقف مساعداتها لحركات المقاومة والكف عن مهاجمة إسرائيل وفي رد إيران على إرسال إسرائيل بطائرة استطلاع بدون طيار للأراضي الإيرانية، والتي أسقطتها الدفاعات الأرضية الإيرانية صرح مرشد الثورة على خامنئي أن إيران ستدعم المقاومة في الضفة الغربية، كما وقال قائد سلاح الجو في الحرس الثوري الجنرال أمير على حاجي: "بأن إيران تعتزم تسليح الفلسطينيين رداً على إرسال طائرة الاستطلاع" (حلاسة،2014: 138).

الموقف الدولي: لم يخرج الموقف الأمريكي عن الإطار الثابت للسياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وترددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين حول حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، والحفاظ على أمن مواطنيها، الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية جينفر ساكي قالت في مؤتمر صحفي في 2014/7/10م: "الإسرائيليون لا يريدون أية عملية برية، وإسرائيل تدافع عن نفسها أمام وابل الصواريخ التي تقصف بها من قبل حماس في غزة، وتهدئة الأوضاع سيعود بالنفع على كافة الأطراف"، وفي تصريح صحفي في اليوم التالي، أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اتصال مع

رئيس حكومة إسرائيل نتنياهو، على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها إزاء القصف المتواصل من قبل حماس ومنظمات (إرهابية) أخرى لإسرائيل بالصواريخ (حلاسة،2014: 134)، وخلال المعركة حافظت الحكومة الأمريكية على مواصلة دعم إسرائيل في حقها بالدفاع عن نفسها، وفي موقف ثابت ومستقر من جهة، وعلى المطالبة بأن تمتنع إسرائيل عن المساس بالمدنيين الأبرياء من جهة أخرى (عرن،2015: 182).

ورغم ذلك شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعض التوترات؛ سببها حجم الدمار الهائل والضحايا المدنيين لآلة الحرب والتي في معظمها أمريكية الصنع مما يؤجج مشاعر الرأي العام الأمريكي ضد هذا العدوان، حيث ذكرت وسائل الإعلام أن الرئيس الأمريكي أوباما هاتف رئيس الوزراء الإسرائيلي منتقداً صور الأطفال الفلسطينيين؛ الذين اضطروا لمغادرة بيوتهم، بعد توزيع الجيش الإسرائيلي مناشير، تطالبهم بإخلاء المنطقة الحدودية (حلاسة،2014: 134).

وأصدر مكتب العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي ومقره بروكسل بياناً، يطالب فيه الأطراف المتصارعة إلى وقف إطلاق النار، وأعرب عن استيائه للعدد المتزايد من الضحايا بمن فيهم الأطفال، والناجم عن الردود الانتقامية الإسرائيلية (حلاسة، 2014: 136) ، في حين وأعلن الاتحاد الأوروبي المتعاون التجاري الأكبر مع إسرائيل أنه يدرس إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل؛ إذا لم يتم تحديد مصدر المنتجات، وبعض الحلفاء البارزين مثل بريطانيا وأسبانيا أعلنتا خلال الحرب أنهم سيعيدون التفكير في مسألة إرسال السلاح لإسرائيل، وكذلك طرد بعض السياح الإسرائيليين من المطاعم، وبعض الأماكن السياحية (شير، يوجيف، 2015: 188).

ولم يكن الموقف الروسي بعيداً عن الموقف الأمريكي، فهي تعتبر أن المواجهة كانت بين إسرائيل وحماس وليس بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، هذا ما أكده بيان للخارجية الروسية بتاريخ 7/7، وأدانت ما أسمته "الهجمات الإرهابية" على المدن الإسرائيلية، كما ودعا مندوب روسيا في الأمم المتحدة فيتالي نشوركين الطرفين إلى وقف إطلاق النار، كما ضغطت روسيا على إيران للقبول بالمبادرة المصرية بعد تعديلها (حلاسة، 2014: 111).

ومن الملاحظ أن المجتمع الدولي أعطى إسرائيل، خلال الأسابيع السبعة من الحرب على غزة، حرية العمل نسبياً في غزة، وإن كانت هناك بعض الأحاديث القليلة، التي كانت تشجب وتستنكر وتطالب بوقف إطلاق النار، ومن جهة أخرى كانت الشعوب الأوروبية أكثر تعاطفًا من حكوماتها، حيث ذكرت عدة تقارير تؤكد على أن 51%من الأحداث اللاسامية لها علاقة بما يحدث في غزة، حتى إن المحللين يقولون: "إن هذه المرة زادت نسبة المقاطعة والاحتجاج ضد إسرائيل"، وتم التعبير عن ذلك بعد سلسلة طويلة من الأحداث العنيفة، والخطابات التي تحمل الكراهية لليهود، وانضمام

مئات الآلاف للمقاطعة الاقتصادية، لكل منتجات إسرائيل بشكل عام، ومنتجات المستوطنات بشكل خاص (شير، يوجيف، 2015: 178)

وبلا شك أن العدوان الإسرائيلي عام 2014 كان أكثر عنفاً وفتكاً، بالشعب الفلسطيني، حيث تميز بالقتل الجماعي بدون سابق إنذار لعائلات بأكملها، وكان الغرض من ذلك الضغط على المقاومة للاستسلام، إضافة للقصف العشوائي للبيوت والأبراج السكنية حيث تضرر أكثر من ستين ألف من البيوت الفلسطينية، ورغم ذلك كان للمقاومة الفلسطينية تميزها في هذه الحرب وتمثل ذلك في (منظومة الصواريخ المتقدمة، والتسلل خلف خطوط العدو، والتقدم التكلنوجي في منظومة الاتصال والتواصل، تنظيم الصفوف، التميه والاختفاء، وغير ذلك)؛ هذا كله أدى لإرباك العدو سياسياً، وعسكرياً، مما جعل من المستحيل أن يتقدم برياً في قطاع غزة وهذا يمثل انتصاراً واضحاً للمقاومة.

الفصل الخامس

الأبعاد السياسية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

المبحث الأول:

الدوافع الإسرائيلية لفرض الحصار على قطاع غزة

المبحث الثاني:

مظاهر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

المبحث الثالث:

الموقف الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

المبحث الرابع:

الموقفان: الإقليمي والدولي من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

المبحث الخامس:

سبل مواجهة الحصار

المبحث الأول

الدوافع الإسرائيلية لفرض الحصار على قطاع غزة

تنتهج إسرائيل سياسة الإغلاق على قطاع غزة بشكل ممنهج ومستمر، إلا أن الحصار خلال فترة الدراسة كان الأشد قسوة على قطاع غزة، وهو مستمر منذ 14 /6/ 2007 وحتى تاريخ إعداد الدراسة، وذلك بعد سيطرة حركة حماس على القطاع، ولا يزال القطاع يعيش عزلة تامة عن العالم الخارجي.

ويعد الحصار المفروض على قطاع غزة، أحد أشكال العقاب الجماعي، وانتهاكًا للمادة 43 من لوائح لاهاي، والمادة 33، 55، 56 من اتفاقية جنيف الرابعة، والحق في الحياة، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة، والحق في التنقل بحرية، والحق في العيش بكرامة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009: 8).

أولا: الدوافع السياسية:

أولا / إعلان غزة كياناً معادياً:

اعتبرت إسرائيل بعد سيطرة حماس على القطاع، وبقرار من الكابينت صدر يوم 2007/9/18، أن قطاع غزة كيان معادٍ، بالرغم من أنها لم تحرك ساكنًا طوال أيام القتال، الذي مكن حماس من السيطرة على كل مناحي الحياة في القطاع (أبراش، 2015: 18).

واستخدمت إسرائيل منذ إعلان قطاع غزة " كيانًا معاديًا " في سبتمبر 2007، استراتيجية تهدف إلى شل حركة حماس سياسياً؛ وإجبارها على الخضوع على حساب 1,8 مليون من الفلسطينيين الأبرياء الذين يسكنون قطاع غزة، وتبرر إسرائيل أعمالها بالتأكيد على أن حماس هي الجماعة الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل وعازمة على تدمير ذلك من خلال إطلاق صواريخ القسام محلية الصنع على جنوب إسرائيل. (The ICRC,2007. 2)

ثانياً / استمرار الانقسام الفلسطيني وتعميقه:

دفع الشعب الفلسطيني ثمناً غالياً للانقسام طوال سنوات، وتأثرت بذلك مؤسساته التمثيلية والقيادية، وقدراته على التعبئة والتحشيد للشعب الفلسطيني، وفي إيجاد سبل الدعم للقضية عربياً ودولياً. وبالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني في أوائل يونيو 2014، إلا أن مؤشرات الخلاف ما تزال قائمة، وما تزال روح المغالبة (وليس المشاركة) تحكم علاقة الطرفين (صالح، 2014: 46)؛ ولذا جاء الحصار على قطاع غزة ليخدم هدف إسرائيل لتكريس الانقسام، حيث إن الحديث عن حصار غزه ورفعه أو تخفيفه غطى على جوهر القضية الوطنية، وبدلاً من أن تدفع ديناميكية دعوات رفع الحصار التي أوجدها رأي عام عالمي يتزايد في تأييده ودعمه للفلسطينيين إلى التسريع بالمصالحة، فزادت من تعقيد

ملف المصالحة وجعلتها أبعد منالاً (أبراش، 2015: 20)، حيث تسعى "إسرائيل" لوضع العراقيل أمام المصالحة، لإفشالها، من خلال الإجراءات الآتية: (الأشعل، 2011/5/4)

1. عرقلة أو منع تسليم أموال الضرائب الفلسطينية إلى الحكومة القادمة.
2. فرض حصار مالي على بنوك قطاع غزة.
3. التأثير بشكل غير مباشر على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، عبر فرض قيود على حرية الحركة؛ لضرب عمل المرافق الاقتصادية، إلى جانب المس بالعمل في كثير من المشاريع الإنشائية، ومشاريع الُبنى التحتية، التي بدئ بتنفيذها في كثير من مناطق الضفة الغربية.
4. تحريك عملائها في محاولة؛ لاستهداف بعض قيادات فتح وحماس لإشعال الموقف الميداني.
5. تصعيد الأوضاع الميدانية في قطاع غزة، واستثمار حالات إطلاق القذائف الصاروخية من القطاع لتبرير العدوان عليه. (النعامي، 2011/5/4).
6. عرقلة عمل الحكومة الانتقالية بأشكال مختلفة والتنصل نهائياً من عملية السلام؛ بحجة أنه لا يوجد شريك فلسطيني. (حماد، 2011/5/9)

ولقد كان الرد "الإسرائيلي" على اتفاق المصالحة هستيرياً، حيث تخلى كبار المسؤولين "الإسرائيليين" عن أبسط متطلبات اللياقة السياسية، وقاموا بكيل الاتهامات الفجة لرئيس السلطة محمود عباس، وقد خيره نتياهو بين التصالح مع حماس، والعلاقات مع "إسرائيل"، في حين لم يتردد وزير خارجيته أفيغدور لبيرمان، بالتهديد بحبس الرئيس عباس في الضفة الغربية، على غرار ما فُعل بياسر عرفات (حبيب، 2012: 541-542).

ثالثاً / صناعة دولة غزة:

وكانت إسرائيل تختار الوقت المناسب للعدوان، ودائمًا يكون مصاحبًا إما لتحريك ملف المصالحة الفلسطينية، أو لتحريك ملف المفاوضات، أو في حالة وجود تحركات دولية ضاغطة على إسرائيل، حيث تأتي الحرب لتخلط الأوراق وتُعيد ترتيب الأولويات؛ ليصبح الأمن سابقاً على الملفات الأخرى؛ فيزداد الانقسام تكريساً، ومعاناة أهل غزة تتزايد، والمشروع الوطني يتراجع، ويأتي كل ذلك في إطار السعي الإسرائيلي، من أجل صناعة دولة غزة بعيدة عن وحدتها الجغرافية الفلسطينية (ابراش، 2015: 23)

برز في هذا الإطار تصور إسرائيلي، عرف باسم "وثيقة جيورا آيلاند" الذي يهدف إلى حل إقليمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تشترك فيه أربعة أطراف (مصر- الأردن- إسرائيل- الفلسطينيون)، ويقوم على سيطرة إسرائيل على مساحات واسعة من الضفة الغربية 121 كم 2، مقابل تعويض الفلسطينيين بمساحات مماثلة من شبه جزيرة سيناء؛ لإنشاء دولة فلسطينية (غزة الكبرى)، تحظى بفرص اقتصادية وتنموية كبرى (الحافي، 2015: 84).

وكثيراً ما تصدر إسرائيل أزماتها الداخلية إلى قطاع غزة، وهو ما حدث مع حكومة نتنياهو حيث تحتاج الحكومة اليمينية لنتنياهو، لحالة حرب أو حالة أمنية؛ لتهرب من مآزقها المتعددة؛ ولتحقيق أهدافها من حصار غزة؛ فإسرائيل تزيد من الحصار والقمع لغزة للوصول إلى الهدف، وهو فرض تهدئة إستراتيجية، وترسيم حدود نهائية بين غزة وإسرائيل؛ ولتوهم الجبهة الداخلية الإسرائيلية بفاعلية وتفوق قوة الردع على المقاومة الفلسطينية (أبراش، 2015: 24).

رابعاً / القضاء على المقاومة:

شكل قطاع غزة طوال عقود مصدر إزعاج للاحتلال، حيث عرضه الإسرائيليون على المصريين مراراً للخلاص منه، فقد تمنى إسحاق رابين شخصياً أن يصحو من نومه ذات صباح؛ ليجده قد غرق في البحر (المشهراوي، 2013: 30)، فعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتحييد القطاع تماماً في المواجهة، هو الهدف الأول للقضاء على المقاومة؛ ولتحويل الصراع إلى صراع إسرائيلي – ضفاوي، بعد أن تقزم من إسلامي – صهيوني إلى إسرائيلي – عربي إلى إسرائيلي – فلسطيني (المشهراوي، 2013: 34)

وما زالت إسرائيل، حتى وبعد خروجها من غزة وحصارها للقطاع، تربط تخفيف الحصار أو فكه بشروط مرتبطة بوقف العمل المقاوم، ونزع أسلحة المقاومة، وتولي الحكومة الفلسطينية في رام الله مسألة إدارة القطاع، وكما تربط السماح باستخدام الميناء والمطار، بقضايا الحلّ النهائي والتسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني. (صالح، 2014: 45)

خامساً / إضعاف حكم حماس:

حيث تفرض إسرائيل حصاراً اقتصادياً خانقاً على الفلسطينيين منذ العام 2007، فقد استمرت دولة الاحتلال في إغلاق المعابر، وتقييد حركة الفلسطينيين براً وبحراً، كما شنت أكثر من خمس حملات عسكرية وحروب منذ ذلك العام، في محاولة منها لإضعاف حركة حماس في غزة وإخضاعها، فضلاً عن أنها لم تلتزم بتفاهمات القاهرة عام 2012، والتي كانت تتضمن رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة، وتسهيل حياة الفلسطينيين في القطاع.(العزوني، 2014/11/2).

سادساً/ القضاء على مستقبل حل الدولتين

تسعى إسرائيل للقضاء على هذا الخيار من خلال:

1- استمرار تفكيك النظام السياسي الفلسطيني وانقسامه، بما يضيف إلى الذرائع الإسرائيلية في رفضها لمبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة.
2- تحقيق تفكك وانقسام الهوية الوطنية بين طرفي النزاع حركة فتح وحركة حماس (الصوراني، 2015)، كما يسعى الطرف الإسرائيلي؛ لترسيخ خيار الدولة المؤقتة، الذي يتضمن إمكانية

التوصل إلى حل انتقالي طويل الأمد مع الفلسطينيين، لا يتضمن الاعتراف بدولتهم، (المصري، 2012: 29)

ويكتسب سيناريو الدولة ذات الحدود المؤقتة قوته من عوامل عديدة، ربما تجعل منه الخيار «الأكثر واقعية » في ضوء تقدمه على الأرض؛ بفعل الإجراءات الإسرائيلية لخلق وقائع ديموغرافية وآليات سيطرة وتحكم يصعب التراجع عنها، والضغط على الجانب الفلسطيني؛ للانخراط في تسوية تفاوضية تقفز عن حل عناصر الصراع، كمصير الاستيطان، والقدس، والمياه، والحدود النهائية، واللاجئين، وغيرها، وتدفع نحو إقامة «دويلة » ضمن حدود مؤقتة، توفر إمكانية شراء المزيد من الوقت لتوفير أدوات تمكن من إدارة الصراع دون حله، ومثل هذا السيناريو يقضي من الناحية الواقعية على فرص قيام الدولة وفق الرؤية الفلسطينية، ويقدم حلولاً لإدارة شؤون الفلسطينيين في كانتونات يجري ترسميها على أرض الواقع. (شاهين، 2012: 241)

ولذا تسعى إسرائيل إلى:

1- الإبقاء على الوضع الراهن في ظل استمرار سلطة الحكم الذاتي، المقيدة باتفاقات أوسلو دون تطبيق إسرائيل التزاماتها فيها.

2- فرض إحدى صيغ الحل الانتقالي طويل الأمد، متعدد المراحل الدولة ذات الحدود المؤقتة، عبر الخطوات الإسرائيليّة أحادية الجانب، ويشمل هذا الخيار أيضاً الأفكار عن تبادل الأراضي والسكان.

3- إحياء الخيار الأردني والوصاية المصرية أو الوطن البديل. (المصري، 2012: 22)

وتستغل إسرائيل البيئة الإقليمية المشجعة، حيث تشهد البيئة الإقليمية المحيطة بقطاع غزة (وبفلسطين المحتلة عموماً) منذ مطلع سنة 2011 حالة من الثورات، والتغيرات، والاضطرابات، كما تشهد صراعاً بين القوى المحلية، وتدخلات من قوى إقليمية ودولية لدعم طرف ضد آخر، وقد انعكست هذه الحالة من اللا استقرار سلباً على الدول والشعوب العربية وقدرتها على دعم القضية الفلسطينية، أضف إلى ذلك الخلاف بين حماس والنظام المصري والموقف السلبي تجاه حركة حماس، أدى ذلك إلى إغلاق معبر رفح في وجه حركة الأفراد في معظم الأوقات (صالح، 2014: 49).

وبلا شك أن الدوافع السياسية الإسرائيلية لحصار قطاع غزة، كانت لخدمة السياسة الإسرائيلية، ويتمثل ذلك في تكريس الانقسام والقضاء على فكرة حل الدولتين، وصناعة ما يعرف بدولة غزة، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، ولذلك يجب أن تواجه هذه الدوافع بموقف فلسطيني موحد.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية:

شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية سبباً أساسياً للتشوهات والاختلالات الهيكلية، في البنية الاقتصادية، والاجتماعية الفلسطينية، منذ الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وقد انعكست هذه التشوهات والفجوات الموروثة عن الاحتلال؛ سلباً على الأداء الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها في العام 1994.

وقد تجلت الأزمة الاقتصادية الفلسطينية عموماً، والأزمة المالية العامة خصوصاً، بشكل أوضح خلال العام 2006، على أثر تشكيل حركة حماس الحكومة العاشرة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية العامة مطلع العام نفسه، وفي العام2011 عندما قررت القيادة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة ومنظماتها؛ للحصول على عضوية كاملة بعد تيقنها من عدم جدوى الاستمرار في عملية التفاوض المباشر مع الحكومة الإسرائيلية الحالية. (عبد الكريم، 2012: 257-259).

ويهدف هذا الحصار، بالأساس، إلى تفكيك البنيان السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالة من الإحباط، والفقر، والمعاناة، والحرمان؛ لتصبح الأولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش؛ ليصبح الصراع ومقاومة الاحتلال أولوية ثانوية (شقورة، 2011/12/30) ومهما يكن، فإنه يمكن القول:

إن الدوافع الاقتصادية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة تتمثل فيما يلي:

أولا / تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي:

كان لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وممارساته، انعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني، بدءاً بالتبعية الاقتصادية وانتهاءً بضعف النمو الاقتصادي، ومن صور هذه الممارسات والإجراءات الحصار الخانق لقطاع غزة (صالح، 2010: 429)، حيث شكلت المبادلات التجارية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسباً عالية تصديراً واستيراداً؛ إذ بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" نحو 786,4 مليون دولار، أي 87,3% من جملة الصادرات الفلسطينية سنة 2013، وبلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" نحو 3,694,8 مليون دولار، أي 71,6% من جملة الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد حالة التبعية التجارية لـ"إسرائيل". (صالح، 2014: 17)،

وتسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ لتحقيق التبعية من خلال:

1- السيطرة على المعابر التجارية؛ كإغلاق معبر رفح (المنفذ الوحيد لسكان القطاع) .

2- منع المواطنين من السفر للخارج للعلاج وللدراسة.

3- منع دخول الأغذية والسلع والمواد الأساسية، ومنع دخول الأدوية والأجهزة الطبية التي تحتاجها المشافي في علاج المرضى؛ مما يؤدي إلى نقص شديد في إمدادات المؤسسات الصحية من الأدوية، والمستلزمات الطبية الضرورية، واللازمة لعلاج ورعاية السكان المدنيين.

ويتنافي ذلك مع ما ورد في المادتين 55 و56 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على أنه من واجب دولة الاحتلال، أن تعمل بأقصى ما تسمح به الوسائل، التي تحت تصرفها على ""تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وتندرج هذه السياسة أيضاً تحت العقوبات الجماعية المحظورة في المادة 33 من نفس الاتفاقية السابق ذكرها (سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم 11، 2009).

ثانياً / السيطرة على أموال الضرائب:

تواصل إسرائيل جباية رسوم الجمارك وضريبة القيمة المضافة لصالح السلطة الفلسطينية، وتحتفظ بحق القرار ما إذا كانت ستحول هذه الأموال للسلطة أم لا، وبهذه الطريقة تتحكم إسرائيل بقدرات السلطة الفلسطينية، على تمويل خدمات عامة في الضفة الغربية والقطاع من هذه الأموال، مثل تزويدها بالكهرباء وخدمات الصحة، والموظفين وما شابه ذلك. (مسلك، 2011: 16).

وتتحكم إسرائيل في أموال الجباية والتي تقدر ب 60 مليون دولارً شهرياً، والتي تستغلها إسرائيل للضغط وابتزاز سياسي للسلطة الفلسطينية (صالح، 2010: 414-419).

ثالثا / عزل اقتصاد قطاع غزة عن العالم:

كانت بداية عام ٢٠٠٧، نقطة تحول حادة حيث تم تصعيد القيود التي تفرضها إسرائيل إلى حصار شبه كامل، ومن خلاله تم عزل المصدرين، والمستوردين، والمنتجين، والمستهلكين في غزة عن بقية العالم، وبقيت غزة معزولة عن أسواقها التقليدية في الضفة الغربية وإسرائيل، التي كانت تستوعب نحو ٨٥ % من صادراتها قبل الحصار(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015)، وكما حظرت إسرائيل تصدير جميع البضائع من قطاع غزة، واستيراد أي شيء إلى غزة، ما عدا ما تطلق عليه الحكومة الإسرائيلية المواد «الإنسانية »، وتسبب العزل الاقتصادي والحصار في إغلاق معظم الصناعات التحويلية، والتي حرمت من المواد وأسواق التصدير، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة الذي يبلغ حالياً أكثر من 40 %. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 8)، وقد أثر إغلاق المعابر الحدودية بشدة على قطاع الصناعة، فبعد يونيو 2007 بوقت قصير، أغلقت 3750 منشأة صناعية، أي 90 % من إجمالي الكيانات الصناعية، وتمت إقالة 33 ألف عامل، أو 94 % من عدد العمال المشتغلين في هذا القطاع. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 48-49)

انعكاسات تبعية الاقتصاد الفلسطيني بغزة لدولة إسرائيل:

1- تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والإبقاء على السوق الفلسطينية مباحة، أمام التدفّق الحرّ وغير المشروط للسلع الإسرائيلية.

2- تؤدي سياسة فرض القيود على استيراد المواد والمعدات، ثنائية الاستخدام إلى الأراضي الفلسطينية في بعض الأحيان، إلى إفساح المجال لتسويق بضائع إسرائيلية ذات مواصفات شبيهة في السوق الفلسطينية.

3- تحدّ القيود الإسرائيلية من فرص الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وتحديداً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015)

4- تكبيل يد السلطة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، لجلب المستثمرين بحيث أنه لا يستطيع المستثمرون البدء في عملهم إلا بعد الموافقة الإسرائيلية.

5- ارتباط التجارة الخارجية مع العالم بإسرائيل؛ لسيطرتهم على المعابر.

6- الاعتماد على إسرائيل في توفير مصادر الطاقة، حيث يقدر استيرادها ب 20 % من الواردات السلعية، وأدى ذلك إلى خلق المعاناة الكبيرة للقطاع؛ لتقليص إسرائيل لموارد الطاقة، أضف إلى ذلك منع إسرائيل للاستفادة من الغاز، الذي تم اكتشافه في غزة (صالح، 2010: 414–419).

7- حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، والحصار والإغلاق، والحواجز العسكرية والمستوطنات وجدار الضم والتوسع، التي أدت إلى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة (عبد الكريم، 2012: 261–262).

8- جاءت السياسة المالية والتجارية الفلسطينية «طبعة» من السياسات المالية والتجارية الإسرائيلية، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الجمركي الإسرائيلي، الذي لا يوافق ظروف الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي لم تساعد هذه السياسات على ضبط الواردات وتقييدها، والحد من تدفق السلع التي لها بدائل محلية، كما أنها لم تساعد على تحفيز الصادرات وتشجيعها، وعلى توسيع قاعدة الإنتاج السلعي المحلي وتنويعها (عبد الكريم، 2012: 270–271).

وتُظهر المؤشرات المختلفة الواردة سابقاً، أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال هشاً، ويعاني من تشوهات، وفجوات بنيوية عديدة، لن تساعده على تحمل صدمات جديدة، وأن الاقتصاد الفلسطيني مجزأ ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي، ولكنه يعاني من درجة انكشاف عالية لإسرائيل والمساعدات،وتلك الحقائق تفرض مراجعة جدية، وعميقة للتجربة الاقتصادية الفلسطينية، بغرض تصويب مسارها حيثما كان ذلك ممكناً، في ظل ما قد تفرضه التطورات السياسية المرتقبة من تحديات إضافية (عبد الكريم، 2012: 273). ويتضح من خلال ذلك أن الدوافع الاقتصادية للكيان الإسرائيلي لحصار قطاع غزة، تتمثل في إبقاء التبعية الاقتصادية لقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، وعزل اقتصاد قطاع غزة عن العالم، وإبقاء اقتصاده هشاً وضعيفاً، إضافة إلى سيطرته على أموال الضرائب؛ لابتزاز السلطة الفلسطينية، ولذا يتطلب موقف فلسطيني يمتلك رؤية اقتصادية موحدة، وبالاستعانة بالدول العربية؛ لمواجهة الدوافع الإسرائيلية لحصار قطاع غزة.

المبحث الثاني

مظاهر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

فرضت إسرائيل في مطلع (سبتمبر) ٢٠٠٧ حصاراً جائراً على قطاع غزة، تمثّل بفصلها كلياً عن العالم الخارجي وعن الضفة الغربية، وتمّ فرض قيود صارمة على دخول وخروج البضائع من وإلى غزة، بالإضافة إلى الحظر الكامل على دخول المواد والمعدات ثنائية الاستخدام، مما أدّى إلى تدهور شديد في النشاط الاقتصادي في غزة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015)، وقد اعتقد الكيان الإسرائيلي بإتباعه أسلوب الحصار أنه سيشكل مخرجاً له من مآزقه الداخلية، وبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية، حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، سعت منذ ذلك الحين إلى عزل القطاع ، فشكّل الحصار إمعاناً في سياسات الاحتلال الإجرامية المتواصلة إزاء الشعب الفلسطيني بعد أن ترك آثاره في مجالات الحياة كّلها (أبو جاموس، 2014: 171)، ثم عززت إسرائيل الحصار في 2007، بعد سيطرة حماس على غزة في يونيو/ 2007. (ar.wikipedia, 2008)

وأدت إدارة حركة حماس لقطاع غزة وعدم اعترافها بشروط اللجنة الرباعية، إلى عدم الاعتراف الدولي بشرعية الحكومة، التي تديرها حركة حماس في غزة، وربط الاعتراف الدولي حول الدور السياسي للحركة، باعترافها بشروط اللجنة الرباعية، ورفض التعامل العلني مع قادة الحركة ووزراء حكومتها أو استقبالهم بأي حال من الأحوال، وذلك بالرغم من وجود بعض الاتصالات السرية، التي أجرتها بعض الدول الأوروبية مع قادة ومسئولين في الحركة طيلة السنوات الماضية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012).

ويحيط بقطاع غزة سبعة معابر، ستة منها تحت السيطرة الإسرائيلية وواحد خارجها، وهو معبر رفح، الذي تشبه سياسة إدارته من الجانب المصري، بقية المعابر المرتبطة مع الاحتلال، حيث يعاني سكان ومرضى وطلاب قطاع غزة من أزمة في السفر للخارج من هذا المعبر (معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية: فبراير – 2014)، والمعابر التي تسيطر عليها إسرائيل مع قطاع غزة هي معبر إيرز/ بيت حانون (للمسافرين)، معبر ناحل عوز (للوقود)، معبر كارني / المنطار (لإدخال بضائع)، معبري صوفيا وكرم أبو سالم(لإدخال المساعدات والبضائع)، معبر كوسوفيم(معبر عسكري)، إضافة لمعبر رفح على الحدود مع مصر، وتتحكم إسرائيل بمسألة فتح معبر رفح، وذلك بموجب اتفاقية المعابر (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009: 9)

ونتيجة لهذا الحصار تم إغلاق معظم الصناعات التحويلية، وأدى ذلك إلى ارتفاع في معدل البطالة الذي يبلغ حالياً 40 %، ووصف جون هولمز، منسق جهود الإغاثة الطارئة للأمم المتحدة، الحصار بأنه «عقاب جماعي » للسكان المدنيين في قطاع غزة، وكما أدى الحصار إلى نقص في الغذاء والدواء، والتضييق على حقوق سكان قطاع غزة، في التعليم، والصحة، والمأوى، والثقافة،

والتنمية الشخصية والعمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 8)، ومهما يكن، فإنه يمكن ذكر **أبرز مظاهر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، على النحو التالي:**

أولا / التحكم في المعابر البرية



3 – خريطة توضح معابر قطاع غزة مع الجانبين: الإسرائيلي والمصري

(صالح، وآخرون، 2014: 6)

وأغلقت إسرائيل منذ يونيو 2007 ثلاثة من المعابر الأربعة، لنقل البضائع إلى غزة؛ وهي: معبر كارني، وهو شريان الحياة التجارية إلى غزة الذي تمر عبره الشاحنات المغادرة للقطاع وغالبية الشاحنات الوافدة إليه، ومعبر صوفا، الذي تمر عبره مواد البناء لقطاع غزة، ومعبر ناحل عوز، الذي تُنقل عبره الوقود وغاز الطهي إلى غزة، أما المعابر التي ظلت مفتوحة بين إسرائيل وقطاع غزة فهي معبر كيرم شلوم "كرم أبو سالم" لنقل البضائع، الموجود داخل إسرائيل بجانب الحدود الثلاثية لإسرائيل،

قطاع غزة ومصر، ومعبر إيرز؛ لعبور المسافرين، والذي تقتصر فيه حركة الفلسطينيين اليوم على "الحالات الإنسانية، مع التأكيد على حالات طبية عاجلة". (مسلك، 2011: 11)

وجاء هذا الحصار بعد أن صادق المجلس السياسي–الأمني المصغر عام 2007 على قرار يقضي بتقييد حركة الأفراد، والبضائع إلى قطاع غزة ومنه، وتقليصها إلى "الحد الأدنى الإنساني"، فأوقفت إسرائيل إدخال البضائع التي تعتبرها "غير حيوية لحياة السكان المدنيين"، ومنعت نقل السلع التي تعتبر "كماليات"، وحظرت التصدير، وفي إطار هذه السياسة أُغلقت في الفترة 2007–2010 كافة المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة، باستثناء معبر كرم أبو سالم (كيرم شَلوم)، الذي يتيح عبور البضائع، والحزام الناقل في معبر المنطار (كارني)، لإدخال البقوليات، ومعبر بيت حانون (إيرز)، الذي شهد تقليصاً كبيراً في تنقل الفلسطينيين عبره. (مسلك، 23/1/ 2011)

وقد أثر التحكم الكامل للاحتلال في حركة المعابر التجارية، بين قطاع غزة والكيان الإسرائيلي، ومنع دخول المواد الأساسية؛ لحاجيات الفلسطينيين سلباً على الوضع الاقتصادي، والمعيشي، وحركة التطور والعمران في القطاع (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012).

ثانياً / تدمير المناطق الحدودية:

تضمنت خطة فك الارتباط التي نفذتها إسرائيل عام 2005، إعادة نشر الجيش الإسرائيلي خارج قطاع غزة، وإخلاء القواعد العسكرية والمستوطنات المدنية، التي أقيمت منذ عام 1967، وبالرغم من هذه الإجراءات، واصلت إسرائيل فرض سيطرة واسعة على جوانب رئيسة من حياة سكان القطاع، البالغ عددهم 1,5 مليون نسمة، ويتعلق أحد هذه الجوانب بوصول السكان إلى الأراضي الزراعية، التي تقع على طول خط الهدنة عام 1949 ما بين إسرائيل وقطاع غزة (يعرف أيضاً باسم الخط الأخضر)، (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أغسطس /2010: 7) حيث يحظر تماماً الوصول إلى الأراضي الزراعية، التي تقع على بعد 500 متر من السياج الحدودي، بينما يكون الوصول إلى مناطق تبعد لمسافة 1500 متر محفوفاً بالمخاطر؛ بسبب إطلاق الجيش «طلقات تحذيرية » من حين لآخر، ويضيع كل عام ما يقدر بحوالي 75,000 طن من الإنتاج الزراعي؛ بسبب تقييد حرية الوصول (الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو/ 2012)، وقد لجأت إسرائيل لهذه السياسة، رغم أن القانون الدولي الإنساني يحظر تدمير المزروعات والمحاصيل، التي تشكل مصدراً لإعاشة السكان، حيث يورد الملحق الأول لاتفاقيات جنيف ما يلي: "يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ويحظر مهاجمة، أو تدمير، أو نقل، أو تعطيل المواد الغذائية والمحاصيل، والماشية، والمناطق الزراعية، ومرافق مياه الشرب، وشبكاتها، وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين، أو الخصم، أو

لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث، سواء بقصد تجويع المدنيين، أم لحملهم على النزوح، أم لأي باعث آخر، كما تتناقض الممارسات الإسرائيلية الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1996، فالمادة (4) تنص على أنه "لا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"، كما تحظر المادة 5 من العهد "على أية دولة أو جماعة أو شخص، مباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعل، يهدف إلى إهدار أي من الحقوق والحريات، المعترف بها في هذا العهد" (سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم 11، 2009)، ومنع الفلسطينيين من الوصول لأراضيهم المجاورة إلى الحدود (ولا توجد ضرورة حربية مرتبطة بإنشاء "مناطق عازلة")، ولذا فان ذلك يعد انتهاكاً للمادة (23 ز) من لوائح لاهاي، ويمثل انتهاكاً لحق العمل والتمتع بمستوى معيشي ملائم، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009: 16).

ثالثاً السيطرة على المجال الجوي:

تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على المجال الجوي لقطاع غزة، وتمنع أية حركة للأشخاص أو للبضائع عبر الجو، إذ تم إغلاق المطار الذي أقيم في غزة عام 1998، في أكتوبر/ 2000 بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وقامت إسرائيل بتفجيره في العام 2001 (مسلك، 2011: 10)، ولم تتوقف إسرائيل عن استهداف مدرج المطار خلال عدوانها المستمر على القطاع، حتى بات أثراً بعد عين (سيف، مصطفى، 2014: 19).

رابعاً / السيطرة على المياه الإقليمية:

تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على المياه الإقليمية لقطاع غزة، وتمنع حركة المسافرين والبضائع عبر البحر، كما تحدد إسرائيل عمليات صيد الأسماك للفلسطينيين؛ لغاية مسافة لا تزيد عن ثلاثة أميال عن شواطئ غزة (مسلك، 2011: 11)، وهذا يخالف الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، فاتفاقيات أوسلو، تسمح بنشاطات الصيد في مناطق تصل إلى (20) ميلاً بحرياً في بحر غزة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009: 16)، وتمنع القوات البحرية الإسرائيلية، منذ عام 2009، الصيادين من الوصول إلى مناطق بحرية، تبعد لمسافة ثلاثة أميال بحرية عن ساحل غزة، مما أدى إلى تقويض معيشة 35000 شخص (الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو/ 2012)

وما زالت سياسة المناطق مقيدة الدخول البحري في غزة، والتي تفرضها إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠، تخّلف آثاراً ضارة بحقوق الإنسان في غزة، وتنقسم الآثار الرئيسية إلى شّقين هما:

- الآثار على سبل المعيشة، ولا سيما في ذروة موسمَي صيد الأسماك والحصاد، مما يسهم في انعدام الأمن الغذائي والفقر.

- وانعدام الأمن المادي، الناجم عن قيام إسرائيل بفرض إجراءات المناطق المقيدة الدخول. (الأمم المتحدة – الجمعية العامة، 2014/8/26).

خامساً / الاحتفاظ بالسيطرة على سجِل السكان:

تواصل إسرائيل بواسطة تحكمها بسجل السكان، والتحكم بحركة الفلسطينيين، إذ يُطلب من كل مواطن فلسطيني، يرغب بالمرور عبر معبر رفح أو إيرز، أن يبرز بطاقة هوية أو جواز سفر مصادق عليه من دولة إسرائيل. (مسلك، 2011: 15)

سادساً / الضغط على وكالة الغوث لتقليص خدماتها:

ومن أبرز مظاهر الحصار التي يعاني منها القطاع أيضاً؛ افتقاره للمنتجات، والسلع، والمواد الضرورية اليومية، والمواد الإنشائية، والوقود، بالإضافة لممارسة وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، سياسة تقليص الخدمات تحت حجج وذرائع واهية مثل، ضعف التمويل الخارجي للأونروا.

(معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية: فبراير /2014)

سابعاً / تكريس سياسة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية

و تعد «**سياسة الفصل**» بين قطاع غزة والضفة الغربية، التي تتضمن فرض قيود شديدة على انتقال البضائع والبشر بين المنطقتين، مكونًا رئيسيًا في الحصار. إنه يحول دون وصول الناس إلى الخدمات بما في ذلك التعليم العالي، ومصادر كسب العيش، ويربك الحياة العائلية، ويقوض مقومات البقاء، للحل القائم على أساس الدولتين (الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو / 2012).

ثامناً / السيطرة على مصادر الطاقة، والمستلزمات الطبية

يشتمل الحصار الإسرائيلي على منع أو تقنين دخول المحروقات، والكهرباء، والكثير من السلع، وغلق المعابر بين القطاع وإسرائيل (جريدة الدستور المصرية، 1/1/ 2010).

و أدت أزمت الوقود إلى حالة من الشلل، تسيطر على كافة مناحي الحياة بشكل تدريجي، وأدخلت غزة لغرفة الإنعاش بحالة "الموت السريري"، وتفاقمت أزمة الوقود في قطاع غزة، حيث اصطفت مئات السيارات أمام محطات تعبئة الوقود، والتي لم تكن هي فقط المتضررة، حيث امتدت آثار الأزمة للمرافق الحيوية للمواطنين، من عمل آبار المياه، والصرف الصحي وصولاً إلى قلق المواطنين من انقطاع التيار الكهربائي؛ بغياب الوقود اللازم للمحولات، في حال استمرت الأزمة.

(الصفدي، 2013/9/9)

ونتيجة للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة أيضاً، تكون المستلزمات الطبية الأساسية في العادة غير متوفرة، فعلى سبيل المثال، في شهر نوفمبر 2009، نفذت 24 % من الأدوية الضرورية، بينما كانت 17 % من المواد الاستهلاكية الطبية الضرورية غير متوفرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المستلزمات الطبية غير المتوفرة قد ارتفع بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، فمثلاً، في شهر مارس 2009 نفذ 52 صنفاً من الأدوية الضرورية، مقارنة بـ 115 صنفاً نفذت في شهر نوفمبر، وكذلك كان 86 صنفاً من المواد الاستهلاكية الضرورية غير متوفر في شهر مارس، مقارنة ب 119 صنفاً في شهر نوفمبر. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009: 21)

تاسعا / الحصار السياسي: –

جندت إسرائيل المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في انتخابات 2006م، فقد قال سيلفان شالوم "يجب أن لا يسمح لحماس التي تقف وراء معظم الهجمات، التي نفذت ضد أهداف إسرائيلية خلال الانتفاضة، بالمشاركة في الانتخابات؛ لأنها لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود" (إسلام أون لاين، 2006/3/12)، وبعد فوزها في الانتخابات اشترطت شروطاً للتعامل مع الحكومة الجديدة، فقد عممت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني 2006 م، هذه الشروط على جميع سفرائها وقالت بأن: "إسرائيل لن تجري أي اتصال مع الحكومة، التي ستقوم في السلطة الفلسطينية؛ طالما لم تعترف بإسرائيل، وتتنازل عن العنف، والإرهاب، وتنزع الأسلحة من (المنظمات الإرهابية)، وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية " (عرب 31، 48 يناير 2006 م) وبعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، بأيام قليلة اجتمعت اللجنة الرباعية، وأصدرت بياناً تمهل فيه حركة حماس بين شهرين إلى ثلاثة شهور (المدة التي تحتاجها لتشكيل الحكومة)؛ للالتزام بالشروط المطروحة؛ وإلا ستوقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية، أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية فقد طالبت حركة حماس الالتزام بشروط الرباعية الدولية، والموافقة على المبادرة العربية للسلام (2002)، والتي حرصت الجامعة العربية أيضاً على تبني حماس لهذه المبادرة، فقد تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية من حشد التأييد الدولي، والعربي، والفلسطيني للشروط التي طرحتها على حركة حماس، والذي بدوره شجع على زيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية الجديدة، وإظهار العداء لها (الدبس، 2010: 106).

عاشراً / الحصار الاقتصادي: – كثيراً ما أوقفت إسرائيل دفع المستحقات المالية، للضغط على الحكومة الفلسطينية، التي كانت أمام استحقاق كبير، وهو دفع رواتب الموظفين، وعمدت البنوك الإسرائيلية إلى وقف تعاملها مع البنوك الفلسطينية، وشرعت الحكومة الإسرائيلية بوقف تحويل مستحقات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، وطالبت المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، بالإضافة إلى التضييق على العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وزيادة الحواجز والتفتيش، وتمثل مظاهر الحصار، والإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة في إغلاق جميع المعابر،

والمنافذ البرية، بالإضافة إلى إغلاقها مطار قطاع غزة الدولي، ومن ثم تدميره في الحرب على غزة 2008 م، وحصار إسرائيل البحري لقطاع غزة (الدبس، 2010: 106)،

الحادي عشر: مبالغة إسرائيل في توظيف الذرائع الأمنية "أحادية الجانب"؛ كأداة للتحكم بكافة جوانب التجارة الخارجية الفلسطينية؛ ولمواصلة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015).

ويتضح من خلال ذلك أن مظاهر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، تطال كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدماتية، مما أثر وبشكل مباشر على حياة السكان، مما زاد في معاناتهم، الأمر الذي يتطلب السعي؛ لرفع الحصار عن قطاع غزة وذلك من خلال توحيد الموقف الفلسطيني، وإنهاء الانقسام، والتوجه للمحافل والمؤسسات الدولية؛ لمواجهة هذا الحصار وإنهائه، وتشكيل موقف عربي موحد لرفع الحصار، ومساندة موقف مصر من الضغوطات، التي ربما تواجهها لإغلاق معبر رفح.

المبحث الثالث

الموقف الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

أولا: موقف السلطة الفلسطينية من الحصار:

أعلن الرئيس محمود عباس فور الانقسام عام 2007، أن حركة حماس خارجة عن القانون، ومنقلبة على الشرعية الفلسطينية، وأصدر مجموعة من القرارات، يحرم التعامل مع حركة حماس في ظل الانقسام (طالب، 2007: 118). وشدد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الحكومة في رام الله سلام فياض في أكثر من مناسبة على رفضهم للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكدين ضرورة أن ترفع إسرائيل حصارها عن غزة، ولكن القيادة الفلسطينية كانت تؤكد على ضرورة تحقيق المصالحة؛ بوصفها مدخلا لإنهاء الحصار، كما وأدانت السلطة الاعتداءات، التي تعرضت لها سفن كسر الحصار، وترى أيضا أن إدخال المساعدات، يجب أن يكون عبر مصر أو الأردن (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012).

وتنظر السلطة الفلسطينية في رام الله، أن رفع الحصار عن غزة بعيداً عن إنجاز المصالحة الفلسطينية الداخلية، قد يجعل حركة حماس أكثر زهداً في المصالحة، وقد يحرمهما من فرصة استعادة غزة، وبسط النفوذ عليها من جديد، وهكذا عبرت السلطة عن موقف متشدد من الأنفاق؛ باعتبارها وسيلة غير شرعية، ومما زاد الأمر تعقيداً المشروع الذي تقدمت به حكومة هنيه؛ لإقامة منطقة تجارية حرة على الحدود المصرية مع القطاع، حيث اعتبرت قيادات في السلطة هذا المشروع، الذي يجري تداوله بعيداً عن يد السلطة وعينها أمراً خطيراً، وغير مقبول إطلاقاً، وبالتالي يشكل تكريساً للانفصال، وإضراراً بالقضية الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012)، وأجمعت الأطراف الفلسطينية، على الصعيد الرسمي أيضاً، على ضرورة إنهاء حصار قطاع غزة، وطالبت بإعادة فتح معابر القطاع بصورة منظمة؛ لضمان تسيير عملها، فبعد إعلان حكومة الكيان الإسرائيلي قطاع غزة كياناً معادياً في 2007/9/19، قال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية: "إن هذا القرار التعسفي، سيسهم في تشديد الحصار". (عبد الغفور، 2015: 44)

وأخذ الحصار بعد الانقسام الفلسطيني منحاً آخر بين الفرقاء الفلسطينيين، حيث طالبت السلطة بإبعاد حماس كلياً عن المعبر، وإعادة تشغيله وفق الاتفاق القديم (اتفاق 2005)، وأعلن رئيس السلطة محمود عباس رفضه إبرام أية اتفاقات جديدة لإدارة المعابر الحدودية، وقال عقب لقائه الرئيس المصري محمد حسني مبارك في 2008/1/30: " نحن مستعدون لتسلم المعابر، بشرط تطبيق الاتفاقات الدولية، ولا نقبل بأية اتفاقات جديدة، وعلى حماس أن تقبل بكل الالتزامات، وبالشرعية الدولية" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009: 12)

وقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد عملية الرصاص المصبوب الخطة الوطنية الفلسطينية؛ للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة (PNERRP) أمام مؤتمر شرم الشيخ للمانحين الذي عقد في الثاني من مارس/ 2009،. وفيه تعهد المانحون الدوليون بتقديم أكثر من 1,3 مليار دولار أمريكي مساندةً للخطة، وبعد مرور أكثر من عام بعد مؤتمر شرم الشيخ، لم يتحقق سوى عدد قليل من هذه التعهدات، وما زال الحصار الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني الداخلي، يعيقان عملية إعادة إعمار غزة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 8).

وذكر صائب عريقات بأن "الحصار غير المشروع لا علاقة له بحركة حماس، كون أن إسرائيل أغلقت قطاع غزة لفترة طويلة قبل سيطرة حماس عليه، ويجب على إسرائيل أن تنهي حصارها غير المشروع، وعليها أداء الواجبات المترتبة عليها وفق القانون الدولي، وتزويد السكان المحليين باحتياجاتهم". (عريقات، 6/13 /2010).

وقال سلام فياض في لقاء مع كتّاب وصحافيين: "إن حكومته تخصص 58 % من ميزانيتها لدعم غزة"، وأكد فياض أنه "بدون هذا الدعم ستتفاقم مشكلة غزة في وجه حماس". (سلامة، نوفمبر، 2013)

وبعد حرب 2014، ساد الخلاف بين الفرقاء الفلسطينيين، حيث أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد لقاء الرئيس المصري أمام مجلس الجامعة العربية: "أن لا مصالحة فلسطينية إلا على أساس ثلاثة شروط: الأول قرار فلسطيني واحد للحرب والسلم، الثاني سلاح فلسطيني واحد، والثالث سلطة واحدة على كامل قطاع غزة". (شفيق: 2014/12/22)

ويمكن إجمال موقف السلطة الفلسطينية في الآتي:

1- تعارض السلطة الفلسطينية فتح معبر رفح، طالما أن قواتها لا تسيطر على المعبر والقطاع.
2- "معبر رفح لن يُفتح إلى أن يعاد الوضع إلى سابقه"، أي في حال أُعيد العمل باتفاق المعابر، وبوجود الحرس الرئاسي على الحدود، وتُعَلّق سلطة حماس في القطاع.
3- دعم التنقل بين القطاع ومصر عبر معبر كرم أبو سالم كحل مؤقت.
4- تأييد فتح معبر رفح في حالات خاصة لأغراض إنسانية

(مسلك، 2009: 112)

ثانياً: موقف حماس:

يعيش قطاع غزة تحت سطوة الحصار المفروض منذ سنوات، ولذا حرصت حركة حماس وحكومتها على فتح ثغرات في جُذُر الحصار المضروب على القطاع، سياسياً، واقتصادياً، عبر:

- إبراز خطابها السياسي، والإعلامي، والجماهيري للعالم العربي والإسلامي، وتحشيد الدعم العربي والإسلامي لها، وتعزيز حضور الوفود السياسية، والبرلمانية الزائرة إلى القطاع (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 10/11/ 2012).
- عملت حركة حماس على كسر الحصار السياسي؛ من خلال الزيارات التي قام بها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، فقد قام بجولة شملت عدة دول؛ في محاولة للحصول على الدعم السياسي، والاقتصادي للحكومة التي تقودها الحركة (الدبس، 2010: 111)، وكما قام رئيس الحكومة إسماعيل هنيه بجولات إلى مصر، وقطر، وتركيا، وبعض الدول الأخرى، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 10/11/ 2012) .
- استثمار وجود قيادة مصرية جديدة في الحكم في مصر ما بعد الثورة، ودعوتها لرفع الحصار عن القطاع، وإنهاء معاناة أهله الصامدين، من خلال فتح معبر رفح بشكل كامل، وإدخال البضائع، وإقامة منطقة تجارية حرة على الحدود المصرية مع القطاع. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 10/11/ 2012)
- عملت حماس منذ اليوم الأول لنجاحها في الانتخابات التشريعية، إلى إيجاد بدائل عن المساعدات الأمريكية، والأوروبية، باللجوء إلى العالم العربي والإسلامي؛ في سبيل سد هذه الثغرة. (الدبس، 2010: 111)
- وأما موقفها من الناحية العسكرية فيكمن في أن المعضلة التي واجهت حماس؛ أنها لا تستطيع المطالبة بوقف عمليات المقاومة، ولا تستطيع أن تصعد عسكرياً، في الوقت الذي تحارب فيه داخلياً، وإقليمياً، ودولياً، وإسرائيلياً، رداً على بعض العمليات التي حاولت إسقاط الحكومة الجديدة.

وطرحت الحركة مبادرة سياسية؛ لإحلال السلام في المنطقة تقوم على انسحاب إسرائيل من أراضي 1967، وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، مقابل هدنة طويلة مع إسرائيل، ولكن إسرائيل بدل أن تتعامل مع هذا الطرح؛ عمدت إلى التصعيد العسكري ضد الشعب الفلسطيني، فمنذ يناير 2006 م حتى يونيو 2006 م سقط 215 شهيدًا فلسطينيًا و1183 جريح، بعد عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، واستمرت إسرائيل في عنجهيتها؛ فقامت باجتياح قطاع غزة، وتكثيف عمليات الاعتقال والقتل (الدبس، 2010: 113)

وتعتبر حركة حماس أن للحصار آثاراً كبيرة، حيث قال السيد إسماعيل هنية: "كان للحصار آثار كبيرة على مناحي الحياة في قطاع غزة، وقد عانى الناس أشد المعاناة؛ بفقدهم لاحتياجاتهم اليومية الأساسية، لكن كنا على ثقة كاملة بالله تعالى بأن الحصار زائل لا محالة، وكان للدور العربي والإسلامي أثر كبير في كسر هذا الحصار تدريجياً، رغم أنف الاحتلال وحلفائه" (فرحات، أغسطس، 2013)

ويبرر قادة حماس تدهور الأحوال المعيشية في غزة؛ بسبب إغلاق معبر رفح، وبسبب مؤامرة تحيكها السلطة، لإسقاط حكومتها (سلامة، نوفمبر، 2013) وأما موقفها من حملات كسر الحصار، رحبت حركة حماس بمحاولات كسر الحصار، وعملت على الاستفادة منها سياسيًا وإعلامياً، كما وحرصت على دعم تلك المحاولات، عن طريق تكريم المتضامنين والاحتفاء بهم . (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 10/11/ 2012)

وأوضح رئيس المكتب الإعلامي لحماس حسن أبو حشيش أن "حماس سلَكَت نهج الاكتفاء الذاتي، فتحركت الحكومة؛ لتحرير القضية الاقتصادية، وشهد قطاع غزة طفرة عمرانية في المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والميادين، والمنشآت الحكومية، والسياحية، وحرّكت عملية الاقتصاد المحلي، وأبدعت في إدارة أزمة الحصار، من خلال رعاية ودعم المواطن، وإيجاد آليات التجارة الخارجية، ووضع الاستراتيجية الزراعية. (أبو حشيش، 2011/7/04).

ومهما يكن فإن موقف سلطة حماس في قطاع غزة من معبر رفح يتمثل فيما يلي:

1- تعارض حماس كل سيطرة إسرائيلية على حرية التنقل بين غزة وبين مصر، وتتنصل من اتفاق المعابر.

2- معبر رفح هو معبر حدودي مصري فلسطيني، وينبغي أن يعمل بواسطة اتفاق بين السلطة الفلسطينية والمصرية.

3- الموافقة على مراقبة أوروبية في حال تُساعد على فتح معبر رفح.

4- لا تعترف سلطة حماس في القطاع بنفاذ اتفاق المعابر، الذي عُلّق تطبيقه منذ بدأت حماس سيطرتها على القطاع (مسلك، 2009: 111)

ومن المؤكد أن الانقسام الفلسطيني، أثر على توحيد الموقف الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وأعطى الكيان الإسرائيلي مبرراً؛ للاستمرار في حصار قطاع غزة، على الرغم من أن الجميع يتفق على رفع الحصار عن قطاع غزة، ألا إن المناكفات الإعلامية، والمصالح للأطراف المنقسمة، شتت الموقف الفلسطيني وأضعفته، مما جعل الكيان الإسرائيلي، يواصل حصاره على قطاع غزة، مما زاد المعاناة على سكان القطاع، الأمر الذي يتطلب تغليب المصلحة الوطنية؛ لجميع الأطراف، للوقوف موحدين في مواجهة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

المبحث الرابع

الموقفان: الإقليمي والدولي من الحصار الإسرائيلي على لقطاع غزة

أولاً / المواقف الإقليمي من الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة:

تراهن حماس وحكومتها على التغيرات والثورات؛ التي شهدها ويشهدها العالم العربي، وما تحمله من آمال، حيث لا تعوّل حركة حماس وحكومتها على حدوث أي اختراق سياسي، في العلاقات مع المنظومة الإقليمية والدولية، الراعية للحصار المفروض على القطاع، بما يمكنها من فتح ثغرات حقيقية تسهم في رفع أو تخفيف الحصار، وهكذا لا تجد بُدّاً من التركيز على الدورين: المصري والقطري لإنقاذ القطاع من مآزقه المختلفة.

أولاً: تحولات الموقف المصري:

كانت بداية إغلاق مصر لمعبر رفح مع مارس 2006م، ولكنه انتقل منذ يونيو 2007م، إلى مرحلة أكثر صعوبة، حيث ألقت الحكومة المصرية بالمسؤولية المباشرة عن تفاقم الوضع في قطاع غزة على إسرائيل، مما أدى إلى انسداد الأفق أمام الفلسطينيين. ويرى بعض المفكرين أن مصر تشارك في الحصار بشكل غير رسمي (جريدة الدستور المصرية، 2010/1/1)، ومما يزيد الموقف المصري حرجاً؛ هو انسداد الأفق أمام الفلسطينيين لتلقي الخدمات الحيوية والمساعدات الإنسانية (الحمد، العمري: 2008/5/26).

وعلى إثر هذا الحصار عبر ما يقرب من 750 ألف فلسطيني في 2008/1/23 باقتحام الحدود على الجانب المصري، والدخول للتزود بالمواد الغذائية من مصر بعد نفادها من القطاع، وقال الرئيس المصري حسني مبارك للصحفيين، لدى افتتاحه معرض الكتاب السنوي في القاهرة: "أمرت قوات الأمن بالسماح للفلسطينيين بالعبور؛ لشراء حاجاتهم الأساسية والعودة إلى غزة، طالما أنهم لا يحملون أسلحة أو أية محظورات" (إسلام أون لاين، 1/23/ 2008)، وتدفق السكان الفلسطينيين إلى أراضيها عبر معبر رفح، يهدف إلى إيصال رسالتين، الأولى: معوقات تواجه التفاهم مع حركة حماس، والثانية: موجهة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو احترام مصر للموقف الدولي (الحمد، العمري: 2008/5/26)، وعلى إثر ذلك بدأت مصر في خريف 2009 ببناء جدار فولاذي، يمتد على طول الحدود مع قطاع غزة تحت الأرض، بالإضافة إلى بضعة أميال بحرية للحدود البحرية، وذلك للحد من التهريب، وعمليات التسلل على حد قول الحكومة المصرية. يقوم الجدار بحسب تصريحات الحكومة المصرية؛ بتعزيز الأمن القومي للبلاد، ورفضت مصر تصنيف الجدار كعامل؛ لتشديد الحصار على القطاع؛ لكون الجدار تحت سطح الأرض، مع إقرارها بالوضع المعيشي الصعب لدى الغزيين.(جريدة الشروق، 2009/9/13)، ومن جهة أخرى قيدت اتفاقيات كامب ديفيد لعام 1978م الجانب المصري،

حيث ترى مصر أن عليها التعامل وفق التزاماتها، ولذلك فهي تسعى للوفاء بالتزاماتها هذه أمام المجتمع الدولي (الحمد، العمري: 2008/5/26).

وفي ظل الضغوطات الدولية ممثلة بالموقف الأميركي، ومعارضة جهات نافذة داخل الدولة المصرية، من قبيل جهاز المخابرات، ومفاصل أساسية في الدولة العميقة احتجاجاً، باعتبارات قانونية ذات علاقة باتفاقية كامب ديفيد وأخرى سياسية، تخشى نفض يد "إسرائيل" من مسؤولية غزة، وإلقائها في الحضن المصري (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012)، وتخشى مصر من المخططات الإسرائيلية التي تستغل الانقسام الفلسطيني الداخلي؛ لتمرير مخططاتها، وتحميل مصر الأعباء السياسية، والاقتصادية، والأمنية للقطاع في حال استمرار الحصار والإغلاق التام (الحمد، العمري: 2008/5/26)، كل ذلك يحول دون إقدام مصر على اتخاذ قرار نهائي بشأن رفع الحصار، ويحملها على قَصْر الأمر على تحسين الوضع الإنساني على المعبر، والسماح بزيادة المساعدات الإنسانية، انتظاراً لتوافق فلسطيني داخلي؛ يريح السياسة المصرية، ويشكل أرضية قوية لرفع الحصار بشكل كامل عن القطاع (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012).

العوامل المؤثرة في تقدير الموقف المصري:

ثمة أربعة اعتبارات وعوامل، تؤثر بشكل مباشر على الموقف المصري، تتمثل في:

الأول: وضوح المصلحة الإسرائيلية في ربط السياسة المصرية باتفاقات كامب ديفيد، وما يترتب ذلك من التزامات دولية مختلفة على مصر تجاه إسرائيل؛ حيث تُعَدُّ المعاهدة ذاتها قيداً أساسياً على التحرك المصري، تجاه فك الحصار وفتح المعبر.

الثاني: نشاط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وضغوطه على الإدارة الأمريكية؛ لإلزام مصر بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، ويعد وقف المساعدات الأمريكية واحداً من هذه الضغوط، في حال وقفت في موقف مناوئ لإسرائيل أو مصالحها.

الثالث: سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، وانفتاح علاقاتها واتصالاتها مع مصر، والذي يتم في سياق جدل داخل مصر، حول الميل نحو الإطار الشعبي الفلسطيني، والعربي، والمقاومة، أو تفضيل السلام مع إسرائيل.

الرابع: وضوح علاقة حماس بجماعة الإخوان المسلمين، من حيث التطابق الأيديولوجي والنشأة، ومن حيث التعاطف الديني المتبادل، علماً بأن الحكومة المصرية، تخوض مع جماعة الإخوان في مصر، مواجهة إعلامية وأمنية حادة (الحمد، العمري: 2008/5/26).

ويمكن الإشارة لمحددات الموقف المصري، على النحو التالي:

1- المحدد الفلسطيني

• تحرص مصر على استمرار الدور القيادي لمنظمة التحرير، ودعم الرئيس محمود عباس.

- تحد اتفاقيات كامب ديفيد، من لعب مصر الدور البارز بالمقارنة مع أدوار الأطراف الأخرى.
- أن مصر ليس من صالحها، أن تُحدث كارثة إنسانية، أو مجاعة في قطاع غزة.
- تتجنبها الدخول في مواجهة مع الفلسطينيين المتدفقين عبر الحدود، وهو ما يدعم نفوذها وأدوارها تجاه القضية الفلسطينية.
- ترتبط مصر مع قطاع غزة بعلاقة تاريخية ما قبل الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967 حيث (إدارة قطاع غزة تحت إشراف الحاكم العسكري المصري)، فهي غير مستعدة لخسارة هذه العلاقة
- الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني، يلعب دوراً في تشكيل الموقف المصري.
- عدم قطع العلاقات مع الفصائل الفلسطينية، على الأقل على المستوى الرسمي.
- تتخذ مصر موقفا سلبيًا من التعامل مع الظاهرة الإسلامية، وبالتالي لا ترحب بهيمنة حماس على القرار الفلسطيني، ولكنها قد تقبل بدور فاعل لحماس؛ دون السيطرة على القرار الفلسطيني (الحمد، العمري: 2008/5/26)

2- المحدد المصري الداخلي:

- عدم استعداد النظام المصري للدخول في أزمات خارجية في الوقت الراهن، وترجيح أولوية الأمن القومي المصري على الاعتبارات الأخرى، بغض النظر عن تغير الظروف سلماً أو حرباً.
- ثمة قلق لدى مصر، يتعلق بالساحة في سيناء كمصدر، من مصادر الدخل القومي للاقتصاد المصري، في حال تفاقم أزمة القطاع.
- الخوف من التلاقي بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس، على برنامج عمل مشترك، يتعلق بالشؤون الداخلية المصرية.
- تفاعل الموقف الشعبي المصري المؤيد والمتضامن مع أهل غزة، وتحذيره الحكومة من تحوله للعمل ضد سياستها، وحرص حكومة مصر على خفض هذا التأييد؛ باستخدام وسائل الإعلام والمثقفين.
- تتخوف مصر من إلقاء القطاع تحت مسؤوليتها دولياً أو عبر التسوية.
- تآكل المظلة الإقليمية للدور المصري، وانكماش تأثير مصر الإقليمي، رغم تزايد مصادر التوتر داخل مصر ومحيطها، بل وفي المنطقة عموماً. (الحمد، العمري: 2008/5/26)

3- المحدد الدولي والإسرائيلي

- احترام مصر الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وسعي مصر لإبقاء مسؤولية إسرائيل، والتزاماتها قائمة تجاه القطاع لا أن تتحملها مصر.
- مصر حريصة لاعتبارات إستراتيجية وسياسية، على ترتيب موضوع الحدود والمعبر دون استثناء من إسرائيل، والمجتمع الدولي، وترتبط بالحفاظ على استمرار الوضع القائم، وتربط حل مشكلة المعبر

والحصار بحل الخلافات الفلسطينية الداخلية، وكذلك بمشاركة كل من إسرائيل والاتحاد الأوروبي في وضع التصور الجديد للمعبر، إضافة إلى ربطه بالتهدئة من قبل فصائل المقاومة.

- كانت أزمة المعبر سابقاً سبباً لزيادة توتر العلاقات المصرية- الإسرائيلية، وتخشى مصر من تزايد ذلك التوتر في ظل حدوث أي انفلات جديد على المعبر في ضوء سياساتها ومحدداتها الأخرى. (الحمد، العمري: 2008/5/26)

تطور الموقف المصري من حصار قطاع غزة:

أولاً / حقبة نظام الرئيس حسني مبارك وابرز مظاهرها هو: التزام النظام المصري بشروط الرباعية الدولية للتعامل مع حماس (الأخبار، 2006/11/13)، وتشديد الحصار وقت حرب (2008-2009)، مما دفع الأهالي لتحطيم الأسلاك وتجاوز الحدود المصرية.(جريدة الرياض، 2008/1/14)، ومنع دخول المساعدات الإنسانية براً، وبحراً، وجواً، ومحاربة ظاهرة الأنفاق على الحدود مع غزة (جبر، 2013: 65).

ثانياً / المجلس العسكري بعد ثورة 25 يناير:

تم تخفيف الحصار على قطاع غزة دون رفعه، بعد ثورة 25 يناير وسقوط مبارك، وتماشياً مع الظروف التي أحدثتها الثورة المصرية، وعدت حكومة عصام شرف المكلفة برفع الحصار عن غزة، وتتمثل أبرز مظاهر هذه الحقبة بالتالي:

1- السماح بمرور الأفراد على معبر رفح، وقررت الحكومة فتح المعبر بشكل دائم.

2- تسهيل دخول المساعدات، وقوافل الإغاثة الإنسانية.

3- رعاية اتفاق المصالحة وصفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل.

4- تسهيل دخول المواد التي يحتاجها القطاع، وخصوصاً الوقود ومواد البناء.

(جبر، 2013: 66-71)

ثالثا / فترة الرئيس محمد مرسي:

ومع فوز الرئيس محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية انتعشت الآمال بشأن إمكانية رفع الحصار عن القطاع، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012)، ولكن ظل الموقف المصري ملتبسًا بكثير من الصعوبات، والتعقيدات إزاء قضية الحصار المفروض على ذات المشارب الفكرية، والأيديولوجية مع حركة حماس الحاكمة وعوداً إبان حملته الانتخابية؛ برفع الحصار عن القطاع، كما قدَّم تطمينات لدى لقاءاته بمسئولي حماس وأركان حكومتها، إزاء الرفع التدريجي للحصار المفروض، وقدم جملة من التسهيلات بخصوص معبر رفح، وتزويد القطاع بالوقود والكهرباء المصرية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012).

رابعا / حقبة ما بعد مرسي:

في النصف الأول من عام 2013، اشتدت وتيرة الحصار بعد إطاحة الجيش المصري بالرئيس المصري محمد مرسي، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تفاقم الوضع الإنساني في غزة منذ يونيو 2013؛ بسبب إطاحة الجيش المصري بالرئيس محمد مرسي، بعد مظاهرات 30 يونيو، وتعيين عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد، ودمرت السلطات المصرية معظم الأنفاق، التي كانت تمثل رغم مشاكلها طوق نجاة للسكان، مما كان له تأثير خطير بصفة خاصة على توافر الوقود بأسعار معقولة في غزة (عبد الغفور، 2015: 10-11).

و اتخذ النظام المصري الجديد برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي موقفاً عدائياً من حركة حماس، واتهمها بالتدخل في الشأن المصري الداخلي؛ ما زاد الأمر سوءاً (شبكة الراية الإعلامية، 2013/7/13).

ومهما يكن، فثمة أربعة خيارات أمام صانع القرار المصري:

1. تقوم مصر بتقديم شكوى ضد إسرائيل؛ لخرقها القانون الدولي، واتفاقيات جنيف بحصار الشعب الفلسطيني.
2. فتح المعبر وإتاحة حرية الانتقال للأفراد والبضائع وفق المعايير الدولية، وتحمل الأعباء السياسية لهذه الخطوة، وفى هذه الحالة تحتاج مصر إلى توفير مظلة دعم من المنظمات الأهلية، والرأي العام، والدول العربية الرئيسة.
3. تبني خيار الحل الإنساني وفتح المعبر للغايات الإنسانية، ولحماية مصالح مصر، وتثبيط انفجار الأوضاع في القطاع، فمصر تستطيع أن تفتح المعبر بغطاء قانوني دولي إنساني؛ دون تحملها أية تبعات قانونية إزاء ذلك.
4. عدم فتح المعبر، وبالتالي تحمل مصر تبعات ذلك، حيث سيضطر سكان القطاع للاندفاع نحو فتح معبر رفح جماهيرياً (الحمد، العمري: 2008/5/26).

ويميل الباحث إلى الرأي الثاني المتمثل بفتح معبر رفح وتوفير مظلة حماية من الدول العربية والإقليمية والدولية لمصر، إضافة لوجوب تحقيق المصالحة الفلسطينية .

ثانيا / الموقف القطري

يتمثل الدور القطري في الدعم الكامل لحكومة حماس، من حيث حثّ مسيرة إعادة الإعمار، التي أعلنت قطر استعدادها لتمويلها بقيمة ربع مليار دولار، وارتفعت فيما بعد إلى 400 مليون دولار، والتي بدأت عملياً مع وصول وفد قطري إلى قطاع غزة مؤخراً؛ وتشتمل منحة إعادة الإعمار القطرية

على إعادة تأهيل البنية التحتية، ومشاريع إغاثية وتنموية مختلفة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 10/11/ 2012)

وأجرى أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني برفقة عقيلته الشيخة موزة زيارة هي الأولى من نوعها لزعيم عربي إلى قطاع غزة منذ عام 1967، وكان في استقباله رئيس حكومة حماس المقالة إسماعيل هنية تمهيدًا لبدء زيارته لتدشين عدد من المشروعات الضخمة التي تمولها قطر (النهار، 2012، العدد 1690)، كما ودعا أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني المجتمع الدولي؛ لإصدار موقف حاسم؛ لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة (فلسطين اليوم، 28 /3/ 2015)، وقال: "لم يعد استمرار الحصار على غزة أمراً مقبولًا، ولا مبرراً لا سياسياً ولا أخلاقياً، ونحن بذلنا جهوداً من أجل تخفيف معاناة غزة، وإعادة إعمارها، وتجاوز أزماتها عبر توفير الوقود،" وأضاف قائلاً: " بأي حق يسجن أكثر من مليون إنسان". (فلسطين أون لاين، الأربعاء، 26 /3/3، 2014)

ثالثا / الموقف الأردني

لا شك أن للأردن دوراً سياسياً بارزاً في دعم ومساندة الفلسطينيين في المحافل الدولية، عبر جهود الملك عبد الله الثاني من خلال جهوده الدولية؛ لرفع الحصار عن قطاع غزة، أو بتقديم المساعدات الانسانية. (شبكة أمين: 210/6/9)

وقال وزير الخارجية الأردني صلاح الدين البشير في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقر الرئاسة في مدينة رام الله: "إنه حمل رسالة من الملك عبد الله الثاني ملك الأردن، تؤكد دعم المملكة للأشقاء في فلسطين، والرئيس عباس، والسلطة الوطنية الفلسطينية وأضاف أن الحصار المفروض على قطاع غزة، هو حصار ينذر بكارثة إنسانية؛ وبالتالي فإن الأردن ومن خلال التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، يقوم بواجبه تجاه فك الحصار" (وكالة جراسا الإخبارية)، واستثمرت الدبلوماسية الأردنية العلاقات الثنائية المميزة، التي تربط المملكة مع كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتحديداً الدول الخمس دائمة العضوية؛ لحث المجلس على تبني البيان الرئاسي لوقف الحصار عن غزة، ووقف العدوان الإسرائيلي عام 2014، واعتمدت الدبلوماسية الأردنية في تعاطيها على تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مواقف كافة أعضاء مجلس الأمن؛ لضمان تبني البيان.

وتمكن الأردن من إقناع مجلس الأمن الدولي، بإصدار بيان رئاسي بالإجماع بشأن غزة، تضمن دعوة موحدة لوقف إطلاق نار فوري، وغير مشروط؛ لأغراض إنسانية، بهدف تقديم المساعدة اللازمة والعاجلة للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، وتنفيذه بشكل كامل خلال فترة العيد وما بعدها، وكذلك دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، واحترامه بشكل كامل، استناداً للمبادرة المصرية.

وجاء تبني البيان نتيجة لإصرار الأردن خلال مشاورات مجلس الأمن، التي انعقدت الأسابيع الماضية على ضرورة أن ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته القانونية، والأخلاقية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يعمل على وقف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار، وتوفير المساعدة الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي، وحماية المدنيين الفلسطينيين.

وأكد الأردن على أنه يجب أن يلتفت المجتمع الدولي إلى عمق وخطورة المعاناة الإنسانية في قطاع غزة، وأن يعمل على رفع الحصار، وتوفير المساعدات الإنسانية والعاجلة له، وأكد أنه يتوجب على المجتمع الدولي الاستجابة وبسرعة؛ لنداءات الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية العاملة هناك، وتحديداً الأونروا (موقع رؤيا الإخباري، 2014/7/30).

وحظي الموقف الأردني بشكر وثناء من القيادة الفلسطينية، وقيادة قطاع غزة والمتمثل بإعلان السيد إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة، والقيادي المعروف محمود الزهار على هذه الانجازات والأعمال الكبيرة للأردن، ومنها توفير مستشفى صحي دائم في غزة؛ لمساعدة المرضى، وتضميد جرحى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، يشكل خطوة أردنية جادة وبدور بارز؛ لرفع الحصار عن قطاع غزة (شبكة الإنترنت للإعلام العربي - أمين: 210/6/9)

رابعاً: الموقف التركي:

عندما اشتد الحصار على قطاع غزة، أطلقت أنقرة يد القوى الشعبية الإسلامية التركية؛ لتقوم بدورها في صياغة السياسة التركية الخارجية المؤيدة لقطاع غزة؛ بتوجيه ضربات مؤثرة ضد حصار غزة والسياسات التهويدية للقدس ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وهو ما قوى موقف الحكومة في خلافاتها الخارجية (سعد، 2010/8/9)، حيث كانت تركيا من أبرز الدول العربية والإسلامية، التي كسرت الحصار وتمثل ذلك في تشكيل أساطيل الحرية، وكان أبرزها سفينة الحرية (مافي مرمرة)، والتي سقط فيا شهداء أتراك؛ نتيجة الاعتداء عليها من قبل القوات الإسرائيلية، مما دفع تركيا لطرد السفير الإسرائيلي، وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع تل أبيب، وتعليق الاتفاقيات العسكرية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012) وأثمر ذلك في كسب تركيا في عدة صراعات سياسية كان آخرها رضوخ الكيان الصهيوني؛ لطلبات الحكومة التركية، بتشكيل لجنة دولية، للتحقيق في حادث السفينة مرمرة، ومن جهة أخرى وجدت حماس في تركيا حليف سياسي قوي لها في المنطقة، كما أن تركيا مقبولة دوليًا مما أتاح لحماس الفرصة من خلال الجسر السياسي الدولي المفتوح إلى أنقرة؛ لتعبر من خلاله إلى العالم، حماس بذكاء سياسي أيضاً لم تثقل الكاهل التركي بأكثر مما يسمح له وضعه الداخلي الحساس لذا لم تكن مطالبها للحكومة التركية أكثر من الدعم المقدم من تركيا نفسها، واكتفت بعلاقتها التركية في الواجهة السياسية، بينما لجأت لإيران وسوريا في خلفية المشهد السياسي كداعم رئيسي لوجيستي عسكري (سعد، 2010/8/9) .

خامساً: الموقف الإيراني:

كانت إيران منذ أيام الحصار الأولى قد اتخذت المواقف المنددة، وكان الأمر طبيعياً في إطار سياسات إيران المعلنة، والرسمية، المعادية لإسرائيل، والمؤيدة لحركة حماس خاصة، ولحركة المقاومة ضد إسرائيل عامة، ويتبين الموقف الإيراني من الحصار في الدعم الرسمي، والشعبي للشعب الفلسطيني، والدعوة إلى اجتماع إسلامي طارئ؛ لبحث جرائم إسرائيل ولرفع الحصار عن غزة، واتهام الولايات المتحدة بأنها شريك مع إسرائيل في الحصار، والمطالبة بكسر الحصار، وتقديم مساعدات إنسانية لغزة، ودعم حماس، والتأكيد على شرعية المقاومة واستمرارها.

(عتريسي، 2009/1/16)

ودعا الرئيس الإيراني حسن روحانى، في رسالة بعثها إلى رؤساء الدول الإسلامية، إلى استخدام طاقات العالم الإسلامي كافة؛ لكسر حصار غزة وبشكل عاجل وشامل، مضيفاً: " دون أدنى شك، فإن الشعب الفلسطيني المقاوم، والبطل من خلال إرادته، التي لا يمكن وصفها؛ سيلحق مرة أخرى الهزيمة بالعدو الصهيوني" (فلسطين اون لاين: 14 /7/ 2014) .

ثانياً: الموقف الدولي من الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة:

تعرضت إسرائيل في ديسمبر 2008، لانتقادات عنيفة في "منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، الذي عقد في جنيف بسويسرا حيث حثت دول غربية بينها فرنسا، ألمانيا، أستراليا، بريطانيا وكندا إسرائيل على رفع حصارها للقطاع، حيث قالت: "إن هذا الحصار أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية للمواطنين"، كما تحدث في المنتدى عدد من مندوبي عدة دول بينها مصر، سوريا وإيران إلا أن مندوب الولايات المتحدة لم يتحدث في الجلسة، ودافعت إسرائيل أن القطاع أصبح "بؤرة للإرهابيين" الذين يعدون، ويشنون هجمات بالصواريخ عليها، وذلك حسب تعبير كبير المستشارين القانونيين بوزارة الخارجية الإسرائيلية. (رويتر، 4 /2008/12)

وفي 10 /2008/12 رفع حقوقيون وقانونيون من بلدان عدة من بينهم 3 محامين إسبان، مع وفد يمثل أمريكا الشمالية، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا الجنوبية، ومنظمة التحالف الدولي؛ لمكافحة الإفلات من العقاب المسجَّلة دولياً، والعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد حكومة إسرائيل ،وكبار قادتها السياسيين والعسكريين؛ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية الناجمة عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، وتهدف الدعوى إلى إلزام مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "بالتحقيق بالجرائم التي تُرتكب في غزة؛ وفقًا لنصوص المحكمة وما ورد في نظام روما الأساسي". (إخوان أون لاين، 10 /12/ 2008)

وبعد عملية الرصاص المصبوب، تجددت دعوات كل من الجهات المانحة، واللجنة الرباعية، وهيئات الأمم المتحدة، والعلماء، والمنظمات الدولية غير الحكومية، لإسرائيل برفع الحصار عن غزة أو تخفيفه على الأقل، وعلى الرغم من تلك الجهود، لم يسجل سوى تقدم ضئيل، وقد رحبت اللجنة الرباعية في إعلان لها مؤخراً؛ بالتحرك الإسرائيلي بالسماح بدخول مزيد من السلع إلى غزة، إلا أن كمية تلك السلع وأهميتها، لا تسمحان بتلبية طبيعة احتياجات القطاع وحجمها. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 9)

أولاً: موقف الاتحاد الأوروبي:

برز موقف الاتحاد الأوروبي غير المستقر بعد فوز حماس في انتخابات 2006، حيث اشترط للاعتراف بها أن تعلن حركة حماس نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وامتنع عن تمثيل السلطة بسبب ترأس حماس الحكومة؛ بسبب رفضها الموافقة على شروط الرباعية الدولية، (مجلة تسامح، 2009: 36-37)

وكان موقف الاتحاد الأوروبي سلبياً في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008-2009، حيث أعلن عبر رئاسته المتمثلة بجمهورية التشيك: "أن العدوان هو دفاع عن النفس" (مجلة تسامح، 2009: 39)

وعلى إثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010/5/31، قالت وزيرة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون بأن: "الحصار على غزة يجب أن ينتهي"، وأعربت عن استعدادها؛ لتكثيف جهود أوروبا؛ لرفع الحصار (عبد الغفور، 2015: 39) .

ثانياً: موقف الإدارة الأمريكية:

مما لا شك فيه أن الإدارة الأميركية تصطف إلى جوار الموقف الإسرائيلي، إزاء الرغبة في استمرار فرض الحصار على القطاع؛ حتى استجابة حماس لشروط "الرباعية"، ولا يخفى أيضاً أن الإدارة الأميركية، تتولى كِبْر التغطية الدولية؛ لفرض الحصار على قطاع غزة، وتتعهد باستمراره، وحمايته من أية محاولة للكسر أو الاختراق. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012.)، ويأتي ذلك بعد فوز حماس في انتخابات 2006، حيث إن الولايات المتحدة فرضت حصاراً داخلياً وخارجياً عليها، وعملت على إعطائه شرعية دولية (جاد، 2006: 2016)، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس: "أن الولايات المتحدة ستقدم الدعم للسلطة، التي يرأسها الرئيس محمود عباس، وأنها غير مستعدة لتمويل منظمة تدعو إلى تدمير إسرائيل، وتدعو إلى العنف، ولا تلتزم باتفاقيات السلام مع إسرائيل" (الوادية، 2009: 118)، وزاد هذا الموقف تشدداً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، حيث شنت هجومًا إعلامياً على حماس، واعتبرته انقلاباً على الشرعية الفلسطينية (عبد العليم، 2007/6/17)، ومارست إسرائيل على مصر الضغوط وحملتها مسؤولية فك

الحصار عن غزة عبر المعبر أو غيره، وتضغط عليها عبر الولايات المتحدة؛ لمنع تسهيل عبور البضائع والسكان من غزة وإليها. (الحمد، العمري: 2008/5/26).

وأما على المستوى الإقليمي فلقد ضغطت الولايات المتحدة على تقليص التمثيل الدبلوماسي، في اللقاءات مع حكومة حماس (الجرباوي، 2006: 116)، واتضح ذلك جلياً عندما مارست الإدارة الأميركية، تدخلاتها في وجه نية الرئيس المصري محمد مرسي رفع الحصار، ومتابعة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بين الحين والآخر الموقف المصري الرسمي للاطمئنان على أنه لم يتغير إزاء حصار القطاع (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 11/10/ 2012).

إن الولايات المتحدة وحلفاءها ممن لهم دور حاسم في صناعة القرارات والتوجهات الدولية، وفّروا غطاءً للعدوان الإسرائيلي على القطاع، وتعاطفوا مع "إسرائيل" كدولة فوق القانون، ورفضوا أن يضعوا حدّاً للسلوك الإسرائيلي العدواني المدمر ؛ كما لم يقوموا بأي عمل جاد يجبر الطرف الإسرائيلي على رفع الحصار عن قطاع غزة (صالح، 2014: 50).

ثالثاً: موقف الأمم المتحدة:

اتسم موقف الأمم المتحدة من الحصار على غزة، بالتناقض والتذبذب، فمن خلال مشاركتها في اللجنة الرباعية، تعد شريكة في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني؛ وفقاً لاجتماع اللجنة الرباعية، الذي وضع شروطاً لرفع الحصار، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، عام 2009، سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ لإنهاء الحصار المفروض على غزة، وحث على السماح بدخول المواد الإنسانية، ومواد البناء إلى غزة على وجه السرعة؛ لإعادة بناء الممتلكات والبنية التحتية (عبد الغفور، 2015: 39) .

وفي يونيو 2014، بلغ الحصار الذي تفرضه إسرائيل السنة الثامنة على التوالي، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة برفعه، كونت لجنة من الأمم المتحدة للتحقيق، حيث أكدت اللجنة أن الحصار الذي يشكل شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية، التي تفرضها إسرائيل على سكان غزة هو انتهاك للقانون الدولي (الأمم المتحدة – الجمعية العامة، 2014/8/26)، فلقد حظرت المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة تدابير العقاب الجماعي التي تتخذها دولة الاحتلال بشكل واضح ومباشر، كما أن المادة 50 من قواعد لاهاي تنص على ما يلي: "لا ينبغي إصدار أية عقوبة جماعية، مالية أو غيرها، ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد، ولا يمكن أن يكون هؤلاء السكان مسؤولين بصفة جماعية". كما نص البروتوكول الإضافي الأول على هذا الحظر، تحت جميع الظروف في المادة 75 (2) (د) ، وقد نصت الكثير من المواد ذات الصلة، كالمادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، على المسؤوليات الجنائية المترتبة على مثل هذه الأفعال. (سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم 11، 2009)

ولا شك بأن المواقف العربية والدولية من حصار قطاع غزة، لم تكن على مستوى معاناة سكان قطاع غزة، هذه المواقف التي لم تأخذ الطابع الجدي في رفع الحصار عن قطاع غزة، والتي جاء في معظمها محابية، ومؤيدة لهذا الحصار، مما جعل الكيان الإسرائيلي يواصل حصاره، وتشديد هذا الحصار على قطاع غزة، الأمر الذي يتطلب موقف عربي موحد؛ لمواجهة حصار قطاع غزة وذلك عن طريق رفع شكوى للمؤسسات الدولية؛ لرفع الحصار عن قطاع غزة، وتوفير حماية عربية لمصر؛ لفتح معبر رفح.

المبحث الخامس

سبل مواجهة الحصار:

أولاً: حملات كسر الحصار:

بعد تشديد الحصار على قطاع غزة قام العديد من النشطاء؛ لكسر الحصار بعدة محاولات ومنها: في 12/1/ 2008 قامت إسرائيل بمنع سفينة المروة الليبية، التي حوت 3 آلاف طن من المواد الغذائية، والأدوية، ومساعدات متنوعة؛ من إنزال شحنتها قرب غزة، حيث اعترضنها الزوارق الحربية كما وأوضحت وزارة الخارجية الإسرائيلية: "إن سفناً حربية إسرائيلية، اعترضت السفينة الليبية، وأوقفتها، وأمرتها بالعودة من حيث جاءت" بحجة "أنه غير مسموح لها بالرسوّ في الأراضي الفلسطينية بغزة". (س أن أن العربية ، 1 /2008/12)

وفي 23 /8/ 2008 نجح 44 من المتضامنين الدوليين، الذين ينتمون ل17 دولة على متن سفينتي "غزة حرة" و"الحرية" بكسر الحصار الإسرائيلي، المفروض على قطاع غزة لأول مرة، وقد انطلقت هاتان السفينتان من قبرص يوم 22 أغسطس، محملتين بالمساعدات الإنسانية، ووصلتا القطاع بعد أن واجهتا تهديدات من جانب الإسرائيليين، بمنعهم من الوصول للقطاع، كما واجهتا ألغاماً بحرية وتشويشاً وعرقل وصولهما لشواطئ القطاع عدة ساعات، فيما استقبلهم أهالي القطاع، والحكومة في غزة، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بالترحاب (جريدة الشرق الأوسط، 24 /8/ 2008).

وفي مايو 2010، تحركت ست سفن، ضمن ما أطلق عليه اسم أسطول الحرية، أكثرهم من تركيا، ضمت حوالي 750 راكباً من تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وإيرلندا، واليونان، بالإضافة لعرب ومواطني دول أخرى، مع أكثر من 10 آلاف طن من مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وقد تم إيقاف هذه القافلة، وبالتحديد سفينة مافي مرمرة من قبل قوات البحرية الإسرائيلية، التي استخدمت الرصاص الحي ضد الناشطين موقعة عددًا من القتلى، وصل إلى 9، وعدداً أكبر من الجرحى، وأدت تلك الأحداث إلى زيادة الضغط الدولي على إسرائيل؛ لرفع الحصار، وقامت إسرائيل على إثره؛ بتخفيف الحظر المفروض على بعض السلع (مصراوي: 18 /7/ 2010) .

وقامت إسرائيل بعد حادثة الاعتداء على أسطول الحرية، الذي كان يستهدف كسر الحصار، كما أعلن الناشطون على متنه؛ بتخفيف الحظر المفروض على دخول بعض السلع الغذائية، وأدوات المطبخ، ولعب الأطفال (أخبار الإمارات: 18 /8/ 2010)، بينما رفضت حركة حماس القرار، واعتبرته دعائياً وغير عملي (الشرق الأوسط: 18 /8/ 2010).

وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014، أكدت اللجنة الحكومية لكسر الحصار واستقبال الوفود، بأن هناك عقبات كثيرة تعرضت لها الوفود العربية والأجنبية، الراغبة في زيارة قطاع غزة؛ للتضامن مع الفلسطينيين وتقديم المساعدة لهم، ومن أبرز الوفود التضامنية التي

زارت غزة كانت من ماليزيا، والأردن، والسودان، وتونس، والكويت، وتجمع فلسطينيي أوروبا، وحملت هذه الوفود رسائل تضامن مع قطاع غزة، فيما حمل بعضها الآخر مواد إغاثيةً، ومواد طبيةً، وأجهزةً يفتقر لها قطاع الصحة. (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين أميال من الابتسامات، يوليو – أكتوبر /2014: 10).

سبل مواجهة الحصار الإسرائيلي فلسطينيًا

ويتمثل ذلك بالآتي:

1- الوحدة الوطنية، ومجابهة العدو الإسرائيلي الأمريكي ومشاريعه.

2- تعزيز الصمود، والتوافق، وإستراتيجية الصمود والمقاومة، بكل أشكالها في الضفة وقطاع غزة.

3- كسب الرأي العام العالمي، وتوسيع شبكة التضامن الفعال لدى كل المناصرين لقضيتنا في العالم، من خلال تغطية إعلامية هادفة؛ لفضح ممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين. (الصوراني، 2015)

4- إصلاح التشوهات في سوق العمل؛ من خلال استيعاب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني.

5- تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي (عبد الكريم، 2012: 279).

6- الأنفاق: عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة في منتصف يونيو 2007؛ اشتد الحصار الإسرائيلي للقطاع؛ بهدف إفشال هذه الحكومة وإسقاطها، ولذا سعت إلى توفير البدائل؛ لتلبية احتياجات قطاع غزة من خلال حفر الأنفاق، التي تصل القطاع بمصر (صالح، وآخرون، 2014: 5)، والتي استخدمت لإدخال جميع أصناف البضائع، التي يحتاج إليها السكان، والتي لابد منها للمحافظة على بعض الحركة في الاقتصاد المتدهور (مدللة، حطب، ٢٠١٤) .

غير أن قطاع غزة عانى من ثلاثة حروب مدمرة مع الجانب الإسرائيلي، كما عانى من تدمير الأنفاق من الجانب المصري (صالح، وآخرون، 2014: 5) .

عناصر القوة في مواجهة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

أ. الموارد البشرية: يتمتع قطاع غزة بموارد بشرية متميزة، وبتوفُّر الكثير من الكفاءات في التخصصات المختلفة، كما يملك الكثير من الأيدي العاملة الماهرة، والإنسان الفلسطيني بشكل عام ذو طبيعة جادة وحيوية ومنتجة وطموحة.

ب. الانسحاب الإسرائيلي: وفَّر الانسحاب الإسرائيلي البري من قطاع غزة في خريف 2005 سقفاً أعلى من حرية التنقل، والعمل داخل القطاع، واسترجع الفلسطينيون الأراضي التي صادرتها المغتصبات (المستعمرات) الإسرائيلية، والتي تصل إلى نحو 40% من مساحة القطاع.

ج. المنفذ البحري: يتمتع قطاع غزة بساحل على البحر المتوسط، يزيد طوله عن 40 كيلومتراً، مما يوفر فرصاً واسعة للتجارة الخارجية مع باقي دول العالم، ويُسهِّل عمليات الاستيراد والتصدير، والتنمية، وإعادة الإعمار، من خلال التعامل المباشر للقطاع مع العالم الخارجي وبالطبع، فإن ذلك مرتبط بفكّ الاحتلال الإسرائيلي لحصاره البحري عن القطاع.

د. التواصل البري مع مصر: قطاع غزة يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، وهو جزء من أمنها القومي، وخضع لإدارتها نحو 19 عاماً (1948–1967)، ولها دورها الأساسي في القضية الفلسطينية، فحدود القطاع مع مصر يمثل عنصر قوة للقطاع، حين تسترجع مصر عناصر قوتها، ودورها الوطني، والقومي، والإسلامي، والنهضوي.

هـ. الغاز: في سنة 1999 تمّ اكتشاف حقلين للغاز على بعد نحو ثلاثين كيلومتراً في البحر المتوسط قبالة سواحل قطاع غزة، والحقل الأول يقع بالكامل ضمن المياه الإقليمية للقطاع، أما الحقل الثاني فيدخل ضمن المنطقة الحدودية مع "إسرائيل (صالح، 2014: 44).

ثانياً: العمل على تطوير إدارة المعابر:

اقترحت الحكومة الفلسطينية في غزة على رجال الأعمال، إدارة المعابر الرئيسية مع مصر والكيان الإسرائيلي، هذا ما صرح به زياد الظاظا نائب رئيس الوزراء في الحكومة الفلسطينية المقالة بقطاع غزة، حيث تحدث أن عملية خصخصة المعابر ستحتاج إلى تنسيق مع أطراف عديدة، منها الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، وللوقوف على أبعاد السيناريوهات المحتملة حول خصخصة معابر قطاع غزة، وكانت السيناريوهات كالآتي:

السيناريو الأول: رفض التعامل مع فريق رجال الأعمال الفلسطينيين من الجانبين الإسرائيلي والمصري، وأيضاً بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي ويرجع ذلك إلى:

الجانب المصري في المرحلة الحالية يعيش أزمة سياسية واقتصادية لم تشهدها جمهورية مصر العربية من قبل، وهو منشغل في أزماته الداخلية، في حين أن الجانب الإسرائيلي الورقة الرابحة في يده هي حصار قطاع غزة، بعد فشل الخيار العسكري والحربي لإخضاع المقاومة.

السيناريو الثاني: قبول وتعاطي الجانب الإسرائيلي مع هيئة رجال الأعمال المكلفة؛ لإدارة المعابر مع الجانب الإسرائيلي، ولكن ليس بالقدر الكبير الذي يسمح بحرية مطلقة وتامة؛ لحركة المعابر بين قطاع غزة ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1- الإرادة والرغبة في تيسير الأمور الاقتصادية مع قطاع غزة، حتى تحافظ إسرائيل على التهدئة الهشة بينها وبين المقاومة.

2- انفجار قطاع غزة ليس من مصلحته، في هذه الأوقات الحساسة والصعبة.

3- المصالح المشتركة والمتبادلة، بين بعض رجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليين.

السيناريو الثالث: عرقلة وإفشال السلطة الفلسطينية في رام الله لهذا المقترح الخاص بخصخصة المعابر، لأنها قد تعد هذه الخطوة، الهدف منها تعزيز الانقسام الفلسطيني. (معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية: فبراير - 2014).

ثالثاً: سياسة حفر الأنفاق:

استمرت إسرائيل خلال الفترة الممتدة (2007 -2013)، في انتهاج سياسات تجاه الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، تمثل بإغلاق خمسة معابر، ومنع إدخال البضائع. ورافق هذا الحصار الاقتصادي لقطاع غزة -إضافة لحالة الانقسام السياسي ظهور الأنفاق كبديل عن المعابر التجارية الإسرائيلية. (مدللة، حطب، 2014: 9)

وقد تزايد عدد الأنفاق من 20 نفق في منتصف 2007، إلى أن وصل حسب بعض التقديرات إلى500 نفق متعدد الأشكال والأغراض، حتى نوفمبر 2008، ويقدر البعض أن العدد وصل إلى 800 نفق تقريباً سواء الجاهزة وتعمل أو التي قيد الإنشاء. وفي حين أعلن وزير الاقتصاد بحكومة غزة: "أن عدد الأنفاق يصل إلى 1400 نفقاً"، وفي المقابل فقد أعلن قائد قوات حرس الحدود المصري: "أن القوات المصرية المسلحة، قد دمرت ولغاية 2014/4/24 قرابة 1532 نفقاً" (مدللة، حطب، 2014: 22) .

شكلت الأنفاق مادة سجال، واتهامات مستمرة بين حركة حماس من جهة، وكل من السلطة الفلسطينية، والسلطات المصرية من جهة أخرى، ففي حين كانت تراها حركة حماس حالة استثنائية فرضها الحصار، كانت تراها السلطة تكريساً للانقسام ومصدراً لإثراء حماس وقادتها، بينما اعتبرتها السلطات المصرية تهديداً للأمن القومي المصري. (عبد الغفور، 2015: 29)

إيجابيات الأنفاق :

1- تعد الأنفاق مصدراً لمد المقاومة بالسلاح، وأيضاً تطوير نوعية السلاح وكميته.

2- عملت على توفير بعض السلع، كالمحروقات بسعر أقل من النصف مما يصل من إسرائيل، إضافة إلى توفير السلع غير المتوفرة حسب الطلب.

3- أصبحت تمثل دخلاً للعاملين فيها، حيث وصل عدد العاملين بين صاحب نفق وعامل، موزع إلى 15 ألف عامل رغم المخاطر، مما خفض نسبة البطالة، وخاصة في مدينة رفح، علماً بأن العمل في الأنفاق لا يمكن توصيفه بالمنتج.

4- تمثل الأنفاق مخرجاً مؤقتاً؛ لتأمين بعض من السلع والبضائع لقطاع غزة، منها ما هو ضروري وآخر غير ضروري.

5- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فترة الأنفاق وخصوصا عامي 2010 – 2013، وإن كان هذا النمو غير حقيقي ناجمًا عن نمو قطاع الإنشاءات؛ بسبب توفر الاسمنت، ومواد البناء وبأسعار منخفضة قياساً بأسعارها ما قبل العام 2007

6- تزايد الترابط العضوي القوي بين قطاع الإنشاءات، والقطاعات الاقتصادية الأخرى. (مدللة، حطب، 2014: 28) .

سلبيات الأنفاق تتمثل بالنقاط الآتية:

1. أنها حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي، وأدخلت القطاع في أزمة نقدية؛ بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع.
2. خففت الضغط على الاحتلال الإسرائيلي؛ لفتح المعابر ورفح الحصار، ضمن ما يراه البعض محاولات إسرائيلية تدريجية؛ للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتنصل من مسؤولياتها كقوة احتلال.
3. تهديد وحصد أرواح الشباب العاملين بها، في ظل انعدام وسائل الأمان وعدم توفر معدات إنقاذ كافية.
4. تحولت إلى غطاء لاقتصاد ريعي طفيلي، غير منتج، وأصبحت أداة للاستغلال، والاحتكار والثروات السوداء، وظهور طبقة من الأثرياء الجدد (عبد الغفور، 2015: 30).
5. أدت لتراجع حصيلة السلطة الفلسطينية من الإيرادات الضريبية (المقاصة)؛ لصالح عشرات المهربين والتجار، وكذلك التضارب في السياسة الضريبية بين غزة والضفة.
6. ساهم في تشوه أنماط الاستهلاك والإنتاج في قطاع غزة، ويظهر ذلك إغراق السوق الغزي بالسلع ذات الجودة المنخفضة، والأسعار المرتفعة في ظل عدم وجود رقابة على السلع؛ لمنع الاحتكار وغلاء الأسعار.
7. عملت على إضعاف الاقتصاد الوطني، وخاصة تراجع الزراعة، والصناعة مقابل غياب الإنتاج وتراجعه؛ لصالح الاستهلاك.
8. كرست عزلة قطاع غزة عن العالم الخارجي، وتعميق الانقسام، والانفصال السياسي عن الضفة، وتوتير العلاقة مع مصر بشكل دائم (مدللة، حطب، 2014: 31-32).

رابعاً: المساعدات الخارجية: على الرغم من ضخامة احتياجات إعادة الإعمار، وعلى الرغم من الحصار، فقد أفلحت المساعدات الأجنبية، وبراعة ودهاء سكان غزة في السماح، بإصلاح بعض الأضرار التي خلفتها الحرب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 10)

وبسبب حظر دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، قام عدد قليل من الشركاء، بدعم إعادة الإعمار، وإصلاح المساكن المدمرة والمتضررة، وبدلاً من ذلك، يذهب معظم الدعم المقدَّم في صورة مساعدات نقدية، وخطط تعويض، ويقوم بتنفيذه بشكل أساسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع جعل الأموال متاحة من قِبَل السلطة الوطنية الفلسطينية، والأونروا، ووزارة الأشغال العامة في غزة.

إن هدف خطط المساعدات المالية/التعويض الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأونروا هو تقديم المساعدات المالية للأسر المعيشية، التي تم تدمير منازلها بالكامل، أو التي تعرضت منازلها لأضرار كبيرة، وأيضاً تقديم التعويضات للأسر المعيشية، التي تعرضت منازلها لأضرار بسيطة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 48–49).

خامساً: الحلول الذاتية المحلية:

على مدى سنوات الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، استطاع سكان قطاع غزة تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة محلياً:

1- طوروا حلولاً محليةً إبداعية؛ لحل مشكلة عدم توافر المبيدات الحشرية.
2- أصلحوا الطرق الزراعية باستخدام أنقاض المنازل المدمرة، وكان الدافع وراء إعادة تشغيل قطاع البناء والتشييد، هو إعادة تدوير الأنقاض المسحوقة المختلطة بالأسمنت المجلوب عبر الأنفاق.
3- نفذت معظم أعمال الترميم للبنية الأساسية، للمياه والصرف الصحي المتضررة من قبل مصلحة مياه بلديات الساحل على الفور، بعد وقف الأعمال العدائية.
4- أنجزت شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، وشركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل » وجوال معظم الإصلاحات، باستخدام قطع الغيار المتاحة، وباستخدام حلول مبتكرة وغير تقليدية.
5- اكتشاف تكنولوجيات إنشاء بديلة، مثل تكنولوجيا البناء بالطوب المضغوط، من جانب الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من أجل بناء المنازل، على الرغم من الحظر الإسرائيلي على مواد الإنشاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: 11) .

ويتفق الباحث في أن المطلوب فلسطينيًا يتمثل في الآتي:

أولاً / العمل على توحيد الموقف الفلسطيني الرسمي والفصائلي من ناحية، المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، دون مواربة بعيداً عن انقسام الموقف الضار بالشعب الفلسطيني.

ثانياً / إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، بما يسمح بتشكيل حكومة توافق وطني، تتولى حمل هموم ومعاناة أهالي القطاع، وتشكل أساساً صالحاً؛ لدفع وتعزيز الموقف المصري الرسمي لجهة فتح معبر رفح، ورفع الحصار.

الفصل السادس:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005 - 2015)

المبحث الأول:

الآثار الاقتصادية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005 – 2015)

المبحث الثاني:

الآثار الاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005–2015)

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005 - 2015)

ازدادت الإغلاقات والعقوبات، واشتد الحصار الإسرائيلي والدولي للأراضي الفلسطينية، فور تشكيل الحكومة العاشرة من قبل حركة حماس ، مما أدى إلى تضرر القطاع الحكومي، بسبب تأخر رواتب حوالي (160) ألف موظف، وزيادة التكاليف على المستهلك بنسبة (37 %)، وانخفاض ملموس في القوة الشرائية؛ بسبب نفاذ المدخرات، وتراكم الديون، وهجرة رأس المال المحلي، وإغلاق الكثير من المنشآت، وتدهور القطاعات الاقتصادية، وارتفاع حاد للفقر، وصل إلى (65%) في نهايات (2006) (أبو مدللة، 2008) .

وتمنع إسرائيل منذ أكتوبر 2007 عن القطاع، التزوّد المنتظم بالوقود، ما يُلحق ضرراً بالغاً بإنتاج الكهرباء، ويؤدي هذا الضرر بدوره إلى انهيار شبكات المياه والنظافة العامة ؛ كما أدت القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول البحر، إضافة إلى الضرر الناجم عن جريان مياه المجاري الملوثة، إلى مياهه كانت بمثابة ضربة قاسية؛ لصناعة صيد الأسماك (مسلك، 2009: 54)، وكان للعدوان الإسرائيلي المستمر والمتكرر آثار مدمرة على اقتصاد قطاع غزة، وهو ما فاقم من تأثيرات الحصار الجائر المتواصل، فقد تم استهداف الورش الصناعية والمصانع، وتجريف الأراضي الزراعية، وتدمير المزارع، والحقول، وشبكات الري، والتي كانت المصدر الأساسي لمصادر الدخل للمزارعين، وتبدو عملية إعادة الإعمار مستحيلة بسبب الإغلاق الجائر، وتزايدت الصعوبات الناجمة عن هذا الحصار؛ بفعل التدمير الذي حدث خلال العدوان المستمر(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر،2009 : 4)، وكما أدى الحصار إلى نقص في الغذاء والدواء، والتضييق على حقوق سكان قطاع غزة في التعليم، والصحة، والمأوى، والثقافة، والتنمية الشخصية، والعمل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 8)

وشكل فرض الإغلاق والقيود المفروضة على المواطنين الفلسطينيين، وإغلاق المعابر التجارية، والممارسات الإسرائيلية القمعية، سببين رئيسيين؛ لانخفاض الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية كتراجع الناتج المحلي بنسبة ما بين (30–35 %)في الأراضي الفلسطينية، أما في قطاع غزة فقد أوشك على الانهيار في مكوناته كافة (شهاب، 2013: 45).

أولا / أثر الإغلاق على القطاع الصناعي في قطاع غزة:

بلغت الخسائر المباشرة في القطاع الاقتصادي في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي 2008–2009 188089309 (دولاراً) (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر – 2009: 6)، ويعتمد القطاع الصناعي بشكل شبه كلي على المواد الخام المستوردة، وبنسبة 80% على استيراد الآليات وقطع الغيار للصيانة، إذ يمكن تصدير ما معدله 748 شاحنة من المنتجات المصنعة في الشهر الواحد (تشمل: الأثاث، والمنتجات الغذائية، والملبوسات، والمنتجات الزراعية)، وتعد المصانع من أكثر الخاسرين من الحصار وهدم الأنفاق، وتسبب ذلك بتوقف العمل في العديد منها بشكل كامل، بعد أن كان الأمر يقتصر في السابق على تقليص ساعات العمل، فخلال السنوات الست الأولى لفرض الحصار، كانت المصانع تعمل بنسبة 20 % من قدرتها الإنتاجية، فالمصانع توقفت عن العمل بشكل شبه كامل؛ بسبب انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود، وأدى تعطل المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، منذ نوفمبر 2007، من حوالي 13% إلى أقل من 5% حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق أو تدمير حوالي 90% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، وأدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من 35,000 عامل إلى نحو 4,200 عامل، وإلى حوالي 1500 عامل في منتصف عام 2009 (عبد الغفور، 2015: 24–25)، كما إن غياب الواردات الرئيسة بما فيها المواد الأولية، مقرونًا بحظر الصادرات، قد تسببا في تدهور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وأديا إلى فقدان حوالي 120 ألف وظيفة (الزين، 2010/2/21)

كما إن الحرب الثانية التي شنها الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة، عمقت الأزمة الاقتصادية والمالية للقطاع ساهمت في زيادة معدلات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، والتي بلغت في الربع الثاني من عام 2012 حسب تقديرات مركز الإحصاء الفلسطيني 28.4% ، حيث تعرض قطاع غزة على مدار 8 أيام من العدوان، إلى تدمير البنية التحتية لقطاع الخدمات العامة، وتدمير مباني المؤسسات العامة، والمنازل السكنية، والجمعيات، والممتلكات الخاصة، والمؤسسات، والمنشآت الاقتصادية، والأراضي الزراعية، حتى أنها وصلت إلى المؤسسات الصحية، والتعليمية، والإعلامية، والرياضية، والمساجد، والمقابر، والتي نتج عنها خسائر مادية فادحة في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية قد تتجاوز 300 مليون دولار خلال تلك الفترة، وتقدر الخسائر اليومية المباشرة الناتجة عن توقف كافة الأنشطة الاقتصادية 5 مليون دولاراً تقريباً، بناءً على قيمة الإنتاج اليومي، لكل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أي بإجمالي 40 مليون دولار خلال فترة العدوان (شبكة نوى، 2012/11/24).

كما وقدرت الخسائر الأولية اليومية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 بنحو 7,6 مليون دولار تقريباً، وبناءً على قيمة الإنتاج اليومي من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لكل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أي بإجمالي يقدر بنحو 387 مليون دولار خلال تلك الفترة الحرب.

ويضاف إلى ذلك خسائر فادحة تتجاوز 1120 مليون دولار، سوف يتكبدها الاقتصاد حتى استرداد النشاط الاقتصادي الفلسطيني في قطاع غزة عافيته، وهي نتيجة انخفاض الناتج المحلى، الإجمالي خلال الفترة القادمة بنسبة متوسطة تقدر بنحو 40% (الطباع، سبتمبر 2014)

وحسب بيانات الربع الثاني من عام 2014 الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني، فقد بلغت معدلات البطالة 45%، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل أكثر من 200 ألف شخص، وفقد أكثر من 700 ألف مواطن في قطاع غزة دخلهم اليومي، وهو ما يمثل أكثر من ثلث سكان قطاع غزة ، هذا بالإضافة لارتفاع معدلات الفقر والتي بلغت 50%، وانتشار الفقر المدقع، وظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير (الطباع، سبتمبر 2014)

المأزق الاقتصادي الذي يتعرض له قطاع غزة

يتمثل في مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

1. انخفاض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 50% عما كان عليه عام 1999، إذ أنه بلغ في ذلك العام حوالي 1750 دولاراً للفرد في السنة، هبط في قطاع غزة إلى حوالي 850 دولاراً فقط عام 2008، وهذا يعني انخفاض في الناتج المحلي؛ بما يزيد عن 40% قياساً بعام 1999، وإلى جانب انخفاض المدخرات، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بصورة ملحوظة بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادي المشدد (الصوراني، 2009: 4).
2. الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخيًا، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية، التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة، الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات، والتجارة، والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات في قطاع غزة، حيث هبط عدد المؤسسات من 17796 مؤسسة إلى 15483 عام 2007 مؤسسة بنسبة انخفاض 13% (وزارة الاقتصاد الوطني، مايو 2009).
3. الارتفاع المتوالي للأسعار (أدى إلى تغير إكراهي مرير ومذل، في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود) وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله، ولا حركة حماس في غزة، عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية، أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة، أو الزراعة، أو الإنشاءات، أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة (الصوراني، 2009: 5)

والارتفاع في معدلات أسعار المواد الاستهلاكية خاصة عام 2008، أدى بالاقتصاد الفلسطيني إلى الركود التضخمي، أي ركود يرافقه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي مرحلة ركود بسبب الأزمة المالية العالمية، وبالأحرى الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في يونيو 2013 في الأراضي الفلسطينية بمعدل 1,28 %، وفي قطاع غزة تراجع بحدود. 1,96%؛ بسبب انخفاض أسعار التبغ، والمشروبات، والمواد الغذائية المُهربة من الأنفاق (مدللة، حطب، ٢٠١٤: 13).

4. اتساع حجم البطالة والفقر، وارتفاع نسبة الإعالة 1-6 تقريباً (البطالة في قطاع غزة - منتصف عام 2009-) تصل إلى 35,6%، من مجموع القوى العاملة البالغة حوالي 348 ألفًا منهم (105000) في القطاع العام (منهم 75 ألف يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و30 ألف من حكومة غزة) إلى جانب (119) ألفًا يعملون في القطاع الخاص منهم حوالي (20) ألف عامل في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية، أما العاطلون عن العمل؛ فيقدر عددهم بحوالي (124) ألف عاطل عن العمل، وهؤلاء المتعطلون يعيلون ما يقرب من 615 ألف نسمة (بمعدل إعالة 1-5)، (ما يعادل 41% من مجموع سكان القطاع البالغ 1,5 مليون نسمة)، يعيشون تحت مستوى خط الفقر أو في حالة من الفقر المدقع (الجهاز المركزي للإحصاء - النشرة الإحصائية للسكان - الصادرة بتاريخ 2009/7/9).

5. ثبات الأجور وانخفاض الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة بالنسبة إلى العاملين في الضفة، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين في قطاع غزة 60,9 شيكل مقابل 85,5 شيكل في الضفة الغربية، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي - معهد أبحاث السياسات (ماس) مايو، 2009: 19.)، مع العلم أن متوسط الأجر اليومي في القطاع الخاص نحو (40) شيكل، أما في القطاع الحكومي فقد بلغ (78) شيكل، بينما بلغ هذا المتوسط نحو (89) شيكل في الاونروا والمنظمات غير الحكومية، وفي هذا الجانب فإن الدخل الأكثر انخفاضًا نجده في قطاع الزراعة، الذي لا يتجاوز فيه متوسط الأجر اليومي للعامل (29) شيكل فقط، وفي هذا السياق فإن أعلى معدلات الفقر في القطاع تنتشر في مخيماته أولاً، وفي شرق وشمال محافظة غزة، ومدينتي رفح وخان يونس. (معهد دراسات التنمية، 2007: 21)

6. قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ جملة من الإجراءات ضد سكان قطاع غزة؛ في أعقاب الانقسام الفلسطيني في منتصف يونيو 2007، وتمثلت بفرض حصار اقتصادي مشدد، تمثل بإغلاق المعابر والمنافذ، وإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة، ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجي، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، والتضييق على البنوك في استجلاب الشيكل، وفرض ضغوطات على البنوك في قطاع غزة، وأغلقت

المعابر التجارية في وجه الاستيراد والتصدير، (الصوراني، 2009: 5)، اتضح ذلك من خلال تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل حاد؛ ليتم تقييد دخول السلع، والبضائع، والسيولة النقدية، خاصة وأن القطاع يسهم في المتوسط بنحو 44 % من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، ونجم عن ذلك تعرض القطاع الخاص لأضرار بالغة، لا سيما أنه يوظف نحو 100 ألف عامل، أي ما يمثل نحو 53%من عمالة القطاع، منهم نحو 40 ألف عامل يعملون في مجال الزراعة والصادرات الزراعية، ولقد أدت كل هذه الأمور إلى تزايد اعتماد قطاع غزة على المساعدات الخارجية، وتزايد الوزن النسبي للسوق السوداء في اقتصاد القطاع. (شقورة، 2011/12/30)

العمالة والإنتاج في القطاع الصناعي

وفر القطاع الصناعي في قطاع غزة، قبل فرض الحصار الحالي، فرص عمل لنحو 65 ألف عامل تقريباً، إلا أن هذا الرقم تراجع إلى 35 ألفًا قبل العدوان الإسرائيلي عام 2008–2009 على قطاع غزة، وبعد انتهاء العدوان أصبح القطاع الصناعي يشغل 1878 عاملاً فقط. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر، 2009: 11)، وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أكثر القطاعات الصناعية تضرراً، هو قطاع صناعة الأثاث، والملابس، والنسيج، والصناعات الغذائية، إذ انخفض عدد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الأثاث في قطاع غزة من 600 مصنع خلال العام 2005 إلى نحو120 مصنعاً في يوليو2007، ثم تراجعت إلى أقل من 50 مصنعًا في يوليو 2009 وانخفض عدد العاملين في صناعة الأثاث من 5,500 عامل إلى نحو 550 عامل في يوليو 2007 ثم تراجع إلى أقل من 200 عامل في يوليو 2009، هذا وتقدر الخسائر الإجمالية المتراكمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يومياً، منذ فرض الحصار حتى أول أغسطس 2008 (ما يعادل 315 مليون دولار)، إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية أثناء الحرب العدوانية يناير 2009 والتي قدرت بـ (35) مليون دولار، مما يدفع إلى تآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج، والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل (المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد أبحاث السياسات (ماس) مايو، 2009: 2).

لم تقف الاعتداءات الإسرائيلية عند حد تدمير منازل المواطنين، بل طالت المنشآت الصناعية والغذائية، ويقول رئيس اتحاد الصناعات الغذائية في قطاع غزة تيسير الصفدي: "إن العدوان على القطاع كبد مصانع المواد الغذائية « خسائر فادحة »"، وفي إحصائية أولية للأضرار التي تم حصرها جراء عدوان2008–2009، أشار الاتحاد إلى أن خسائر المصانع التي تعرضت لتدمير كلي وجزئي بعد عملية الحصر الأولية وصلت إلى 150 مليون دولار. ويضيف الصفدي: "لقد تم تدمير أكبر مصانع القطاع والتي كانت توفر 70 % من احتياجات السوق المحلي" (دوحان،أغسطس: 2014) والمعروف أن القطاع الصناعي تعرض قبل الحرب، للآثار الضارة للحصار الخانق، حيث حرم من

المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، وحرم أيضاً من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلى إغلاق ما يقارب من 3700 مصنع من مجموع 4000 منشأة صناعية، وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن 50 %، وتأثرت مبيعات المصانع العاملة؛ بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، (الصوراني، 2009: 9)، كما وأن إسرائيل استهدفت خلال حربها على غزة في 2008–2009 تدمير الكثير من المصانع، من خلال استهدافها حوالي 700 منشأة صناعية، كما أن إغلاق المنطقة الصناعية والتي تضم حوالي 45 مصنعاً، أدى إلى هجرة 30 % من أصحابها. (شقورة، 2011/12/30)

كما وشكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، والتي استهدفت القطاع الصناعي نموذجاً صارخاً للهجمات العشوائية، المحظورة بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي، فقد استهدفت القوات الإسرائيلية عدداً كبيراً من المصانع في قطاع غزة تقدر بنحو (1000) مصنع ومنشأة صناعية، منها (400) مصنع حيوي تم تدميره كلياً، و(600) ورشة منشأة حرفية صغيرة تعرضت للتدمير الجزئي، منها (21) مصنعاً غذائياً، و(10) مصانع للملابس، إضافة إلى تدمير المنطقة الصناعية في منطقة بيت حانون (شعت، 2014: 5–6)

الخسائر اليومية بسبب الحصار على قطاع غزة:

– **الخسائر المباشرة:** تقدر بحوالي 48 مليون دولار شهرياً (منذ منتصف يونيو 2007)، وتتوزع على قطاع الصناعة بمعدل 16 مليون دولار بنسبة 33%، وعلى قطاع الزراعة بمعدل 12 مليون دولار بنسبة 25 %، وعلى القطاعات الأخرى، التجارة والإنشاءات والخدمات والصيد بمعدل 20 مليون دولار بنسبة 42%.

– **الخسائر اليومية غير المباشرة:** وفي هذا الجانب يمكننا الإشارة إلى عدد من الجوانب الرئيسة؛ المولدة لهذه الخسائر غير المباشرة وهي:

1. النتائج الكارثية على العاملين في القطاعات الاقتصادية عموماً، وقطاعي الصناعة، والزراعة خصوصاً، وآثار الحصار على إغلاق 89% من مجموع المنشآت الصناعية، من حيث الخسائر الناجمة عن عدم توفر المواد الخام، وتوقف فرص المبيعات والتصدير.
2. الارتفاع المذهل في أسعار العديد من السلع، والمواد الغذائية، والضرورية؛ ارتباطاً بتحديد العرض من جهة، وبالسوق السوداء، أو الاحتكار من بعض تجار الأنفاق، والقطاع الخاص، الذين لا همّ لهم سوى الربح من جهة ثانية.
3. التراجع التدريجي في الإنتاج الحيواني، والبيض، والألبان؛ بسبب ضعف توريد الأعلاف ما قد يؤدي إلى انهيار الثروة الحيوانية، وخاصة الدواجن اللاحمة والبياضة، والتي تزيد قيمتها عن 50 مليون دولار.

4. الخسارة غير المباشرة الناجمة عن غياب فرص توليد الدخل؛ مما سيراكم في حرمان اقتصاد القطاع من النمو الطبيعي، وعزله عن اقتصاده في الضفة، وعلاقاته مع الأسواق العربية والأجنبية.

أما الخسائر الناجمة عن العدوان العسكري ضد قطاع غزة في ديسمبر 2008 ويناير 2009 فقد بلغت حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1.9 مليار دولار (الصوراني، 2009: 7-8).

وقد لحقت بالقطاع الخاص جملة من الأضرار (باستثناء الزراعة)، التي وصلت إلى أن حوالي 1165 مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص قد دمرت كلياً أو جزئياً؛ نتيجة لعملية الرصاص المصبوب، وكان من بينها 324، أي ثلثها، مؤسسة صناعية (44 % دمرت كلياً، و56 في المائة دمرت جزئياً) . (التقرير المشترك لاتحاد الصناعات الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني، 2010) ويعد الضرر الرئيس للعدوان الإسرائيلي، هو تدمير عناصر الإنتاج الأساسية "الأبنية والمعدات" التي تمثل 94% من إجمالي الأضرار، أما السلع المدمرة فكانت تمثل نسبة صغيرة، تساوي 6 % من إجمالي التدمير، ويرجع هذا إلى حقيقة أن معظم منشآت التصنيع، كانت قد أغلقت بالفعل، ولم تعد هناك سلع مصنعة؛ كما أن المواد الخام ومواد البناء، لم يكن يسمح لها بدخول غزة، قبل عملية الرصاص المصبوب. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 72)

7 – أوضاع قطاع الصناعة، قبل الحصار وأثناء الحصار وفي نهاية عام 2009

التفاصيل	قبل الحصار	بداية الحصار	نهاية عام 2009	ملاحظات
عدد المنشآت العاملة	3900	117	1170	1-.1 في المائة من المنشآت تعمل بقدرة 20-50 في المائة.
عدد العاملين	35000	2000	5000	2-20 في المائة من المنشآت تعمل بقدرة 10 في المائة. 3-70 في المائة من المنشآت مغلقة.

(التقرير المشترك لاتحاد الصناعات الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني، 2010)

وفي العدوان الإسرائيلي عام 2014 دمرت قوات الاحتلال 134 مصنعًا تدميراً كليًا أو جزئيًا، وقد تجاوزت التقديرات لحصيلة الأضرار، التي تعرض لها القطاع الصناعي في قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي ب 47 مليون دولار (حسب بيان الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في أغسطس/ 2014) (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 15)، وفي إحصائية شاملة لجميع القطاعات الصناعية، أعدها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، يوضح فيها أنواع القطاعات الصناعية، التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي عام 2014 وتتمثل بالآتي:

8 – أنواع القطاعات الصناعية التي تعرضت للعدوان

القطاع الاقتصادي	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
الإنشائية	48	101	149
الغذائية	31	27	58
المصرفية	40	52	92
الخشبية	36	100	136
الكيميائية	13	9	22
البلاستيكية	13	14	27
الملابس والنسيج	15	14	29
الورقية	6	5	11
الألمونيوم	9	25	34
التقليدية	2	0	2
المجموع الكلي	203	347	560

(الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، سبتمبر / 2014)

ووصف المحاضر بكلية الاقتصاد في جامعة الأزهر بغزة سمير أبو مدللة الوضع الاقتصادي في قطاع غزة ب "السيئ بامتياز"، مشيراً إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في الربع الأول من العام الجاري؛ بسبب الحصار الإسرائيلي حيث وصلت نسبة البطالة 42%، فيما وصلت نسبة الفقر 50%، ولفت أبو مدللة إلى منع إدخال مواد البناء من اسمنت، وحصمة، وحديد تسليح، إضافة إلى منع إدخال الكثير من السلع الغذائية والمواد الخام، وتابع: " بعد العدوان الإسرائيلي الأخير2014 على القطاع ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً، حيث دمرت قوات الاحتلال أكثر من 50 ألف منزلاً، إضافة إلى تجريف 16 ألف هكتار زراعي، وحوالي 500 منشأة صناعية وتجارية، وبالتالي تدمير 25% من مساحة القطاع، وبعد العدوان حسب أبو مدللة، ارتفعت نسب البطالة الى50% والفقر إلى 75 %، وأصبح 80 %من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الإنسانية، منوّهًا إلى وجود 110 آلاف خريج دون عمل، إضافة إلى 200 ألف عاطل عن العمل (الحياة الجديدة، 2014/12/30: 22) ، ولقد كان للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الأثر المدمر على القطاع الصناعي، الذي يعاني أصلاً من الضعف؛ بسب سياسة الاحتلال الإسرائيلي، ولكنه أصبح شبه منهار بعد فرض الحصار على قطاع غزة والحروب العدوانية، التي شنها الكيان الإسرائيلي عليه، مما أنتج آثاراً سلبية أنهكت الاقتصاد الفلسطيني، وتمثل ذلك في تدمير وإغلاق معظم المنشآت والمصانع، مما أدى إلى فقدان العمال لعملهم، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة، والاعتماد المباشر على المساعدات الإنسانية،

إضافة لعدم توفر الحاجيات الأساسية للمواطنين بسبب إغلاق المصانع، مما يتطلب من المجتمع الدولي الضغط على الكيان الإسرائيلي؛ لرفع الحصار، وتوفير متطلبات الحياة لسكان قطاع غزة.

ثانياً / أثر الإغلاق على القطاع الزراعي في قطاع غزة:

تلعب الزراعة دوراً مهماً في حماية سبل العيش والرقي بها، ليس فقط في المجتمعات الريفية، فقد كانت دائماً بمثابة ممتص للصدمات لدى المجتمعات، ولا سيما عندما تبوء كل شبكات الضمان الاجتماعي بالفشل.(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2 /3/ 2009)، كما أن النشاط الزراعي في قطاع غزة من الأنشطة الهامة لما له من دور رئيس في الإسهام بالصادرات، كما يوفر الكثير من المواد الخام لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتمثل نسبة المساحات المزروعة حوالي 9,9 % في قطاع غزة، وتعد الزراعة المروية، هي السائدة في قطاع غزة، حيث تحتل نسبة 73,3 % من مجموع المساحة المزروعة في القطاع، ويعمل في هذا القطاع نحو 45,000 عاملاً، إضافة إلى نحو 25,000 عامل، يعملون كعمالة موسمية (مؤقتة) في الفترة من أكتوبر حتى مايو (موسم الزراعة)، وهم عمال بالأجرة اليومية، لا يمتلكون أراضي زراعية، أو أية مصادر دخل أخرى. (شقورة، 2011/12/30)

ويحتوي قطاع غزة على إجمالي 12300 هكتار من الأراضي الزراعية، لها القدرة على إنتاج 350 ألف إلى 400 ألف طن من المنتجات الزراعية سنوياً، (يونيدا، مارس/ 2009.) والتي كان ثلثها يخصص للتصدير حتى وقت قريب (الفراولة، والقرنفل، والفلفل الحلو، والطماطم صغيرة الحجم) . وقد كان قطاع الزراعة في الماضي يمثل واحداً من أكبر القطاعات المشغلة للفلسطينيين في قطاع غزة. فقبل فرض الحصار في يونيو/ 2007، كان قطاع الزراعة، يوفر وظائف دائمة ومؤقتة، لحوالي 30 ألف شخص في قطاع غزة (وهو ما يمثل 13,4 في المائة من القوة العاملة)، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 64)، كما ويوفر الغذاء والحياة المعيشية لـ 25% من سكان في قطاع غزة (المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد أبحاث السياسات (ماس) ، مايو 2009)، وأدى الحصار الإسرائيلي الشامل المفروض على قطاع الزراعة، إلى منع تصدير المنتجات الزراعية ورفض إدخال المدخلات الزراعية، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض ملحوظ في القدرة الإنتاجية لقطاع الزراعة، وقد ذكر المزارعون المحليون، أن دخلهم من الزراعة قد انخفض بما لا يقل عن 40 % منذ يونيو/ 2007؛ نظراً لزيادة تكاليف الإنتاج والمواد الخام. (يونيدا، مارس/ 2009).

وأدى الحصار وإغلاقات المعابر، كذلك، إلى وقف حركة استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل: الأدوية الزراعية، والأسمدة، والحبوب، والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وإعاقة تصدير المنتجات الزراعية، ثم جاء قرار الاحتلال الإسرائيلي في أغسطس 2008؛ بتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى (500) متر؛ ليؤدي إلى مزيد من تراجع القطاع

الزراعي، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي (25) ألف دونم، من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة، إلى جانب تدمير أو تعطيل المنشآت الزراعية (الدفيئات)، ومنشآت الإنتاج الحيواني في تلك المناطق المعزولة، .(الصوراني، 2009: 75)

أما بالنسبة لخسائر القطاع الزراعي الناجمة عن الحصار، فتقدر بحوالي (12) مليون دولاراً شهرياً منذ منتصف يونيو 2007، هذا وقد ترتب على الإغلاق والحصار؛ نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي الآتية: الأسمدة الزراعية بأنواعها، الأدوية الزراعية بأنواعها، النايلون الخاص بزراعة التوت الأراضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطاع غيار؛ لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي)، توقفت تقريباً معظم المشاريع الزراعية التنموية والإغاثة التي تنفذها منظمات محلية ودولية (الصوراني، 2009: 75)، هذا وقد " بلغت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي نتيجة حرب 2008–2009 على قطاع غزة حسب التقديرات الأولية 200 مليون دولار، حيث وصلت خسائر الإنتاج الحيواني إلى 52 مليون دولار والإنتاج النباتي إلي 110 مليون دولار، بالإضافة إلى القطاع البحري (الصيادين) والتي وصلت إلى 7 مليون دولار بالإضافة إلى تدمير نحو 1000 بئر زراعي بالإضافة إلى تدمير مزارع الدواجن وفاقسات البيض، علما بأن إعادة بناء هذه المزارع سيحتاج إلى عشرات الملايين من الدولارات، وإلى العديد من السنوات" (الطباع، أغسطس / 2009) ومن جهة أخرى ذكرت التقارير أن الحصاد في المناطق التي استخدمت فيها قوات الاحتلال الفسفور الأبيض خلال عملية "الرصاص المصبوب"، كان ملوثاً وغير صالح للاستهلاك، وحسب بيانات وزارة الزراعة، فإن معدل الخسائر السنوية؛ نتيجة إتلاف الأراضي الزراعية أو منع تصدير المنتجات تبلغ 67 مليون دولار(الهاشمي، 8/23/ 2014)، وهناك ما يقارب 16 – 17 % من الأراضي الزراعية، التي لحقت بها أضرار بالغة نتيجة إلقاء القنابل، وحركة المركبات العسكرية ،والتدمير، والإجراءات العشوائية، بما في ذلك 17,5 % من البساتين ذات الأشجار الناضجة، و9,2 % من الحقول المفتوحة (يونيدا، مارس/ 2009.)، وتعد تقديرات تكلفة الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة شديدة الثبات، وهي توضح أن الأضرار التي لحقت بالزراعة 000 719 180 دولارًا أمريكيًا، (الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، 2009 –2010)

كما أدى الدمار الذي لحق بالغطاء النباتي، أثناء عملية الرصاص المصبوب 2008–2009، إلى تدهور الأراضي بسبل عدة، ويتمثل الأثر التراكمي لتلك الأشكال المتنوعة من التدهور في التكلفة المرتفعة؛ لاستصلاح الأرض، وفي الانخفاض في الإنتاجية الزراعية على المدى البعيد:

1- لقد عمل التجريف الميكانيكي للمسطح النباتي على تحريك غطاء التربة السطحية، وإضعافه في مساحات كبيرة؛ ولسوف يؤثر ذلك التدهور الذي أصاب الطبقة السطحية الإنتاجية، على قابلية الأرض للزراعة مستقبلاً.

2- وقد عمل مرور مركبات الجر الثقيلة على انضغاط التربة، وسوف تحتاج التربة للحرث، باستخدام المحاريث الثقيلة؛ لجعلها ملائمة للزراعة من جديد، ولا تتوافر في الوقت الراهن، مثل هذه المحاريث في قطاع غزة.

3- إن تدمير الغطاء النباتي سوف يجعل الأرض عرضة لظاهرة التصحر، وتدمير السياج الشجري؛ سوف يعجل كذلك من تآكل التربة خلال موسم سقوط المطر.

4- وقد لا يقدر المزارعون على زراعة نفس المحاصيل، أو إعادة تشجير المناطق المتضررة؛ بسبب الزيادة العامة في نسبة ملوحة المياه المستخدمة في الري، في حين أن أشجار الفاكهة صغيرة السن وشتلات الزيتون أقل قدرة على تحمل الملوحة، وقد لا تتكيف بصورة كافية مع المياه المالحة، مثلما يحدث بالنسبة للأشجار الأكبر سناً(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009)

هذا وأعلنت وزارة الزراعة في قطاع غزة عن النتائج الأولية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، للخسائر المباشرة والغير مباشرة في القطاع الزراعي؛ بأنها تزيد عن 120 مليون دولاراً؛ نتيجة استهداف الاحتلال المباشر للأراضي الزراعية(شبكة نوى، 2012/11/24).

وبدورها أعلنت وزارة الزراعة بغزة أن خسائر القطاع الزراعي جراء العدوان الإسرائيلي 2014، وصلت ما يقارب 200 مليون دولار وهذه الخسائر مباشرة أما غير المباشرة فيتوقع أنها ستفوق الـ 300 مليون دولار. (حياة وسوق، أغسطس – 2014)، وحسب البيانات الإحصائية الزراعية فإن 150 ألف دولار معدل الخسائر اليومية؛ نتيجة عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم نتيجة للحصار، وهدم الأنفاق، وعدم سماح الاحتلال بإدخال أي من البذور، والأسمدة، والمستلزمات الزراعية، كما يعد الحصار وما نتج عنه من وقف التمويل، من أهم العوامل التي تسببت بخسائر القطاع الزراعي، على مدار السنوات الماضية، فوقف الاستثمار في القطاع الزراعي، ووقف تصدير الإنتاج الزراعي إلى الخارج، أو الضفة الغربية أفقدا القطاع 50 مليون دولار سنويًا، وهذه الأسباب وغيرها أدت إلى عدم توافر القدرة على تنمية القطاع الزراعي، وتهديد الأمن الغذائي. (عبد الغفور، 2015: 24)، ولقد كان من الواضح أن تدمير القطاع الزراعي في أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير عام 2014 على قطاع غزة تدميراً ممنهجاً ومدروساً، كونه إحدى ركائز الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وأحد مقومات صموده، ولأنه عنوان ارتباط الإنسان بأرضه، كان المزارع الفلسطيني هدفاً لقوات الاحتلال قتلاً وتدميراً لممتلكاته؛ لفك ارتباطه العميق بها. (شركة شركاء السلام والتنمية من أجل فلسطين، 2014: 12)،

ولم يكن قطاع الإنتاج الحيواني بمعزل عن التدمير الإسرائيلي، الذي طال كل قطاعات الزراعة، ، حيث قتل ما يزيد على 4000 رأس ماشية، وأغنام، وماعز، وأكثر من مليون طائر، ودجاجة (فروج ودجاج بياض) أثناء عملية الرصاص المصبوب، مما يدل على أن الأسلحة الرشاشة الإسرائيلية، كانت تستهدف الثروة الحيوانية بشكل مباشر (الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، 2009 –2010)، وكما بلغ حجم خسائر الإنتاج الحيواني في عدوان 2014 وفقاً لإحصاءات الطواقم الفنية في وزارة الزراعة ما يقارب 52 مليون دولار (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 13)

- **قطاع الصيد البحري**

لقد دمر الاحتلال الإسرائيلي صناعة الصيد في غزة؛ بسبب تقليص المساحة التي يستطيع فيها صيادو غزة ممارسة الصيد في عام 2009 ؛ إذ انخفضت هذه المساحة من ستة إلى ثلاثة أميال بحرية. وبموجب اتفاقيات أوسلو، امتدت حقوق الصيد في غزة إلى 20 ميلاً بحرياً، وقد كان الفلسطينيون حتى عام 2000 لهم الحق في ممارسة الصيد في غزة في مساحة تصل إلى 12 ميلاً بحرياً. وفي عام 2000، تم تقليص هذه المساحة إلى ستة أميال. ومن ثم فقد قل عدد الصيادين العاملين إلى 3400 صياد من أصل 10 آلاف صياد، ونتيجة لهذه السياسة، قسمت كمية السمك التي يتم الحصول عليها شهرياً على 100 طن على مدار عشر سنوات: ففي حين أنها كانت تصل إلى حوالي 1500 طناً شهرياً، فقد تدهورت حالياً إلى 15 – 20 طناً فقط. (البنك الدولي، يونيو/ 2009)

كما تدهورت الحياة البحرية في قطاع غزة؛ نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي إلى البحر، تعد من العوامل الرئيسة التي تؤثر في قطاع الصيد، كما أن الحظر المفروض على حركة الصادرات ونقص المدخلات الأساسية؛ أدى إلى شلل أجزاء كبيرة من قطاع الصيد (شقورة، 2011/12/30) إضافة لاستهداف الصيادين في قطاع غزة ضمن سياسة عسكرية إسرائيلية ممنهجة، ومنذ سنوات طويلة لم يذق فيها آلاف الصيادين طعم الراحة والأمن؛ من رصاص الاحتلال وقذائفه، التي تستهدفهم يومياً في عرض البحر، وتدمر مركباتهم، وتعتقل، وتصيب، وتقتل بعضهم، ودمرت القوات الإسرائيلية من خلال القصف المستمر على قطاع غزة 12 قارب صيد، وبلغ إجمالي عدد المواطنين المتضررين من تدمير قوارب الصيد التي تعد مهنتهم الأساسية 2950 مواطنًا غزيًا وسببت خسائر تقدر بـ 7ملايين دولار. ويجدر التنويه إلى أن الصيادين يُمنعون من تجاوز مسافة ميلين بحريين في أحسن الأحوال مقابل ستة أميال تم الاتفاق عليها في اتفاقية 2012 (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 13)

ويوضح فايز الشيخ خليل مدير العلاقات العامة والإعلام في وزارة الزراعة: "أن خسائر قطاع الصيد البحري بسبب العدوان الإسرائيلي عام 204 تقدر ب 10 ملايين دولاراً" (حياة وسوق، أغسطس – 2014)، كما وتم تدمير 55 مركباً للصيد في عدوان 2014 (الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية سبتمبر 2014) ، ومن جانبه تسبب الحصار البحري بأضرار بالغة لحقت بصناعة الصيد، وبحسب نقابة الصيادين، فإن صيادي غزة تحولوا جميعاً إلى عاطلين عن العمل، يعيشون على المساعدات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع البطالة التي تستهدفهم لا تسد إلا 15% من إجمالي أعداد الصيادين، لفترة شهر أو شهرين، بمعدل 1200–1400 شيكل لكل دورة بطالة (الهاشمي، 23 /8/ 2014)، ولا شك بأن القطاع الزراعي من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني، كونه يمثل المواد الخام لكثير من الصناعات، إضافة لكثرة الأيدي العاملة التي تعمل في هذا القطاع، ولذا مثل الحصار الإسرائيلي والعدوان المتواصل على قطاع غزة ضربة قاسية لهذا القطاع، ويمثل ذلك اعتداء صارخ على حقوق الإنسان الذي تكفله كل الشرائع والقوانين الدولية، مما يتطلب من المجتمع الدولي الضغط على الكيان الإسرائيلي لرفع الحصار عن قطاع غزة حتى يستطيع المواطن الفلسطيني الحصول على غذائه ومكان عمله الذي تكفله له كل القوانين الدولية.

ثالثا / أثر الإغلاق على التجارة في قطاع غزة:

يمنع الإغلاق المحكم على معبر رفح في وجه البضائع، وحركة الناس المنتظمة والحرة، مواصلة التجارة وإدارة الأعمال بين القطاع والعالم الخارجي، فإغلاق معبر رفح أمام البضائع أثّر بشكل مباشر على بعض الأعمال، التي تعتمد على استيراد المنتجات من مصر عن طريق المعبر، كحوانيت قطع الغيار للمركبات والميكانيكيات، الصيدليات، المخابز والحوانيت التي تبيع الأجبان ومنتجات الحليب، وقد جرت العادة أن يسافر رجال الأعمال من غزة إلى مصر، ومنها إلى دول أخرى؛ لتنظيم الشؤون والعلاقات التجارية مع الخارج، إضافة إلى استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات، أما الآن فهم يضطرون إلى نقل أعمالهم إلى أماكن أخرى، أو إلى مشاهدة أعمالهم التي استثمروا فيها تذهب سُدى (مسلك، 2009: 55)، أدى الحصار إلى تراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية من ناحية، وإحجام المستثمرين عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل قطاع غزة، إلى جانب التراجع الحاد في تسجيل الشركات، حيث تشير التقديرات أن الشركات التي تم تسجيلها في قطاع غزة عامي 2008/2007 لم يتجاوز (182) شركة، كما عانى القطاع التجاري من الحصار الشامل، وأوشك على الانهيار؛ وذلك نتيجة للنقص الشديد في البضائع المتوفرة في الأسواق، وأوشكت المحال التجارية على إغلاق أبوابها، وأصبح التجار والمستوردون الفلسطينيون في قطاع غزة على شفا الإفلاس؛ بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة (وزارة الاقتصاد الوطني، مايو 2009)، وأدى عزل غزة والإغلاق

الاقتصادي المفروض عليها، إلى انهيار قطاع الأعمال فيها، وإلى إلحاق ضرر بالغ بالطبقة الوسطى. (مسلك، 2009: 59)

ومن الآثار السلبية والخسائر غير المباشرة التي تعرض لها المستوردون، إلغاء الوكالات والعلامات التجارية العالمية والعربية الخاصة، بمستوردي قطاع غزة؛ مما تسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك، والضرائب المحصلة من الاستيراد المباشر، وتوقفت حركة التصدير من القطاع بشكل تام وخسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية؛ مما تسبب بخسائر فادحة للمصدرين (الطباع، أغسطس / 2009).

أما من حيث التأثير المباشر فقد أدت هذه الإجراءات، إلى انعدام التصدير، وتراجع حجم واردات قطاع غزة إلى أقل من 700 مليون دولار من إجمالي واردات السلطة للضفة والقطاع البالغة (2093) مليون دولاراً في نهاية عام 2007، وفي هذا الجانب نشير إلى أن أكثر من 70% من هذه الواردات جاءت من السوق المصري عن طريق التهريب، بواسطة الأنفاق خلال العامين 2008-2009. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد أبحاث السياسات (ماس)، مايو، 2009: 7)، لم تشهد حركة التجارة من وإلى غزة تغييراً ملموساً منذ عام 2007 ، مما أدى إلى المزيد من التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وحال دون تحقيق أية تنمية تُذكر، وخصوصاً في غزة، ففي عام 2013 بأكمله، غادرت غزة 185 شاحنة محمّلة بالبضائع، وهي تعادل 2% من عدد الشاحنات، التي كانت تخرج من غزة قبل (يونيو) 2007، أما بالنسبة إلى دخول البضائع إلى قطاع غزة، فقد بلغ عدد الشاحنات الداخلة سنوياً ما معدله 757 شاحنة حتى سنة 2007، ثم انخفض إلى 107 عام 2014 أما الإجراءات التي اتبعتها إسرائيل لغاية 2010 فقد تم إعادة صياغتها وتصنف اليوم على أنها "إجراءات فصل"، وهي عمليًا تعمل على تكريس الانقسام بين غزة والضفة الغربية، والإبقاء عليهما ككيانين منفصلين؛ بما يخدم مصلحة إطالة أمد الاحتلال، والسيطرة على كافة مناحي الحياة الاقتصادية لسكان غزة. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015: 17)

وقد تأثرت حركة الشحن إلى حد كبير، حيث إن كل المعابر تقع تحت سيطرة السلطات الإسرائيلية، كما يتبيّن من الآتي:

أ. خضوع الشحنات الفلسطينية لإجراءات التفتيش الأمني، الذي يتسبب بتأخير يفوق بكثير، أي تأخير قد تعاني منه البضائع والشحنات الإسرائيلية.

ب. تطبيق القوانين والإجراءات الإسرائيلية على كافة جوانب التجارة الخارجية الفلسطينية، دون أية مشاركة للتجار الفلسطينيين، أو لأية مؤسسة فلسطينية معنية.

ج. عدم قدرة التاجر الفلسطيني على التواصل المباشر مع المؤسسات الإسرائيلية، والوصول إلى المحطات الجمركية؛ لتيسير معاملات حركة بضائعه، مما يحول دون إمكانية فحص البضائع، أو تعديل الأخطاء بشكل فوري إن لزم الأمر.

د. عدم وجود مخلصين جمركيين فلسطينيين؛ والذين يفترض أن يمثلوا مصالح الشاحنين على الحدود، وداخل المحطات الجمركية.

هـ. جباية الإيرادات الجمركية من قبل سلطة أجنبية، وهي سلطة الجمارك الإسرائيلية.

(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015: 27)

وتلحق سياسة الشحن الإسرائيلية أضراراً فادحة بالمنتجات الزراعية الفلسطينية، وذلك خلال نقل المحاصيل من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، أو للتصدير إلى الخارج، فكل عام تتلقى وزارة الزراعة الفلسطينية كتاباً رسمياً من وزارة الزراعة الإسرائيلية: "ينص على أنه لا مانع من دخول الفراولة الفلسطينية من غزة إلى الضفة الغربية"، لكن منسق الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا يسمح عادة بإدخال الفراولة من غزة، وذلك لإفساح المجال لتسويق الفراولة المنتجة في إسرائيل في الضفة الغربية (ضمن شروط "الاتحاد الجمركي" الحالي)، ورغم أن بضاعة غزة تغادر من مطار بن غوريون إلى السوق الأوروبية، لا يسمح بإدخالها إلى الضفة الغربية، ويقول المسؤولون في وزارة الزراعة الفلسطينية إن هذه المسألة لا تتعلق بالأمن، بل أن لها أبعاداً سياسية واقتصادية، لأن 80 % من الفراولة التي تستهلك في الضفة الغربية منشؤها إسرائيل، ولا تتوافق مع المعايير والمقاييس الأوروبية، حيث إن الضفة الغربية هي بمثابة سوق احتياطي للبضائع الإسرائيلية متدنية الجودة (أبو لبن، 2014)

كما يتكبد التجار الفلسطينيون تكاليف إضافية عند نقل المواشي، كالأغنام والماعز من الضفة الغربية إلى غزة. عادةً يستأجر التاجر حظيرة داخل الضفة الغربية، يجمع فيها المواشي التي يعتزم نقلها إلى غزة من معبر ترقومية أو طولكرم في رحلة عبر إسرائيل تستغرق ساعتين، وبحسب الإجراءات المطبقة، فإنه بعد الحصول على إذن المرور العابر (ترانزيت)، يجب على التاجر الفلسطيني التنسيق مع ضابط الإدارة المدنية في مستوطنة بيت إيل قرب رام الله للسماح بنقل المواشي عبر إسرائيل، وفي أحسن الأحوال يتم الحصول على تصريح بالنقل خلال أسبوعين، بينما قد تؤدي القرارات المزاجية للعاملين على المعابر إلى المزيد من التأخير، فتستغرق العملية أسابيع إضافية، يتم خلالها إطعام المواشي في الحظائر على حساب التاجر؛ مما يرفع كلفتها، ويلحق الخسائر بالتاجر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2015: 29–30)

وتفاقمت المشكلات المتعلقة بالبنوك والنقد في قطاع غزة بشكل فظيع، في عام 2009، فقد زادت صرامة القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة النقد من وإلى غزة، كما أن دولة إسرائيل قد منعت حالياً بشكل كامل تقريباً التحويلات النقدية إلى قطاع غزة.

وجدير بالذكر أن العملات التي يتم التعامل بها في غزة هي الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني، ومنذ عام 2007 إلى نهاية عام 2009، كان ثمة عجز في النقد المتاح في الجهاز المصرفي في عملة واحدة على الأقل؛ وقد كانت السمة المميزة في عام 2009 هي العجز في الدولار الأمريكي، وتوافر الشيكل الإسرائيلي، مما أجبر البنوك على السداد لعملائها باستخدام الشيكل، حتى إذا كان حساب العميل بالدولار الأمريكي أو بالدينار الأردني؛ وقد أدى السداد للعملاء بالشيكل الإسرائيلي إلى إحداث العديد من المشكلات بين البنوك وعملائها؛ لأن سعر الصرف في السوق السوداء، التي تعد النظام النقدي الموازي، كان أعلى بكثير من الأسعار الرسمية التي تستخدمها البنوك. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 81)

وتؤثر أزمة السيولة المالية والمصرفية على حياة الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث يواجه موظفو السلطة الوطنية المقيمون في غزة وعددهم 65 ألفاً؛ صعوبات بالغة في الحصول على رواتبهم. يقول آريستيان بيرجر ممثل المفوضية الأوروبية في القدس: "عملياتنا الأساسية في غزة قائمة على النقود، فنحن نساعد السلطة الفلسطينية في رام الله على دفع الرواتب والمعاشات، وتقوم المفوضية الأوروبية بتقديم دعم مالي لـ 24 ألف من الأسر المستضعفة عن طريق حساباتها المصرفية؛ ولكن لا توجد أموال نقدية كافية في المصارف، تسمح بتقديم تلك المبالغ"، هذا ما أكده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بقوله: "إن نقص الأموال النقدية؛ قد أدى إلى إعاقة التعاملات المالية الأساسية وبرامج الإغاثة." (الزين، 2010/2/21)

ولذا تزايد الاعتماد على الأنشطة الطفيلية غير المنتجة، وتركزها في مجالات المضاربة وخصوصاً في 2009، وأيضاً تزايد ودائع الجمهور في المصارف – في الأراضي، والعقارات خلال الفترة 2013 دون أن تجد مكاناً مناسبًا في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التي تدلل على تزايد حجم الودائع وبلوغها، حسب تقارير سلطة النقد الفلسطينية نهاية الربع الرابع للعام 2013 حوالي 8,360 مليار دولاراً لغزة والضفة، وبحدود فاقت إجمالي الناتج المحلي، وبلغت الأرباح التي حققها الجهاز المصرفي الفلسطيني من 1997، ولغاية أيار 2014 حوالي 1023 مليون دولاراً (أبو غوش، 2014/5/18)، وتلك الأرباح لم تنجم عن استثمارات في الأراضي الفلسطينية؛ وإنما بالخارج، حيث تبلغ الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج حوالي 6101 مليون دولاراً وتبلغ أرصدة الالتزامات الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4940 مليون دولاراً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013: 1) ، مما يعني تزايد هروب الأموال بموافقة سلطة النقد، حتى

عام 2008 كان الاستثمار في الخارج، ولكن بعد 2008 ومع سياسة الإقراض المحلي، تغير الحال، ولهذا تدعي سلطة النقد بنجاح سياسة الاستثمار المحلي، وتبلغ ودائع الجمهور الفلسطيني بقطاع غزة في نهاية العام 2013 قرابة 3390,3 مليون دولاراً وبلغت في نهاية العام 2012 حوالي 3131,8 مليون دولاراً وهذا يعني ارتفاع في حجم الودائع، في مقابل تراجع الإنتاج والانكماش في أغلبية الأنشطة الإنتاجية والتجارية، الناجمة عن إغلاق الأنفاق في مايو 2620 مليون دولاراً (مدللة، حطب، 2014: 15) ،

وواجه قطاع الإنشاءات على وجه التحديد انخفاضًا وتدهوراً حاداً ومتواصلاً منذ منتصف 2007، حيث توقف أكثر من 90% من شركات المقاولات عن العمل؛ بسبب عدم توفر الاسمنت، والحديد والحصمة التي ارتفعت أسعارها في السوق السوداء (إن وجدت) إلى أكثر من 800%، إلى جانب توقف استيراد الأدوات الصحية، والكهربائية، وارتفاع أسعارها بنفس النسبة السابقة (الصوراني، 2009: 12)، ويبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء التي تم إيقافها وتعطلها بنحو 160 مليون دولاراً بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشاريع أخرى، حيث هبط عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من حوالي 10% من مجموع العاملين بالفعل إلى حوالي 1% فقط نهاية عام 2008 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد أبحاث السياسات (ماس) مايو، 2009: 8)، كما توقفت المشاريع المتعلقة بالمرحلة الأولى لميناء غزة بكلفة (69) مليون دولاراً ومشروع المطار بكلفة (87) مليون دولاراً ومشروع الطريق الساحلي بكلفة (179) مليون دولاراً ومشروع تطوير ميناء الصيادين بحوالي (10) مليون دولاراً (الصوراني، 2009: 12)، كما توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها 220 شركة عن العمل تماماً، وتكبدت خسائر فادحة؛ نتيجة تجميد المشاريع قيد الإنشاء وأصاب التلف جميع المعدات والآلات الخاصة بهذه الشركات، وتعمدت آلة الحرب الإسرائيلية عام 2008–2009 إلى تدمير ما تبقى من قطاع الإنشاءات، حيث تم استهداف ما يزيد عن 61 منشأة خلال فترة الحرب على قطاع غزة، وبلغت الخسائر الأولية المباشرة لقطاع الإنشاءات نتيجة الحرب حوالي 27 مليون دولاراً أمريكياً حسب تقديرات أصحاب المنشآت(الطباع، أغسطس / 2009)، كما وتم تدمير 1165 منشأة من منشآت القطاع الخاص، خلال عملية الرصاص المصبوب، منها 30 % من المنشآت الصناعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 107).

ولحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات؛ فتوقفت جميع مصانع البناء والتي تشغل أكثر من 3500 عاملاً وموظفاً، 13 مصنع بلاط – 250 مصنع بلوك – 30 مصنع باطون جاهزة – مصانع الانترلوك – 145 مصنع رخام وجرانيت ومصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماما (الصوراني، 2009: 12–13).

ويعد قطاعات الإنشاءات من أكثر القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة، تأثراً بالحصار وإغلاق الأنفاق منذ مايو للعام 2013، حيث تشير التقارير الصادرة من جهات رسمية فلسطينية في قطاع غزة، أن إغلاق الأنفاق رافقه تراجع قطاع الإنشاءات بشكل كبير، وإلى تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية، والتراجع كان في معظم القطاعات، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع الإنشاءات قبل إغلاق الأنفاق وأثناء توفر المواد الإنشائية حوالي 30 ألف عامل بشكل مباشر و40 ألف عامل بشكل غير مباشر (في القطاعات الصناعية، والخدماتية الأخرى المصاحبة للإنشاءات)، مما يعني ارتفاع في مستوى المعيشة، وتحسن الأداء الاقتصادي، حيث بلغت مساهمة الإنشاءات في العام 2013 قرابة 34 % من الناتج القومي الإجمالي، وشكلت القوى العاملة في هذا القطاع 23 % من إجمالي القوى العاملة، ومع إغلاق الأنفاق فقد 70-100ألف شخص أعمالهم، مما صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة من 32 %إلى 42 %، وكذلك ساهم ذلك إلى تزايد العجز في الوحدات السكنية في قطاع غزة حيث بلغ العجز التراكمي منذ العام 2007 ولغاية يونيو 2014 قرابة 40 ألف وحدة، وعليه فإن حاجة قطاع غزة وخلال العشر سنوات القادمة إلى 10 آلاف وحدة كمتوسط سنوي، (مدللة، حطب، 2014: 16)

وتقدر الخسائر الأولية لقطاع الإسكان الخاص والمباني بحوالي 990 مليون دولاراً تقريباً ، ويضاف إلى ذلك تكاليف تقدر بنحو 100 مليون دولاراً، لإزالة الركام والردم الخاص بالمنازل والمنشات، التي تم تدميرها، وفرزه، وإعادة تدويره، والاستغلال الأمثل له، ومن المتوقع أن تستغرق تلك العملية من 6 شهور إلى 18 شهر وذلك حسب توفر الأموال، والمعدات، والآليات الخاصة بذلك.

(الطباع، سبتمبر/2014)

ولا تشكل المواد الإنشائية التي تدخل غزة عبر المعابر حالياً 10 % من حاجة السوق؛ مما ولد فجوة بين الطلب الفعلي لمواد البناء والعرض الموجود بحدود 95 %، وفي دراسة لاتحاد المقاولين الفلسطينيين 2014، وقبيل العدوان الأخير؛ فإن هناك مشاريع بقيمة 800 مليون دولاراً، قد توقفت بسبب نقص مواد البناء، وعن الوضع الطبيعي الذي ساد قبل عام 2007، فإن غزة وحسب تقارير رسمية تحتاج لحوالي400-500 شاحنة يومياً، (مدللة، حطب، 2014: 16)، ونتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر؛ أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام وفي محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة، ينتج عنها العديد من الآثار السلبية ومنها: هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة؛ للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ وهروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين، وإلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، وتوقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة،

والعديد من المشاريع الاستثمارية، وخسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية؛ لتسويق فلسطين عالمياً، وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، (الصوراني، 2011: 78).

وبدأت التعبئة الدولية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد وقت قصير من انتهاء عملية «الرصاص المصبوب »، وبناءً على أعمال تقييم الأضرار والاحتياجات، التي قادتها الأمم المتحدة بالتعاون مع نظرائها في السلطة المحلية والمنظمات الوطنية غير الحكومية، فقد قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية الخطة الوطنية الفلسطينية؛ للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة (PNERRP) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 8)، حيث عقدت جهات مانحة دولية مؤتمراً في شرم الشيخ في 2 /3/ 2009، وذلك للتعامل بشكل جماعي مع الدمار الذي أحدثته إسرائيل في عدوانها على غزة عام 2008-2009 على مدى 23 يوماً، وتم الالتزام بدفع مبلغ 4 مليارات دولار ونصف لصندوق إعادة الاعمار، إلا أن الموافقة على إعادة الاعمار بدون ضمانات دولية ملزمة لإسرائيل؛ جعل من الصعب إعادة الاعمار في أوقات قصيرة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر – 2009: 13)، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي، والانقسامات الفلسطينية الداخلية اللذان يعيقان عملية إعادة إعمار غزة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 8)

ولا يزال الحصار يمثل العقبة الرئيسية في طريق إصلاح الأضرار، التي تسببت فيها الاعتداءات الجوية الإسرائيلية والدمار الذي خلفته، فلم يتم إعادة بناء أي من المنازل المدمرة البالغ عددها 3425 منزلاً، مما أدى إلى تشريد ما يقرب من 20 ألف شخص. وتم إصلاح 17,5 % من قيمة الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية، مما أدى إلى فرض مزيد من الضغوط على الجهاز التعليمي المثقل كاهله بالفعل في غزة، حيث كان التدريس في المدارس على فترتين يومياً لعقود. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 8).

وبعد انتهاء العدوان عام 2014 تداعت جهات دولية للقاهرة؛ من أجل إعادة إعمار قطاع غزة، بمشاركة موفدين من نحو50 دولة بينهم 30 وزير خارجية، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون؛ بهدف توفير الدعم الدولي؛ لإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي، ونجح مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة في التوصل إلى جمع 5,4 مليار دولاراً وكانت قطر قد تبرعت بالقيمة المالية الأكبر في المؤتمر، واعُتبر هذا المؤتمر بمثابة اختبار فعلي للمجتمع الدولي، ومدى الجدية التي يحملها في الدفاع عن الفلسطينيين، الذين تعرضوا لجرائم حرب ومجازر ضد الإنسانية، وللإبادة الجماعية (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 8).

- **القطاع السياحي**

وأصاب القطاع السياحي شلل كامل، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر البالغ عددها 39 شركة ومكتب على الإفلاس؛ نتيجة إغلاق المعابر، وعدم حرية السفر، كما أصاب الضرر

أصحاب الفنادق السياحية البالغ عددها 12 فندقاً سياحياً، تحتوي على 423 غرفة جاهزة؛ لاستقبال النزلاء، وتدنت نسبة الإشغال إلى الصفر، كما تأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها 35 مطعماً سياحياً، وأصبحت جميعها مهدداً بالإغلاق؛ نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية؛ مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 عامل لعملهم في المنشآت السياحية (الصوراني، 2011: 78).

كما تم استهداف المواقع الأثرية والتاريخية في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، وقد أشار تقرير صادر عن وزارة السياحة والآثار عن مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ بأن معظم المواقع الأثرية والتاريخية تعرضت لأضرار، وهي مواقع تلة أم عامر (موقع القديس هيلاريون) في النصيرات، وموقع البلاخية، وموقع تل زعرب في رفح ومقبرة الكومنولث في الزوايدة ومحمية وادي غزة، ومسجد السيد هاشم، وغير ذلك من هذه الآثار (وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، 2014/8/7)،

ولقد أثر الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل كبير على القطاع التجاري، حيث أدى إلى خسائر فادحة للتجار ورجال الإعمال؛ بسبب انعدام الاستيراد والتصدير، فلقد انخفض دخول الشاحنات إلى قطاع غزة إلى حوالي 107 شاحنة سنوياً، مما جعل من رجال الإعمال الاعتماد على الأنشطة الطفيلية؛ وشراء العقارات مما أثر وبشكل كبير سلباً على الحركة التجارية.

من الممكن أن الأنفاق شكلت انفراجه لرجال الأعمال لمواصلة أعمالهم التجارية، ألا أن الأنفاق ساهمت ولو بشكل غير مباشر في التأثير سلباً على اقتصاد قطاع غزة، حيث إخراج رأس المال من القطاع إلى مصر، مما أحدث أزمة سيولة نقدية، الأمر الذي أثر سباً على الاقتصاد في قطاع غزة. وكما أثر العدوان الإسرائيلي على القطاع التجاري، وبشكل خاص على قطاع الإنشاءات، حيث دمر الاحتلال عشرات الآلاف من البيوت؛ مما يتطلب إدخال المواد اللازمة لإعادة الاعمار، ولكن الحصار المفروض على قطاع غزة حال دون ذلك، مما يتطلب من المجتمع الدولي الضغط على الكيان الإسرائيلي؛ لرفع الحصار؛ لكي يمارس القطاع التجاري دوره في بناء ما دمره الاحتلال.

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة (2005-2015)

لم تقتصر السياسة الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والإغلاق المشدد على الآثار الاقتصادية، بل أدت إلى آثار اجتماعية وظواهر خطيرة، كارتفاع معدلات البطالة، وازدياد نسبة الفقر التي ارتفعت معدلاتها نتيجة القيود المفروضة على حركة المواد الخام، والتي منعت من الدخول إلى القطاع منذ 2007/6/12، إضافة إلى منع حركة التصدير، والاستيراد، والتبادل التجاري، وتدمير المنشآت الصناعية والاقتصادية، ومرافق البنية التحتية، وتجريف المزارع، وتدمير البيوت، وما زالت هذه السياسة مستمرة ضد قطاع غزة (شهاب، 2013: 46)،

أولاً / الآثار النفسية والاجتماعية

- **الآثار النفسية**

أجرت منظمات الأمم المتحدة دراسة عن الحالة النفسية للسكان بعد حوالي الشهرين من توقف العدوان الإسرائيلي 2008–2009، وأظهرت أن 51% من السكان يشكون من صدمة نفسية حادة وشديدة بسبب الحرب، و26 % من أطفال المدارس يشكون من نقص في التركيز، و23 % من تبول لا إرادي، و13 % من قلق وأحلام مخيفة، أما عند السكان بشكل عام فإن 34 % منهم يشكون فقدان الشهية وقلة في التركيز، و27 % يعانون من أحلام مخيفة و35 % من كآبة وحزن شديدين، و9% غير قادرين على القيام بحاجاتهم اليومية بأنفسهم (الحمام، اللباس، عدم الذهاب إلى العمل في حوالي نصف الأيام)، في حين قال 47%من البالغين المستجوبين: "أنهم تمكنوا من العودة إلى عملهم كالمعتاد"، وفي دراسة لمنظمة الصحة العالمية اعتمدت معايير قياسية للصحة النفسية، أظهرت أن 37% من الذي يرتادون خدمات الرعاية الصحية الأولية، يشكون من اضطرابات نفسية دون فوارق بين الذكور والإناث، ولكن مع فوارق بين المناطق بحسب شدة العدوان، والنسبة وصلت إلى 70%عند كبار السن (الزين، 2010/2/21).

وأظهر مسح استقصائي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الضوائق النفسية والأمراض، تعد أهم العواقب الصحية للحصار، وعملية الرصاص المصبوب، حيث يؤثران على كافة سكان غزة تقريباً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أكتوبر/ 2009)، فلا تخلو 77,8 % من الأسر المعيشية من وجود فرد من أفرادها، يعاني من أعراض نفسية؛ نتيجة لعملية الرصاص، المصبوب، وتتراوح هذه الأعراض من البكاء المتواصل دون سبب، والخوف من الوحدة والظلام، والخوف المبالغ فيه من الدم، واضطرابات النوم، واضطرابات الأكل، وفقدان الوزن أو اكتسابه، والإحباط، والاكتئاب والعصبية، وسيطرة هاجس الموت إلى التبول في الفراش، وعدم الاعتناء بالذات (منظمة الصحة العالمية، جنيف 5/21/ 2009)، وأيضاً كان الأطفال، على وجه الخصوص،

متأثرين بشدة من الصدمة النفسية؛ التي تسببت فيها العمليات العسكرية، وأجريت دراسة في مارس/ 2009، لتقييم العلاقة بين تجارب الحرب الأليمة الناتجة عن عملية الرصاص المصبوب، والحزن، واضطراب الكرب التالي للصدمة بين أطفال غزة، وأظهرت النتائج المتعلقة بالرفاهة النفسية للأطفال الفلسطينيين في أعقاب عملية الرصاص المصبوب، باستخدام مؤشر رد الفعل للاضطراب الإجهادي اللاحق للإصابة، ما يلي:

1- لم يظهر 1,3 في المائة من الأطفال، أي اضطراب كرب تالٍ للصدمة.

2- سجل 7,2 في المائة ردود فعل طفيفة؛ لاضطراب الكرب التالي للصدمة.

3- أظهر 29,9 في المائة ردود فعل متوسطة؛ لاضطراب الكرب التالي للصدمة.

4- أظهر 61,5 في المائة ردود فعل شديدة إلى شديدة جداً، لاضطراب الكرب التالي للصدمة. (ثابت، سلوم، وآخرون، مارس / 2009) .

وما زالت النساء تلعب دورها التقليدي في «امتصاص الصدمات » التي تصيب الأسرة، على الرغم من كونها أقل قوة من الناحية الاجتماعية من الرجال، وغير ممثلة إلى حد بعيد في جميع أشكال صنع القرار، فضغوط الحصار وعواقب الاجتياح تسحق مواردهن الهشة، وتضع مزيداً من الأعباء الهائلة على أكتافهن، كما أن العائلات في غزة واقعة في أسر دائرة مفرغة، حيث تنسحب الإحباطات الناتجة عن فقدان كرامة رب الأسرة على الزوجات والأطفال، مما يزيد من الأعباء الثقيلة التي يحملنها بالفعل، وثمة شواهد قليلة على وجود عنف بدني شديد داخل الأسر، إلا أن الإساءات اللفظية والضرب آخذان في التزايد. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مايو/ 2009) .

وفي دراسة أجراها برنامج غزة للصحة النفسية بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، وجد أن نتائج هذه الدراسة تؤكد أن ما يقرب 30% من الأطفال، ممن تعرضوا لمستويات عالية من الصدمات النفسية خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، قد طوروا اضطراب ما بعد الصدمة PTSD، وكذلك مع وجود درجة عالية في احتمال التعرض لاضطرابات أخرى مثل: الاضطرابات العاطفية العصبية، بالإضافة إلى الخوف من الإنفجارات، والقصف، والهجوم بالصواريخ (وكالة معا الإخبارية، 2014/11/20)،

ومن ابرز الآثار النفسية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 ما يلي:

1- الشعور بفقدان الأمن، وعدم التركيز والتشويش وفقدان التركيز، وعدم القدرة على ترتيب الأولويات

2- قلة النوم أو النوم المتقطع (اضطرابات)؛ نتيجة الكوابيس المرعبة، والأحلام المزعجة جراء مشاهد الترويع والقتل والتدمير.

3- القلق ،التوتر، والهيجان، والميل للعنف اللفظي، والجسدي، والعراك والشجار الكلامي أو الجسدي، والمشادات الكلامية والجسدية.

4- فقدان السيطرة والقدرة على التحكم؛ نتيجة الضغط النفسي، الذي أحدثته الحرب الإسرائيلية المدمرة
5- الميل للتكيف عبر آليات التعويض، بالمشاركة في المناسبات الأليمة، وحضور المناسبات الدينية ، بحيث تصبح ملاذاً نفسياً واجتماعياً مؤقتاً للأطفال والنساء على السواء، (مدى، 2014/10/2).

ولا زالت آثار الحصار والعدوان الإسرائيلي النفسية على سكان قطاع غزة وخاصة الأطفال والنساء مستمرة، حيث قلة الأمن، والإضرابات النفسية والقلق والأحلام المزعجة، والتي تحتاج إلى علاج نفسي مستمر وطويل الأمد، وهذا كله يحتاج من المجتمع الدولي الضغط على الكيان الإسرائيلي؛ لرفع الحصار والكف عن عدوانها ضد قطاع غزة حتى ينعم الناس بحياة كريمة ومطمئنة.

معالجة تدني التحصيل الدراسي:

وردت مؤخراً تقارير مقلقة عن انخفاض التحصيل الدراسي في المدارس العامة نتيجة للحصار، حيث تشير إلى أنه في النصف الأول من العام الدراسي 2007 - 2008 (أي قبل عملية الرصاص المصبوب)، اجتاز 20 في المائة فقط من طلاب الصف السادس من مجموع 16 ألف طالب في غزة امتحانات موحدة في الرياضيات، والعلوم، والإنجليزية، والعربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 27)، وهذا يدلل أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للطلاب وأسرهم، تعد من المحددات الرئيسية؛ لتدهور التحصيل العلمي، بحيث أنه يجب تقديم مساعدة علاجية للأسر، والمدارس بأكملها؛ لتمكين الأهل والمعلمين من تنمية مهارات أفضل للتعامل مع الضغوط، وبالتالي تقديم مساندة أفضل للأطفال، الذين يعيشون تحت وطأة ظروف الحصار المنهكة، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 27)، وعلى الرغم من الدعم المقدم من المنظمات الإنسانية، فإن الاحتياجات النفسية والاجتماعية في قطاع غزة لا تزال مرتفعة بشكل بارز، وما زال أهل غزة يواجهون على نطاق واسع معاناة نفسية وأمراضاً داخل الأسر، وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يزيد عدد الأشخاص المصابين باضطرابات خطيرة في الصحة النفسية بنسبة متوسطة تبلغ 1 % فوق خط الأساس، وكذلك زيادة المصابين باضطرابات خفيفة ومتوسطة في الصحة النفسية، بنسبة 5- 10 % في المتوسط، إلا أن التقديرات تتوقف على استعادة البيئة الوقائية، وتشير التقديرات إلى استمرار حاجة ما يقرب من 30 ألفاً من الأطفال المتضررين، من عملية الرصاص المصبوب إلى دعم نفسي (منظمة الصحة العالمية، جنيف 21 /2009/5)، كما وتكشف بعض البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية عن الآثار النفسية والاجتماعية، على النساء والأطفال خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 أبرزها، الشعور بالفقد (الفقدان) فقد أم، أو أب، أو أحد أفراد الأسرة ، أو فقد منزل مما يجعل النساء والأطفال، يشعرون بالأسى والحزن والقلق، وذرف الدموع، والإحساس بالوجع، وأما الأطفال فينتابهم حالة من عدم التركيز، واضطراب الذاكرة، وضعف التحصيل العلمي (مدى،

2014/10/2)، ولا يزال الكثير من الأطفال يحتاجون إلى رعاية نفسية خاصة، وتأهيلهم لرفع تحصيلهم العلمي، بسبب العدوان المستمر على قطاع غزة.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

لقد فاقمت عملية الرصاص المصبوب بشدة من حالة الأمن الاجتماعي، وشبكات الأمان، التي كانت تعاني بالفعل من الضعف، ويعود إضعاف الأمان الاجتماعي على أقل تقدير إلى وقت فرض نظام الحصار على قطاع غزة في عام 2007، وقد أظهر استقصاء أجري في 29 /3/ 2009 أن غالبية(60 %) من الأسر المعيشية تظن أنه من المستحيل توفير 1000 شيكل جديد؛ للتصدي للاحتياجات الطارئة للأسرة، وإضافة إلى ذلك، أظهر تقرير صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوثق لآثار عملية الرصاص المصبوب على الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية في قطاع غزة، أن قدرة الأسر المعيشية على تحمل الضغوط الاقتصادية، بصفة أساسية لا حصرية، تتضاءل، حيث صرح 59,2 % من الأسر المعيشية في قطاع غزة أنهم لا يستطيعون العيش من الناحية المالية إلا يوماً بيوم، أو أنهم لا يستطيعون العيش من الناحية المالية على الإطلاق، وقد سجلت الأونروا أيضاً زيادة بنسبة 200 % في عدد اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث ارتفعت الأعداد من 000 100 إلى 000 300. (المعهد النرويجي للبحوث الاجتماعية التطبيقية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الفترة 27 /12/ 2008 – 17 /1/ 2009)

ثانياً / أثر الحصار على الصحة العامة في القطاع:

ومن بعض آثار هذا الحصار، ما أصاب نظام الصحة العامة في غزة، ووفقاً لتقارير صادرة عن منظمة الصحة العالمية، فإنه حتى عام 2012، كان القطاع يحتوي على 40% فقط من قائمة الأدوية الأساسية، ويشمل هذا النقص وصول الأدوية المنقذة للحياة، التي يحتاجها مرضى السرطان والسكري، وكذلك العلاجات الضرورية لمرضى القلب والشرايين، ومنتجات غسيل الكلى، إلى المخزون الصفري؛ مما يضع حياة آلاف الأطفال وكبار السن في خطر مؤكد، وفي ذات السياق، فإن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى جانب تدهور أنظمة الصرف الصحي، كان لهما آثار سلبية شديدة خاصة على صحة الأطفال، وبالتالي ارتفاع معدلات الوفيات بينهم، وتشير التقارير إلى أن 10% من الأطفال دون الخامسة، يعانون من سوء التغذية المزمن، في حين يصيب فقر الدم الحاد 58,6% من أطفال المدارس، و68,1% من الأطفال بين سن 9–12 شهراً، بالإضافة إلى ما يقارب ثلث (36,8%) النساء الحوامل، مما يسهم في 20% من وفيات الأمهات.(الهاشمي، 23 /8/ 2014)
كما وسجل نظام الرصد الوبائي الذي تديره "الأونروا"، ويغطي كل سكان غزة زيادة في انتشار الأمراض التالية: الاسهالات الحادة بشقيها المائي والالتهابي، والتهاب الكبد الفيروسي السبب الرئيس للأمراض الانتقالية المبلغ عنها في تجمعات اللاجئين في قطاع غزة، حيث تسجل الحالات مستوى

مرتفعاً على مدار السنة مع زيادة ملحوظة خلال فصلي الصيف والخريف، والمخاطر الناتجة عن الإسهالات هي الجفاف، وسوء التغذية خصوصاً عند صغار الأطفال (دون 5 سنوات)، والسبب الرئيس لانتشار هذه الأمراض، هو تلوث المياه الجوفية، والتصريف الغير سليم للنفايات الجامدة والسائلة. (الزين، 2010/2/21)

وسوء إمدادات الصرف الصحي تسببت بأمراض خطيرة مثل حمى التيفوئيد والإسهال المائي، الأمر الذي لا يمكن معالجته في ظل الحصار، وسعي الاحتلال الدائم؛ لتدمير البنية التحتية للقطاع. علاوة على كل ذلك، فقد تم رصد العديد من حالات الوفاة لمرضى على المعابر، كانوا بانتظار إصدار تصاريح السفر التي تسمح لهم بتلقي العلاج. (الهاشمي، 23 /8/ 2014)

هذا ولا تتوافر إحصاءات دقيقة عن عدد الأشخاص المعوقين؛ بسبب العدوان لغياب إحصاء شامل لهم، لكن وبحسب المعلومات التي وفرها مسح منظمة الصحة العالمية (يونيو 2009)، فإن 221 شخصاً قطع واحد أو أكثر من أطرافهم، وتقدر الدراسة نفسها عدد الجهات التي تقدم الخدمات للمعوقين كالترميم، والتأهيل، وتعويض الأطراف والأعضاء، والعلاج الفيزيائي ب 15 هيئة حكومية أو دولية، ويشكو هذا القطاع من عدم التنسيق، والازدواجية، ونقص في بعض الخدمات الأساسية كصناعة الأطراف وصيانتها حيث لا يزال العديد من المعوقين بدون أطراف، (الزين، 2010/2/21)

ولم تسلم المرافق الصحية والطواقم الطبية من ذلك القصف الغاشم على القطاع، حيث أن عملية الرصاص المصبوب: أودت بحياة 16 من العاملين بالقطاع الصحي، وأدت إلى إصابة 25 آخرين، وتحطم 29 سيارة من سيارات الإسعاف، وتعطل علاج 40 % من أصحاب الأمراض المزمنة. وكذلك أسفرت عن تدمير 40 وحدة رعاية صحية أولية من إجمالي 60 وحدة (بتكلفة تصل إلى 341930 دولاراً أمريكياً) ، و12 مستشفى من إجمالي 24 مستشفى (بتكلفة إجمالية تقدر بأربعة ملايين و262 ألف دولاراً أمريكياً)، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 105)، وفي العدوان عام 2014 لم تسلم من ذلك القصف الغاشم على القطاع أيضاً، فقد لحق الضرر البليغ ب 17 مستشفى و50 عيادة رعاية صحية أولية، وتم إغلاق 6 مستشفيات و28 عيادة رعاية صحية أولية، ودمرت 16 سيارة إسعاف، وأصيب 83، واستشهد 23 من الطواقم الطبية (تقرير منظمة الصحة العالمية، 28 /8/ 2014) .

ويمكن إجمال أبرز ملامح الآثار الحصار على الصحة، على النحو التالي:

1. توقف دخول الوفود الطبية التخصصية، التي أجرت ما يقارب 1000 عملية جراحية داخل القطاع في الست شهور الأولى من عام 2013.
2. وصلت 27% من العلاجات الأساسية في المستودع المركزي للأدوية حد الصفر، بينما انخفض مخزون 78 صنفًا دوائياً آخر بنسبة 16%، وأكثر من 120 صنف من الأدوية على وشك النفاد.

3.تسبب إغلاق المعبر في تفاقم أزمة القطاع الصحي، بحيث وصل العجز من الأدوية والمستهلكات الطبية إلى أكثر من 30%، خلال فترة إعداد التقرير.

4. حرمان سكان القطاع من العلاج بالخارج، حيث هناك 1000مريضاً شهرياً، يتم تحويلهم إلى مصر، أما (النصف الثاني من عام 2013) لا يستطيع الكثير منهم الوصول إلى المستشفيات المصرية. (عبد الغفور، 2015: 17)

وقد أثرت أزمة الطاقة وانعدام الدعم المالي لوزارة الصحة الفلسطينية تأثيراً سلبياً على استمرارية وجودة الخدمات (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 4)، ولقد كان للحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة آثاراً كارثية على القطاع الصحي، حيث نقص الأدوية اللازمة للمرضى، وخاصة المرضى المصابين بأمراض مزمنة، وإغلاق المعابر في وجه المرضى، ونقص الوقود اللازم للكهرباء، أدى ذلك إلى وفاة الكثير من المرضى؛ مما يتطلب التدخل لرفع الحصار والحفاظ على حياة المرضى.

ثالثاً / المياه والصرف الصحي

تمثل مستودعات المياه الجوفية الساحلية، والتي تقع تحت قطاع غزة وإسرائيل، المصدر الوحيد للمياه العذبة لغزة، ويقدر الإنتاج السنوي المستمر لهذه المستودعات بما يصل إلى 450 مليون متراً مكعباً لإسرائيل، و55 مليون متراً مكعباً لغزة، ويعد وضع المياه من حيث الجودة والكمية في غزة وضعاً قاتماً قبل أن تفرض إسرائيل الحصار، وتقوم بعملية الرصاص المصبوب 2008-2009 بوقت طويل، وذلك بسبب أن كميات المياه التي تستقطعها إسرائيل خارج منطقة شرق غزة، تؤثر بشدة على كمية المياه المتاحة لغزة نفسها. بالإضافة لذلك، فقد زادت الملوحة في هذه المياه؛ نتيجة لتسرب مياه البحر بسبب الاستغلال المفرط والتلوث بواسطة رشح مياه الصرف، وتبعاً لذلك، وطبقاً لتقرير منظمة العفو الدولية عام 2009، فإن أكثر من 90 % من المياه غير صالحة للشرب. وقد حذر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عام 2009، عن تدهور الظروف البيئية في غزة بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية من أن نظام المياه الجوفية بقطاع غزة في خطر انهيار حقيقي، بعد عملية الرصاص المصبوب وسنوات تفاقم فيها الاستخدام المفرط والتلوث (هيئة العفو الدولية، 2009)

وسبب الهجوم الإسرائيلي عام 2008-2009 تدميراً واسعاً في البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي بغزة، وقد تم تدمير 11 بئراً جزئياً أو كلياً، وأربعة خزانات مياه -وتضم خزانات جباليا التي تصل سعتها إلى 5000 سم- و20 كم من الأنابيب، وشبكات الصرف الصحي، ومحطات الضخ في أربعة مواقع، وبالإضافة لذلك، تأثرت محطة المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة، بالإضافة إلى مكاتب ومستودعات مصلحة مياه بلديات الساحل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 38)، وعلى مستوى الأسر المعيشية أيضاً، تم تدمير ما يزيد على 5000 خزان؛ لتخزين

المياه فوق الأسطح و2200 سخان مياه شمسي، و500 وصلة مياه والعديد من المضخات الكهربائية، كما يعاني حوالي 70 % من السكان من نقص في مياه الشرب، حيث يفتقد 200 ألف شخص إمدادات المياه المنتظمة، كما تُرك 50 ألف شخص من دون مصدر للمياه لعدة أسابيع، بعد انتهاء العدوان العسكري، وبشكل عام، تبلغ التكلفة التقديرية للأضرار نحو ستة ملايين دولاراً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 39).

وبسبب الدمار الذي أصاب محطات ضخ مياه الشرب، والشبكات، ومحطات تكرير المياه الآسنة وانقطاع الكهرباء لا يزال 100 الف شخص لا يحصلون على مياه الشرب إطلاقاً، ونصف السكان يحصلون على مياه ملوثة مالحة غير صالحة للشرب، كما أن توقف محطات التكرير جعل المياه المبتذلة، تشكل بحيرات على امتداد الشاطئ؛ لوثت المياه الجوفية والمزروعات، بما يرتد سلباً على مجمل مياه المواطنين (الزين، 2010/2/21)، وأدى تقليص إمدادات الوقود والكهرباء في غزة إلى عرقلة محطة تحلية المياه، ناهيك عن الحصار الذي أدى في بعض الأحيان إلى منع وصول المواد الكيماوية الأساسية والكلورين، وهي مواد لازمة لعمل محطة التحلية، وتنقية مياه الشرب؛ مما عرض الناس للخطر، وبحسب مؤسسة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة، أنه أثناء العدوان الإسرائيلي عام 2014، يحصل 30 % من الغزيين على المياه لمدة تتراوح بين 4–8 ساعات لمرة واحدة في الأسبوع، و40 % لمرة واحدة كل أربعة أيام، و30 % مرة واحدة كل يومين. كما ازدادت عرقلة محطة معالجة مياه الصرف الصحي، بحيث بات يلقى ما بين 50–80 مليون لتراً تقريباً من المياه العادمة غير المعالجة في البحر (عبد الغفور، 2015: 20)، كما أن القيود التي فرضها الكيان الصهيوني على كميات الديزل، التي يسمح بدخولها إلى قطاع غزة؛ قد تسببت بإغلاق الآبار غير المرتبطة بشبكة الكهرباء، والتي تعتمد في تشغيلها على المولدات ومضخات الديزل، وتعتبر الفئات الأكثر تضرراً من عدم الحصول على كميات كافية من المياه الصالحة للشرب هم الأطفال، (يمثلون أكثر من 50% من سكان غزة)، وكبار السن والمرضى، وبحسب تقدير الأمم المتحدة فإن ما يفوق 90% من مياه قطاع غزة غير آمن للاستهلاك البشري، وكان تسرب مياه الصرف الصحي إلى المياه الجوفية، قد تسبب بارتفاع مستويات النترات فيها، ويُعد هذا التلوث من المسببات الرئيسة للأمراض والوفاة (الهاشمي، 23 /8/ 2014) كما تم تدمير 12% من آبار المياه في غزة في عدوان 2014، (الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية سبتمبر 2014).

أما فيما يتعلق بالصرف الصحي، فإن 36 % من سكان قطاع غزة غير موصولين بشبكة صرف صحي، كما يستخدمون بالوعات تدار بشكل سيئ، بالإضافة لذلك، فإن محطات المعالجة الحالية تواجه ضغطاً شديداً من حيث القدرة وحدود المعالجة، مع جودة معالجة تقع تحت معايير منظمة الصحة العالمية، وكنتيجة لذلك، فإن أكثر من 80 ألف متراً مكعباً من مياه الصرف المعالجة

بالكامل والمعالجة جزئياً تصرف في مياه البحر كل يوم، و27 ألف متراً مكعباً من هذه الكمية، عبارة عن مياه صرف غير معالجة، تُصرَف من غزة ومن المنطقة الوسطى. (منظمة الصحة العالمية، 2009)، وقد أدى الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة وما تبعه من نقص أو عدم كفاية مواد البناء وتأثير عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة، على البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي، إلى تفاقم هذه الحالة الخطيرة بالفعل، ونتيجة لما سبق، تشكل حالة المياه والصرف الصحي في غزة في الوقت الحاضر، شواغل خطيرة على البيئة والصحة العامة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 38)، ولقد كانت البنية التحتية في قطاع غزة على شفير الانهيار قبل العدوان الأخير2014، الذي سبب دماراً لشبكات الصرف الصحي والكهرباء، وقد أدى تدمير شبكات الصرف الصحي في العدوان الأخير إلى فيضان المياه العادمة إلى مياه الشرب والبيئة، ولا يزال عدد كبير من سكان قطاع غزة محرومين من المياه الصالحة للشرب، الأمر الذي يجعل أصلاً شبكات الصرف الصحي المدمرة، وإعادة التيار الكهربائي أولوية ملحة (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 6).

وبلا شك أن مياه الشرب الصالحة هي أساس الحياة، هذه المياه تأثرت بسبب الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مما عرض حياة السكان للخطر، إضافة لقصف محطات الصرف الصحي، أو عدم توفير الكهرباء اللازمة لضخها، هذا كله يمثل تهديداً واضحاً على حياة البشر الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل المجتمع الدولي؛ لرفع الحصار، ووقف العدوان المتواصل على قطاع غزة.

رابعاً / أوضاع السكن والمساكن:

استهدف الكيان الإسرائيلي خلال العدوان 2008-2009، ودمر الممتلكات المدنية في مختلف أنحاء القطاع على نطاق واسع، ووفقاً لتوثيق المركز، تم تدمير 2114 منزلاً تتألف من 2864 وحدة سكنية بشكل كلي، كانت تقطن فيها 3314 عائلة مكونة من 19592 فرداً، كما تم تدمير 3242 منزلاً تتألف من 5470 وحدة سكنية بشكل جزئي، بحيث أصبحت لا تصلح للسكن، وتعيش في هذه المنازل 5470 عائلة مكونة من 32250 فرداً. ولحقت أضرار ب 1600 منزل. ونتيجة للإغلاق الجائر الذي يواصل الكيان الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، فإن إعادة إعمار وتأهيل هذه المنازل تبدو مستحيلة، حيث أن هنالك 18,5 % من أصحاب البيوت، هم في حاجة ماسة إلى إعادة بناء منازلهم، بينما يحتاج 16,8 % منهم إلى إجراء إصلاحات في منازلهم، ويبقى 20000 مواطن دون مأوى. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر - 2009: 5)

وأما بخصوص المباني الحكومية، فقد تسبب القصف الإسرائيلي في عملية الرصاص المصبوب ب: تم تدمير مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني، وقصر الحاكم، ومقر المحفوظات(الأرشيف)، ومجلس الأفراد العام، والمقر الرئاسي، ووزارات الداخلية، والعدل، والثقافة، بالإضافة إلى استهداف

103 من مباني السلطات المحلية (67 % من مباني الشرطة والقضاء، 23 % من البلديات، 7 % من الجهات الإقليمية)، وبلغت الأضرار الناجمة ما يعادل 82 مليون دولاراً أمريكياً. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 108)

9 – المساكن المدمَّرة جراء عملية الرصاص المصبوب

البند	حدة الضرر			الإجمالي
	مهدَّمة بالكامل	أضرار كبيرة	أضرار بسيطة	
الوحدات السكنية للاجئين	2202	1689	43996	47887
الوحدات السكنية لغير اللاجئين	1223	1154	10804	13181
إجمالي الوحدات السكنية	3425	2843	54800	61068

(مجموعة الإيواء/المواد غير الغذائية (NFI)، 2 نوفمبر/ 2009)

وأثر هدم الأنفاق المتواصل على نسبة المدخولات الإنشائية لغزة، وجعلها تصل إلى الصفر، حيث كانت الأنفاق توفر50% من احتياجات المواد الإنشائية، ويوفر معبر رفح 30%، ومعبر كرم أبو سالم20% ونتيجة الحصار توقف 50% من المشاريع، وتشير المعلومات إلى أن هدم الأنفاق وتشديد الحصار؛ أدى إلى إغلاق كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، و30 مصنع باطون، و145 مصنع رخام، و250 مصنع طوب)؛ ما سبب فقدان 3500 وظيفة عمل، فضلاً عن تأثر العاملين بالمهن ذات العلاقة مثل البناء، والنجارة والكهرباء وغيرها. وتسببت القيود المفروضة على إدخال المواد والإعمار، في زيادة الأوضاع الإنسانية صعوبة؛ وبرز ذلك بشكل واضح بعد حرب عام 2014، وما نجم عنها من تدمير واسع تسبب بتشريد آلاف السكان؛ حيث فرضت قيود مشددة على عملية الإعمار وتوزيع مواد البناء، كما تسبب ذلك في تعطل العديد من مشاريع البنية التحتية رغم وجود تمويل لها. (عبد الغفور، 2015: 22)

وطال العدوان عام 2014 على قطاع غزة، أكثر من 44300 وحدة سكنية، أي ما يمثل 13% من القطاع السكني؛ ويُضاف هذا إلى العجز القائم قبل العدوان، والمقدر بحوالي 71000 وحدة سكنية؛ بسبب عيش السكان في ظروف الازدحام.

10 – الوحدات السكنية المدمرة أثر عدوان عام 2014

عدد الوحدات السكنية المدمرة	عدد الوحدات المدمرة كلياً	المدمرة جزئياً وغير صالحة للسكن	عدد الوحدات المدمرة جزئياً
44300	5238	4374	30000

(شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 6)

وفي إحصائية أخرى لحكومة الوفاق الفلسطينية بخصوص المنازل التي دمرت، جاء في تقرير "الخطة الوطنية" لعام 2014 أن عدد المنازل المدمرة بشكل كامل، أو جزئي، أو غير صالحة للسكن بلغت نحو (60,000) منزل موزعة على النحو التالي:

11 – إحصائية أخرى لحكومة الوفاق الفلسطينية بخصوص المنازل المدمرة

المحافظة	تدمير كامل	تدمير جزئي	أضرار جزئي	المجموع
رفح	1300	1300	4000	6600
خان يونس	2000	2000	7000	11,000
الوسطي	1500	1500	6000	9000
غزة	2900	2900	15000	20,000
شمال غزة	2300	2300	8000	12,6000
المجموع	10,000	10,000	40,000	60,000

(حكومة الوفاق الفلسطينية، أكتوبر /2014)

القطاع الديني

كما وتأثر القطاع الديني بالعدوان تأثراً كبيراً، فقبل إحكام الإغلاق على قطاع غزة، كان آلاف الفلسطينيين من سكان القطاع، يزورون مكة؛ لأداء فريضة الحج، وعدد يتراوح بين 10,000 و- 15,000 شخص يتوجهون إلى مكة في أشهر أخرى من السنة؛ لأداء العمرة، ولكن فرض الإغلاق شبه المطلق على معبر رفح في يونيو 2007، وضع قيوداً كبيرة أمام قدرة سكان غزة المؤمنين على القيام بالاستحقاقات الدينية وفق رغباتهم، ذلك جراء المعبر المغلق والصراع عليه: فقد تحولت قضية سفر المؤمنين في فترة الحج، وفقاً لعدد تأشيرات الدخول التي تحددها السعودية، ولمصادقة مصر على فتح المعبر، إلى حلبة للتجاذب بين حركتي حماس وفتح، يدفع السكان ثمنها (مسلك، 2009: 7).

ولقد استهدف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008–2009 مساجد القطاع، حيث تجرأ على تدمير 46 مسجدًا تدميرًا كاملاً، وقرابة 55 مسجدًا تدميرًا جزئيًّاَ، و52 مسجدًا تضررت بدرجات متفاوتة بعضها لا يمكن الصلاة فيه .(شبكة فلسطين للحوار، 2010/1/3)

وقد أصدرت وزارة الشئون الدينية بياناً حول أثار العدوان عام 2014 على دور العبادة، وكانت على النحو التالي (73) مسجداً تعرض للتدمير الكامل، و(197) مسجداً تعرضت للأضرار الجزئية، وكذلك تضررت كنيسة واحدة، واستهدف (13) مقبرة، وتضرر (36) عقاراً وقفياً، و(6) مقرات للجان الزكاة (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 2014)

ولقد كان استهداف المساكن من أبشع الجرائم التي ارتكبها الكيان الإسرائيلي، حيث القتل والتدمير بدون سابق انذر، إضافة لتشريد عشرات الآلاف من السكان وتركهم بدون مأوى، ولقد كان

للحصار الأثر السيئ، حيث منع دخول المواد اللازمة؛ لإعادة الاعمار مما ضاعف معاناة السكان، مما يتطلب من المجتمع الدولي التحرك؛ لرفع الحصار حتى يتسنى إعادة ما دمره الكيان الإسرائيلي.

خامساً / الطاقة وتوليد الكهرباء:

عانى قطاع غزة من عجز مستمر في الكهرباء منذ 2006، وبعد إعلان غزة ككيان معادٍ في نوفمبر/ 2007، وقررت إسرائيل تقليل كمية جميع أنواع الوقود المسموح بها لغزة، وقد أوجد التخفيض أزمة طاقة ممتدة، مع تبعات سلبية على توفير الخدمات الرئيسية، وعلى قدرة الفلسطينيين في قطاع غزة على إدارة أسرهم، وأحد مكونات أزمة الطاقة هذه هو عجز الكهرباء؛ بسبب تخفيض مستويات إنتاج محطة توليد الكهرباء الوحيدة بغزة، وقد تم تخفيض مستويات الإنتاج بالفعل بشكل كبير بعد تدمير القوات الجوية الإسرائيلية لستة محولات كهربائية في يونيو 2006، كما زادت القيود المفروضة على الواردات من الوقود من تعقيد المشكلة، وفي العامين اللذين سبقا عملية الرصاص المصبوب، أُرغمت محطة الطاقة على الإغلاق الكامل لعدة أيام في كل مرة؛ بسبب نقص الوقود، مما أدى إلى انقطاع للطاقة الكهربائية عن قطاع غزة يستمر لمدة تصل إلى 16 ساعة في اليوم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 47)

كما ساهم الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، في تواصل انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي، منذ أكثر من ستة سنوات؛ نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع واللازمة؛ لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة، وعدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة، مما زاد من معاناة المواطنين في قطاع غزة الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، حيث تنقطع الكهرباء يومياً من 8 ساعات إلى 12 ساعة واعتماداً على حجم الأحمال والضغط على شبكة الكهرباء (الطباع، 2012/12/31) ، ولقد بات من المعروف أن انقطاع التيار الكهربائي بصورة شبه يومية، هو سمة بارزة تكاد تكون ثابتة من مظاهر المعاناة الناجمة عن هذا الحصار العدواني، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على كافة الأنشطة الاقتصادية، وبناءً على تقرير جمعية أصحاب محطات الوقود في قطاع غزة؛ فإن الاحتياجات اليومية للقطاع من المحروقات هي: (350) ألف لتر من السولار، و(120) ألف لتر بنزين، و(350) طن غاز بالإضافة إلى (350) ألف لتر يومياً من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء، إلا انه في ضوء القرار الإسرائيلي في نهاية نوفمبر 2007 بخصوص تخفيض كميات المحروقات، فقد انخفضت كميات السولار اليومية إلى (90) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض 74%، وانخفض البنزين إلى (25) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض 79%، وانخفض الغاز إلى (100) طن بنسبة انخفاض 71%، الأمر الذي فرض على كافة الجهات المعنية سواء في أوساط الحكومة أو في أوساط المهربين، إيجاد السبل الكفيلة بتأمين كميات المحروقات اللازمة لقطاع غزة عن طريق الأنفاق من مصر، وبأسعار رخيصة جداً، حققت أرباحاً

طائلة للمهربين، إلى جانب توفير هذه السلعة بسعر أقل بـ 60% من الأسعار الحكومية السابقة. (الصوراني، 2009: 11).

وأجرت سلطة الطاقة الفلسطينية بالتعاون مع شركة توزيع كهرباء قطاع غزة، تقييماً للأضرار عقب عملية الرصاص المصبوب، وقد تم تقييم الأضرار التي لحقت بالشبكات ومحولات التوزيع وخطوط الجهد العالي، وقدرت الأضرار الفورية بقيمة 10412500 دولاراً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 55)، وبسبب عدم توافر المواد، وبخاصة الأسمنت، فهناك 150 مادة متعلقة بالكهرباء، يبلغ مستوى مخزونها صفراً (مثل كبلات الجهد العالي والمحولات والأسلاك وأجهزة التبديل) وحوالي 400 مادة أخرى بها عجز، نتيجة للحصار، بسبب الإصلاحات المؤقتة للشبكات، وزاد الفاقد في شبكات الكهرباء من 27 % قبل عملية الرصاص المصبوب إلى 35 % بعدها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أغسطس/ 2009).

وتفاقم الوضع سوءً منذ صيف عام 2013، حيث تعاني غزة نقصاً حاداً في الوقود، بفعل تدمير العديد من حوالي (3000 نفق غير مأذون به بين غزة ومصر)، وقد استُعمل الوقود المنقول إلى غزة عبر تلك الأنفاق؛ لإمداد محطة توليد الكهرباء في غزة بالطاقة، والتي تشكل، بالإضافة إلى الكهرباء المشتراة من مصر وإسرائيل، مصدرا كبيرا لإمداد غزة بالطاقة، ووفقاً للمعلومات التي وردت من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تسبب الإمداد بالطاقة الكهربائية بصورة غير كافية وغير منتظمة في انخفاض منسوب المياه الجارية المتوافرة وتطلب استخدام المولدات الكهربائية الاحتياطية في الأسر المعيشية الخاصة، التي استطاعت تحمُّل تكاليفها، وكذلك في المستشفيات حيث عانت المعدات الطبية الحساسة من استمرار التقّلبات في الطاقة الكهربائية، وبالإضافة إلى ذلك، أدى شحّ الوقود إلى ارتفاع أسعاره، مما أثّر في اقتصاد الأسر المعيشية الخاصة، وتكلفة استدامة سبل المعيشة، بما في ذلك مصادر كسب الرزق كصيد الأسماك والزراعة، حيث يلزم توفير الوقود؛ لتشغيل المركبات والقوارب والمعدات (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2014/8/26: 24).

كما كان استهداف محطة توليد الكهرباء الوحدة في قطاع غزة في العدوان الإسرائيلي بتاريخ 29 /7/ 2014، ولأكثر من مرة، وتعطيلها كلياً عن العمل، وتعطيل 10 من الخطوط الرئيسية، وفقدان 120 ميجاواط كانت تزود بها القطاع، مما تسبب في حرمان أكثر من 1,8 مليون فلسطيني، يعيش في قطاع غزة من أبسط احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، وأدى بكارثة إنسانية خطيرة، حيث أن فترات انقطاع الكهرباء تتجاوز 15 ساعة يومياً؛ مما سبب أضراراً جسيمة وواسعة على مختلف قطاعات الحياة الحيوية، وبخاصة الصحية، والبنية التحتية، والصرف الصحي، فضلاً عن احتياجات الناس اليومية من الإنارة والكهرباء (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 4)

وتعتبر الكهرباء من الأساسيات التي تقوم عليها الحياة، حيث ترتبط بها كل مناحي الحياة الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولذا تأثرت جميع مناحي الحياة من انقطاع الكهرباء المستمر، جراء الحصار والعدوان الإسرائيلي على القطاع مما يتطلب رفع الحصار، وتوفير الكهرباء للسكان للعيش بكرامة.

سادسا / النقل والمواصلات:

يعتمد النقل والمواصلات في قطاع غزة تقريباً بشكل حصري على شبكة الطرق البرية، ويوجد مطار مغلق بالكامل منذ عدة سنوات، بعد تدميره بواسطة العمليات العسكرية الإسرائيلية، كما يوجد عدد من مرافئ الصيد الصغيرة، ولكن تحت التقييدات الإسرائيلية الصارمة، لمدى تحرك قوارب الصيد في البحر، ويمكن تلخيص الآثار الإجمالية للحصار كالتالي:

1- التعليق الكامل لجميع مشاريع إعمار وتنمية الطرق، وتضم المشاريع الموشكة على الانتهاء، وذلك بسبب عدم توافر المواد، بالإضافة لذلك، تم تعليق جميع مشاريع صيانة الطرق، مما زاد من تدهور الأحوال السطحية في الكثير من الطرق، كما أدت الأحوال السطحية السيئة للطرق إلى اختناق مروري، وخاصة في الطرق الرئيسية في المراكز الحضرية.

2- كما تم تعليق جميع واردات المركبات، مما أدى إلى تضخم في أسعار المركبات، بالإضافة لذلك، تم تعليق جميع واردات قطع غيار المركبات، الأمر الذي أدى إلى توقف وسرعة تدهور الكثير من المركبات.

3- ونتيجة لعملية الرصاص المصبوب 2008–2009 فقد قدَّر تقرير الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر الأضرار الواقعة على الطرق ب 78 مليون دولاراً، ويمكن لهذا التقرير تحديث هذا التقييم وتخفيضه إلى 14877650 مليون دولاراً، وقد عانت محافظة شمال غزة من معظم الأضرار الخطيرة في شبكة الطرق، حيث تبلغ النسبة الإجمالية للأضرار الواقعة على الطرق 51,7 %، كما تأتي محافظة رفح في المرتبة الثانية من حيث الأضرار، بنسبة تبلغ 42% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 57).

وقال ياسر الشنطي وكيل وزارة النقل والمواصلات، خلال مؤتمر صحفي عقده في مدينة غزة بتاريخ 2014/9/7، إن "خسائر قطاع المواصلات خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بلغت 30 مليون دولاراً". وأضاف الشنطي قائلاً: " أن أبرز هذه الخسائر كانت لقطاع النقل الخاص، حيث تضرر بشكل كبير، وبلغ مجمل المركبات المدمرة الخاصة والتي تعود ملكيتها للموطنين في غزة أكثر من 3550 مركبة، وتقدر خسارتها المالية بأكثر من 11 مليون دولاراً، كان بينها 1173 مركبة مدمرة بشكل كامل، بينما دُمر 2380 مركبة بشكل جزئي، ولفت إلى أن التدمير طال نحو 160

مركبة حكومية ، فاقت قيمة خسارتها المليونين والنصف دولار، حيث دمر أكثر من 40 مركبة حكومية بشكل كامل، بينما 120 مركبة دُمرت بشكل جزئي"(فلسطين أون لاين، 2014/9/7).

وكان اتفاق أوسلو قد ضَمِن للكيان الصهيوني السيطرة الحصرية على المجال الجوي لقطاع غزة، وعليه فإن سماء غزة تمتلئ يومياً بالعديد من الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع، الأمر الذي يضمن لها القيام بضربات جوية على القطاع متى أرادت، إلى جانب القدرة على التدخل في موجات البث المختلفة التي تتم عبر الهواء، ومن ضمنها البث الإذاعي والتلفزيوني، ورغم أن أوسلو سمح للفلسطينيين بإنشاء مطار في القطاع، والذي افتُتِح فعلاً في عام 1998، فإنه كان يتم نقل المسافرين إلى معبر رفح الحدودي؛ ليخضعوا للتفتيش من قِبَل الصهاينة، ثم يتم إرجاعهم إلى المطار، وفور اندلاع الانتفاضة الثانية، تم تعطيل المطار وتحويله إلى قاعدة عسكرية للعدو، الذي قام بتدمير المطار قبل أن يُجبر على مغادرة القطاع في عام 2005. (الهاشمي، 23 /8/ 2014)

ويحتاج قطاع النقل والمواصلات إلى مواد خام لرصف الشوارع والاسمنت وغيرها، إضافة إلى توريد سيارات جديدة وقطع غيار إلى قطاع غزة، مما يتطلب الضرورة الملحة لرفع الحصار.

سابعاً / الاتصالات السلكية واللاسلكية:

سببت الأضرار التي لحقت بشبكات الخطوط الأرضية وشبكات الهاتف المحمول انقطاعاً في الاتصالات للحكومة المحلية، وللمجتمع على حد سواء، قبل عملية الرصاص المصبوب كان هناك 113 ألف مشترك بالخطوط الأرضية وحوالي 550 ألف مشترك بالهاتف المحمول، وعقب عملية الرصاص المصبوب مباشرة، تقلص هذا العدد إلى حوالي 103 آلاف مشترك بالخطوط الأرضية و220 ألف مشترك بالهاتف المحمول، لم تكن كثير من الأسر المعيشية قادرة على الاتصال بالعائلة والأصدقاء في خارج غزة أثناء عملية الرصاص المصبوب، بالإضافة لذلك، وجدت كثير من الأسر المعيشية صعوبة في الاتصال بخدمات الطوارئ مثل: الإسعاف، ومرافق الرعاية الطبية (يونيدا، مارس/ 2009)، كما وتضم الأضرار التي لحقت بشركة بالتل:

1- التدمير الكامل للمحول الرئيسي بغزة.
2- التدمير الكامل لأجهزة الاتصالات متعددة الخدمات MSANs.
3- التدمير الجزئي لمباني شركة بالتل، وتضم المراكز الرئيسية للشركة.
4- التدمير الجزئي لمبنى المخزن الرئيسي للشركة في منطقة الزوايدة، ويشمل ذلك التدمير واسع النطاق لقطع الغيار المخزَّنة.
5- التدمير الجزئي لشبكات الكبلات الهوائية.

أما الأضرار التي لحقت بشركة جوال فتضم:

1- تدمير برجين يبلغ ارتفاعهما 30 متراً في جبل الكاشف، والمقبرة الشرقية.

2- تدمير برج يقع في منطقة بلدية جباليا ويبلغ ارتفاعه 42 متراً، وإغلاق المحول الرئيسي لشركة بالتل

3- تدمير عمودين بارتفاع 12 متراً وقطر 8 بوصات، ويقعان في مدينة الزهرة وحي الزيتون

4- تدمير مركبة مزودة بجهاز إرسال للهاتف المحمول

5- تدمير مولد ديزل بقدرة 13,5 كيلو فولت أمبير

6- تدمير وإلحاق الضرر بالأعمال المدنية مثل: السدود، وغرف الحراسة، والمعارض، ومنشآت الأبراج في المراكز الرئيسية والفروع على طول قطاع غزة.

7- تدمير ست غرف للخزانة والمعدات تقع ملاصقة للأعمدة والأبراج المدمَّرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 60)

وفي العدوان عام 2014 تم تدمير (14) محطة للهاتف المحمول، وأصبحت (255) محطة محرومة عن إمدادات الوقود والطاقة، بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر (الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية، سبتمبر 2014) ، وأدى العدوان المستمر على الاتصالات في قطاع غزة، إلى عدم تواصل السكان مع أهلهم وذويهم، مما شكل انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

ثامناً / الأمن الغذائي:

أفادت منظمة الأغذية والزراعة أن القطاع الزراعي في غزة ظل يناضل؛ للتغلب على آثار الحصار الإسرائيلي المفروض على حركة الواردات والصادرات فيه، مما تسبب في انخفاض القدرة الإنتاجية، والحد من فرص الحصول على الأغذية الطازجة بأسعار معقولة، وقال مسئول الأمن الغذائي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة: "أن 15% فقط من المواد الغذائية اللازمة لسكان غزة هي التي يسمح بدخولها عبر المعابر الواقعة تحت إشراف إسرائيل، في حين أن ما يراوح بين 15 و20 % من البضائع الغذائية الضرورية تدخل عبر الأنفاق الواقعة على الحدود بين مصر وغزة. مما يعني أن 30 % فقط من الاحتياجات الغذائية، هي التي تتم تلبيتها" (الزين، 2010/2/21)

وأدى الإغلاق إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، والتي أثرت على التوازن في الأمن الغذائي لديهم في كثير من الأحيان، ويفيد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن 33,7 % من الأسر في غزة تستهلك مواد غذائية سيئة الجودة، وأن 16,2 % من الأسر تستهلك كميات طعام أقل مما كانت تستهلكه سابقاً، علاوة على ذلك، 47,8 % من الأسر ليس لديها القدرة على شراء المواد الغذائية، بينما 48,5 % تقوم بشرائها بالديْن. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر - 2009: 11)، كما أنه وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن 44% من أبناء غزة، يعانون انعدام أمن غذائي، وحوالي 80% يحصلون على مساعدات. (الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأراضي الفلسطينية المحتلة، يونيو، 2012)

وقبل العدوان عام 2014 كان ما يقرب من ثلثي سكان غزة يتلقون مساعدات غذائية، وكان 72 % من الأسر يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومن المتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي بسبب تضرر ما لا يقل عن 40 ألف شخص يعملون في قطاع الزراعة، وصيد الأسماك بشكل مباشر مما تسبب في فقد مصدر الدخل، وكسب العيش؛ مما سيؤدي إلى تحديد قدرة عدد كبير من الأسر على شراء الأغذية من السوق المحلية (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 12).

ولقد كفلت القوانين الدولية الحصول على الطعام والوصول لمكان العمل للإنسان، ولكن المواطن في قطاع غزة، وبشكل ينتهك كل القوانين الدولية، يعاني من الحصول على الطعام، بسبب الحصار والعدوان المتواصل على قطاع غزة، مما يتطلب الضغط على الكيان الإسرائيلي كونه يحتل، ويحاصر ويعتدي على قطاع غزة، أن يوفر الحياة الكريمة للإنسان، الذي يعيش تحت الاحتلال.

تاسعاً / البطالة والفقر:

شهد القطاع ارتفاعاً بالأسعار جراء النقص بالبضائع، التي ترد من المعابر مع إسرائيل، والأسعار الباهظة للسلع الواردة من مصر عبر الأنفاق، وقد أسفر ارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض القدرة على الشراء من جهة أخرى، عن ضيق الحال وعدم قدرة الحصول على السلع الأساسية، كل هذه أدت إلى زيادة خطيرة في معدلات الفقر في قطاع غزة، التي كانت مرتفعة (مسلك، 2009: 55)، وانعكست الإجراءات الإسرائيلية وسياسة الحصار والإغلاق الشامل، التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية خاصة في قطاع غزة، إذ ارتفعت معدلات البطالة بصورة لم يسبق لها مثيل، وبالتالي ازدادت معدلات الفقر بين السكان الفلسطينيين، لأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث أن ارتفاع الأولى يؤدي إلى اتساع نطاق الفقر، وبالتالي ازدياد نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، والبؤس، والحرمان (شهاب، 2013: 46).

أما فيما يخص القوى العاملة، فقد بلغ مجموع القوى العاملة في قطاع غزة وفقاً لإحصائيات العام 2009م حوالي 348 ألف منهم (105000) في القطاع العام، (منهم 75 ألف يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و30 ألف من حكومة غزة)، إلى جانب (119) ألف يعملون في القطاع الخاص، منهم حوالي (20) ألف عامل في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية، أما العاطلين عن العمل، فيقدر عددهم بحوالي (124) ألف عاطل عن العمل، وهؤلاء يعيلون ما يقرب من 615 ألف نسمة (بمعدل إعالة 1-5) (ما يعادل 41 % من مجموع سكان القطاع البالغ 1,5 مليون نسمة)، يعيشون تحت مستوى خط الفقر، أو في حالة من الفقر المدقع في ظروف لا يعرفها إلا من يقع فيها (شقورة، 2011/12/30).

وتشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة، إلى مستويات تصل إلى 50 % في الأعوام القادمة في حال استمرار الإغلاق، ووصل مستوى البطالة في غزة إلى 37,6 % في الربع الثالث من عام 2007، مقارنة بنسبة32,3 % في الربع الثاني. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر –2007)، حيث أنه في الربع الثالث من سنة 2000، وقبل اندلاع الانتفاضة، بلغ معدل البطالة في القطاع 26.9 %، وارتفع المعدل خلال العام 2007؛ ليصل 35% من القوة العاملة، أما في الربع الثاني من عام 2008، فقد قفز إلى 49% بالتزامن مع انخفاض عدد المعيلين وزيادة عدد المعتمدين بالمعيل الواحد (OCHA, 2008: 7 8.)، وتظهر التقارير أن غزة شهدت في عام 2009 درجة من الانتعاش الاقتصادي، تجلى في انخفاض نسبة البطالة، وزيادة عدد المنشآت الصناعية العاملة، حيث يعزى لبرنامج الأونروا خلق فرص عمل بما يكافئ 9600 وظيفة بدوام كامل في عام 2009، كما وأن التجارة المتنامية بين مصر وغزة عبر الأنفاق واستيراد المواد اللازمة، مكنا من ترجمة تلك المساعدة إلى انتعاش، ومع ذلك، فإن استدامة هذا الانتعاش المحدود مشكوك فيها، فبالرغم من التحسينات الطارئة على أعداد الأشخاص العاملين، أخذت القوة الشرائية للأفراد في الانخفاض، وظلت معدلات البطالة في غزة ضمن أعلى المعدلات في العالم؛ لان هذه التدخلات كانت آنية قصيرة الأجل وغير مستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 11).

وبذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الأنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصاً ظاهرة "مشروعة"، يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرون، إلى جانب تهافت العمال المعدومين العاطلين عن العمل، الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق أدت إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ، الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليها الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء، إلى جانب شريحة من العمال المعدمين، الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة؛ بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية كالضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية، إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة 105 عاملاً من هؤلاء حتى منتصف عام 2009؛ بسبب عد توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة؛ لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي 15 ألف عاملاً (الصوراني، 2009)

ولذا انخفض معدل البطالة من 24,5 % للعام 2009، وإلى23 % للعام 2012، (مدللة، حطب، 2014: 13)، وخلال الربع الأخير من عام 2013، ارتفعت معدلات البطالة في فلسطين إلى 25,2%، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 301 ألف شخص منهم حوالي 141 ألف في الضفة الغربية، وحوالي 159 ألف في قطاع غزة، وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 38,5% في قطاع غزة مقابل 18,2% في الضفة

الغربية، وسجلت الفئة العمرية 20- 24 سنة أعلى معدلات للبطالة، حيث بلغت 43.9% في الربع الأخير من عام 2013، (عبد الغفور، 2015، 13) أما في عام 2014 وحسب بعض الدراسات فإن 80% من أسر القطاع، تعيش معتمدة على تلقي المساعدات الدولية، أما معدلات البطالة فقد ارتفعت إلى ما يزيد على 40% (الهاشمي، 23 /8/ 2014)، ووفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة، فإن ما نسبته 35 % من الأراضي الزراعية في غزة وما يصل إلى 85 % من مياه الصيد في قطاع غزة؛ يتضرر بفعل هذه القيود، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2014/8/26: 25)، ومع إغلاق الأنفاق وتدمير مئات المنشآت الاقتصادية في عدوان الجرف الصامد في يوليو 2014؛ فقد أدى ذلك لارتفاع معدلات البطالة؛ لتصل إلى 55 % مع استمرار حالة الركود وبدرجات مرتفعة نسبياً (مدللة، حطب، 2014: 16).

ويتحمل الكيان الإسرائيلي ككيان احتلال مسؤولية الحد من البطالة، بين الفلسطينيين وتوفير فرص العمالة لهم، وتزويد السكان المدنيين، بالمؤن، والإمدادات الطبية، وتوفير كافة شروط الصحة العامة ،وتحسينها، وضمان التدفق الحر للبضائع اللازمة لهم، ويحظر عليها مهاجمة أو إزالة أو تعطيل المرافق الحيوية اللازمة للسكان، أو المناطق الزراعية(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد،2015: 22). ولعل البطالة والفقر من أبرز الآثار السيئة للحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ مما أحدث أزمات اقتصادية واجتماعية داخل قطاع غزة، ويتحمل الكيان الإسرائيلي المسئولية الكاملة عن البطالة والفقر، كون قطاع غزة منطقة محتلة، مما يتطلب الضغط عليه؛ لرفع الحصار؛ لكي يمارس السكان حياتهم الطبيعية.

عاشراً / أثر الحصار على قطاع التعليم:

كان لقطاع التعليم كغيره من القطاعات، نصيبه من آثار هذا الحصار والعدوان ؛ فلقد أدت عملية الرصاص المصبوب ل: مصرع 250 طالباً و15 معلماً وإصابة 866 طالباً و19 معلماً، ووقعت أضرار ل 217 مدرسة، و60 من دور رياض الأطفال، والجامعات الثماني العاملة بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تدمير 18 مرفقاً بالكامل، (ثمانية حكومية، ومدرستين خاصتين "منها المدرسة الأمريكية في غزة "، وثماني دور رياض أطفال). (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 105)، وكما توقفت مشاريع إنشاء 26 مدرسة جديدة خلال عام 2013، مع توقف طرح أي مشاريع لعام 2014، وتعطل عمليات الترميم، دفعت هذه الأوضاع المدارس للعمل بنظام الفترتين، مع تقليص ساعات الحصص الدراسية، ويُذكر أن الكثافة الصفية في الفصول تصل إلى 50%. (الهاشمي، 23 /8/ 2014)، ونتيجة تداعيات الحصار خلال عام 2013، فإن 26 مدرسة قيد الإنشاء؛ توقف العمل بها، كما توقف طرح المشاريع الجديدة للعام 2014 بحسب وزارة التربية والتعليم، وكما توقف العمل في ترميم 70 مختبراً، كما تقلص وقت الحصة الدراسية بواقع 15%، وطالت سياسة الحصار طلبة

التعليم العالي في الجامعات والمعاهد خارج قطاع غزة، وكذلك الملتحقين مع أفراد عائلاتهم في مستويات التعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، في العديد من بلدان العالم، حيث حرم هؤلاء من السفر، ولم يتمكنوا من الالتحاق بمؤسساتهم التعليمية، ما أدى إلى تهديد مستقبلهم؛ وإلحاق خسائر مالية كبيرة بهم (عبد الغفور، 2015: 19)، وكان من المخطط بدء العام الدراسي في 2014/8/24، ولكنه تأجل إلى 2014/9/14؛ بسبب تدمير 26 مدرسة بصورة كاملة، ولم يتم استخدامها للعام الدراسي الجديد و122 مدرسة تعرضت لأضرار نتيجة العدوان منها 75 مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)،(شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 14)، وبالفعل بدأ العام الدراسي في 9/14، بتأخير عن موعده ثلاثة أسابيع؛ نتيجة لاستخدام المدارس، كمراكز لإيواء النازحين، حيث تم استخدام نحو (970) مدرسة؛ لإيواء المواطنين الذين فقدوا منازلهم، ورغم ذلك تم استهداف المؤسسات التعليمية حيث ذكر التقرير، (197) مدرسة تعرضت للأضرار، منها (3) مدارس تعرضت للتدمير الكامل، (24) للأضرار البالغة،(170) مدرسة للأضرار الجزئية، إضافة ل (91) مدرسة تابعة لوكالة الغوث (الانرروا)، تعرضت لأضرار ما بين بالغة وخفيفة، كما لحقت أضرار بـ (49) مدرسة خاصة، (191) من رياض الأطفال، نتيجة استهداف أهداف مجاورة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2014).

واستهدف العدوان الإسرائيلي عام 2008–2009 تدمير الجامعات، فلقد تسبب في 77 % من إجمالي الأضرار (حيث بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالجامعات 25 مليون دولاراً أمريكياً من إجمالي الأضرار التي بلغت 32 مليون دولار أمريكي) . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 105)، واستهدف العدوان عام 2014 ستة مؤسسات تعليم عالي وهي: الجامعة الإسلامية، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وكلية مجتمع جامعة الأقصى، وكلية فلسطين التقنية، وكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، وبلغت التكلفة التقديرية لإصلاح الأضرار التي لحقت بالتعليم 10474000دولاراً (شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين، 2014: 14).

وكغيره من القطاعات كان نصيب قطاع التعليم كبير جراء الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث منع الحصار من بناء مدارس جديدة؛ بسبب منع الاحتلال لدخول مواد البناء، إضافة لقصف المدارس وتدميرها، كما وتم استخدامها كمأوى للذين دمرت بيوتهم جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مما أحدث تدهور واضح في المسيرة التعليمية الأمر الذي يتطلب الضغط على الكيان الإسرائيلي لاحترام قطاع التعليم وعدم تعرضه للحصار والعدوان.

الحادي عشر / المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية

وجّه إغلاق معبر رفح ضربة قاسية إلى المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، حيث أنه جراء الإغلاق لم تتمكن هذه المؤسسات من إقامة العلاقات المباشرة مع الخبراء، والزملاء، وممثلي

الحكومات الأجنبية، وبهذا الشكل يمنع إغلاق معبر رفح المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع، من ممارسة عملها لصالح الجمهور، ويلجُم تقدّم المجتمع المدني في قطاع غزة. (مسلك، 2009: 67) ويعد الدور الذي تلعبه المنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية أكثر تميزاً مقارنة بالبلدان المجاورة، التي تتمتع بمستويات مناظرة من التنمية ولقد كان هذا الدور دائماً مكملاً للدور الذي تقوم به الحكومة، (المعهد الفلسطيني لأبحاث السياسة الاقتصادية (ماس) ومركز تنمية المنظمات غير الحكومية (، 2009)

وقد تأثر عمل المنظمات غير الحكومية تأثراً بالغاً بالحصار، وبإغلاق الحدود، ونقص المواد والمعدات، وإنشاء المنطقة العازلة، والتمويل غير الكافي، والانشقاق السياسي الداخلي، وعدم كفاية التخطيط، والتنسيق التكاملي، والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية(مركز تنمية المنظمات غير الحكومية، مارس/ 2009)، وأدت عملية الرصاص المصبوب لتسوية 28 مبنى من مباني المجتمع المحلي بالأرض بشكل كلي، وبلغت الأضرار ما يعادل 5,9 مليون دولاراً أمريكياً. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009: 108).

وفي عدوان 2014 تعرضت العشرات من المؤسسات الحكومية للقصف والتدمير، كما وطال القصف (222) جمعية أهلية وخيرية، دمرت منها بالكامل نحو (48) جمعية، كما وتم استهداف المكتبات العامة، وتم إتلاف نحو 8000 كتاب في شتى المجالات المعرفية كما جاء في تقرير وزارة الثقافة، وأيضاً، تم تدمير 6 مراكز ثقافية بشكل كامل، وتضرر (12) مركزاً بشكل جزئي، بالإضافة إلى تضرر (13) مبني أثرياً (زقوت، 2014: 12)

وتمثل المنظمات والجمعيات المدنية رافعة في المجتمعات النامية، حيث تقديم الخدمات المدنية والخدمات الاجتماعية للسكان، إضافة للعمل على تطوير المجتمع، وكانت هذه الجمعيات عرضة للحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ مما خفض من مستوى تقديمها للخدمات لسكان قطاع غزة.

الثاني عشر / إزالة الأنقاض والذخائر غير المتفجرة

أوضح أثر لعملية الرصاص المصبوب يتمثل في الكمية الهائلة من النفايات المتخلفة عن الدمار الذي أصاب قطاع غزة، حيث أن إزالة الأنقاض فور انتهاء عملية الرصاص المصبوب، اتسمت بالافتقار إلى التوجيه الرسمي، فيما يتعلق بمواقع التخزين، والإلقاء العشوائي للأنقاض المزالة من الطرق، والمناطق السكنية، والتجارية على امتداد جوانب الطرقات، وفي أراضي الفضاء.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الجهة الرئيسية التي تتولى مسألة إزالة الأنقاض، ويذكر في تقاريره وجود حوالي 600 ألف طن من الأنقاض داخل قطاع غزة، حيث تعرض 15 ألف منزل للأضرار أو للدمار، وكذلك تعرضت المصانع الواقعة على الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة

لأضرار كثيفة (أيفيسون، أبريل/ 2009)، ومن أكبر مخلفات العدوان عام 2014 هو ذلك الركام المنتشر في قطاع غزة، حيث يقدر بأكثر من 2,5 مليون طن من الأنقاض والركام (زقوت، 2014: 22)

وتعرض سكان غزة لمزيد من المخاطر من جراء عملية الرصاص المصبوب؛ نتيجة لعدة عوامل، من بينها وجود ذخائر غير متفجرة، وغيرها من المواد التي تشكل خطورة.

ووفق ما ذكرته منظمة اليونيسيف، فإنه منذ وقف إطلاق النار في أعقاب عملية الرصاص المصبوب والذي بدأ في 1/18/ 2009، بلغ إجمالي من لقوا مصرعهم؛ بسبب الذخائر غير المتفجرة 12 فرداً (متوسط أعمارهم 17,5 عام)، وشكل الأطفال نسبة 50 % (ستة) من تلك الوفيات، كما أصيب ثلاثة وعشرون فرداً، أربعة منهم من الأطفال. (أيفيسون، أبريل/ 2009)

و في عدوان 2014، القوات الحربية الإسرائيلية أطلقت نحو (20ألف) طن من المتفجرات، حيث أن هناك نحو (5000) قطعة لم تنفجر وبالتالي تشكل تهديداً مباشراً للمواطنين، ورغم عمل وحدة الهندسة التابعة للشرطة الفلسطينية على إزالة المخلفات وإبطال مفعولها؛ ألا أنه استشهد أربعة من طاقم وحدة الهندسة أثناء محاولاتهم إبطال إحدى القذائف في بيت لاهيا (زقوت، 2014: 23)

ومن المؤكد أنه وبسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، فقد تراكم كم كبير من الأنقاض التي تحتاج إلى آليات مناسبة؛ لرفع هذا الركام الهائل، والتي هي غير موجودة في قطاع غزة، الأمر الذي يتطلب الضغط على الاحتلال؛ لتوفير هذه الآليات؛ لرفع هذا الركام، ومن جهة أخرى خلف هذا العدوان الآلاف من الذخائر الحية، التي لم تنفجر، والتي أدت إلي مصرع العديد من المواطنين في قطاع غزة، مما يتطلب حماية دولية لسكان قطاع غزة من العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد قطاع غزة، والضغط على الكيان الإسرائيلي؛ لرفع الحصار، ووقف عدوانه على قطاع غزة.

الخاتمة

من خلال دراستنا للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الفترة ما بين 2005–2015 وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ألقينا الضوء على هذه السياسة، وتعرضنا للجذور التاريخية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في فترات مختلفة ما بين عامي 1948–2005، ووجدنا أن هناك تطور ملحوظ لهذه السياسة، ثم تحدثنا وبشكل مفصل عن الفترة ما بين 2005–2015، وذكرنا محددات السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد الانسحاب الأحادي الجانب عام 2005، ووضحنا المحددات الإقليمية والدولية للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في هذه الفترة.

ثم تم الحديث عن السياسة العسكرية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، في الفترة ما بين 2005–2015، وما نجم عنها من ثلاثة حروب مدمرة أعوام 2008–2009، 2012، 2014، وما خلفته من سقوط آلاف الشهداء، وعشرات الآلاف من الجرحى، وعشرات الآلاف من البيوت المدمرة.

ثم ألقينا الضوء على الأبعاد السياسية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وما شمله من دوافع سياسية، واقتصادية، وأمنية، حيث أنه تنوعت مظاهر الحصار على قطاع غزة براً وبحراً وجواً، واختلفت المواقف بخصوص رفع الحصار إقليمياً ودولياً، وإن كان في أغلبها مؤيد للحصار المفروض على قطاع غزة، ورفعه للأغراض الإنسانية فقط.

هذا الحصار ترك آثاراً مدمرة على قطاع غزة، سواء كانت آثاراً اقتصادية، وتدميرها ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة المدمر أصلاً، أو آثاراً اجتماعية، وما خلفته من آثار نفسية واجتماعية مدمرة.

ولقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1- المكانة الجيوسياسية لقطاع غزة، وموقعه المتميز، جعل منه الخنجر الذي يطعن الخاصرة الإسرائيلية، ولذا سعت إسرائيل بكل الوسائل؛ لتشديد الخناق عليه، وحصاره للحد من تسليحه ،وتطوير قدرات المقاومة، وإخضاعه للسياسة الإسرائيلية.

2- لم تتغير السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، رغم المحطات التي مرت بها، ابتداءً من الاجتياحات التي سبقت احتلاله وحتى بعد احتلاله عام 1967، ومرحلة العملية السلمية والانسحاب الأحادي الجانب منه عام 2005، فهي تتميز بالعنف، والإرهاب، والقتل، وتدمير مقومات الحياة.

3- الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كان يهدف إلي لفت الانتباه عما تمارسه إسرائيل من توسع في الاستيطان في القدس والضفة الغربية، وتمهيداً للفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتقليل من الخسائر البشرية والمادية للاحتلال الإسرائيلي، من وجوده في قطاع غزة، ونشر الوهم في

المجتمع الدولي بأن إسرائيل جادة للسير في العملية السلمية، وتحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، إضافة إلى القضاء على فكرة خيار حل الدولتين، والاكتفاء بدولة ذات حدود مؤقتة.

4- عدم الجاهزية الفلسطينية أثناء عملية الانسحاب الفلسطيني من قطاع غزة، واتضح ذلك من خلال ارتباك الموقف الفلسطيني الرسمي والفصائلي من عملية الانسحاب الإسرائيلي، فالسلطة الفلسطينية تحفظت على الانسحاب؛ لعدم التنسيق والتفاوض معها، والفصائل الفلسطينية عدته انتصاراً للمقاومة.

5- تصدرت النواحي الأمنية الإسرائيلية المشهد الإسرائيلي تجاه قطاع غزة، وخاصة بعد تطور قدرات المقاومة العسكرية للفصائل الفلسطينية، مما دفع إسرائيل إلى تشديد الحصار عليه، وتوجيه الضربات العسكرية للقطاع، والتي اتسمت بالعنف والقتل الغير مسبوق.

6- رغم الحصار المحكم على قطاع غزة؛ ألا إن المقاومة الفلسطينية استطاعت من تطوير قدراتها العسكرية، وخلق حالة من توازن الرعب في مواجهة الإرهاب الإسرائيلي.

7- مثل الانقسام ضربة قاسية للمشروع الوطني الفلسطيني، وخاصة في ظل عدم وجود أفق لبوادر إنهاء الانقسام، إضافة للتدخلات الإقليمية والدولية؛ لتكريس وتعميق الانقسام، فأعطى إسرائيل فرصة للتوسع الاستيطاني غير المسبوق في الضفة الغربية والقدس، وافتراس قطاع غزة عسكرياً.

8- أثرت التحولات في النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير سلباً على قطاع غزة، مما أدى إلى تشديد الحصار عليه.

9- لم يكن للقضية الفلسطينية الحضور المأمول من الشعوب العربية في ظل ثورات الربيع العربي، وذلك لانشغالهم بأوضاعهم الداخلية.

10- الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، أعطى الأخيرة مبرراً لمزيد من العنف، والقتل، والاستيطان ضد الفلسطينيين، بحجة الإرهاب الفلسطيني، وتوضح هذه الصورة الحروب العسكرية الإسرائيلية في الأعوام 2008-2009، 2012، 2014.

11- لم يكن الموقف الأوروبي بعيداً عن الموقف الأمريكي؛ بالانحياز لسياسة الكيان الإسرائيلي السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والأمنية ضد قطاع غزة؛ مبرراً ذلك بعدم استجابة حماس لشروط الرباعية الدولية، وأن إسرائيل تدافع عن نفسها ضد الهجمات الفلسطينية على التجمعات الإسرائيلية.

12- لم يكن الموقف العربي بعد ثورات الربيع العربي بأحسن حال من موقفه قبل ثورات الربيع العربي، ضد الممارسات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة.

13- سعى إسرائيل الدائم؛ لتكريس دوافعها من فرض حصارها لقطاع غزة ،متمثلاً ذلك في إعلانها عن قطاع غزة كياناً معادياً، وتعميقها للانقسام، وسعيها للقضاء على مستقبل حل الدولتين، والقضاء على قدرات المقاومة الفلسطينية.

14- استغلال إسرائيل لما تشهده البيئة الإقليمية المحيطة بقطاع غزة من ثورات الربيع العربي؛ لتمرير سياساتها الأمنية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية ضد قطاع غزة.

15- أهم مظاهر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة تمثل، بالسيطرة الكاملة الإسرائيلية على المعابر، وبالتالي السيطرة على كل مناحي الحياة لسكان قطاع غزة؛ لضغط على فصائل المقاومة بأن تلقي سلاحها؛ ولكنها فشلت في ذلك.

16- الموقف الفلسطيني من حصار قطاع غزة كان ضعيفاً وهشاً؛ نتيجة الانقسام الفلسطيني، على الرغم من أن الجميع كان متفقاً على ضرورة فك الحصار؛ ولكن الرؤى كانت مختلفة.

17- أحدث الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة آثاراً اقتصادية مدمرة على القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، مما أدى إلى انخفاض في دخل الفرد، وانهيار البيئة الاقتصادية، وارتفاع الأسعار.

18- معاناة المواطن الفلسطيني اليومية جراء الحصار، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الصحية (التحويلات المرضية)، إضافة إلى المشكلة المستعصية (مشكلة الكهرباء)، والتي تسببت بمعاناة اقتصادية، واجتماعية، وبيئية في قطاع غزة.

19- أحدث الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة آثاراً اجتماعية كبيرة، وتمثل ذلك في ارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، والزيادة الكبيرة في الحالات النفسية، وخاصة للأطفال؛ نتيجة الحصار والحملات العسكرية الإسرائيلية ضد القطاع، إضافة إلى تضرر قطاعات التعليم، والصحة، والبنى التحتية، والطاقة، وتدمير المباني، وانعدام الأمن الغذائي، مما أضعف شبكة الأمان الاجتماعية لسكان قطاع غزة.

20- نتيجة للحصار الخانق استطاع سكان قطاع غزة من التغلب عل الحصار بحلول إبداعية، وبحفر الأنفاق للحصول على حاجياتهم الأساسية حتى منتصف عام 2013، وبسبب التحول السياسي في مصر تم تدمير الأنفاق.

ثانياً: التوصيات

خلصت الدراسة إلى عدة توصيات وأهمها:

1-الانقسام الفلسطيني أدى إلى تشتت وإضعاف الموقف الفلسطيني في مواجهة السياسة الإسرائيلية؛ ولذا يتوجب إنهاء الانقسام الفلسطيني والتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية في مواجهة السياسة الإسرائيلية، ضد الكل الفلسطيني ضمن رؤية وطنية موحدة.

2-خلق حالة من توازن الرعب مع الكيان الإسرائيلي، ويتمثل ذلك بمواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، وتفوقها بتطوير قدرات المقاومة، وتعزيزها في مواجهة الإرهاب الإسرائيلي.

3-الموقف الأوروبي والأمريكي يشكل الدعامة الأساسية للتغطية على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قطاع عزة، ولذا يجب الضغط لتغيير هذا الموقف، وأن يتبنى المجتمع الدولي الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، والضغط على إسرائيل للكف عن حصاره

4-يجب التأكيد على أن قطاع غزة ما زال يرزح تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وامنياً، رغم زعم الاحتلال انسحابه من قطاع غزة، وعليه يجب على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل؛ لتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان في ظل الاحتلال.

5- مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية في المحافل الدولية، بدملوماسية عربية وفلسطينية موحدة؛ لفضح ممارسات الكيان الإسرائيلي في فلسطين، ومحاولة التأثير في الرأي العام العالمي

6-تشكيل شبكة أمان عربية اقتصادية، وسياسية، لدعم الصمود الفلسطيني في مواجهة الكيان الإسرائيلي.

تمت بحمد الله

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم والموسوعات:

1- الأيوبي، هيثم (1977)، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

2- بدوي، أحمد (1989)، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

3- صايغ، يزيد (1992)، التجربة الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الخامس، بيروت.

4- المسيري، عبد الوهاب (1999)، موسوعة اليهود واليهودية، ج8، دار الشروق، بيروت.

ثانياً: المراجع العربية والمعربة:

1- أرونسون، جيفري (1997)، المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية، معهد دراسات فلسطين، واشنطن.

2- الأسطل، رياض (2001)، قضايا فلسطينية معاصرة القدس- المستوطنات- الحدود، غزة.

3- ألون، إيجال (1970)، ثلاثة حروب وسلام واحد، ترجمة محمود عباس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

4- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (2015)، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية 2013 : التزامات إسرائيل تجاه التجارة الفلسطينية، واشنطن.

5- أهارون، كوهين (1964)، إسرائيل والعالم العربي، مكتبة العمال التابعة لاتحاد كيبوتسات هاشومير هاتسفير.

6- الأيوبي، هيثم، عبد الله، هشام (1969)، ميزان القوى العربي الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

7- بركات، سلطان، شعبان، عمر (2015)، العودة إلى غزة : نهج جديد لإعادة الإعمار، مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة.

8- بركات، نظام محمود (1988)، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9- البشيتي، جواد، وآخرون (1988)، فلسطين الثورة وأحداث الانتفاضة، الدم الذي غلب السيف، إصدار الإعلام الموحد للانتفاضة، منظمة التحرير الفلسطينية، منشورات بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا.

10- البطش، جهاد (2003)، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، مكتبة اليازجي غزة.
11- بيلي، سدني (1992)، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، بيروت.
12- تال، يسرائيل (1980)، الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية "من كتاب أمن إسرائيل في الثمانيات، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، بيروت.
13- التكروري، عثمان وآخرون (1986)، الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، مركز الدراسات في نقابة المحامين، القدس.
14- جبارة، تيسير (1992)، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
15- الجبوري، صالح (1977)، الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
16- جرجس، فواز (1998)، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت.
17- جواد، احمد (1997)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
18- حسن، محمد (2001)، الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام، منشورات علاء الدين، دمشق.
19- الحمد، جواد، العمري، بيان (2008)، تقدير الموقف المصري تجاه حصار قطاع غزة وفتح معبر رفح، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.
20- حمدان، محمد سعيد، وآخرون (2008)، فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله.
21- خالد، محمود (1986)، معسكر اليمين الصهيوني، سلسلة دراسات صامد، منشورات الكرمل، عمان.
22- الخطيب، غسان (2014)، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، الإصرار والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
23- خلف، خلف (2005)، التداعيات الإقليمية والدولية للانسحاب من قطاع غزة وانعكاسها على الوضع الداخلي، مركز أبحاث المستقبل، غزة.
24- الدراجي، إبراهيم (2005)، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان .
25- الدقاق، محمد (1986)، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
26- الديك، أحمد (1999)، سوسيولوجيا الانتفاضة، ط 2، مكتبة البيرة، البيرة.

27- راتب، عائشة (1969)، بعض الجوانب القانونية في النزاع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، القاهرة.

28- زقوت، ناهض (2014)، خمسون يوماً هزت العالم، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 7/8-2014/8/26، مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، غزة.

29- زلوم، عبد الحي (2007)، أمريكيا بعيون عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

30- سعيد، إدوارد (2007)، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة ، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت.

31- سليمان، فهد، وآخرون (2013)، إستراتيجية دفاعية للقطاع، ط2،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات –دمشق، شركة التقدم العربي للصحافة والنشر –بيروت، مركز الحرية للإعلام – غزة.

32- سيبوني، جابي (2015)، بين الرصاص المصبوب وعامود السحاب والجرف الصامد، الجرف الصامد تداعيات وعبر، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.

33- السيد، عبد العزيز، وآخرون (1989)، القضية الفلسطينية في أربعين عاما، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت.

34- أبو سيف، عاطف، مصطفى، مهند (2014)، ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله.

35- شاليف، ارييه (1990)، الانتفاضة : الخصائص والدوافع والانعكاسات ،مركز الدراسات الإستراتيجية، ، تل أبيب.

36- شريف، حسين (2002)، فلسطين من عصر ما قبل التاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها، الجزء الرابع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

37- الشريف، ماهر (2015)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، قضايا إستراتجية : وجهات نظر إسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ، بيروت.

38- شعبان، خالد، وآخرون (2004)، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، باحث للدراسات، بيروت

39- الشعيبي، عيسى (1979)، الكيانية الفلسطينية والوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

40- شلايل، عمر (2013)، فلسطين في صراع الشرق الأوسط، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس.

41- شيف، زئيف، يعاري، أهود (1990)، الانتفاضة، ترجمة دافيد سجيف، القدس، دار شوكن لنشر، تل أبيب.
42- صالح، محسن (2007)، المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: سنة الارتباك وخلط الأوراق، التقرير الإستراتجية الفلسطيني لسنة 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت
43- صالح، محسن (2011)،التقرير الاستراتيجي لسنة 2009، 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
44- صالح، محسن (2012)، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
45- صالح، محسن، وآخرون (2010)، القضية الفلسطينية والعالم العربي، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
46- صالح، محسن، وآخرون (2014)، قطاع غزة التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
47- صالحة، رائد أحمد (1997)، مدينة غزة، غزة.
48- الصايغ، فايز (1982)، كامب ديفيد وفلسطين.
49- الصوراني، غازي (2013)،قطاع غزة 1948 – 1993، دراسة تاريخية، سياسية، اجتماعية، غزة.
50- الصوراني، غازي (2015)،الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة، ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
51- عابد، خالد (1988)، الانتفاضة الثورية في فلسطين : الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
52- عامر، عدنان (2005)، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في قطاع غزة 1987 – 1993، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة. ابو
53- عبد الغفور، ياسر (2015)، حصار غزة- البدايات – القضايا والتداعيات – المواقف، شبكة الألوكة.
54- عبد الكريم، قيس، (2005)،خطة فك الارتباط، ، شركة التقدم العربي، بيروت ، الدار الوطنية الجديدة، دمشق.
55- عبد الله، هاني (1981)، الأحزاب الإسرائيلية عرض وتحليل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
56- العلمي، أحمد (1990)، حرب 67، إصدار مؤسسة الأسوار للثقافة، عكا.

57- أبو عمرو، زياد (1989)، الانتفاضة أسبابها وعوامل استمرارها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ، القدس.
58- عنبتاوي، منذر (1994)، حقوق الإنسان : قضية وحقوق، ط2، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.
59- عياش، عودة (1997)، سنوات الغليان – قطاع غزة الغارات والمجازر 1948- 1975، غزة.بن
60- أبو عيطة، السيد(2004)، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
61- غازيت، شلومو (2005)، خيار إسرائيل ما بعد " فك خطة الارتباط"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / سيناريوهات إسرائيلية، ترجمة مدار، رام الله.
62- الفتلاوي، سهيل (2010)، القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
63- الفرا، محمد (1998)، خان يونس ماضيها وحاضرها، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان.
64- فيصل، نعمان (2012)، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب وفي ظل السلطة الفلسطينية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
65- قاجة، جمعه أحمد (2012)، غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، ط2، شركة بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، دار الطارق للدراسات والثقافة والنشر، دمشق.
66- كتن، هنري (1999)، قضية فلسطين، مطبوعات وزارة الثقافة، ترجمة رشدي الأشهب، فلسطين.
67- كورتس، عنان، بروم، شلومو (2012)، الطبعة الأولي، التقرير الإسرائيلي الاستراتيجي 2011، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، إصدار باحث للدراسات الفلسطينية الإستراتيجية، لبنان.
68- كوهن، دنيال، لفين، دنيال (2015)، الجرف الصامد: نظرة علي الحرب الالكترونية هاكر، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلية، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، يناير، غزة.
69- الكيلاني، هيثم (1991)، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية دراسات الوحدة العربية، بيروت.
70- ليفنه، أرئيل (1986)، النظرية العسكرية الإسرائيلية في الهجوم والدفاع، إصدار الكيبوتس الموحد، يافا.
71- لين، آن (1993)، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة : نهلة الخطيب، بيروت.
72- المبيض، سليم عرفات (1987)،غزة وقطاعها، الهيئة المصرية للكتاب، ، القاهرة.

73- ابو مدللة، سمير، حطب، غسان (2014)، ظاهرة اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة : الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي والحصاد المر مشروع بدائل التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
74- المدهون، ربعي (2003)، الانتفاضة الفلسطينية الهيكل التنظيمي وأساليب العمل، فلسطين.
75- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009)، معابر قطاع غزة شريان حياة أم أداة حصار، ط2، مركز الزيتونة، بيروت.
76- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2011)، قوافل لكسر الحصار عن قطاع غزة، مركز الزيتونة، بيروت.
77- المركز الفلسطيني للإعلام (2005)، خطة "فك الارتباط" أو إعادة تموضع الاحتلال، تفاصيل، أبعاد، نتائج وآثار، غزة.
78- مركز نساء من أجل الوطن (2013)، الاستهداف الصهيوني للعائلات الفلسطينية في حرب الفرقان 2009، ط2، غزة.
79- مركز نساء من أجل فلسطين (2013)، يوميات العدوان حرب حجارة السجيل، دراسة توثيقية، الإصدار الثاني، غزة.
80- مسعد، نيفين (2005)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، صناعة الكراهية في العلاقات العربية والأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
81- المسيري، عبد الوهاب (1988)، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية، دراسة في الإدراك والكرامة، دار النشر للمغرب العربي، تونس.
82- مطلق، رفيق (1967)، إسرائيل قبيل العدوان، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
83- مورتس، عنان –بروم شلومو (2012)، التقرير الإسرائيلي الإستراتيجي 2011، إصدار –باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتجية، ترجمة: مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، بيروت.
84- نافع، بشير(2007)، الوضع الفلسطيني الداخلي: سنة التغيير والحصار، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
85- ابو نحل، أسامة (2012)، صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره علي القضية الفلسطينية، جامعة الأزهر، غزة.

86- ابو نحل، أسامة (2013)، الحراك العربي المعاصر، دراسة سوسيولوجية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، جامعة الأزهر، غزة.
87- نعيرات، رائد، وآخرون (2009)، الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس.
88- ابو النمل، حسين (1979)، قطاع غزة 1948 – 1967 تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث –منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
89- نوفل، عدوان (1995)، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة " طبخة أوسلو "، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
90- هيرتسوغ، حاييم (1975)، الحروب العربية الإسرائيلية، ترجمة ياسين السيد وعلاء الدين هلال، ج2، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة
91- يئير، عفرون (1993)، معضلة إسرائيل النووية، ترجمة تيسير الناشف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

ثالثاً: الأبحاث والدراسات:

1- أبراش، إبراهيم (2011)، أثر المتغيرات السياسية في مصر على القضية الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 29، غزة.
2- أبراش، إبراهيم (2015)، غزة في سياقها الوطني، مؤتمر غزة المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة، ج1، غزة.
3- أبو مدللة، سمير (2008)،الفقر وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، غزة.
4- اتحاد المحامين العرب (1988)، الانتفاضة : الجذور والواقع والأفاق، أعمال ندوة المكتب الدائم للاتحاد، ، بيروت.
5- اسبوزيتو، ميشيل (خريف2009، شتاء2010)، العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، 200-2008، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان80-81، ، ترجمة مها بحبوح، بيروت.
6- الأسطل، كمال(2015)، قطاع غزة بين الكيانية الإدارية والكيانية السياسية، مؤتمر غزة المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة، غزة.
7- إغبارية، مسعود (2011)، التفاعلات داخل إسرائيل ومفاجآت الحرب، معركة غزة تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
8- الأونروا (2009)، مشروع الألعاب الصيفية نشاط سنوي، صيف، 2009.

9- أيفيسون، جاري (2009)، التعافي من كارثة النفايات، بعثة تحليل غزة من 9 إلى 17 أبريل/نيسان2009.
10- البابا، جمال (يوليو – أكتوبر 2014)، علاقة مصر بقطاع غزة والعدوان الإسرائيلي الأخير 2014، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 42-43، ، غزة.
11- بتلر، ليندا (خريف 2009)، غزة : معطيات جغرافية وديمغرافية وتاريخية، ترجمة خليل نصار، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان 80-81، ، بيروت.
12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، مقابلة مع شخصيات رئيسية، في غزة خلال مايو/أيار2009.
13- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2009)، التقييم البيئي لقطاع غزة في أعقاب تصاعد الاعتداءات ما بين ديسمبر/ 2008 ويناير/ 2009.
14- بروم، شلوم (2005)، خطة فك الارتباط : اليوم التالي ما بعد فك الارتباط، الارتباك الفلسطيني في مواجهة خطة الفصل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 63 بيروت.
15- بروم، شلومو (2015)، الجرف الصامد رافعة لإعادة السلطة الفلسطينية إلي قطاع غزة، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
16- بريتي، بندتا (2015)، تغيرات تنظيمية في حماس إلي أين يتجه التنظيم، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
17- البنك الدولي (2009)،التوقعات الاقتصادية الفلسطينية : إنعاش غزة ونهوض الضفة الغربية.
18- ثابت، سلوم، وآخرون (2009)، الصدمة والحزن، واضطرا بالكرب التالي للصدمة في الأطفال الفلسطينيين ضحايا الحرب على غزة.
19- جاد، عماد (2006)، فلسطين بين حكومة حماس وسلطة فتح، الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
20- الجبوري، خلف (2007)، السيادة في ظل الاحتلال، مركز دراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، محكمة فصلية، السنة الثالثة ، العدد السادس، الموصل.
21- الجرباوي، علي (2006)، فلسطين والرحلة الجديدة، مجلة دراسات الفلسطينية، العدد 66، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
22- جلوب، أفنير (2015)، ردع حماس –حسابات متجددة، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.

23- جميل هلال (2005)، أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، بيروت.
24- جوزنسكي، يوال (2015)، معركة غزة :حلبة تنافس عربية، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
25- الحافي، محمد (2015)، غزة مابين التسوية السياسية والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية1993-2014، مؤتمر غزة –المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة – غزة.
26- حبيب، إبراهيم (2012)، مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية- القاهرة: رؤية تحليلية ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني،غزة
27- الحسن، يوسف (2013)، مجلس التعاون الخليجي والقضية الفلسطينية، الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
28- الحشاش، محمود (يناير -2013)، انتهاكات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة، مجلة الفصلية، عدد خاص حول العدوان علي غزة، العدد 47، و،الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، طباعة مطابع الأيام، رام الله.
29- حطيط، أمين (2011)، أنمط إدارة المعركة والتحول في الأهداف، معركة غزة تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
30- حلاسه، عبد الحكيم (2011)، ردود الفعل الغربية علي التحولات الثورية في الدول العربية، مجلة التخطيط الفلسطيني، العدد 29، غزة.
31- حلاسه، عبد الكريم (يوليو-أكتوبر 2014)، المواقف الدولية من العدوان الإسرائيلي 2014 علي قطاع غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 42-43، غزة.
32- الحمد، جواد (2009)، درس غزة، مجلة دراسات شرق أوسطية العدوان 46-47، ، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان.
33- الحمد، جواد (2012)، سياسات أمريكيا في المنطقة بعد الربيع العربي، مجلة دراسات الشرق أوسطية، العدد 59، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
34- حيدرية، خالد (مارس/2009)، غزة، سياسة المحاور- العثمانيون الجدد، العدد الرابع والعشرون، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
35- الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة (2009 - 2010)، والاستقصاء الخاص بالزراعة.
36- خليل، محمد(2015)، غزة بين التسوية ومشروع الوطن البديل1953-2012، مؤتمر غزة المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة، غزة.

37- ديكل، أودي (2015)، المستوي الاستراتيجي /الجيش " الجرف الصامد" اللا توافق بين المستوي التكتيكي والمستوي الإستراتيجي، الجرف الصامد تداعيات وعبر، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
38- راينولد، جونثان (2011)، السياسة الأمريكية تجاه الثورة في مصر تهديد الأسس الإستراتيجية للاستقرار الإقليمي، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 29، غزة.
39- الزيات، صفوت (2014)،طبيعة المعركة ومتغيراتها العسكرية والأمنية، معركة غزة تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
40- ستيتية، عدنان (1990)، الاستيطان في الأراضي المحتلة، مجلة صامد الاقتصادية العدد 90، ابو ديس.
41- سرية، رجب (2009)، تداعيات سياسية للحرب علي غزة، مجلة تسامح العدد الرابع والعشرون ، مركز رام الله لدراسات لحقوق الإنسان، رام الله. أبو
42- السعود، صادق (2009)، حرب غزة وتحولات السياسية الأردنية، مجلة تسامح العدد الرابع 20، مركز رام الله للدراسات حقوق الإنسان، رام الله.أبو
43- سعيد، محمد (2013)، عبء التاريخ: هل تعزز التفاعلات العسكرية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أم تقيدها ؟ مجلة السياسة الدولية، عدد العدد 194 – المجلد 48، بيروت.
44- سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم11 (2008)، مكانة قطاع غزة في القانون الدولي الإنساني.
45- سليم، محمد (أ 2013)، ضغوط ما بعد الثورات:الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 192 - المجلد 48، بيروت.
46- سمارة، عادل (2000)، الاستيطان اليهودي في فلسطين بين الإزاحة والانزياح الذاتي، مجلة قضايا للحوار، العدد 13، المركز القومي للدراسات التوثيق، غزة.
47- سمرة، يوسف (1989)، الآثار النفسية للانتفاضة على الفلسطينيين السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 96، القاهرة.أبو
48- السنوار، زكريا (2013)، الاستهداف الصهيوني للعائلات الفلسطينية في حرب الفرقان 2009، ط2، مركز نساء من أجل الوطن،، غزة.
49- الشاذلي، يوسف (2013)، مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 /يناير 2011، الصراع العربي –الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
50- شاهين، حسن (مارس/ 2009)، أثر العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة، مجلة تسامح، العدد 24، ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.

51- شاهين، خليل (2012)، واقع المنظّمة والسّلطة ..السّيناريوهات والتّغييرات المطلوبة المؤتمر السّنوي الأوّل القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ، المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات، البيرة.
52- شبير، يفتاح (2015)، حرب الصواريخ في الجرف الصامد، الجرف الصامد تداعيات وعبر، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
53- شبير، يفتاح، برل، جال(2015)، حرب الأنفاق : تحدي جديد قديم، الجرف الصامد تداعيات وعبر، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
54- شركة شركاء السلام والتنمية من اجل فلسطين (2014)، أميال من الابتسامات " غزة بين الحصار وآثار الدمار"
55- شعبان، خالد (2011)، المواقف الإسرائيلية من الثورات العربية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 29، ، غزة.
56- شعبان، خالد (يوليو – أكتوبر 2014)، قرار العدوان علي قطاع غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني العددان 42-43، غزة.
57- شعبان، خالد (نوفمبر 2012)،الحرب الإسرائيلية علي قطاع غزة ، مجلة مركز تخطيط الفلسطيني، العدد 35-36-2012، غزة -فلسطين
58- شعت، عزام (2014)، العدوان الحربي الإسرائيلي علي قطاع غزة : الأسباب والتداعيات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، شؤون فلسطينية، العدد257، بيروت
59- شفاتيسر، يوارم (2015)، غياب هدنة المنتصر في حرب ضد جيش عصابات إرهابية، الجرف الصامد تداعيات وعبر، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، نشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
60- شفايتسر، يورام (2011)، إسرائيل أسيرة بين يدي خاطفي جنودها، التقرير الإستراتيجي السنوي إسرائيل 2010، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، صادر مركز بحاث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت.
61- شلحت، أنطوان (2011)، موقع حرب غزة في الصراع العربي –الإسرائيلي، معركة غزة تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
62- شلهوب، فرج (2012)، زيارة خالد مشعل للأردن :الدوافع والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد 59، عمان.

63- شير، جلعاد، يوجيف، عنيف (2015)، حملة اللا شرعية ضد إسرائيل: فرصة تحول، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.

64- صالح، حسن(1989)، فلسطين : الجغرافيا والديمغرافيا شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 60، تونس.

65- صالح، سمير (1993)، نتائج الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة بتاريخ 26-1993/7/29، عمان.

66- الصفدي، نعيم (2007)، الصبر والثبات في مواجهة الحصار دراسة تطبيقية على حصار قريش للنبي صلى الله عليه سلم ومن معه، بحث مقدم في مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة ، الجامعة الإسلامية، غزة.

67- الصواف، مصطفي (مارس/2009)، تحولات ما بعد العدوان علي غزة، مجلة تسامح، العدد 24، مركز رام الله لدراسات لحقوق الإنسان، رام الله.

68- الصوراني، غازي (2009)، الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

69- الصوراني، غازي (2009)، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، الحوار المتمدن ، العدد 2750

70- ابو طالب، حسن (2007)، الدور السعودي – حدود الاشتباك مع شأن معقد، الساسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 170.

71- طاهر، أحمد (2012)، دبلوماسية الرئاسة : دوافع وأهداف ودلالات زيارة مرسي الخارجية، السياسة الدولية، العدد 190، القاهرة.

72- الطاهر، معين (2014)، غزة : قراءات أولية للحرب، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ، العدد 100، بيروت.

73- الطباع، ماهر (2009)، ماذا بعد الحرب على قطاع غزة؟، الغرفة التجارة الفلسطينية، غزة.

74- الطناني، معين (2011)، قطاع غزة ومعابره الحدودية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 29، غزة.

75- الطناني، معين (2012)، حرب الأيام الثمانية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد، 35-36، غزة.

76- عامر، صلاح الدين (1978)، الحق في التعليم في الأراضي المحتلة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والثلاثون، القاهرة.

77- عبد الحي، وليد (2007)، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت.
78- عبد الكريم، إبراهيم (2009)، تحولات الرأي العام الإسرائيلي في معركة- قبل وأثناء الحرب، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العددان 46-47، عمان.
79- عبد الكريم، نصر (2012)، السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة والخيارات المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية المؤتمر السّنوي الأوّل القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ، المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات، البيرة.
80- عبد الله، عبد الخالق (2013)، تغيرات إستراتيجية : السياسة الأمريكية في العالم العربي بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد 194 – المجلد 48، بيروت.
81- العبد لله، هاني (1988)، الانتفاضة تعميق المأزق الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 178، بيروت.
82- عرن، عودد (2015)، الولايات المتحدة وإسرائيل : تقاطع نيران صديقة، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
83- عكاشة، سعيد (2004)، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد 114.
84- علوي، مصطفي (2011)، مباراة اللا صفرية :الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 194-المجلد48، بيروت.
85- عمر، خيري (2012)، قراءات في نتائج انتخابات البرلمان المصري، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط والتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد 59، عمان.
86- عوكل، طلال (2014)، بانوراما الكارثة والبطولة في قطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 100، بيروت.
87- الغنيمي، زينب (2009)، حرب علي غزة تعميق للانقسام السياسي أم مبرر للمصالحة الوطنية، مجلة تسامح، العدد 24، مركز فلسطيني للدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
88- فرسخ، ليلى (2015)، ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية : نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 101، ترجمة: نسرين ناضر، بيروت.

89- فرلوب، أوريت (2015)، هل أعادت حماس حسابات الجدل علي الشبكات الاجتماعية الفلسطينية والعربية؟، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر، مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية ،، غزة.

90- الفطافطة، محمود (2009)، الخريطة الإقليمية بعد العدوان علي غزة، مجلة تسامح، العدد الرابع والعشرون، مركز رام الله للدراسات حقوق الإنسان، رام الله.

91- قيس، نبيل (2013)، الخيارات الفلسطينية المتبعة لكسب أكبر قدر من الدعم العربي الإقليمي، الصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

92- كام، أفرايم (2015)، مصر، حماس، إسرائيل : الوسيط غير المحايد، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.

93- كمال، محمد (2013)، الرهان المراوغ :الجدل الأمريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 194 – المجلد 48، بيروت.

94- الكواكبي، سلام، لوعزان، فيليكس (2013)، انعكاس مجريات الثورة السورية علي المسألة الفلسطينية –المخيمات نموذجا، الصراع العربي – الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية الإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

95- اللباد، مصطفي (2013)، إيران والقضية الفلسطينية :مشاعر التضامن وحسابات المصالح، الصراع العربي –الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

96- ليفي، غدعون (2009)، رؤى إسرائيلية حول الحرب علي غزة إخفاقات وتكالى –الحرب لم تحقق أهدافها، مجلة دراسات شرق أوسطية، العددان 46-47، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان.

97- مجلة الدراسات الفلسطينية (1992)، : العددان 4-5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

98- مجلة الدراسات الفلسطينية (2014)، بيان صحفي للرئاسة الفلسطينية، المجلد 25، العدد 100، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

99- مجلة الدراسات الفلسطينية (2014)، فلسطين هي البوصلة حوار مع رمضان عبد الله شلح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، العدد 100، بيروت.

100- مجلة تسامح (2009)، العدد السادس والعشرون، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.

101- مجلة دراسات شرق أوسطية (2012)، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع مؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد 59، عمان.
102- المجلس التنسيقي للقطاع الخاص(2010)، أوضاع واحتياجات القطاع الخاص في غزة بعد الحرب، غزة.
103- مجموعة الإيواء / المواد غير الغذائية NFI (2009)، نظرة على حالة غزة – قطاع الإيواء في غزة.
104- المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2009)، معهد أبحاث السياسات ماس، العدد 16، رام الله.
105- مركز التخطيط الفلسطيني (2001)، الأبعاد القانونية للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب – قراءات إستراتيجية، العدد 2، غزة.
106- مركز التخطيط الفلسطيني (2001)، قراءات إستراتيجية، العدد الثاني، غزة.
107- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009)، العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة 2008/12/27-2008/8/18، قسم الأرشيف والمعلومات، 8، بيروت.
108- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014)، مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها ك مزيد من الارتباك، وحدة السياسات في المركز العربي، الدوحة.
109- مركز تنمية المنظمات غير الحكومية (2009)، تقييم الاحتياجات السريعة لقطاع المنظمات غير الحكومية من أجل الاستجابة لتبعات الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.
110- مركز فلسطين للدراسات الإستراتيجية (2013)، التقرير الاستراتيجي لعام 2013، العددان33- 34، بيروت.
111- مسلك (2009)، من يحمل مفاتيح معبر رفح؟، تل أبيب.
112- مسلك (2011)، ورقة موقف: تلخيص عمل لجنة تيركل، تل أبيب.
113- مسلم، طلعت (2009)، طبيعة واتجاهات المواجهة العسكرية الميدانية الجارية في قطاع غزة، العدد 46-47، مركز دراسات الشرق الأوسط، المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان.
114- المسلمي، عاطف (2014)، قراءة تحليلية في أسباب دوافع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يوليو/ أغسطس 2014، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 42-43، غزة.
115- المشايخ، خضر (2009)، العدوان علي غزة –الحيثيات والتداعيات، مركز دراسات الشرق الأوسط، والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد46-47، عمان.
116- مصالحة، نور الدين (1983)، أثر الاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة الأرض.

117- المصري، هاني (2012)، القضيّةُ الفلسطينيّة : قراءةٌ في الخيارات والبدائل الإستراتيجيّة، المؤتمر السّنوي الأوّل للقضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ، المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة مسارات، البيرة.

118- معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (2013)، زمن حماس الصعب تحديات تنظيمية في بيئة متحركة، الناشر سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، غزة.

119- المعهد الفلسطيني لأبحاث السياسة الاقتصادية ماس ومركز تنمية المنظمات غير الحكومية (2009)، تتبع تمويل الجهات الخارجية المانحة للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية بالضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1999 - 2008.

120- المعهد النرويجي للبحوث الاجتماعية التطبيقية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2009)، الحياة في قطاع غزة بعد ستة أسابيع من النزاع المسلح في الفترة 27 /2008/12 - 2009/1/17.

121- معهد بيغن –السادات للدراسات الإستراتيجية (2014)، "جز الشعب" الإستراتيجي العسكرية الإسرائيلية في مواجهة تعاظم تحدي المقاومة،مركز اللغات والترجمة، الناشر سرايا القدس – الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – الإعلام الحربي، غزة .

122- معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية (2013)، التقرير الاستراتيجي لعام2013، غزة.

123- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2007)، الإغلاق الفروض على قطاع غزة – الآثار الاقتصادية والإنسانية.

124- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2009)، الأثر الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة.

125- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(2009)، الأثر الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة.

126- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبرنامج الأغذية العالمي (2010)، بين الجدار والسندان الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة، القدس الشرقية.

127- ملكه، جهاد (2014)، الحرب النفسية الإسرائيلية علي غزة 2008-2009، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 42-43، غزة.

128- منصور، جوني ،أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان.

129- مهنا، مجد الوجيه (2011)، الثورات العربية وضوح الانطلاقة وغموض المستقبل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد29 ، غزة.
130- مؤتمر هرتسيليا، ميزان المناعة والأمن القومي (2003)، اللقاء السنوي الرابع، ترجمة عطا القميري.
131- ميتال، يورام، (2011)مصر : سياسة مواجهة الأزمات، التقرير الاستراتيجي السنوي الإسرائيلي 2010، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الالكتروني، إصدار مركز باحث للدراسات الفلسطينية الإستراتيجية، بيروت.
132- ميخال، كوبي (2015)، نزع السلاح من غزة هدم عملي أم خيال، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.
133- نافع، بشير (2007)، الوضع الفلسطيني الداخلي سنة التغيير والحصار، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت.
134- نجار، عبد الله (2010)، المؤشرات السكانية الفلسطينية، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
135- نحاس، فادي (2013)، المشهد الأمني العسكري، تقرير مدار الإستراتيجي 2013، رام الله.
136- نحاس، فادي(2009)، المشهد الأمني: تقرير مدار الاستراتيجي 2009، رام الله
137- أبو نحل، أسامة (2015)،الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية لمدينة غزة في الأمن القومي المصري، أبحاث المؤتمر العلمي : غزة المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة، غزة.
138- نعيرات، رائد (2011)، البيئة السياسية الإستراتيجية قبل الحرب، معركة غزة تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل، ، الطبعة الأولي، ندوات 57، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
139- نوفل، أحمد (2011)، أطراف المعركة السياسية واتجاهاتها الرئيسية من العدوان الإسرائيلي علي غزة، معركة غزة تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
140- نوفل، ميشال (2013)، الإطار المفهومي في إعادة توجيه السياسة التركية نحو العالم العربي، الصراع العرب –الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
141- هلال، جميل، الصراع العربي –الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مايو 2013، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
142- هلر، مارك (2015)، الردع الإسرائيلي بعد حملة الجرف الصامد، الطبعة الأولي، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.

143- الوادية، سامح (2009)، المسئولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

144- ياروف، أهارون (1980)، دور الاستيطان وأهدافه، ندوة دراسات لأمن إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

145- يدلين، عاموس(2015)، التوازن الإستراتيجي في الجرف الصامد : تحقيق الغايات الإستراتيجية سريعا وبفعالية وبثمن أقل، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة.

146- يقين، تحسين (2001)، السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة من 1967-1997، مجلة رؤية شهرية بحثية مخصصة، العدد التاسع، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات – فلسطين.

147- يونيدا (2009)، تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات في قطاع غزة.

الرسائل العلمية:

1- أحمد، ضياء (2011)، جريمة حصار غزة: دراسة شرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

2- أبو جاموس، نبهان (2014)، المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

3- الجيش، محمد (2008)، الأوضاع الداخلية في إسرائيل وآثارها على حرب 1967، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ، غزة – فلسطين.

4- الدبس، معتز (2010)، التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000 – 2009، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين)

5- السنوار، زكريا (2003)، العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967 – 1973، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين

6- شبيب، منيب (2003) ، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة (1991-2002)، رسالة ماجستير – جامعة النجاح –نابلس –فلسطين

7- شقلية، أحمد رمضان (1964)، الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، ، القاهرة – مصر

8- شهاب، عبد الرحيم (2013)، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، "دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية"، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، ، غزة – فلسطين

9- الواديه، أحمد (2009)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، غزة – فلسطين

10- المشهراوي، علاء، (2013)، الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحاب الإسرائيلي في سبتمبر 2005، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين

رابعاً: التقارير:

1- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية (2014)، تقرير أضرار القطاع الصناعي 2014، غزة.

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2014)، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الدورة التاسعة والستون.

3- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2012)، خمس سنوات على الحصار: الوضع الإنساني في قطاع غزة، الأراضي الفلسطينية.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أبريل- 2010)، تقرير غزة ما بعد عام واحد – تقييم احتياجات الإنعاش المبكر وإعادة الاعمار في غزة، القدس.

5- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني (2012-2013)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

6- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2009)، 23 يوماً من الحرب و928 يوماً من الحصار، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة 2008/12/27- 2009/1/18، غزة – رام الله.

7- التقرير المشترك لاتحاد الصناعات الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني بعد عام واحد من عملية الرصاص المصبوب (2010)، غزة.

8- تقرير منظمة الصحة العالمية عن الوضع بغزة، 28 /2014/8.

9- جمال، أمل (2010)، المشهد الأمني، تقرير مدار الاستراتيجي ، رام الله .

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، تقرير للنتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين العام للربع الثالث، غزة.

غزة.
11- مجلس حقوق الإنسان (2009)، حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في الشرق الأوسط.
12- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2014)، تقرير الهجمات العشوائية والقتل العمد، إسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنييها.
13- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012)، تقدير استراتيجي : مستقبل حصار قطاع غزة في ضوء المعابر والأنفاق والمنطقة التجارية، بيروت
14- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2004)، خطة شارون لإعادة الانتشار في غزة: إنكار لحقوق الإنسان الفلسطيني وليس إنهاء للاحتلال، ورقة موقف، غزة.
15- مركز المعلومات الصحية التابعة لوزارة الصحة (2014/8/31)، حول أعداد الشهداء والجرحى، والاعتداءات علي المؤسسات الصحية، غزة.
16- مركز غزة للحقوق والقانون، تقرير صادر بتاريخ 1996/12/7، غزة.
17- مسلك (2011)، مؤشّر السيطرة – مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة ، تل أبيب.
18- معهد دراسات التنمية (2007)، تقرير "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة"، غزة.
19- معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية (2014)، تقدير موقف : خصخصة معابر قطاع غزة وسيناريوهات مرتقبة، وحدة الدراسات السياسية غزة.
20- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2009)، تقرير قطاع الزراعة- تبعات أزمة غزة.
21- منظمة الصحة العالمية (2009)، البعثة الصحية المتخصصة الموفدة إلى قطاع غزة، تقرير موسع، جنيف.
22- وزارة الاقتصاد الوطني (2009)، التجارة الداخلية لمحافظة قطاع غزة، غزة.
23- وزارة التربية والتعليم العالي (2014)، الأضرار الناجمة عن عدوان الاحتلال الإسرائيلي 2014علي قطاع التعليم في قطاع غزة 7/7وحتي 2014/8/4، تقرير صادر عن الإدارة العامة للأبنية والمشاريع، غزة.
24- وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (1960)، عدد السكان حتى عام 1959، تقرير مقدم إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1960.

خامساً: الوثائق:

1- اتفاق الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة، 1994/5/4.

2- إدارة الحاكم العام لقطاع غزة (1956)، عدد السكان حتى عام 1955، دائرة الإحصاء والنشر، غزة.
3- إدارة الحاكم العام لقطاع غزة(1970) ،عدد السكان حتى عام 1966، دائرة الإحصاء والنشر، غزة.
4- إعلان المبادئ، بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، واشنطن، 13 – سبتمبر / 1993.
5- الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني (2006)، الأعوام : من 1997-2005، مؤشرات ديموغرافية.
6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، مسح استقصائي عن تأثير الحرب والحصار على قطاع غزة، غزة.
7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، غزة.
8- الجهاز المركزي للإحصاء(2009)، النشرة الإحصائية للسكان، الصادرة بتاريخ 2009/7/9.
9- حكومة الوفاق الفلسطينية : الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة، المقدمة للمؤتمر الدولي لدعم إعادة اعمار غزة، القاهرة – أكتوبر 2014.
10- عطية، إحسان، وآخرون (1985)، عدد السكان حتى 1975، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس.
11- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949/8/12.
12- مركز الدراسات الريفية (1981)، جامعة النجاح الوطنية،عدد السكان حتى 1980، ، نابلس.
13- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (٢٠١٥)،اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية ٢٠١٣: التزامات إسرائيل تجاه التجارة الفلسطينية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
14- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1969)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ، بيروت.
15- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1971)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
16- وثيقة الأمم المتحدة – إس/ ب ن 1347، بتاريخ 1967/6/9.
17- وثيقة الأمم المتحدة، إس/ 7845، بتاريخ 1967/4/9.
25- وثيقة هرتسيليا (2001)، توصيات مؤتمر المناعة والأمن الإسرائيلي، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
18- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (2014)، بيان صادر عن الوزارة حول أثار العدوان الصهيوني علي المساجد ومؤسسات الأوقاف، غزة.

19- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأعوام: من 1992-1997، 1998.

سادساً: الصحف والمجلات:

1. أخبار الإمارات (2010/7/18)، إسرائيل تخفف الحصار على غزة.
2. آيلاند، غيورا، يديعوت أحرنوت، 2011/2/1
3. بدهستور، رؤبين، لا تخوفوا ولا تخافوا، هارتس، 8/2/ 2011
4. بن، ألوف، السلام عام والجيش أكثر، هارتس 1999/7/27
5. جريدة الأيام، وفلسطين، والحياة، 9-2006/5/12
6. جريدة الأيام، وفلسطين، والحياة، 2006/4/21
7. جريدة الأيام-2007/12/1
8. جريدة الدستور المصرية (2010/1/1)، مظاهرات أمام السفارات والقنصليات المصرية اليوم في أوروبا احتجاجا علي جدار «العار».
9. جريدة الرياض (24 /2008/1)، الغزيون يحطمون جدار رفح ويتدفقون بالآلاف عبر الحدود إلى مصر، العدد 14458.
10. جريدة الشرق الأوسط (24 /8/ 2008)، سفينتا «غزة الحرة» و«الحرية» تنجحان في كسر حصار غزة.
11. جريدة الشروق (2009/12/13)، شهود عيان: جدار رفح موجود تحت الأرض.
12. جيروزالم بوست، 9/23 /2002
13. الحياة برس، 2014/8/27
14. الدستور، الحياة، 10-2006/12/12
15. الشرق الأوسط (7/18/، 2010)، إسرائيل تخفف الحصار عن غزة وتواصل فرض الطوق الأمني.
16. صحيفة الحياة الجديدة ، الأربعاء 17 /12/ 2008 العدد 4715
17. صحيفة الرأي، وزارة الإعلام الصحة (14 /7/ 2014)، الاحتلال استخدام أسلحة محرمة دولية بغزة، العدد 338، غزة.
18. صحيفة القدس، 1971/2/19
19. صحيفة القدس، 1971/3/4
20. صحيفة هارتس، 1985/3/21
21. أبو عامر، عدنان (يوليو 2012)، نكبة فلسطينية أم انتكاسة صهيونية؟، مجلة البيان، العدد 300.

22. عبد العليم، طه (2007/6/17)، قراءة في معنى انقلاب حماس، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 44022، القاهرة.
23. فرحات، يوسف (أغسطس /2010)، حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، البيان العدد 279.
24. مجلة الأرض، عدد 4، 1983.
25. مجلة الأرض، عدد 6، 1983
26. النهار (أكتوبر 2012)، أمير قطر في غزة ... وحماس تحتفي بفك الحصار السياسي، العدد 1690.

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

1- آيلند، غيورا (14 /2014/7)،«تسعة أخطاء إسرائيلية تجاه غزة »، يديعوت احرونوت.
2- إخوان أون لاين (10 /12/ 2008)، دعوى لدى "الجنائية الدولية" ضد الصهاينة بسبب حصار غزة.
3- إسلام أون لاين 12 /3/ 2006 م .انظر الرابط:
http://www.islamonline.net/arabic/new : 1
4- إسلام أون لاين (23/1/ 2008)، تفجير معبر رفح.. والآلاف يتدفقون نحو مصر.
5- إسلام أون لاين (23 /1/ 2008)، مشعل يطالب العرب بالوقوف خلف مصر.
6- الأشعل، عبد الله (2011/5/4)، المصالحة الفلسطينية بداية طيبة والخشية عليها من "إسرائيل"، وكالة قدس برس، منقول عن مركز الزيتونة للدراسات، الرابط على: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=2334&a=142235
7- بلقزيز، عبد الإله (2005/10/11)، سلاح المقاومة في مناقصة صهيونية أمريكية وعربية، على الرابط: http://articles.islamweb.net
8- جريدة الأخبار، 2006/11/13، عدد77،على الرابط http://www.alakhbar.com/nod/157467
9- الجزيرة نت (2010/5/31)، سفن كسر الحصار على غزة، موقع الجزيرة نت، متاح على الموقع الالكتروني : http://cutt.us/FE3O
10- أبو حشيش، حسن (04 /2011/7)، خمسة أعوام على حكم حماس، صحيفة فلسطين – غزة، ، http://www.felesteen.ps/details/.htm
11- حماد؛ نمر (2011/5/9)، السلطة تتعرض لضغوط غير مباشرة نتيجة للمصالحة، وكالة القدس الآن .الرابط على الإنترنت: http://alqudsalaan.com/news/index.php?news=2626

12- الرسالة نت (2015/11/21)، تقدير : أثر إجراءات مصر على مستقبل العلاقة مع المقاومة في غزة، على الرابط : http://alresalah.ps/ar/post/128927
13- رويترز (4 /2008/12)، انتقادات لإسرائيل في منتدى للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان.
14- شقورة، محمد (2011/12/30)، أبرز الأضرار الناتجة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وكالة وفا،wafa.ps.
15- سي أن أن العربية (2008/12/1)، إسرائيل تعيد سفينة مساعدات ليبية كانت متوجهة لغزة.
16- سي أن أن (28 /9 /2008)، سفينتا "غزة الحرة" تنقلان فلسطينيين إلى قبرص رغم الحصار.
17- سعد، عامر (2010/8/9)، دراسة: تركيا ..استكشاف المارد القادم شبكة فلسطين للحوار، ، الرابط على الإنترنت : https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=659094
18- سلامة، عبد الغني (11/11/ 2013)، غزة .. حصاد ستة أعوام من حُكم حماس ، ، الرابط على الانترنت : http://abedelghani.blogspot.com/2013/11/blog-post_1286.html
19- شبكة الإنترنت للإعلام العربي - أمين (210/6/9)، الدور الأردني الوطني في أزمة أسطول الحرية، عبد الله القاق، على الرابط : http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=10650 2/2
20- شبكة الراية الإعلامية (2013/7/13)، العلاقة بين حماس ومصر : أزمة تمتد من السياسي إلى الأمني والعسكري، موقع الراية، متاح على الموقع الالكتروني : http://www.raya.ps/ar/news/832596.html
21- شبكة فلسطين للحوار (2010/1/3)، في ذكرى الفرقان : مساجد غزة ومآذنها تصدح بأذان الانتصار،على الرابط: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=542231
22- شبكة نوى (2012/11/24)، الخسائر الاقتصادية للحرب الثانية على قطاع غزة على الرابط: http://www.nawa.ps/arabic/?Action=PrintNews&ID=464
23- شريم، سامي (2013)، على الرابط : (http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=154597#sthash.TXbaag1r.dpuf)

24- صحيفة المصري اليوم (2011/4/29) علي الرابط :
htt:/www3.youm7.com/news.asp?newsID-401087
25- الصفصاف (21-12-2010) على الرابط :
http://www.safsaf.org/word/12-10/163.htm
26- الطباع، ماهر (2012/12/31)، كُتب على أهالي غزة أن يقبعوا في مستنقع الحصار على الرابط: http://maannews.net/Content.aspx?id=552323
27- الطباع، ماهر (سبتمبر، 2014)، الخسائر الأولية الاقتصادية للحرب الثالثة على قطاع غزة تتجاوز 5 مليار دولار، على الرابط: http://paltoday.ps/ar/post/214925
28- عبد الشافي، عصام (2011/1/19)، مستقبل الهيمنة الأمريكية وواقع الاستجابات العربية وعلي الرابط التالي : http://www.onislam.net
29- عتريسي، طلال (2008- 2009/1/16)، إيران وفلسطين على الرابط :
http://drtalalatrissi.blogspot.com/2009/01/2008.html
30- عرب 31 (28 /1/ 2006)، على الرابط: http://www.arabs48.com/display
31- العزوني، اسعد (2014/11/27)، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2014 الخيارات الفلسطينية في ضوء إدارة الحرب ونتائجها ، دنيا الوطن.
32- فلسطين اون لاين (7/14 / 2014)، رصد مواقف 19 دولة من العدوان الإسرائيلي، على الرابط : http://felesteen.ps/details/news/120207.
33- فلسطين أون لاين (26 /3/ 2014)،ترحيب فلسطيني بمواقف أمير قطر تجاه القضية الفلسطينية، على الرابط: http://felesteen.ps/details/news/112811
34- فلسطين أون لاين (2014/9/7)، 30 مليون دولار خسائر "النقل والمواصلات" في غزة، على الرابط: http://felesteen.ps/details/news/123281/30
35- فلسطين اليوم (2015)، أمير قطر يدعو لرفع الحصار عن قطاع غزة، على الرابط: http://paltoday.ps/ar/post/233203
36- مدى، (2014/10/2)، الآثار الاجتماعية والنفسية للعدوان الإسرائيلي، على الرابط: http://amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=44458
37- مسلك (٢٠١٢)، دليل لقراءة وثيقة "الخطوط الحمراء- الاستهلاك الغذائي في غزة". ورقة موقف على الرابط الالكتروني :
http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/redlines/redlines-position-paperarb

38- مصراوي (18 /7/ 2010)،إسرائيل تخفف حصار غزة وتسمح بدخول الأغذية.على الرابط : http://www.alzaytouna.net/permalink/5263.html.

39- موقع الثورة الإخباري (2010/5/25)، الجامعة العربية تدعو لتأمين وصول أسطول الحرية إلى غزة، موقع الثورة، متاح على الرابط الالكتروني : http://thawra.ps/ar/index.php?act=post&id=6534

40- . موقع رؤيا الإخباري (2014/7/30)، جهود أردنية لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، على الرابط : http://www.royanews.tv/articles/11319

41- الهاشمي، حنان (2014/8/23)، غزة : حقيقة الحصار،على الرابط : http://www.almqaal.com/?p=3567

42- وكالة جراسا الإخبارية، الرئيس الفلسطيني: الأردن يقف الى جانب شعبنا ويدعم حقوقه، على الرابط: http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=480

43- وكالة معا الإخبارية (2014/11/20)، 30% من أطفال غزة يعانون اضطرابات ما بعد الصدمة، على الرابط:
http://www.maannews.net/Content.aspx?id=741314

44- نشرة واشنطن، تصدر عن برنامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، على الرابط، http://usinfo.state.gov/arabic

45- النعامي، صالح، "إسرائيل" وإفشال المصالحة الفلسطينية، دراسة على الرابط: http://www.aljazeera.net

46- وكـالــة مــعـــا الإخبارية (2015/07/09)، 4.68 مليون نسمة عدد فلسطيني الضفة وغزة منتصف 2015.

47- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84)

48- OCHA, The Humanitarian Monitor, Tables of Indicators, No. 30, October 2008,:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_table_2008_10

49- htt:// .ipost.com /Arab-Israeli –conflict/Israel-not-taking-

50- http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/3663-html

ثامناً: المراجع الأجنبية:

1- Brynen، Rex، (A very political economy : peace building and foreign aid in the west bank and Gaza)، Washington، D.C: United state Institute of peace، 2000)

2- Center Bureau of statistical، statistical Abstract of Israel،1996، vol . 47،)

3- Lenczowski، George، American presidents and the middle east، Dur ham، NC : Duke university press، 1990،)

4- Palestinian Center of human rights : A comprehensive survey of Israeli : Settlement in the Gaza-strip، series study (10), Gaza-Palestine، 1996،)

5- Pashel، Karen. " us Israel cooperation in the post – cold، war Era : An American Perspective، Telaviv، Jaffec center studies، Tel Aviv university، 1992)

6- Ramel, Frederic : une Troisieme voispou la ponsee strategique،les cahiers de la Revue Defense Nationale : la Ponsee strategique: une vocation pour 1,Ecole militaire، Juillet 2009,)

7- Rodinson، Maxime، Israel and arabs pen guin B Harmonds worth 1968،)

8- Seth،p، Tillman، The united states in the middle east : Interests and obstacles Bloomington، in : Indiana university press، 1982،)

9- Steven l, Spiegel، the other Arab – Israeli conflict : making Americas middle east policy from Truman to Reagan (Chicago IL : University of Chicago press، 1985)

10- The ICRC Advisory Service on International Humanitarian Law: The Siege on the Gaza Strip- 2007)

11- Yost، Charles، (The Arab Israeli war : how it began، foreign affair،vol)، 46, no,2، January،1968)